المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة

قطاع إعداد التراب الوطني

التصميم الوطني لإعداد التراب

الوثيقة التركيبية



Groupe Huit - Sud / 2003

مديرية إعداد التراب الوطني

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة
مديرية إعداد التراب الوطني

التصميم الوطني لإعداد التراب

الوثيقة التركيبية

2003

الكلمة التمهيديّة

تنبني إرساء سياسة إعداد التراب الوطني، كما سبق وأن أشرت لذلك في بداية سنة 2000، على ثلاثة ركائز: الحوار الوطني، الميثاق الوطني لإعداد التراب وأخيرا التصميم الوطني والذي استكمل مراحل إنجازه مؤخرا من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة.

وبالنظر للحجم الهائل لهذه الوثيقة الذي لا يسمح بنشرها كاملة، فقد إرتأينا بهدف تعميم مضمونها على كافة المهتمين بالميادين الكبرى للتدخلات العموميّة، تقديم خلاصة مركزة لها كفيلة بتبيان العناصر الأساسيّة والضروريّة لفهم واستيعاب المنهجيّة التي تحكمت في بلورتها.

فمفهوم المنهجيّة يتماشى بشكل مناسب مع التهيئة بالنظر لمهامها المتعلقة بالبحث عن تجانس التدخلات العموميّة في علاقتها بمعطيات الواقع. يتعلق الأمر إذن بمقاربة أفقيّة من واجبها في نفس الوقت احترام واعتبار اختصاصات كلّ قطاع وكذا تقديم النظرة الشموليّة للميدان المعني. إنّ هذه المقاربة هي التي تدفعنا للقول بأنّ التصميم الوطني هو وثيقة مرجعيّة أكثر منها ضبطيّة وملزمة ومن واجبها توفير واقتراح الرؤية الشموليّة للتراب الوطني التي تبرز المبادئ الأساسيّة، والمخاطر والفرص مع ترتيب الأولويات.

فبلادنا اليوم في أمسّ الحاجة لإعداد ترابها الوطني، ذلك لأنّه معرض لتحديّات عدّة ستنضاف خلال العشريّات المقبلة. فكيف يمكن توفير مناصب شغل للأجيال القادمة المقبلة بكثافة على ولوج سوق الشغل مع رفع الحواجز الجمركيّة التي كانت تحمي اقتصادنا وكذا مواجهة وضعيّة القلق المائي الذي بدأنا نستشعر انعكاساتها السلبيّة ؟

سيكون من اللاّزم علينا مواجهة التناقضات المتزايدة بين مختلف المتطلبات المفروضة علينا: خلق مناصب الشغل، المنافسة الإقتصاديّة، إقتصاد الماء... فنحن بحاجة ملحّة للتهيئة لتدبير هذه التناقضات التي تهم مختلف الميادين وعلى كلّ المستويات الترابيّة.

تشكل ثلاثية: الحوار- الميثاق - التصميم الوطني ركيزة متينة تمكننا الآن من إرساء سياسة ترابيّة واضحة المعالم ستسهل مأموريتنا، في المرحلة المقبلة، في تناول وبلورة التصاميم الجهويّة وكذا في تفعيل مفاهيم اللامركزيّة واللاتمركز والدمقرطة كركائز أساسيّة اختارها المغرب لبناء مشروعه التنموي.

إذا كان المشرع قد خول مسؤولية إنجاز التصاميم الجهويّة لإعداد التراب للجهات نفسها وهذا اختيار صائب، فالتصميم الوطني سيوفر لها إطارالتجانس الوطني وعلينا الآن مواجهة حقيقة الواقع وتحديد المشاريع الملموسة.

فوزارة إعداد التراب الوطني هي رهن المؤسسات الجهويّة للعمل المشترك والمثمر في هذا الإتّجاه والذي يتطلب تظافرجهود كافّة المتدخلين المعنيين . فتجميع قطاعي التهيئة والبيئة مع الماء كقطاع حيوي، يؤهل تماما الوزارة الجديدة لتحمل مسؤولياتها كاملة.

محمد اليازغي

وزير إعداد التراب الوطني، والماء والبيئة

الكتاب الأول

التشخيص الترابي

تنبيه

كما جرت العادة في دراسات من هذا القبيل، تم إنجاز التصميم الوطني لإعداد التراب في ثلاثة مراحل: المرحلتين الأوليتين أنجزتا خلال عقد التسعينات، وتطرقنا فيهما إلى الحصيلة الترابية وإلى السيناريوهات.
أما هذه الوثيقة فتتعلق بالمرحلة الثالثة التي ستقدم التوجهات وتقترح التصميم الوطني لإعداد التراب. وبالنظر إلى المدة الزمنية التي تفصل إنجاز المرحلتين الأوليتين وهذه المرحلة الثالثة، فقد اضطررنا إلى تحيين المعطيات الأساسية والتحليلات التي ارتكزت على معلومات تعود إلى عقد الثمانينات.
وقد تم إنجاز هذه المهمة بطريقة معمقة، تعتمد على أدوات جديدة وعلى التحليل الوظيفي، وتحليل العوامل الفاعلة، وإعداد معطيات الناتج الداخلي الخام على المستوى الإقليمي... إلخ. لكننا لن نقدم هذه الدراسات والتحليلات في هذه الوثيقة، التي ستقتصر فقط على عرض مركز وتركيبي للمرحلة الثالثة. ونذكر هنا، بأن التقديم المنهجي الضروري لفهم محتويات هذه التحليلات لوحده كان سيشغل كل المساحة المخصصة لهذه الوثيقة. لكننا سنعمل على تلخيص مجموع هذه التحليلات في فصل سيحمل عنوان «من الحصيلة إلى الإشكالية»، لأن الحصيلة لا تهمنا هنا إلا إذا انبثقت عنها الإشكالية الترابية.

وتجد هذه المرحلة تبريرها العميق في الروزنامة التي وضعتها وزارة إعداد التراب الوطني سنة 1998 والتي تشمل:
- الحوار الوطني لإعداد التراب سنة 2000.
- الميثاق الوطني لإعداد التراب سنة 2001.
- التصميم الوطني لإعداد التراب سنتي 2001 و2002 والذي سيأخذ شكله النهائي سنة 2003.

وتتعاقب هذه المراحل بطريقة منطقية، فالحوار الوطني لإعداد التراب الذي هم بالتوالي المستويات المحلية، الجهوية والوطنية، مكن من رسم صورة شاملة لمشاكل البلاد واقتراح التوجهات الكبرى لمعالجتها.
ومن جهته لخص الميثاق الوطني لإعداد التراب جميع العناصر المتولدة عن هذا الحوار، وفي نفس الآن يعتبر هذا الميثاق أساس التصميم الوطني لإعداد التراب.
وخلال هذا الحيز الزمني، طرأت أحداث سياسية جوهرية عززت هذه المنهجية، ونخص بالذكر منها، الخطاب الملكي التاريخي بالدار البيضاء، الذي حدد من خلاله جلالة الملك «المفهوم الجديد للسلطة».
يتشكل هذا التقرير من كتابين متفاوتين من حيث الحجم. الكتاب الأول ليس مجرد ملخص، بل هو تركيب للجانب الوصفي من الدراسة، متمحور حول موضوع الإشكالية. فالتساؤل المركزي يتعلق بتحديد الإشكالية الترابية للمملكة، انطلاقا من التشخيص الذي تم إنجازه.
ويحمل الجزء الأول من الكتاب الأول عنوان «من التشخيص إلى الإشكالية» في حين عنونا الجزء الثاني بـ «ستة تساؤلات حول إعداد التراب». وقد تركنا جانباً كل التحليلات المفصلة، لكي نركز على عرض تركيبي للمرحلتين السالفتين من الدراسة.
أما الكتاب الثاني فهو مخصص للمقترحات، ويشمل ثلاثة أجزاء تعالج بالتتابع مجالات النمو والجهوية، التوجهات، وأخيرا التصميم الوطني لإعداد التراب في حد ذاته.
هذه الوثيقة إذن، ليست ملخصاً للتقارير الأساسية السابقة بل هي جمع لنصوص مختارة بسبب أهميتها القصوى بالنسبة لإعداد التراب.

مقدمة
من الحصيلة إلى الإشكالية

يتطور المجتمع المغربي اليوم تحت تأثير ضغط مزدوج مجتمعي واجتماعي[1]. فمن الزاوية الاجتماعية، يتخذ التناقض الصارخ بين الفقر المدقع للفئات الشعبية في المدن والأرياف، والغنى الفاحش في الأحياء الراقية شكلا مثيرا. أما من الزاوية المجتمعية، فالملاحظ هو الفارق الهائل بين الساكنة المهمشة والمعزولة في الأرياف النائية، والنخب الحضرية المواكبة لتحولات العولمة. وإذا كان هاذين الشكلين من التوترات يتقاطعان بشكل واسع في الميدان، فإنهما يتطوران وفق منطقين مختلفين. فالتقليص من الفوارق الاجتماعية يحيلنا على مفاهيم العدالة والإنصاف، وهي مشاكل دائمة للمجتمعات، يمرحلها عبر آليات التضامن وإعادة توزيع الثروات. أما في الميدان المجتمعي، فإننا بالعكس نجد أنفسنا أمام مسلسل تاريخي، هو مسلسل الانتقال المجتمعي. فالمجتمع المغربي يوجد في منتصف المعبر، ما بين التنظيم القديم (القروي، القبلي، الأبيسي، الأمي، المنغلق) والتنظيم الجديد (الحضري، الوحيد الخلية، المتعلم، المتفتح). هذا التحول، وهو مسلسل تاريخي، انطلق منذ أكثر من قرن، وقياس حيويته ومفعوله لا يمكن أن يكون إلا بالنسبة للأجيال.

فبالنسبة لمقياس هذا المسلسل الطويل الأمد، تقع بلادنا حاليا في محطة هامة، وهي انتقال أغلبية ساكنتها إلى الوسط الحضري، ويتحقق هذا الانقلاب لفائدة الغلبة الحضرية في ظروف جد صعبة، لأن البوادي عانت خلال ثلاثة عقود من إهمال كبير، وهو الأمر الذي يستدعي اليوم تخصيص جزء هام من الموارد العمومية لاستدراك التأخرات التي تراكمت في هذا الوسط ؛ هذا في الوقت الذي تتطلب فيه الوضعية الجديدة بالعكس تركيز الموارد والمجهودات للتحكم في النمو الحضري، لأن المدن ستكون أرضية الرهانات الكبرى للمرحلة القادمة، سواء بالنسبة للتماسك الاجتماعي أو النجاعة الاقتصادية.

يشكل قصور المرحلة الماضية عبئا ثقيلا يعرقل تدبير مشاكل الحاضر، كتأهيل الاقتصاد، وخلق مناصب شغل جديدة ووفيرة، واعتبار الاكراهات البيئية. فوضعية البلاد تشبه وضعية أب أسرة مطالب بتغطية مصاريف دراسة أبناءه البالغين سن الرشد، في وقت تطالبه فيه الأبناك بتسديد مستحقات ديون تراكمت عليه منذ عشرين سنة.

في ظل هذه الظروف، سيكون من العبثي، الانطلاق في اللعبة الكبرى للإسقاطات والسيناريوهات، وبناء النماذج. فعلينا أن نكون جد متواضعين، وأن نقبل بداية، الفكرة التي تقول بأن التناقضات وصلت إلى حد سيستحيل معه الوصول إلى حلول مثلى، أو تحديد أهداف مرقمة على المدى الطويل.

فالأفق سيكون طريقا صعبا، مبني على التوافقات بين مختلف الاكراهات، وخصوصا بين مختلف الفاعلين المعنيين.

وخلافا للمنهجية المعتادة في مثل هذه القضايا، سيكون مستبعدا أن نعمل على تحديد الأهداف، وأن نستنبط منها المناهج المعتمدة التي ستسمح بتحقيقها. فمنهجية إعداد التراب تفرض نفسها كشرط مسبق، وستكون بالضرورة:

- تشاورية.
- تفاوضية.
- ملحاحة.

إن هذه المواصفات إلزامية، خصوصا وأن الأمر يتعلق باختيار سياسي منذ انطلاق تجربة التناوب. صحيح أن تدبير التوافقات التي تكون بحكم طبيعتها غير مستقرة، أمر أكثر صعوبة بالمقارنة مع المعالجة الإدارية والسلطوية، ولكنه يمنح فرصا أفضل للنجاعة.

ويبقى من الأساسي أن نعرف ما هي الشروط التي يجب توفيرها، لكي نتمكن من اعتماد هذه المنهجية. وفي هذا الإطار نشير إلى ضرورة توفير ثلاثة شروط أساسية كحد أدنى:

- مؤسسات تمثيلية حقيقية على ثلاثة مستويات: محلية، جهوية ووطنية. ومن الضروري أن تتمتع هذه المؤسسات بالوسائل والاختصاصات والسلطة الضرورية لمزاولة مهامها.
- اتفاق بين مختلف الأطراف حول الاختيارات العامة وقواعد اللعبة.
- إدارة من نوع جديد، مكلفة بتنشيط الحوار ودعم المشاريع والتنسيق بين مختلف الفاعلين. هذه هي الإدارة الجديدة لإعداد التراب، إدارة ذات مهمة، إدارة في نفس الوقت مُمَركزة ولا تركزية.

1ـ المقاربة الاجتماعية تحلل العلاقات بين الفئات الاجتماعية في حين تهتم المقاربة المجتمعية بتطور المجتمع برمته، بغض النظر عن العلاقات الطبقية.

تتمثل الوظيفة الأساسية للتصميم الوطني لإعداد التراب في تحقيق الهدف الثاني ويتعلق الأمر بـ:

- تحديد الاختيارات الوطنية الهادفة إلى تأطير مجموع العمليات والمبادرات، وتأمين تناسقها وتماسكها على المستوى الوطني.
ويساهم اعتماد الإلحاح والتكرار، في نسق صدفوي ومتقلب، في تعزيز ضرورة التوفر والإفصاح عن رؤية واضحة للمشاكل، وتراتبيتها وعن الحلول المعول عليها لمعالجتها.
- ضبط قواعد اللعبة بالنسبة لمختلف الفاعلين المعنيين.

ويرتكز هذا العمل على أساس الحوار الوطني والميثاق الوطني لإعداد التراب. على ضوء هذا التشخيص، يتعلق الأمر في المرحلة الحالية بتحديد إشكالية إعداد التراب، وذلك من خلال ضبط الرهانات. فمواجهة هذه الرهانات مع التوجهات المحددة في الميثاق الوطني لإعداد التراب، هي التي ستمكننا من وضع تصور للتصميم الوطني لإعداد التراب.

وتعتبر الوحدة الوطنية الرهان الأكبر بالنسبة لإعداد التراب، والأمر لا يتعلق هنا بالوحدة الترابية بل بتماسك الكيان الاجتماعي في مجموع البلاد، وعلى مختلف المستويات. فهذه الوحدة لا تشكل مكتسبا نهائيا، بل هي ورش لبناء دائم، تطبعه نتائج متباينة، وتخترقه خطوط قوة، ونقط هشة. إن ضبط رهانات إعداد التراب يوافق إذن، هدفا ساميا وهو الوحدة الوطنية في ظل الشروط الملموسة للحاضر، مع اعتبار متميز لمواطن التوتر الراهنة أو الممكنة.

ويجب أن نضيف أن فكرة الوحدة الوطنية تندرج في أفق التنمية المستدامة. فقد سبق لوزارة إعداد التراب أن صرحت في عدة مناسبات، بأن التنمية الحالية ليست مستدامة، لا على المستوى البيئي، ولا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

فالهدف إذن، هو تشخيص العوامل الترابية التي من شأنها إضعاف أو معاكسة الوحدة الوطنية، وبعد ذلك تحديد طرق التعامل ومناهج معالجة هذه المشاكل.

ويكتسي التساؤل الجوهري صبغة اجتماعية: ما هي العوامل التي تهدد الوحدة المستدامة للكيان الاجتماعي؟ وقد مكنت التحليلات التي تم إنجازها من ضبط خمسة عوامل رئيسية:

أ ـ وهن البور المهمش.
ب ـ إهدار الموارد الطبيعية وعلى رأسها المورد المائي.
ج ـ الانفصال الديمغرافي - الاقتصادي.
د ـ الأزمة الحضرية.
هـ ـ فقدان الشعور بالمسؤولية الترابية.

ولا يرتبط أي موضوع من هذه المواضيع بشكل صريح بالسياسة الاجتماعية في حد ذاتها، ولكنها تتضمن كلها بعدا اجتماعيا قويا لذاك سنتعرض لها في حينها. وهكذا فوهن البور الذي وضعناه على رأس القائمة، هو بالأساس مشكل اجتماعي، ويمكن أن نقول نفس الشيء عن إهدار الموارد الطبيعية أو عن الانفصال الديمغرافي - الاقتصادي. ناهيك عن الأزمة الحضرية.



هذه العوامل الخمسة ليست من نفس الطينة، كما أنها لا تتموضع في نفس المستوى.

فالعاملين الأولين معروفين جيدا، وقد تم تشخيصهما منذ زمن بعيد، غير أن المشكل يكمن في معرفة الأسباب التي حالت دون معالجتهما. فحل المشكل الأول لازال متعثرا، بينما يتفاقم المشكل الثاني إلى درجة أصبح معها يمثل خطرا حقيقيا.

ويمثل الانفصال الديمغرافي - الاقتصادي أكبر تحدي يواجه البلاد. فبالرغم من انخفاض الخصوبة، لازال مشكل الزيادة الديمغرافية يطرح نفسه بحدة، نظرا لتوافد الأجيال المزدادة منذ عشرين سنة خلت، على سوق الشغل، في وقت يتميز بوثيرة نمو اقتصادي هيكليا ضعيفة وغير كافية. فالبنية الاقتصادية في حد ذاتها تعاني من معوقات تجعلها عاجزة عن تغطية حاجيات البلاد، سواء فيما يتعلق بخلق الثروات أو بتوفير مناصب الشغل للشباب.

وكلنا يعلم ما هي انعكاسات هذا الوضع بالنسبة لسوء التشغيل في الوسط القروي والبطالة في المدن.

فكيف إذن، سنرفع المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية؟ هذا مشكل اقتصادي، اجتماعي، سياسي... وترابي.

ويستحق العامل الرابع اهتماما متميزا، لدرجة أن المهمة الأولى للتصميم الوطني لإعداد التراب هي دق جرس الخطر حول المسألة الحضرية. فبالإضافة إلى أن نمط النمو الحضري الراهن ليس من النوع المستدام، فهو يفرز أخطاراً جسيمة. فالتمدين بسرعتين، يحمل في طياته خطرا متصاعدا على التماسك الاجتماعي. كما أن العجز في ميدان التجهيزات القاعدية والمرافق الحضرية يضر بنجاعة المدن كفضاء للتنمية الاقتصادية. فالمغرب لا يمكنه أن يرقى إلى مستوى التنافسية الدولية بمدن متخلفة، سوى إذا ما أراد الاكتفاء بأنشطة تعمل على مواجهة المنافسة الدولية اعتمادا على الأجور الهزيلة. إن الاختيارات المتعلقة بنمط التمدين هي في واقع الأمر اختيارات حول نوعية المجتمع، ونموذج الاقتصاد الذي نريده لبلادنا.

ويتقاطع العامل الخامس والأخير مع باقي العوامل الأخرى، بل إنه يتعداها، لأنه يحيلنا إلى قلب المسألة الترابية، أي مسألة تدبير المجال، المترتبة عن تعاقب مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البلاد.

وتشكل الحقبة الاستعمارية مرحلة جد هامة، لأنها جردت السكان من مسؤولياتهم الترابية التقليدية. هذا المسلسل بقي ساريا فيما بعد، حيث تم الاكتفاء بإدماجه في هياكل الدولة. إن المشكل الجوهري الآن يكمن في ضرورة خلق «رباط ترابي» من نوع جديد، يوافق الأوضاع والمشاكل الراهنة، وذلك في أفق تطوير نمط جديد لممارسة المسؤولية على التراب.

إن رهان الترابية يقع في ملتقى وتقاطع إشكاليات التنمية والدمقرطة. ففي ظل نسق يمتاز بانفتاح الحدود وبالعولمة، تستدعي التنمية تعبئة شاملة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ومضاعفة المبادرات، وتعميم روح المقاولة على جميع المستويات. ومن جهتها، على الدولة أن تخلق الشروط الأساسية، وأن تقوم بمهام الدعم والتنسيق.

وبعد أن حددنا الإطار العام للإشكالية، سنعمل على عرض هذه الرهانات الخمس، وذلك من خلال تدقيق محتوياتها، والمشاكل التي تطرحها في ميدان إعداد التراب.

١ . وهن البور المهمش

إذا كانت المديونية الخارجية تشكل عائقا كبيرا أمام تنمية البلاد، فإن عبئها أقل من المديونية غير المرئية التي تراكمت داخل البلاد، بسبب الإهمال الذي طال البوادي التقليدية، وعدم إنجاز المرافق الأساسية بها. وقد ترتبت عن هذا الوضع نتائج درامية على المستوى الاجتماعي، إضافة إلى أنه يشكل عرقلة حقيقية للتنمية العامة للبلاد، لاعتبارات متعددة، أقلها انعكاساته الديمغرافية. ولن تنفع برامج محاربة الفقر في معالجة هذه القضية، فالأمر لا يتعلق بجعل الفقر وضعية يمكن تحملها، بل الهدف هو القضاء عليه. وهذا ورش كبير، يتطلب منذ البداية طرحا واضحا للمشكل. فما هو المقصود بمفهوم التنمية القروية؟ وما هي الشروط التي يجب توفيرها من أجل معالجة ناجعة لإشكالية التنمية القروية؟

أ ــ الشرط الأولي: تحديد السياسة الفلاحية

يوجد غموض أو خلط يتعلق بجوهر التنمية القروية، ويخص العلاقة ما بين الفلاحة والبادية. فالجميع يسلم بأن تنمية العالم القروي تمر عبر تنويع أنشطته، وتحرره من تبعيته المطلقة للفلاحة، وهو الأمر الذي يفسر توجها سائدا يمنح الأولوية لتنمية الأنشطة غير الفلاحية، ويجعل منها لوحة النجاة.

لكن يجب أن لا ننس بأن هذه الأنشطة غير الفلاحية لا يمكنها أن تتطور بشكل سليم إلا إذا ارتكزت على فلاحة قابلة للحياة، وقادرة على التحكم في مستقبلها. فالفلاحة ستظل خلال العشرين سنة المقبلة الركيزة الرئيسية للبوادي المغربية، لذلك يجب الاهتمام بها في الدرجة الأولى. فالتفكير في تنويع الاقتصاد القروي، يجب أن ينطلق من رؤية واضحة لمستقبل الفلاحة.

في البداية علينا أن نقيس خطورة مشاكل الفلاحة، ففي ظل البنيات والأنماط الزراعية الحالية، فإن النشاط الفلاحي لا يُعَبأ فعليا سوى نصف قوة العمل، التي من المفروض أن يشغلها. فسوء التشغيل الضمني يصل إلى 42 ٪ ، بينما تتجاوز نسبته 50 ٪ في سلاسل الأطلس وجبال الريف، بل وأيضا في المناطق الهضبية كالحوز، الشياضمة ودكالة. وتسود هذه الأوضاع في استغلاليات مجهرية، توظف تقنيات عتيقة ومستهلكة ليد عاملة وفيرة.

فإذا ما تحسنت، ولو بشكل متواضع، الوسائل الزراعية، فإن نسبة سوء التشغيل سترتفع لتصل إلى 75 ٪ . هذه المسألة تفرض نفسها بإلحاح أكبر، عندما نعلم بأن العالم القروي سيخضع في أقل من عشر سنوات للضغط المباشر وغير المباشر للعولمة. فمنذ الآن، تطالب القطاعات العصرية والتنافسية للفلاحة المغربية بتحرير المبادلات، الأمر الذي يندرج في منطق التوجهات العامة للبلاد، والذي سيترتب عنه لا محالة زعزعة لقطاع البور التقليدي.

وتتمحور مشاكل هذه الفلاحة حول مسألة نوعية المزروعات الممارسة، وبالخصوص حول الحبوب. فهي فلاحة معاشية بالأساس، تُخصص جل مساحتها ومجهوداتها لزراعة حبوب ذات مردودية هزيلة وشبه منعدمة خلال سنوات الجفاف.



وإذا كانت هذه الوضعية ترتبط بأسباب تاريخية بديهية، فإنها أصبحت في الوقت الراهن وضعية لا تطاق، فهي لا تمنح سوى شروطاً دنيا للبقاء، قريبة، إن لم نقل مشابهة، لوضعية الفقر.

لكل هذه الاعتبارات، من الواجب على السلطات المختصة أن تحدد توجها مستداما وملائما لمجالات هذه الفلاحة. ومن التخوفات الكبرى التي تخامرنا، اعتماد التوجه المعروف بـ«تأمين زراعة الحبوب»، التي لا تشكل في نظرنا سوى هروبا إلى الأمام، لأنها ستؤدي إلى تدهور متصاعد للأوساط والموارد الطبيعية، في مقابل نتائج اقتصادية هزيلة.

إن المقاربة الترابية تدفعنا إلى التأكيد بقوة على أن الحلول المستدامة وذات المصداقية لا يمكن أن تتحقق إلا باحترام إمكانيات ومؤهلات الأراضي المعنية باختيار المزروعات... التي يمكن أن تكون زراعة الحبوب في بعض الحالات، ولكن، ومما لا شك فيه، ليس في كل النطاقات الحالية لهذه الزراعة.

فمناطق البور حاليا، هي حبيسة بين مطرقة اكراهات الوسط الطبيعي (هزالة وهشاشة التربة، وقع الجفاف) وسندان الانفتاح الاقتصادي، لذلك فهي تعاني من هامش ضيق لمعالجة مشاكلها، خصوصا وأنها تتميز بالاكتضاض السكاني، الأمر الذي يجعل من البعد الاجتماعي هما لا مفر منه، حيث عليها أن تحمي ساكنتها، التي ليس لها خيار آخر سوى العيش، ولمدة ليست بالقصيرة، في مكان استقرارها الحالي.

من الضروري إذن، تدبير هذا الاكتضاض السكاني الذي لا يمكن تقليصه إلا بشكل تدريجي، لكن يجب أن لا نتعامل مع هذه المجالات كمجرد «تجمعات سكانية» بدون أساس اقتصادي. فمن اللازم أن نجد لها أفقا اقتصاديا واضحا ومتماسكا، إذا أردنا أن نمنح مصداقية حقيقية لسياسة التنمية القروية.

ب ــ محتوى سياسة التنمية القروية

بعد تحديد التوجه الاقتصادي، تتشكل سياسة التنمية القروية في نفس الوقت من إنجازات مادية ومن تدابير ذات صبغة بشرية.

1 ــ الأسبقية للتنمية البشرية

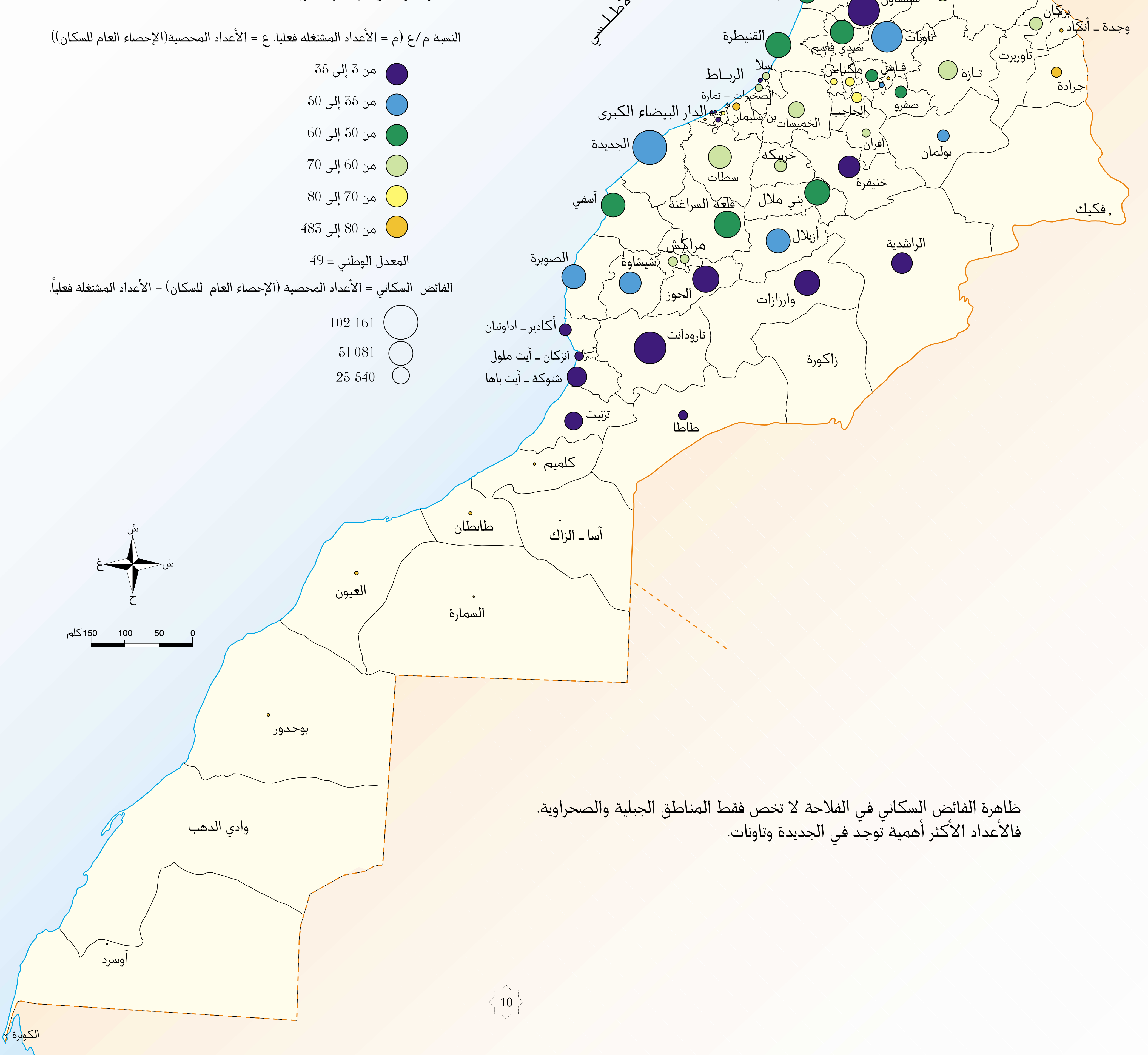
يستدعي وضع المجالات المهمشة في موقع ملائم للانخراط في مسلسل التنمية، بدل مجهود استثنائي وأولي لفائدة التنمية البشرية، وهذا يعني في مثل ظروفنا بذل مجهود كبير لفائدة النساء القرويات، وذلك على جميع الأصعدة:

- صحة الأمهات والأطفال: ويهم هذا المجهود تنظيم الخصوبة، وتتبع الحمل وظروف الوضع.
- تمدرس الفتيات ومحاربة الأمية في صفوف النساء.
- ظروف العيش والسكن.

خريطة 1

الفائض السكاني في الفلاحة

المصدر: النشرة السنوية الإحصائية للمغرب 1999



ظاهرة الفائض السكاني في الفلاحة لا تخص فقط المناطق الجبلية والصحراوية.
فالأعداد الأكثر أهمية توجد في الجديدة وتاونات.

يشكل الوعي بالدور المركزي للمرأة في التنمية أو انعدام التنمية، المكتسب الفكري الوحيد والأهم الذي حققناه خلال العشرين سنة الماضية. وهذه الحقيقة تفرض نفسها بشكل أكبر في الوسط القروي المهمش.

2 ـ فك العزلة

يشكل النقل نشاطا ضروريا في جميع الميادين. فمن الضروري التوفر على طريق معبدة من أجل بناء مدرسة، أو لوصول طبيب إلى القرية، أو لولوج السكان إلى السوق، وباختصار من أجل الارتباط بالعالم الخارجي. فكل البرامج القطاعية تبقى رهينة بالطريق القروية أو بالمسلك القابل للمرور بالسيارات بشكل دائم.

وتمتاز كلفة فك العزلة بتواضعها الكبير، إذا ما ربطناها بالسكان المعنيين، حيث لا تتجاوز هذه الكلفة مائة درهم لكل فرد. وعلى هذا الأساس يمكن إنجاز تغطية أساسية للتراب الوطني في مدة وجيزة.

في وقتنا الراهن تكتسي العزلة أيضا صبغة ثقافية، حيث أصبحت التلفزة ضرورة للحياة العادية، وهو الأمر الذي يفترض الارتباط بشبكة الكهرباء.

3 ـ المرافق والسكن

لكي تتحول البادية إلى وسط يغري بالعيش في وقتنا الراهن، من الضروري توفير سلسلة من الشروط معروفة ولا داعي للتفصيل فيها، ونكتفي هنا بالتذكير بأهمها:

- التزود بالماء الصالح للشرب.
- الكهربة.
- تحسين السكن القروي.
- إنجاز المرافق الأساسية في ميادين الصحة والتعليم.

وبما أن هذه المشاريع تتطلب إمكانيات مالية مهمة، وبحكم أنها تمول من خزينة الدولة، التي تعاني من ضعف الموارد، فإن هذا يعني عدم القدرة على إنجاز كل الأهداف في جميع الجهات وفي نفس الوقت. ومن تم فإن جدولة المشاريع وطريقة توزيعها مجاليا سوف يشكل عنصرا مهيكلا للبوادي، إذ أن المناطق التي ستستفيد في البداية ستكون مؤهلة أكثر لاستقطاب النمو. وقد تترتب عن هذه المسألة مشاكل كبرى في إعداد التراب، خاصة إذا ما عملت كل وزارة على تطبيق برامجها القطاعية دون أن تأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي. هذا المشكل معروف ومعترف به على المستوى الوطني، حيث تحاول تجاوزه لجنة بيوزارية للإعداد القروي، برفقة لجنة تقنية تابعة لها. ولكن هذا مجرد بداية، والأهم يجب أن يُنجز على المستوى الجهوي.

4 ـ علاقات المدن بالبادية

تشمل إشكالية التنمية القروية أيضا البعد الحضري، من خلال اهتمامها بالقرى والمراكز الصغرى، لأنها ستلعب دورا مهما. وإذا كنا متيقنين من نمو هذه الكيانات الحضرية، فإن المشكل يكمن في معرفة محتوى هذا النمو.



ولتجنب الخطر الناجم عن الهجرة المكثفة للساكنة القروية الفقيرة نحو هذه المراكز، فإن هذه الأخيرة عليها أن تصبح مراكز لتجهيز محيطها المباشر، كما عليها أن تلعب دور المنشط والمحفز للاقتصاد المحلي، إذ أن مهمتها الرئيسية تكمن في مساعدة البوادي، التي لا زالت معزولة، للدخول إلى اقتصاد السوق.

فتعمير المدن الصغرى يجب أن يمنح الأولوية للمرافق التجارية ومرافق الصناعة التقليدية.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف التوفر على رؤية جهوية للمشاكل، بارتباط وثيق مع قضية برمجة المرافق، التي تحدثنا عنها في النقطة السالفة. وهكذا يجرنا التحليل إلى طرح مشكلة الفاعلين.

ج - فعاليات التنمية القروية

يمكن أن نميز بين صنفين من الفاعلين: الفاعلين القاعديين والمؤسسات المنظمة.

1 ـ الفاعلين في الميدان

ويتعلق الأمر هنا بالفلاحين والجماعة القروية، المكلفة مبدئيا بتأطير هذه الساكنة التي تعيش وتمارس أنشطتها على مستوى الدواوير، لذلك فمن الضروري تحفيزها من اجل التشاور وتحمل المسؤولية على هذا المستوى. صحيح أن الإدارة موجودة مبدئيا على مستوى الجماعة، ولكن واقع الحال يمتاز بالتباين: وعلى كل حال لا يمكن أن ننتظر تنمية قروية ناجعة، بدون دور فعال للمستوى الجماعي ولمستوى الدوار. وفي هذا الإطار تتحمل وزارة الداخلية مسؤولية أساسية. كما يمكن أن نضيف بأن هذا التنشيط الضروري على مستوى الدواوير لا يمكنه أن يتحقق إلا بالارتكاز على إدارة بلدية فعالة.

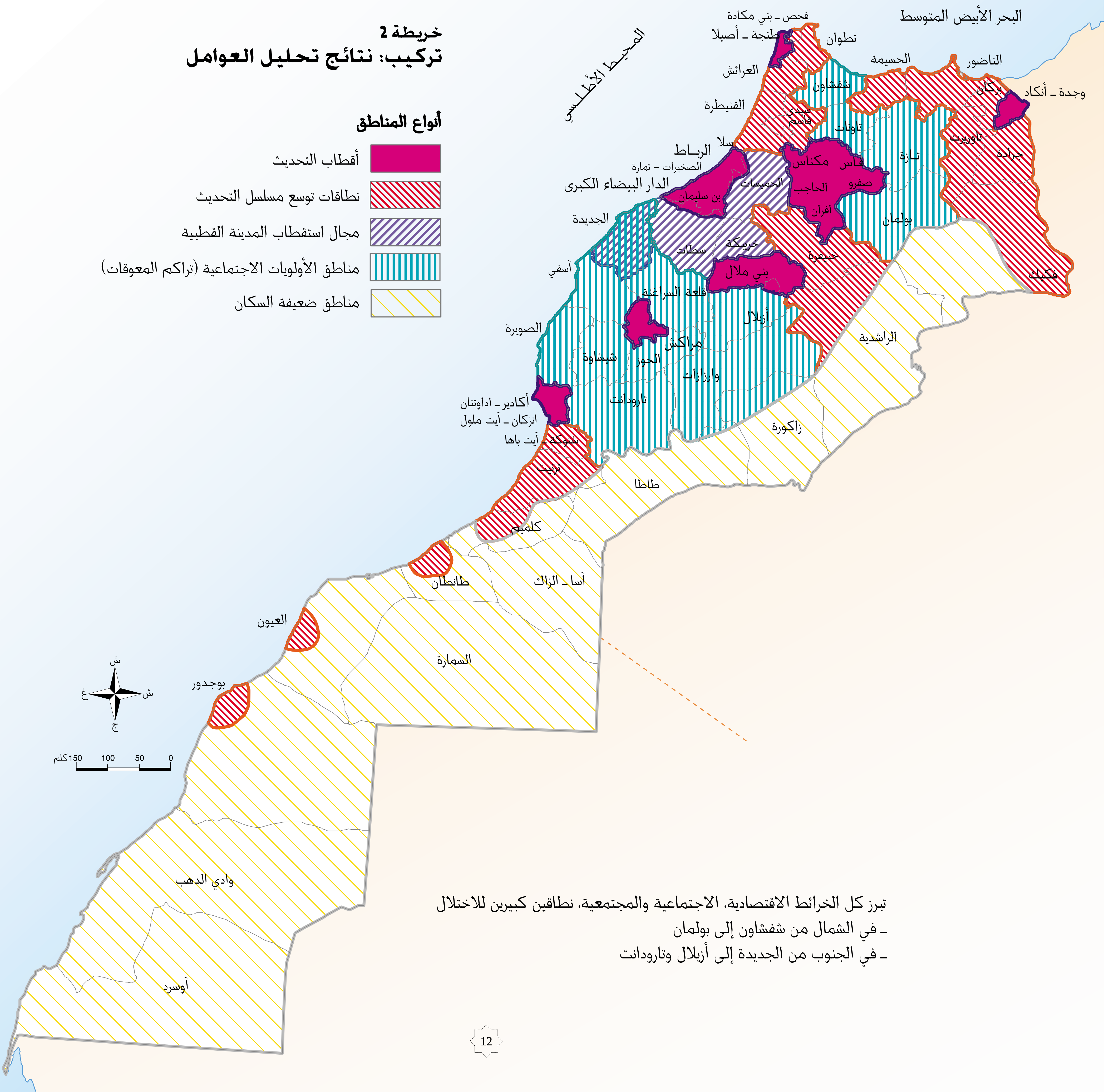
2 ـ المؤسسات المنظمة

بقي أن نجيب عن سؤال كبير آخر، وهو كيف يمكن أن نضع تصورا، وأن نبرمج وأن ننجز هذه المهام؟ وهنا نذكر بأن وزارة الفلاحة كانت تتوفر على مديرية ملائمة تماما لهذه المهمة، وهي مديرية الهندسة القروية. وليس من باب الصدفة، أن هذه المديرية التي كانت تتوفر على مخزون هائل من المهارات، حصرت تدخلاتها على قطاع الماء، وأهملت بفعل ذلك مهامها الأولية. فهذا الإجراء، يندرج في التوجه العام القاضي بتهميش البادية. وسيكون إذن من المفيد أن نعيد خلق أداة من هذا النوع، تكون ملائمة للظروف الحالية.

وعلى رأس الظروف الحالية التي يجب اعتبارها، نجد الجهوية. فالتخطيط للتنمية القروية يجب أن يتم على مستوى الجهة، وذلك بإشراك الجهة في حد ذاتها، كهيأة ممثلة للسكان المعنيين، وعلى المستوى الوطني مديرية الهندسة القروية أو ما يعادلها. فعلى كل جهة أن تتوفر على مديرية لإعداد التراب والبرمجة، تشمل مديرية فرعية هامة مكلفة بالتنمية القروية. تتحمل الدولة بشكل كبير عبء تأهيل العالم القروي، فإليها تعود مسؤولية توفير شروط

خريطة 2

تركيب: نتائج تحليل العوامل



أنواع المناطق

- أقطاب التحديث
- نطاقات توسع مسلسل التحديث
- مجال استقطاب المدينة القطبية
- مناطق الأولويات الاجتماعية (تراكم المعوقات)
- مناطق ضعيفة السكان

تبرز كل الخرائط الاقتصادية، الاجتماعية والمجتمعية، نطاقين كبيرين للاختلال
ـ في الشمال من شفشاون إلى بولمان
ـ في الجنوب من الجديدة إلى أزيلال وتارودانت

العيش الملائمة، التي من شأنها أن تشجع الأطر والمهارات البشرية على الاستقرار بالبوادي، وذلك سواء بالنسبة للعاملين بالوظيفة العمومية أو بالقطاع الخاص. فالمدرسين العاملين في البوادي النائية يجب أن يستفيدوا من أجر إضافي ومن تسريع ترقيتهم، كما يجب العمل على تشجيع أطباء القطاع الخاص على الاستقرار في القرى والمدن الصغرى، بواسطة محفزات مالية. هذا الإجراء يمكن أن يشكل إحدى التدابير الأكثر فعالية في مجال السياسة الحضرية. فشخصية «الطبيب القروي» تنقص بشكل صارخ في المجتمع المغربي، في وقت تتراكم فيه عيادات الأطباء الخواص في الأحياء الراقية بالمدن الكبرى. في هذا الإطار يمكن لكل الوزارات المعنية أن تلعب دورا مهما، كما أن لوزارة المالية كلمتها في الموضوع.

لا يمكننا إلا أن نكون سعداء لكون موضوع التنمية القروية أصبح اليوم على رأس جدول الأعمال، فهو بالفعل من الشروط الأولية للنهوض بالبلاد. وقد تم إنجاز أشغال هامة، كما تم فتح أوراش ذات حجم كبير، وبقي لنا أن نحدد سياسة ... وأن نطبقها.

2 - إهدار الموارد

إلى حدود الفترة التي كان فيها سكان المغرب لا يتجاوزون عشرة ملايين نسمة، كان من الممكن أن نتغنى بجمال واحاته، وبساتين نخيله وغاباته، وأن نحمد اللّه على الدور الإيجابي لحواجزه الجبلية التي تتلقى المؤثرات المحيطية الرطبة، لكي تعيد توزيع مياهها في مناطق الدير عند قدم الجبال. ولكن عندما أصبح سكان البلاد يتراوحون ما بين ثلاثين وأربعين مليون، تغير الأفق، وأحيانا يتراءى الوضع البيئي وكأنه يسير في اتجاه سيناريو كارثي.

إن الموارد الطبيعية للبلاد محدودة، هشة، ومستغلة بشكل كبير ومفرط. كما أن السياسات التي ننعتها بسياسات حماية البيئة لازالت في بداياتها، فهي تفتقد لوسائل العمل، كما أنها لا تُؤخذ بعين الاعتبار لا من طرف المجتمع ولا من طرف أجهزة الدولة. إن المغرب عبارة عن ساحل، فهو مساحة مستطيلة ضيقة نسبيا، تنتشر بين الصحراء والمحيط، وتخضع لتقلبات بيسنوية عنيفة. فالتربة في غالب الأحيان عبارة عن مستحثات موروثة عن حقب رطبة، يعجز مسلسل التترب الحالي عن إعادة تكوينها. فعندما يتدهور الغطاء النباتي، تتعرض التربة إلى التعرية بالسيلان المائي وبالرياح، حيث تُحمل لتتراكم في المناطق المنخفضة، أو في قعر البحيرات وحقينات السدود. ويؤدي الاستغلال المفرط للفرشات الجوفية إلى تمليح تصاعدي أو إلى اكتساح مياه البحر في المناطق الساحلية. هذه المشاكل لا يمكن معالجتها بإجراءات تشريعية أو إدارية، لأنها ناجمة في جزء كبير منها عن الضغط السكاني المتزايد على الأوساط الطبيعية، وأن هذا الضغط في حالات كثيرة ليس خيارا متعمدا للسكان. وفي واقع الأمر فإن الاعتداء على الأوساط الطبيعية، ليس نتيجة ميكانيكية للزيادة الديمغرافية، فالأشياء أكثر تعقيدا، حيث يجب أن نعتبر أيضا سلوك السكان. هكذا يمكن أن نميز ما بين سلوك رجل جبلي، يدفع بقطيع ماشيته داخل الغابة، لأنه لا يتوفر على مراعي أخرى، وبين مزارع في منطقة سقوية، يعمل على تعميق بئره بشكل موازي لانخفاض الفرشة المائية الجوفية.



ولكن وفي كل الحالات، نجد معطى دائما، وهو غياب المسؤولية الترابية، أي روح المسؤولية بالنسبة للتراب الذي يشكل أرضية عيش السكان. هذا النقص هو نتاج تاريخي، أفرزته بالخصوص الحقبة الاستعمارية، التي سجلت حذفا عنيفا للعلاقات التقليدية التي كانت قائمة بين السكان وأراضيهم. ولكن الأوضاع لم تتحسن في المراحل الموالية، الأمر الذي عمق مشكلة الضغط السكاني، وأعطاها حجمها الحالي.

في الوقت الراهن هناك ثلاثة قضايا كبرى تهيمن على الإشكالية الترابية:

- استعمال المياه.
- حماية التربة والغطاء النباتي.
- معالجة النطاقات الحساسة، خصوصا النطاقات الساحلية والجبلية.

أ ـ استعمال المياه

يتوقف مستقبل البلدان الواقعة في النطاق الجاف على قدرتها لتحقيق الاستعمال الأمثل لمؤهلاتها المائية. ويعاني المغرب منذ الآن من خصاص مائي، ومنذ الآن تتجاوز عدة جهات مهمة، خصوصا جهة سوس، المستوى الأقصى الذي يمكن أن تستغله من مواردها الطبيعية. فكل الفرشات المائية تسجل انخفاضا لمستواها، تحت تأثير الضخ المفرط. فسواء تعلق الأمر بالسقي الكبير، المؤطر من طرف الدولة، والذي يهدر جزءا مهما من المورد المائي، أو تعلق الأمر بالضخ الذي يمارسه الخواص والذي يهدد بانقراض الفرشات الجوفية، فإننا في وضعية تتميز بغياب الاستغلال المتوازن للمورد المائي، الذي يجمع بين التثمين الأمثل واقتصاد هذا المورد الثمين. فكل الفرشات تعاني من الاستغلال المفرط، سواء كنا في الحوز أو في سايس.

وترتبط هذه الوضعية بعدة أسباب، أحدها يكتسي صبغة ثقافية. فالتعامل مع الماء كمورد ثمين ونادر، لا يوجد سوى في المناطق الشبه صحراوية، المتعودة على الخصاص، وفيما عداها، فإن الناس يعتبرون الماء هبة من السماء، متوفر بدون حدود. لقد ساد الاعتقاد لمدة طويلة بأن حل مشكلة الماء يمكن أن يتحقق بفضل تحويل المياه من أحواض إلى أخرى، اعتبارا لكون أحواض الشمال تتوفر على فائض. لكن المعطيات الحديثة تدل على أن هذا التصور غير سليم، فتقريبا لا يوجد أي حوض يمكنه أن يحول فائضا إلى الأحواض المجاورة.

إن المشكلة الحقيقية للماء تكمن في مسألة أخرى، على الأقل خلال السنوات العشر المقبلة، فهي ترتبط بمحاربة الإهدار الذي يتعرض له هذا المورد، وبتفعيل سياسة فلاحية ترتكز على تثمين المتر المكعب من الماء. وفي هذا الإطار يجب أن نميز بين مشكلة اقتصاد الماء المرتبط بضياع المياه وإهدارها التي تنتج غالبا عن تقنية السقي الجاذبي، والتثمين الأمثل للمورد المائي والتي تخص اختيار الزراعات الممارسة اعتمادا على القيمة المحصل عليها بالنسبة لكل $م^3$ من الماء. فنحن إذن، أمام مشكلتين جوهريتين، لكن أكثرهما استعجالا هي بدون شك مسألة اقتصاد الماء بمعناه الأولي والصريح.

تشكل الفلاحة في الحاضر وستبقى كذلك، أكبر مستهلك للماء، فالطلب الموجه للسقي سيزداد بالضرورة. ويبقى علينا اليوم أن نتحكم (في اتجاه التخفيض) في ضخ المياه الجوفية، وأن نقلص من إهدار المياه في السقي الكبير، والذي يصل إلى حوالي 40٪ من حجم المياه المتوفرة. فهنا يكمن احتياطنا الحقيقي من هذا المورد الثمين.

كما يمكن أن نتساءل حول قضية توزيع المياه ما بين السقي الكبير والسقي الصغير والمتوسط. فقد أعطيت الأولية في مرحلة سالفة للسقي الكبير ولبناء السدود. وقد حققت هذه السياسة نتائج إيجابية في وقتها. ونتساءل الآن حول ما إذا كانت هذه المرحلة قد انتهت؟ وحول ما إذا كنا نحاول تمديدها بشكل يتجاوز التاريخ الذي حدد لها؟ فمسألة السقي لا تُحدد اليوم بالمساحات القابلة للسقي، أو بملايين الأمتار المكعبة المخزونة، بل تتحدد بنجاعة المياه المستعملة.

فالتحويل الذي يجب أن يحظى بالأولوية ليس هو التحويل الجغرافي الكبير للمياه من الشمال إلى الجنوب، بل هو التحويل القطاعي لفائدة السقي الصغير والمتوسط، الذي يحقق نتائج اقتصادية أفضل، ويسمح بتدبير أكثر مرونة وأكثر ملائمة مع شروط الاقتصاد الحر، اقتصاد المنافسة. وتشكل هذه القضية مسألة وطنية ذات حجم كبير، لأنها تثير إشكاليات اقتصادية واجتماعية شائكة، وهي قضية تدخل في اختصاصات وزارة الفلاحة، وبشكل أوسع في اختصاصات السلطات العمومية والمجتمع برمته. ويرتبط تطور هذه المسألة ونضجها بمشكلة جوهرية أخرى هي تدبير المورد المائي. ويجب أن نسجل هنا بأن الأشياء تتطور حاليا في الاتجاه الصحيح.

يمتاز تدبير المورد المائي بالجودة والمهنية، لكن هذا التدبير يمتاز بطابعه الإداري، وبضبابية تتناقض بشكل عميق مع ضرورة تنمية الوعي وتحمل المسؤولية من طرف السكان. ويسود حاليا خلط ما بين مهمتين، هما التدبير التقني للمورد المائي والتدبير السياسي لهذا المورد. فاستعمال الماء أصبح بالفعل أحد القضايا السياسية الجوهرية، وسيتحول في المستقبل القريب إلى أحد الرهانات الكبرى للصراع داخل المجتمع.

وتعود مهمة التدبير السياسي للمورد المائي بالدرجة الأولى إلى السلطة المركزية، التي عليها أن تحدد التوجهات، ولكن القرارات الملموسة يجب اتخاذها في الإطار المادي الذي لا محاد عنه، وهو الحوض المائي. فالجهات لا يمكنها أن تقوم بهذه المهمة، لأن ذلك سيترتب عنه صراعات بديهية.

فوضعية وكالات الأحواض هي بدون شك أفضل حل، شريطة أن تكون هذه الأخيرة وكالات حقيقية، تتوفر على وسائل فعلية، وهو أمر غير قائم حاليا. كما يجب تعميم هذه الوكالات على مجموع التراب الوطني، مع منحها سلسلة من المهام المترابطة بشكل وثيق منها:

- توزيع المورد المائي بين مختلف المستعملين.
- انقاذ رأس المال المائي على مستوى الكم والكيف (محاربة التلوث).
- برمجة العمليات.
- تحصيل المداخيل وتمويل المصاريف.



ويجب أن يشكل المستعملون أغلبية مجلس إدارة هذه الوكالات، الذي سيتولى تحديد التوجهات، بينما تتكلف مديرية المياه بتفعيل هذه التوجهات. كما يجب العمل على تفادي الخلط ما بين وكالة الحوض ومصالح الدولة.

المهم هو أن نقدر الرهان في هذه المسألة، فالأمر لا يتعلق بإصلاح إداري مع إعادة توزيع للمهام والاختصاصات، بل يتعلق بمستوى آخر، فهو يعني بكل بساطة قلب للعلاقة التي كانت قائمة بين السكان ومواردهم الطبيعية، وبالتالي فهو سيمس طبيعة الرابط الاجتماعي في حد ذاته.

ب ــ حماية التربة والغطاء النباتي

تتعرض كل الأتربة الواقعة فوق المنحدرات إلى التعرية بالسيلان، كما أن كل الأتربة الواقعة في المناطق السهوبية تعاني من التعرية الريحية. ونسجل أيضا تراجعا سريعا لكل الغابات بسبب الأشكال المختلفة للاستغلال المفرط التي تخضع لها. في ظل هذه الظروف لا يمكن سوى الترحيب بكل البرامج الهادفة إلى إعادة التشجير وحماية التربة، والمحافظة على المراعي وإعادة تكوينها، خصوصا وأن بعض هذه البرامج قد أظهر عن فعاليته.

ولكننا نعرف أيضا الحدود التي تعترض بالضرورة هذه البرامج ومن ضمنها نذكر:

- الإكراه الديمغرافي: في الأوساط الهشة يسبب الاكتظاظ السكاني حتما خلخلة التوازنات الطبيعية، خصوصا عندما تكون هذه التوازنات عبارة عن مستحثات موروثة.
- الإكراه السياسي: إن الساكنة التي فقدت ملكيتها على أراضيها لا يمكن أن تشعر بالمسؤولية تجاه هذه المشاكل، خصوصا إذا كانت البرامج المقترحة مهيأة بطريقة بيروقراطية تقصي هذه الساكنة.

وتعتبر هذه النقطة الأخيرة حاليا، مسألة حاسمة في الوقت الراهن. فالإشكالية البيئية تتطابق بشكل واسع مع إشكالية التنمية القروية. إن الأمر لا يتعلق بمجرد استشارة وإشراك الفلاحين والكسابة في تدبير الوسط الطبيعي، فالمشكلة أعمق من ذلك بكثير، حيث أنها تتعلق بإعادة تملك التراب من طرف مستخدميه وحماته التقليديين. ويرتبط هذا التحول بالقضايا التي يثيرها «المفهوم الجديد للسلطة»، الذي يجب أن يكون مرفوقا «بمفهوم جديد للمسؤولية». ولكن لا يكفي أن نقول لسكان العالم القروي «تحملوا مسؤولياتكم»، فمن الضروري أن نوفر لهم الوسائل السياسية والمالية من أجل ذلك. وهو الأمر الذي يحيلنا على إصلاح الدولة وعلى دور الجماعات الترابية ... إلخ.

على الصعيد المؤسساتي، من الضروري أن نضع ونطور برامج حماية الأوساط الطبيعية على المستوى الجهوي، بتعاون مع الوزارات المعنية. فعلى الجهة بالخصوص أن تقوم بالتنسيق بين برامج التنمية القروية وبرامج حماية الأوساط. وستشكل هذه المسألة إحدى المهام الرئيسية لمخططات التنمية والإعداد الجهوي. بالإضافة إلى هذه التحولات الديمقراطية، يجب أن ننجز ثورة ثقافية حقيقية، تتعلق بالتعامل العام السائد اتجاه العالم القروي، حيث يجب التخلص من السلوك الأبوي والسلطوي الذي يُعامل به القرويون، وأن نعترف أخيرا

بأنهم يمتلكون معارف ومهارات عريقة وضرورية، كان إهمالها بالضبط، سببا في العديد من المشاكل التي نـدّعي اليوم معالجتها، وهذه المسألة تهم بالـدرجـة الأولى الإدارات.

ويطرح احترام العالم القروي مشكل الموقف والتعامل مع البنيات المجتمـعيـة التقليدية، وهو ما يحيلنا بشكل أو بآخر إلى موضوع القبيلة، فهذه البـنـيـات تعيش أزمة منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، ولكنها لا زالت قائمة تحت أشكال مختلفة متفاوتة التعقيد. وتشكل هذه البنيات إطارا لا محاد عنـه لـلـعـمـل المستدام، ولتحمل المسؤولية، من طرف السكان المعنيين، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكد على المكانة الهامة للدوار، كنقطة ارتكاز رئيسية لكل العمليات.

ج ـ المجالات الحساسة

سنعتبر في هذا الموضوع نوعين من المجالات المتميزة وهما الجبـل والـسـاحـل. فهاذين المجالين متعارضين بشكل تام، سواء من الزاوية الطبـيـعـيـة أو الـزاويـة البشرية، ولكنهما يشتركان في هشاشتهما وحدة مشاكلهما.

1 ـ الساحل

يشكل الساحل وسطا تتراكم فيه كل ضغوطات النمو، الاقتصادية والديمغرافية، وتحتد فيه المنافسة بشكل قوي حول المجال. وبما أن هذا الساحل يـتـكـون فـي غالبية الأحيان من أشرطة كثبان رملية حية أو مستحثة، فإنه يتعرض لاختلال توازنه بسبب تفاعل عدة عوامل، كالتعرية الساحلية أو الاستغلال المفرط للرمال، والتلوث البشري، والتوسع الفوضوي للسكن الدائم أو السكن الثانوي ... إلخ. إذا ما استمرت هذه الآليات، فإن تدهور الوضعية سيتعمق بشكل سريع، حيث سنسجل تغييـراً للتيارات الساحلية، وتلويثاً وتهشيماً للشواطئ. من الزاويـة الاقتصادية، هذا الوضع سيعني نهاية السياحة الشاطئية، أو في أحسن الأحوال خلق وضعية خطيرة ومعقدة. من الـضـروري إذن، حـمـايـة الـمـواقـع الأكـثـر حساسية، ومنع أي بناء بها أو أي استعمال خطير على بيئتها. كما يجب ممارسة مراقبة صارمة على المجالات المستعملة، مع إيلاء اهتمام خاص لمحاربـة الـتـلـوث البشري، وتعزيز قوانين البناء.

وإذا كانت مناهج العمل الذي يجب اعتمادها معروفة، فإن المشكلة الأوليـة تكتسي صبغة سياسية وهي: من سيدبر مجال الساحل؟ وكيف سيـتـم هـذا التدبير؟. وبالنظر إلى الطابع الاستعجالي لمشاكل الساحل، فمن المنطقـي أن نقبل فكرة خلق وكالة الساحل، تكون تابعة لوزارة البيئة، وتتوفر على صندوق من أجل تكوين احتياطي عقاري. وإذا ما تم ذلك، سيبقى علينا معالجة مشكلة تحديد الارتباط، وتقسيم المسؤوليات مع المؤسسة الجهوية. فالوكالـة يـمـكـن أن تتكلف بالعمل على احترام القوانين العامة، وبالمراقبة والتدخل المباشر وتقديم الدعم التقني.

ولكن من الضروري أن تتكلف هيئة سياسية بالتحكيم في النزاعات حـول استعمال المجال، وهذه الهيأة لا يمكن أن تكون سوى الجهة.

وتنتمي مختلف هذه القضايا إلى الحقل القانوني، لذلك فقد آن الأوان لإعداد «قانون الساحل»، بمبادرة من وزارة البيئة بتـعـاون مع وزارة الداخلية ... ووزارة المالية.



2 ـ الجبـــــل

يعود الفضل في وجود المغرب بوجهه الحالي إلى جباله، فهي مصـدر الحياة به، لأنها تحتضن خزانات المياه التي تغذي السهول الواقعة عند قدمها. كما أن هذه الجبال شكلت عبر التاريخ الملجأ الأخير، والقلعة الصامدة والمُقاومة للغزو الأجنبي، والحامية للشعلة الوطنية.

لكن هذه الجبال في وقتنا الراهن تتعرض لتدهور أوساطـهـا الـطـبـيـعـيـة، وخصوصا لتراجع غاباتها. فدورها كخزان للمياه معرض للخطر، وهو ما يشكل تهديدا أساسيا للبلاد برمتها، حيث أن مشاكل الجفاف ستتعمق وتزداد حدة في مجموع المغرب.

وتُراكم المناطق الجبلية اليوم جميع المعوقات الناجمة عن الإهمال: الاكتظاظ الديمغرافي، العزلة، ضعف التجهيـز والـمـرافـق، هـزالـة الاقـتـصـاد والـفـقـر الاجتماعي. إن الخطر الذي يلوح في الأفق هو توقف أو جمود تام للوضعيـة الراهنة، خصوصا بسبب الاكتظاض السكاني، الذي يخنق أنفاس كـل مـبـادرة تنموية. ولكن في هذا الميدان أيضا، أظهرت بعض التجارب المحلية بأن إمكانيات العمل الإيجابي متوفرة، شريطة انخراط وإشراك السكان بشكل قوي.

ويمكن للسياحة أن تشكل في المستقبل نشاطا تكميليا هاما في المناطق الجبلية، خصوصا منها السياحة الوطنية والمغاربية، ولكن أيضا السياحة الدولية الموجهة إلى بعض المنتوجات الجذابة. فمناطق الأطلس والريف يمكن أن تلقى إقبالا في السوق السياحية، إما لقضاء العطل أو لإقامات قـصـيـرة الـمـدى. ولـكـن هـنـاك شروط أساسية يجب توفيرها لتحقيق تنمية سياحية في الجبال، منها حماية الأوساط الطبيعية، وانطلاق مسلسل التنمية، فلا يمكننا أن نـتـصـور ازدهـارا للسياحة في جبال عارية وفقيرة.

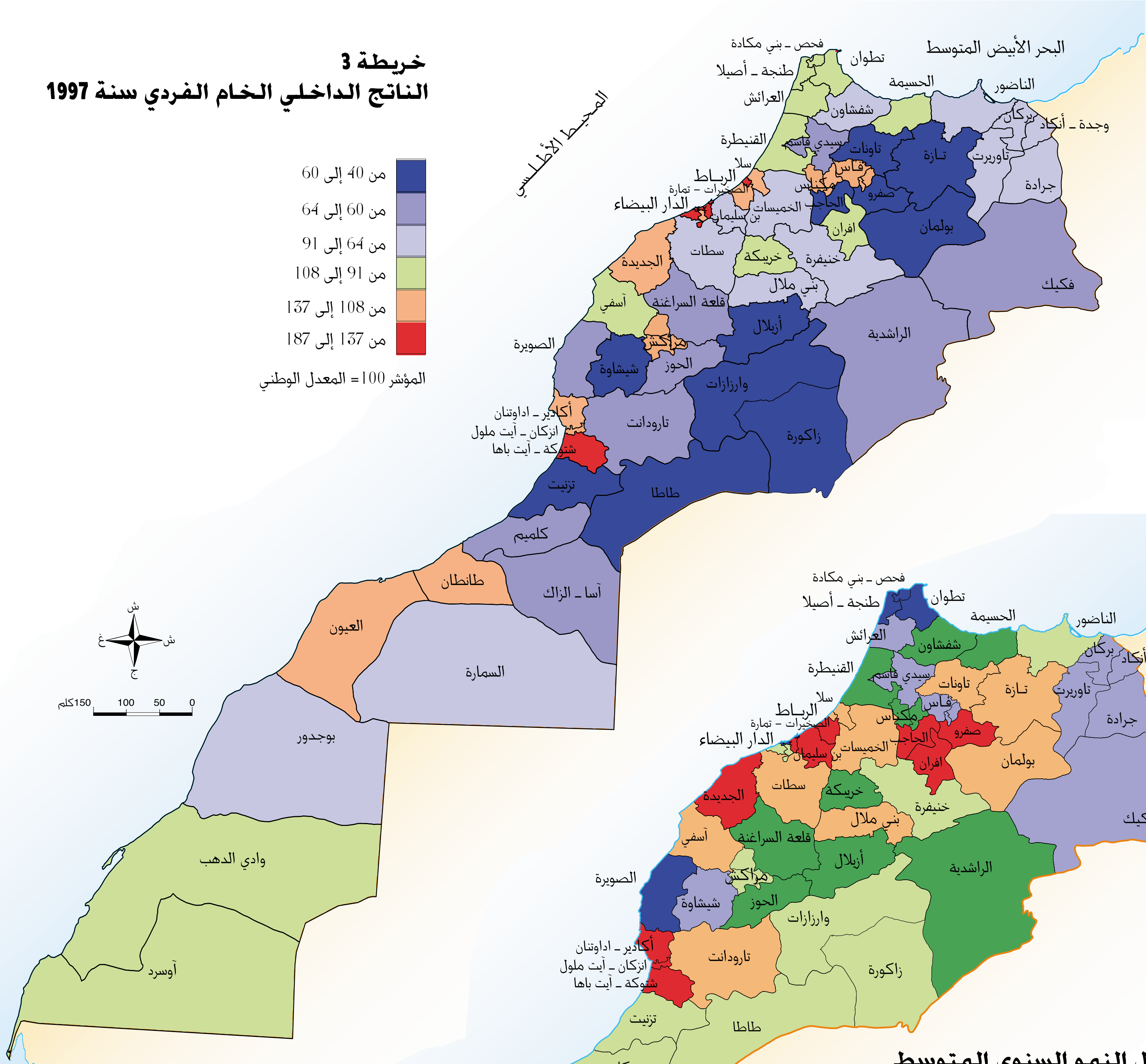
إن معالجة مشكلة الجبال هو حالة متميزة تندرج في الملف الشاسع للتنمية القروية، الذي سبق أن تعرضنا له. فمنهجية التعامل متشابهة في الحالـتـين. وخلافا لما قلناه بصدد الساحل، فمعالجة مشكلة الجبل لا تستدعي خلق وكالة خاصة، حيث سيتم الاقتصار على التعاون بين الجـهـات والـمـديـريـة الـجـديـدة للهندسة القروية.

وفي المقابل، سيكون من المفيد اتخاذ تدابير لإبراز وتطوير موضوع الجبال في ميدان البحث الجغرافي، الاقتصادي، الزراعي والسوسيولوجـي، وفـي نـفـس الاتجاه خلق هيأة تجمع الإدارات، والباحثين وممثلي السكان المعنيين، في إطار «لجنة الجبل» تكون تحت وصاية وزارة البحث العلمي، ويكون من مهامـهـا أيـضـا التواصل، وتعميم المعرفة حول إشكاليات الجبال في مـجـمـوع الـبـلاد. فـمـن الضروري أن يكتشف المغاربة من جديد جبالهم، وأن يعملوا على تـثـمـيـنـهـا ومعالجتها كأماكن ذات أهمية قصوى بالنسبة لجميع المواطنين.

لا يمكن اختزال مسألة الموارد والأوساط الطبيعية في البعد الإيكـولـوجـي فقط. فهذه المسألة ستكون جوهرية بالنسبة للبلاد في مستقبل قريب. فـمـن

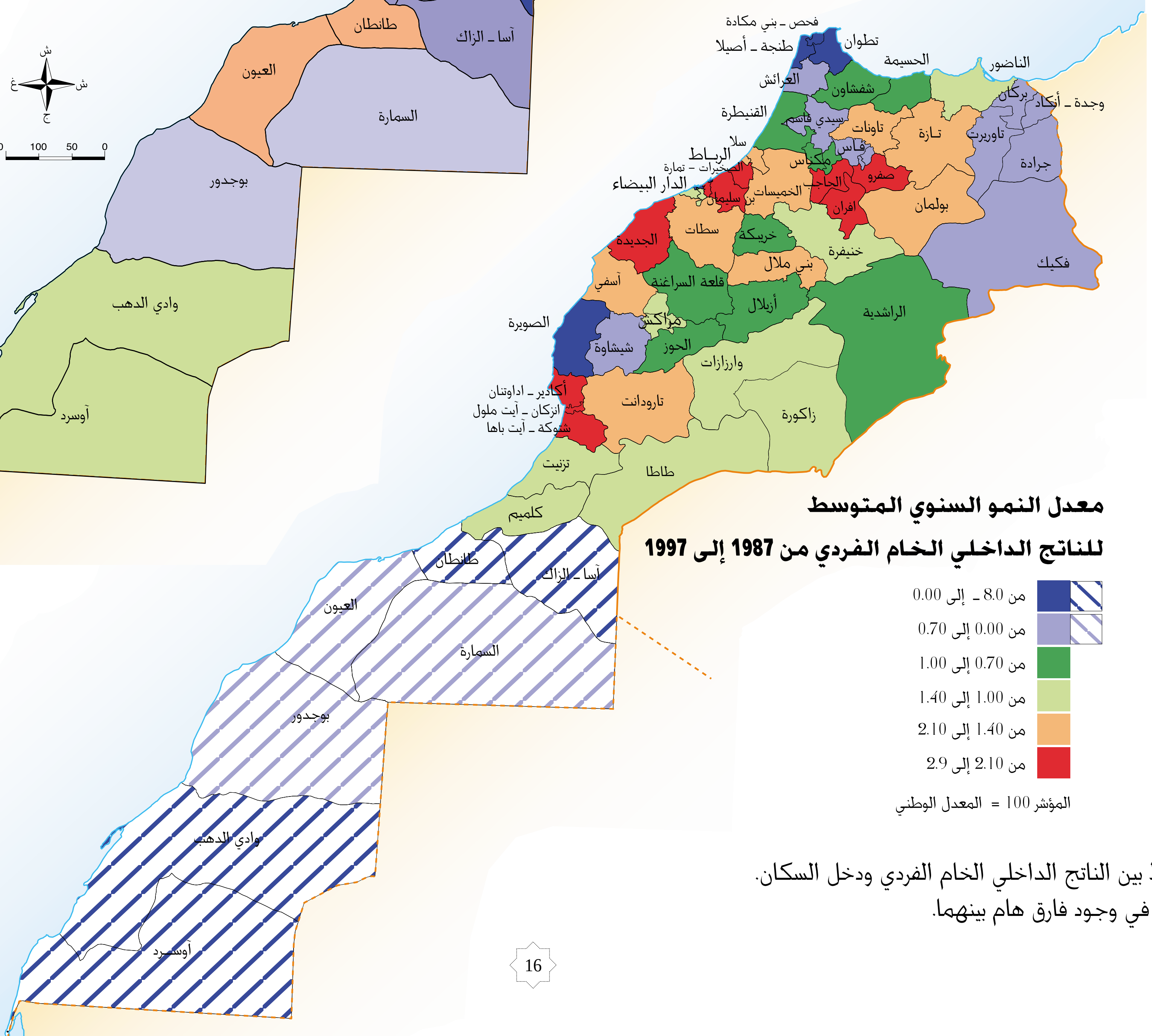
خريطة 3

الناتج الداخلي الخام الفردي سنة 1997



معدل النمو السنوي المتوسط

للناتج الداخلي الخام الفردي من 1987 إلى 1997



يجب أن لا نخلط بين الناتج الداخلي الخام الفردي ودخل السكان. فالحوالات تسبب في وجود فارق هام بينهما.

أجل توفير ظروف عيش ملائمة لأربعين مليون نسمة في وسط شبه جاف، بمؤهل مائي لا يتجاوز ثمانية عشر مليار م[3]، يجب أن يعي كل مغربي بالأخطار التي تواجهنا، والصرامة التي يجب أن تميز سلوكاتنا في تدبير هذه الإشكاليات.

3 . الانفصال الديمغرافي ـ الاقتصادي

يخلق الجهاز الاقتصادي في شموليته حجما معينا من مناصب الشغل كل سنة، يمثل في أحسن الحالات، ثلثي الطلب الاجتماعي المترتب عن الزيادة الديمغرافية. هذا في الوقت الذي يتميز فيه هذا الطلب الاجتماعي بتواضعه النسبي، بحكم ضعف انخراط النساء في النشاط المهيكل، وضعف طلبهن على مناصب الشغل. لذلك يجب أن نتوقع في مستقبل قريب نسبيا زيادة في هذا الطلب، فالتقدم في تمدرس الفتيات سينعكس بزيادة نسبة الشباب الراغبين في الانخراط في سوق الشغل.

عندما يكون هذا التناقض قائما بين المعطيات الاقتصادية والمعطيات الديمغرافية، نتساءل بالضرورة عن المتغير الذي سيسمح بتسوية هذه الوضعية. ففي فترات تاريخية سابقة وأماكن أخرى من العالم، كانت الساكنة هي التي تتغير لتتلاءم مع الوضعية الاقتصادية بواسطة حركات الهجرة الدولية. فعندما وجدت أوربا نفسها في هذه الحالة، خلال القرن التاسع عشر، هاجر جزء من سكانها لتعمير القارة الأمريكية. أما حاليا، فقد أصبحت الهجرة الدولية انتقائية، فالبلدان الصناعية تستقبل المهاجرين فقط حسب حاجياتها الدقيقة ـ وهو الأمر الذي يهدد الدول السائرة في طريق النمو، نظرا للنزيف الذي تسببه هجرة الأدمغة والمهارات ـ، كما عايشنا ذلك مؤخرا في ميدان المعلوميات. إذن لم يعد هناك وجود للهجرة الجماهيرية، وبالتالي فتسوية الوضعية بالنسبة لبلد كالمغرب، لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على المتغير الاقتصادي.

فالأمر يتعلق إذن بتغيير مستوى الأداء الاقتصادي، فنحن مطالبون بالانتقال إلى وثيرة خلق مناصب الشغل، تتجاوز الوثيرة الحالية على الأقل بـ 50٪. هذا في نسق يمتاز بالانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية. وهنا يكمن التناقض الرئيسي في الظرف الراهن. فهل من الواقعي أن نطلب، في نفس الوقت، من المقاولات أن ترفع من مردوديتها، وأن تخلق مناصب شغل وفيرة؟

إذا انطلقنا من واقع المقاولات في المغرب وطرق وظروف اشتغالها، فإن حل هذه المعادلة سيبقى مستعصيا، الأمر الذي يضع البلاد في طريق مسدود. فالقفزة الكمية التي ننتظرها من الاقتصاد لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أنجزنا تحولات نوعية عميقة في سيرورة هذا الاقتصاد.

وتعتبر المسألة التي تشكل مدخلا لهذه الإشكالية، قضية مجتمع، ذات بعد تاريخي. فهي تتعلق بسلوك أصحاب رؤوس الأموال اتجاه قضية التنمية الاقتصادية. ولكي نعبر عن الأشياء ببساطة، فإن هؤلاء مرتبطون أكثر بالأعمال مما هم مرتبطون بالإنتاج، وفي حالات كثيرة، لا يشكل الإنتاج سوى جانباً في حقل الأعمال، لا يحظى بالضرورة بالأولوية. وبعبارة أخرى فلدينا رجال أعمال أكثر مما لدينا من رجال الصناعة.



هذه الوضعية لا ترتبط بعلم النفس بل بالتاريخ، فحتى قبل عهد الحماية، ساد نظام «المحميين»، والذي كان عبارة عن حماية فردية، تمنح للأشخاص حسب رغبات القوى العظمى وتنافسها. وقد هيكلت هذه الوضعية نواة البورجوازية المغربية، وفق الحاجيات التجارية لهذه القوى بصفة عامة، ولإنجلترا بصفة خاصة.

أما خلال الحماية، فقد تطورت الوضعية بشكل متناقض، فبشكل متزامن باشرت رؤوس الأموال الفرنسية، بقيادة بنك باريس والبلدان المنخفضة، استغلال قطاعات حيوية (الموانئ، المناجم، الفلاحة العصرية، معامل الاسمنت... إلخ)، وتطورت البورجوازية المغربيّة، خصوصا بالدار البيضاء، التي استفادت من هجرة النخب الفاسية. وقد طورت هذه البورجوازية أنشطة هامة في جميع الميادين التجارية، العمرانية، العقارية وحتى الصناعية، ولكن في موقع ثانوي، نظرا لاحتكار القطاعات الحيوية من طرف الأبناك الفرنسية. وقد وصل هذا التطور إلى مستواه الأقصى في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

بعد الاستقلال، تمت مغربة هذا النظام مع احتفاظه ببنيته المزدوجة، حيث اندرجت القطاعات الحيوية في المنظومة الكبيرة للاقتصاد العمومي، بينما بقيت رؤوس الأموال الخاصة محصورة في دائرة أنشطة متنوعة ومتمركزة حول التجارة. وهكذا لم نفلح في تجاوز هذه العقبة التاريخية، بل إن الممارسات الموروثة تعززت، حيث تعمق تفضيل أنشطة الريع على أنشطة الإنتاج. لكن هناك استثناءات بينة لهذه القاعدة العامة، تدل على أن الوضعية ليست جامدة، فالنجاح الاقتصادي لمنطقة سوس يرتكز، قبل كل شيء، على روح المقاولة والقدرة على المبادرة المنتجة التي يتحلى بها السوسيون. فهذا النموذج هو الذي يجب تعميمه على المستوى الوطني. وفي هذا الإطار يجب العمل على تأمين وتثمين الاستثمار المنتج بالمقارنة مع الادخار والريع، وخصوصا منه الريع العقاري، الذي يشكل معوقا للاقتصاد المغربي.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف اعتماد سياسات مالية، اقتصادية، وضريبية ... وإنجاز مشاريع عمومية تتعلق بالتجهيزات القاعدية وبالمرافق.

أما من الزاوية الترابية، فيمكننا أن نميز بين ثلاثة ميادين:

- السياسات الاقتصادية القطاعية.
- الميادين الموجهة لخدمة مجموع الاقتصاد.
- السياسات العامة للتنمية.

أ ـ السياسات الاقتصادية القطاعية

سنتعامل هنا مع أربع قطاعات إنتاجية كبرى والمتمثلة في الفلاحة، الصيد، السياحة والصناعة.

1 ـ الفلاحة

يستحق هذا النشاط اهتماما متميزا لاعتبارين رئيسيين:

- من الزاوية الاجتماعية، تشكل الفلاحة أهم قطاع مُشغل في المغرب. فنصف

سكان المغرب يعيشون بشكل مباشر أو غير مباشر بفضل الفلاحة. فالوزن الحقيقي لهذا القطاع يتجاوز بكثير نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وهو وضع سيستمر لمدة طويلة، بالرغم من كون نصيب الأنشطة الحضرية أصبح مسيطرا.

- من الزاوية الاقتصادية، يتوفر المغرب على مؤهلات فلاحية هامة، ستتطور بفعل الانفتاح الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن الفلاحة المغربية ذات بعد مغاربي، حيث من المفروض أن تشكل في المستقبل أهم مصدر للمواد الغذائية في شمال إفريقيا.
- ولكن قبل أن نصل إلى هذا المستوى، يجب أن نعالج مشاكل عديدة

في ظروف تمتاز بثلاثة إكراهات بيئية، اجتماعية واقتصادية:

ـ *الإكراه البيئي:* سبق لنا أن أكدنا على الهشاشة البالغة للأوساط والتوازنات الطبيعية. فالفرشة المائية الصحراوية تشكيلة موروثة، نفس الشيء يمكن أن نقوله عن مخزون المياه في الفرشات الجنوبية، وعن التربة والغطاء النباتي. فتقهقر أو انقراض هذه الموارد سيكون مسلسلا لا رجعة فيه، نظرا لاستحالة إعادة تكوينها.

وتشكل الواحات أوساطا استثنائية، ثم تشكيلها وبناءها في الوسط الصحراوي بفضل مجهودات كبيرة، على مدى زمني طويل، ولكن تدميرها يمكن أن يتم في ظرف زمني وجيز، وهو الأمر الذي نعايشه في الوقت الراهن.

إننا نقع في هامش المجال المعمور من الأرض، المجال المروض من طرف الإنسان، لذلك فلا يحق لنا أن نرتكب أخطاء قاتلة، أو أن يرتخي مجهودنا للمحافظة على الأوساط الهشة. فتحطيم هذا النوع من الأوساط قد لا يتجاوز عمر جيل واحد. ونسجل بأن مسلسلات تدهور الأوساط تعددت منذ 1980. فعوض أن تُحارب ظاهرة الجفاف، تعمل التدخلات البشرية على زيادة وتعميق آثاره السلبية.

ـ *الإكراه الاجتماعي:* يصل معدل المساحة الفلاحية النافعة إلى 5,8 هكتار لكل استغلالية، ولكن الأغلبية الساحقة من الاستغلاليات لا تتوفر سوى على مساحة تصل إلى ما بين 2 أو 3 هكتارات. وتشكل الحبوب أهم المنتوجات، بمردودية تتراوح ما بين 4 و 16 قنطاراً للهكتار، حسب أهمية وانتظام التساقطات. إذا كان الواقع الاقتصادي للاستغلالية لا يمكن اختزاله في مساحاتها الرسمية، فإن هذه المساحة تؤشر بالرغم من ذلك، على هزالة وصدفوية الدخل الذي يمكنها أن توفره. وإذا كانت هذه الوضعية لا زالت مقبولة من طرف الفلاحين، فذلك يرجع لكون هذه الاستغلاليات هي بالأساس معاشية، موجهة للاستهلاك الذاتي. فهي في غالبية الأحيان، في وضعية تجعلها عاجزة عن الانخراط في اقتصاد السوق. ولكن تراجع عدد الاستغلاليات يصطدم بمشكل عويص، يتمثل في سوء التشغيل والبطالة.

ـ *الإكراه الاقتصادي:* إن انفتاح الحدود يجعل الفلاحة المغربية في وضعية جد متوترة، فالقطاعين اللذين تتشكل منهما، لهما مصالح متباينة، وهو تباين سيزداد مع مرور الزمن. فالفلاحة العصرية التصديرية، التي ترتكز على المسلك الفلاحي- الغذائي وعلى التجارة الكبيرة، تتطلب منذ الآن انفتاحا أكبر للحدود، في حين أن زراعة الحبوب التقليدية في مناطق البور لا يمكنها أن تصمد بدون حماية.



هذه الازدواجية ليست ظاهرة جديدة، فالجديد هو أن العولمة أضفت عليها طابع الصراع والتناقض. وهنا يكمن المشكل الذي على السياسة الفلاحية أن تعالجه، مع العلم أن هذه السياسة أصبحت اليوم لا تحدد بشكل انفرادي، فصياغتها تمر أكثر فأكثر عبر دورات المفاوضات الدولية.

كيف يمكن أن نحقق، في نفس الآن، التوازن الاجتماعي في الفلاحة البورية باستغلالياتها المجهرية، وتنافسية الفلاحة العصرية والمسقية؟ فقد انتهى العهد الذي كما نختزل فيه السياسة الفلاحية في الأهداف الكبرى المرقمة حول المساحات المستغلة والإنتاج، فالمشاكل أصبحت تكتسي صبغة نوعية، ومعالجتها تتطلب اعتبار نسق العولمة. وهذا تحول هائل ومؤلم في حالات عديدة، فالأمن الغذائي لم يعد المرجعية أو نقطة الارتكاز للسياسة الفلاحية.

إن التدبير الجيد للتراب يفترض أن تكون محاور هذه السياسة الفلاحية مطروحة بوضوح، خصوصا فيما يتعلق بـ:

- الملائمة التدريجية للزراعات الممارسة مع مؤهلات التربة.
- تحديد واضح لتدابير الحماية ووثيرة تطورها، على اعتبار أنها ليست دائمة، لكننا نحتاج إلى رؤية واستقرار على مرحلة طويلة بما فيه الكفاية.
- التثمين الاقتصادي الأمثل للمتر المكعب من الماء المستعمل، وبطبيعة الحال تحقيق أكبر اقتصاد ممكن للمورد المائي.
- يقع إعداد التراب في سافلة السياسات القطاعية الكبرى، وبالخصوص السياسة الفلاحية التي تلعب دورا حاسما. فهو إذن محتاج إلى رؤية على مدى طويل وإلى التجانس والتماسك.

2 ـ الصيد

إذا كانت الفلاحة تتميز بوضعية إشكالية، فإن الصيد البحري قطاع يمتاز بوضوح آفاقه. فالسلطات العمومية صرحت بوضوح، داخليا وخارجيا عن سياسة تنمية القطاع، ومنحت نفسها الوسائل اللازمة لإنجاز هذه السياسة. وهكذا فبإمكاننا أن نعول على الصيد البحري، خصوصا لتنمية الجنوب والصحراء المغربية: العيون، طان طان، أكادير، ولكن أيضا طنجة، الدار البيضاء، الداخلة وآسفي أو في البحر الأبيض المتوسط بالحسيمة والناظور.

ويجب أن نضيف، بأن للصيد مفعول جذب على صناعات معالجة الأسماك وتصبيرها، وهي صناعة ترتبط أيضا بإنتاج الخضروات والفواكه، ومن تم يمكن أن نستشف الآفاق التي ترتسم في ميدان التنمية الجهوية.

3 ـ السياحة

وضعية قطاع السياحة معروفة جيداً وهي غير مرضية، فنسبة امتلاء الفنادق لا تتجاوز 52٪ في أكادير، بينما تقل بكثير عن هذا المستوى في المناطق السياحية الأخرى. فحتى السياح المغاربة يعملون في غالب الأحيان على قضاء عطلهم خارج هذه الفنادق. إن مشاكل القطاع الفندقي متعددة: ضعف التدبير، أثمان مرتفعة وسوء الاستقبال، هذا في وقت يعترف فيه الجميع بأن المغرب يتوفر على أحد أجمل المؤهلات السياحية في العالم، تشمل جميع أنواع المنتوجات

السياحية: الشاطئية، الجبلية، الواحية والثقافية... فتونس التي تتوفر فقط على عشر مؤهلات المغرب، استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية، تتجاوز بمرتين ما حققته بلادنا. وتشكل السياحة اليوم أحد الاهتمامات الكبرى لإعداد التراب. وتنطبق هذه الحقيقة بشكل أكبر على حالة المغرب، لأن هذا القطاع له وزن حاسم، ليس فقط في الأقطاب السياحية الشاطئية (أكادير، ناحية طنجة) والحضرية (مراكش، فاس) ولكن أيضا بالنسبة للسياحة القروية والجبلية التي يعول عليها كثيرا لتنويع الأنشطة في الوسط القروي.

ومن زاوية إعداد التراب يمكن حصر المشاكل الأساسية فيما يلي:

- المحافظة على الموارد المشهدية والتراثية. ويثير هذا الجانب قلقا حقيقيا، عندما نرى السرعة التي يمكن بها أن نشوه قصرا من قصور الواحات أو بستان نخيل. وتمثل فيكيك حالة نموذجية لما نقول، فهي موطن يتوفر على مؤهلات سياحية عالية، في قلب بساتين من النخيل، ولكن المشكل يكمن في معرفة هل ستبقى هذه البساتين موجودة عندما سنبدأ في إنجاز البرامج السياحية.
- انخراط الأقطاب السياحية في محيطها الجهوي والحضري: وفي هذا الصدد تختلف وضعية أكادير عن وضعية مراكش. فالمشكل في أكادير يكتسي بعدا جهويا، لأنه يتعلق بالارتباط بين مختلف المكونات الجهوية من أجل اقتسام المجال والماء. أما في مراكش، فالمشكل حضري بالأساس، على اعتبار أن بستان النخيل يقع داخل المدينة ويشكل أرضيتها الضرورية.
- يُعتبر انتشار وإشعاع النشاط السياحي خارج الأقطاب السياحية أحد الاهتمامات الكبرى لإعداد التراب؛ وسيحظى هذا الموضوع بوضع برامج سياحية جهوية، سيتم تفعيلها في مستقبل قريب.

4 ـ الصناعة

تشكل الصناعة بمفهومها الواسع أي باعتبار الصناعة التقليدية، النشاط الأساسي لخلق القيمة ومناصب الشغل، والقطاع الذي يمكن أن نعول عليه في المرحلة المقبلة لتنمية البلاد. فهو القطاع الاستراتيجي الحقيقي بالنسبة للعشرين سنة القادمة. وقد أظهر المغرب خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها، عن قدراته في هذا الميدان، وذلك عندما تتوفر له شروط ملائمة.

ويمتلك المغرب تقاليد صناعية مزدوجة: الاستغلال المعدني والفوسفاطي والصناعة الكيميائية الثقيلة من جهة، والصناعات التحويلية من جهة ثانية. ويخص هذا الجانب الثاني مدينة الدار البيضاء بالدرجة الأولى، التي تعتبر أحد أكبر المدن الصناعية بالقارة الإفريقية، في فروع النسيج والألبسة الجاهزة، ولكن أيضا في الصناعات الكيميائية، الميكانيكية والكهربائية، وهي فروع ذات أهمية بالغة.

بالنسبة لإعداد التراب، تشكل التقاليد والمؤهلات الصناعية لمدينة الدار البيضاء عناصر حاسمة، ولربما أهم ورقة اقتصادية رابحة للمغرب.

لكن هذه المؤهلات غير مستغلة بالكامل في الوقت الراهن، فالدار البيضاء لا توظف كل مؤهلاتها بسبب تراكم وتفاعل عدة معوقات، منها ما هو ماكرو- اقتصادي، ومنها ما هو حضري. وسنتعرض لهذا الجانب في الفصل المخصص لهذه المدينة.

بعد التأكيد على الطابع الحاسم للصناعة بالنسبة لإعداد التراب، يبقى التساؤل



مطروحا حول مسألة توطين هذه الصناعة. فما هي المواقع التي تمتاز بقابلية موضوعية لاستقبال الصناعة، في نسق الانفتاح الاقتصادي؟ وهو ما يملي إعطاء الأولية للتصدير. في هذا الصدد يجب اعتبار سلسلتين من المعايير، تقنية وبشرية. وسنركز هنا بشكل أكبر على المعايير البشرية، التي غالبا ما كان يتم إهمالها.

إن المقاييس التقنية معروفة بما فيه الكفاية، لذلك فليس من الضروري الاستفاضة في تحليلها والتعرض لها.

فهي تقتضي الاستقرار بالقرب من ميناء للحاويات، وفي قلب شبكات المواصلات الوطنية والدولية، وذلك بالنسبة لكل الأنماط. كما يجب التموقع في حوض ليد عاملة وفيرة ومتنوعة، مع وجود عرض لخدمات اقتصادية ذات جودة عالية، بالإضافة إلى التوفر على إمكانيات حقيقية للتكامل الصناعي. ويتضح من كل هذا، أن هذه المواصفات تنطبق قبل كل شيء على واقع حال الدار البيضاء، وفي مستوى أقل بكثير، على حالة أغلبية المدن المغربية الكبرى، وخصوصا منها تلك الواقعة على المحور الأطلنتيكي من طنجة إلى أكادير.

ولا تقل المعايير البشرية أهمية، وهي تخص قبل كل شيء التكوين، ولكن أيضا وبشكل أعمق، المعايير الثقافية. لقد سبق أن أكدنا بأن المجتمع يتحدد انطلاقا من مفهوم الانتقال المجتمعي، الأمر الذي تترتب عنه أوضاع جد متباينة. فلا يمكننا أن ننجز أي مشروع صناعي في أي مكان، خصوصا إذا تعلق الأمر بالصناعات الميكانيكية والكهربائية التي تتطلب وسطا ثقافيا متعودا على هذا النوع من الأنشطة، بكل مستلزماته وإكراهاته. إذا تعاملنا مع مسألة التوطين الصناعي من هذه الزاوية، فإن المواطن الملائمة ثقافيا، والمتعودة على الحداثة التقنية نادرة جدا. وتعطينا الخريطة المجتمعية صورة التراب الوطني من زاوية التنمية الاقتصادية.

ويشكل الانفتاح على الحداثة الشرط الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الصناعي، الذي يجب أن يتسم بمستوى تكنولوجي مرتفع نسبيا. لكن هذا التحليل لا ينطبق بشكل متجانس على كل الفروع الصناعية، فهو لا ينطبق على المناولة في قطاع الملابس، التي بإمكانها أن تتطور في سطات على سبيل المثال، فوجود صناعة نسوية في منطقة من هذا النوع لا يمكن أن يُفرز سوى انعكاسات إيجابية. وفي المقابل ينطبق هذا التحليل تماما على الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وهي الفروع التي تهمنا بالدرجة الأولى في هذا الميدان.

وتمتاز الفوارق بين المدن بأهميتها، فنسبة التطور المجتمعي تنطلق من 60 في الرباط إلى 139 في الحوز، فلائحة المدن «الناضجة» للتصنيع قصيرة، وهي كالتالي. (أفضل المؤشرات تطابق أقل النقط - المعدل الوطني = 100):

المدن الأكثر ملاءمة لاستقبال الصناعة:

ـ الرباط : 60 ـ الدار البيضاء: 68 ـ وجدة : 68

المدن ذات النتائج المتوسطة:

ـ مكناس الكبرى : 83 ـ طنجة الكبرى : 84 ـ سلا الكبرى : 8

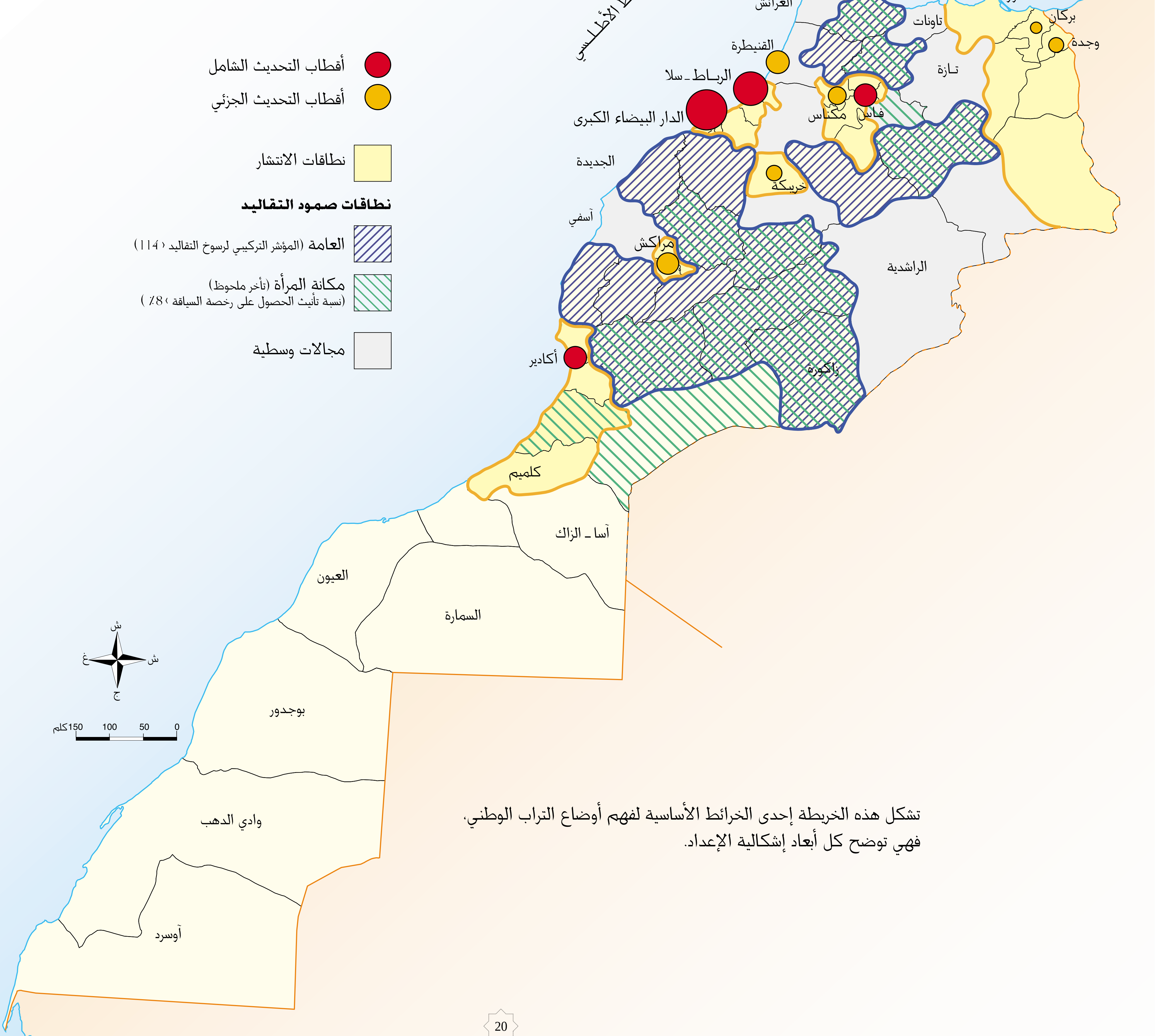
ـ مراكش الكبرى : 89

المدن ذات النتائج الضعيفة:

ـ فاس الكبرى : 95 ـ تطوان : 98

خريطة 4

أقطاب التحديث ونطاقات صمود التقاليد



تشكل هذه الخريطة إحدى الخرائط الأساسية لفهم أوضاع التراب الوطني،
فهي توضح كل أبعاد إشكالية الإعداد.

ومن الملاحظ تفوق ثلاثة مدن، وبالخصوص تفوق وجدة، التي تعتبر حالة تستحق الاهتمام، لأنها تقع في قلب مجموعة متجانسة، تتكون من بركان (80) وجرادة (95). فهذه المدن الثلاثة تعتبر إرهاصا لجهة صناعية محتملة. لكن حالة جرادة تستدعي منذ الآن أن نبحث عن أفضل الوسائل لإعادة استعمال تقاليدها وخبراتها الصناعية، لتفادي ضياعها. وعلى كل حال، بفضل حالة وجدة وناحيتها، يمكن الجزم بأن الساحل لا يحتكر جميع المؤهلات الصناعية.

إن تحديد الأهلية الصناعية يجب أن يرتكز على تقاطع وتفاعل المعطيات التقنية والمجتمعة. فبطبيعة الحال هناك ارتباط شمولي بين هذين النوعين من العوامل، ولكن هناك فوارق هامة لتأثيرها تستحق أن ننتبه إليها. ويمكن أن نؤكد منذ الآن أن الدار البيضاء الكبرى وناحية وجدة تشكلان كل بطريقتها المتميزة، قاعدتين أساسيتين لتنمية اقتصادية طلائعية.

ب ـ الميادين العامة للاقتصاد

يتعلق الأمر هنا بالنقل والخدمات الموجهة للمقاولات، والمواصلات اللاسلكية، وباختصار، كل ما يشكل المحيط التقني للمقاولات.

1 ـ النقل والمواصلات اللاسلكية

لا يطرح ميدان المواصلات اللاسلكية أي مشكلة متميزة لإعداد التراب، فاتصالات المغرب حققت تقدما هائلا خلال السنوات القليلة الماضية، كما أن الخوصصة السارية حاليا، لا يمكنها إلا أن تعزز هذا النمو، مع ملائمته مع حاجيات التنمية الاقتصادية.

وفي المقابل، يمكن أن نتساءل عن مصير العالم القروي في هذا الميدان، وعن خطر تهميشه مرة أخرى في إطار منطق السوق، الذي يتحكم حاليا في تنمية المواصلات اللاسلكية.

سيكون من الضروري إذن الاهتمام بهذا المشكل، بارتباط مع موضوع التنمية القروية.

في ميدان النقل، نجد أوضاعا جد متباينة، حيث نسجل فوارق كبيرة حسب القطاعات والمناطق. وإذا ما اعتبرنا منظومة النقل كسلسلة تبدأ في البادية النائية، وتنتهي في أرصفة ميناء الدار البيضاء، فيمكن أن نؤكد بأن النقط الأكثر ضعفا تقع في بداية ونهاية هذه السلسلة، بسبب عزلة العالم القروي من جهة، ونواقص الميناء الرئيسي للبلاد من جهة ثانية. وتكتسي المشاكل في هاتين الحالتين طبيعة جد مختلفة.

ومن الزاوية الترابية، يمكن تلخيص هذه المشاكل حسب التراتبية التالية:

- جودة سير الموانئ، وخصوصا موانئ الحاويات، وعلى رأسها ميناء الدار البيضاء.
- العلاقة بين الميناء والمدينة وشبكات النقل، خصوصا في الدار البيضاء.
- تطور المحطات المتعددة الأنماط في خلفية الموانئ.
- التنسيق بين نمطي النقل الطرقي والسككي.
- تأهيل النقل السككي وفق معايير مشابهة لتلك التي تطبق في الطريق السيارة، خاصة في الربط بين المدن الكبرى.
- برمجة حذرة للطرق السيارة المستقبلية، حتى نتفادى المبالغة في توقعات الرواج الطرقي. يجب أن لا نعالج بنفس الطريقة الارتباطات الطرقية داخل الفضاء القطبي الدار البيضاء ـ الرباط ، والارتباطات الطرقية بين الجهات. فبالنسبة لهذه الأخيرة يمكن أن نقع في فخ المبالغة في توقعات الرواج المرتقب.



- تحسين الشبكة الطرقية الثانوية وفك العزلة عن البوادي.
- بموازاة مع كل ما سلف، يجب بدل مجهود كبير لتنمية اللوجيستيك، وتطوير مقاولات النقل المغربية ذات الوزن الدولي. فالوضعية الراهنة لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لذلك ينفلت الجزء الأكبر من المبادلات الدولية من يد المقاولات الوطنية. لكن في الوقت الراهن، فإن الأمر يتعلق بالانتقال من إشكالية النقل إلى إشكالية اللوجيستيك.

2 ـ الخدمات المقدمة للمقاولات

يستدعي التحول الضروري في الميدان الصناعي، تطورا مرافقا لخدمات ذات جودة عالية، وتقع هذه الخدمات في أغلبيتها بالدار البيضاء، حيث أصبحت تشكل إحدى أهم وظائف هذه المدينة. وسيعرف عدد محدود من المدن الكبرى نموا في هذا الميدان، ولكن تفوق الدار البيضاء سيبقى أمرا لا مرد عنه.

تكتسي هذه المسألة أهمية وطنية، فمن الضروري أن نوفر لهذه الوظيفة شروط استقبال واشتغال ذات جودة دولية. وهذا مؤشر على حجم المهام التي تخص تنمية الدار البيضاء، وهي النقطة التي سنتعرض لها فيما بعد من الزاوية الحضرية الصرفة.

ج ـ السياسات العامة للتنمية

لن نتعرض هنا إلى السياسة الاقتصادية في شموليتها، بل سنركز على بعض الجوانب التي تكتسي أهمية متميزة في الميدان الترابي، وعلى رأسها قضية التكوين.

1 ـ التكوين

خضع هذا الموضوع لنقاشات واسعة تمخضت عنها أشغال رفيعة المستوى ترتب عنها تبني نصوص سياسية جوهرية. وسنحاول هنا أن نتعامل مع البعد الترابي لمشكلة التكوين في الإطار الذي حدده الميثاق الوطني للتعليم. ففيما يتعلق بالتعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي) فمبدأ توطين المؤسسات يوافق بكل بساطة مبدأ الخدمة العمومية وتلبية حاجيات السكان في أماكن إقامتهم.

وفي المقابل، عندما نتعامل مع التعليم العالي والتعليم التقني، فمن الضروري تحديد سياسة للتوطين، تأخذ بعين الاعتبار، في نفس الوقت، الطلب الاجتماعي من جهة، وحاجيات المقاولات في أماكن استقرارها من جهة ثانية.

وإذا كان هذا الأمر يثير النقاش، فإنه من الواضح أن خريطة مؤسسات التكوين المهني يجب أن تقترب، ما أمكن، من أحواض التشغيل الموافقة لها.

وتقع هذه المسألة في قلب سياسة الهيكلة الحضرية، فالاقتراحات التي ستقدم بخصوص التنمية الاقتصادية للمدن، يجب أن تكون وثيقة الارتباط مع المقترحات

المتعلقة بالتكوين، حتى نفعل بشكل قوي علاقة التآزر بين التكوين والتشغيل بارتباط مع مقاولات القطاعات المعنية.

2 ــ دعم روح المقاولة

من الأساسي أن تظهر وتتطور الآلاف من المقاولات الجديدة سواء في القطاع الصناعي، أو في قطاع الخدمات. وقد تم إنجاز العديد من المبادرات والمحاولات، كان لها الفضل في إبراز الحواجز والمعوقات، ككلفة العقار، أو سلوك الأبناك، أو مستوى جدية المشاريع ...إلخ.

من منظور إعداد التراب، يمكن أن نقترح قواعد بسيطة وهي:

- المقاولات، ومهما كانت صغيرة، لا تنشأ من فراغ، فلابد لها من وسط ملائم.
- إن أفضل من يمكنهم تقييم جدية المشاريع، وتقديم الدعم للمرشحين للاستثمارهم المقاولون أنفسهم.

ومن هذه الملاحظة البسيطة يمكن استنباط خلاصتين:

- إن المساعدة على خلق مقاولات جديدة يجب أن ترتكز على آليات مختلطة تجمع الإدارة والمقاولات.
- يعتبر الإطار الحالي لعمل هذه الهيئات مسألة جد هامة؛ فقد يتعلق الأمر بجهة ديناميكية كجهة سوس، أو بتجمع حضري كطنجة - تطوان أو فاس - مكناس. أما في حالة الدار البيضاء الكبرى، فيمكن أن نتصور خلق عدة «مقاطعات صناعية» داخل هذا الفضاء القطبي.
- إن خلق المقاولات هو مشكلة مجتمع أكثر مما هو مشكل تقني. فالتدابير الإدارية لوحدها ستكون عاجزة عن معالجته.

3 ــ تشجيع التنمية المحلية

لقد سبق أن تعرضنا لهذه المسألة عند معالجتنا للتنمية القروية، فخلاصات هذا الجانب يمكن تعميمها على التنمية المحلية، فهنا أيضا لا يمكن تعبئة الفاعلين المحليين بقرارات فوقية، فهي تتحقق في الميدان. وإذا كان تحقيق مبادرات الدعم يجب أن يُنجز بالضرورة على المستوى المحلي، فإنها تحتاج إلى دعم على مستوى الجهة.

وستعمل مخططات الإعداد الجهوي المقبلة على إعطاء الانطلاقة لهذا المسلسل، وذلك باقتراح إطارات للتدخل، وبضبط العمليات الممكنة، وتحديد الفاعلين المحتملين.

4 . الأزمة الحضرية



يمكن طرح السؤال بشكل مبسط: كيف يمكن ضمان تضاعف عدد السكان الحضريين خلال الخمس والعشرين سنة القادمة، مع العلم أن حجم الأسر سيتقلص وأن الحاجيات السكنية ستزداد، كما أن مستوى التجهيزات المنزلية، سيتحسن وستكبر الحاجة إلى المجال بشكل مضطرد. إن ملاحظة الشروط التي يتم فيها النمو الحضري راهنا، وبصفة خاصة، النسبة التي يحتلها السكن غير القانوني في هذا النمو، يدفعنا إلى التخوف من المستقبل.

وفيما يتعلق بالتمدين، سنميز بين مستويين: النمو الحضري والهيكلة الحضرية.

ففيما يخص النمو الحضري، فإن المشكل الأول الذي يطرح هو الشكل المتخذ من طرف مسلسلات التمدين، الشرعية وغير الشرعية. إلا أن إثارة هذه النقطة ستكشف بسرعة تشابك المسائل الحضرية.

أما في ميدان الهيكلة الحضرية، فإن التاريخ قد خلف نظاما يتميز بانعدام التجانس بين مختلف الفئات الحضرية، مما يشكل إحدى المشاكل الكبرى لإعداد التراب.

أ ــ ازدواجية النمو الحضري

يعتبر التحضر الثنائي الوثيرة موروثاً استعماريا، ذلك أن الاستعمار هو الذي عمد إلى فصل، بل إلى خلق تعارض بين مدينة «أروبية» وأخرى «أهلية». وبعد الاستقلال، باتت محاولة إدماج المدينة بفشل نسبي، نظراً لأن السلطات العمومية وجدت نفسها غير قادرة على مواجهة ضخامة النمو الحضري، بحكم افتقارها للوسائل اللازمة لذلك. إن هذه الوضعية هي نتيجة لتداخل عدة عوامل، منها ما يعود لضبابية وغموض الأنظمة العقارية، أو إلى هزالة الوسائل المالية المتوفرة لدى السلطات العمومية، أو لضعف المؤسسات البلدية، أو لعدم ملائمة قوانين ووسائل التعمير.. وتبقى اللائحة طويلة.

غير أن ما يهم هو النتيجة. فمنذ ثلاثين سنة كان المشكل الكبير هو مدن الصفيح، وقد تم القضاء عليها بشكل كبير، لكن ليس بصورة كاملة، إذ يبدو أنها تكون خزاناً لا ينضب، خاصة في الدار البيضاء. أما اليوم، فإن المشكل الأساس ناتج عن التوسع غير المراقب واللاقانوني لهوامش المدن، التي تفتقر للتجهيزات الأساسية، مما يجعلها عرضة لأخطار صحية، كما أنها تعاني من خصاص كبير في المرافق والانتشار الواسع لسوء التشغيل بين سكانها. إن تداخل بطالة الشباب مع هذا النوع من السكن يخلق كل شروط القلاقل الاجتماعية.

وفي مثل هذه الوضعية المتميزة بتشعب المصاعب، يبقى الأمر المطروح هو كيفية معالجة المشاكل حسب أولويتها.

1 ــ العقـــار

في المغرب، أكثر من أي بلد أخر، كل مشكل حضري يبدأ بالعقار، لهذا الاعتبار يجب اتخاذ الإجراءات الآتية:

- تمييز وتحديد مفاهيم «المدار الحضري» و «نطاق التوسع الحضري». إذاً يجب إضفاء وضعية قانونية على المجال شبه الحضري، للتدخل فيه بشكل فعال.
- اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بالتحفيظ العقاري سواء الفردي أو الجماعي، في المدار ونطاق التوسع الحضريين.
- اتخاذ مجموعة من الاجراءات الضريبية والقانونية، تتضمن بالخصوص إلزامية التصريح بالرغبة في بيع الأراضي في «نطاق التوسع الحضري»، وإرفاقة بحق الشفعة لصالح الجماعة.

- إعادة النظر في تصاميم التهيئة والتعمير، وجعلها تدمج بشكل واضح «نطاق التوسع الحضري»، وتحويلها المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية إلى وثيقة قابلة للتطبيق تبدأ بتحديد الأنظمة العقارية.
- خلق «الوكالات العقارية والتقنية للحواضر الكبرى» تكون مرتبطة بالوكالة العقارية الوطنية.
- مساندة المجهودات المبذولة في ميدان السكن الشعبي.
- إعادة توجيه تدخل المؤسسات التابعة لوزارة الإسكان بشكل يجعله ملائما للسياسات الحضرية الخاصة بالحواضر الكبرى، وللسياسة الوطنية في ميدان السكن.
- مواجهة ومعالجة المشاكل الحضرية على مستوى المدن الكبرى؛ إن الإصلاحات الجارية ستمكن من إيجاد الحلول لهذا المشكل.
- إن كل هذه التدابير رهينة بالجانب القانوني، لذا فإنه من اللازم اليوم إعادة النظر بشكل جذري في النصوص المنظمة للتعمير، ويمكن أن يتم ذلك على شكل «قانون للتوجيه العقاري».
- إن التفعيل المتزامن لهذه التدابير سوف يؤدي إلى التقليص التدريجي للسكن غير القانوني، وهو ما يعني كذلك تأهيل وإدماج الأحياء التي لا زالت في وضعية غير شرعية.

2 ــ العمل الاجتماعي

لقد أصبح موضوع الفقر يحظى بالأهمية التي يستحقها، لذا يجب تعميق وتحسين العمل في هذا الميدان. غير أنه يجب التمييز بين نوعين من الفقر تعرفهما البلاد.

فهناك فقر جهوي، يمس مناطق بأكملها، خاصة المجالات ذات الطابع القروي الطاغي، والتي تستحق أن توجه لها سياسة لمحاربة الفقر تكون مرتبطة بسياسة التنمية القروية التي تحدثنا عنها سابقاً.

وهناك فقر اجتماعي ذو طبيعة مغايرة، يمس المدن، وهو لا يخضع لنفس المؤشرات، ولا يكتسي نفس المضمون، ويتطلب أشكالاً أخرى من العمل لمواجهته، محددة بدقة وتستجيب لحاجيات الساكنة المستهدفة. نذكر هنا أهمية فئة النساء ربات الأسر التي يمسها الفقر الحضري، وهي تتطلب لوحدها عناية خاصة بمشاكلها.

ب ــ انعدام التجانس بين فئات التعمير

من المعلوم أن المغرب قد عاش تاريخاً متقلبا، أثرت فيه أحداث خارجية، مما أدى إلى تقطع في نمو المدن، تعبر عنه اليوم الهيكلة الحضرية لمدن البلاد.

وستتم معالجة هذه المشاكل في ثلاث نقط:

- الاستقطاب الحضري.
- اندماج المنظومة الحضرية.
- علاقات المدن بالأرياف.



1 ــ الاستقطاب الحضري

إن المشكل يطرح على مستويين وبمضامين مختلفة، فهناك من جهة تأهيل نظام المدن الكبرى الموجودة، ومن جهة أخرى، ضرورة ارتقاء بعض الحواضر إلى درجة مدن قطبية، نظراً لأنها تتوفر على المؤهلات اللازمة لذلك.

- *تأهيل المنظومة القطبية الموجودة:*

يتمتع المغرب من خلال مدن البيضاء والرباط بنظام حضري ثنائي القطبية لا يخلو من إيجابيات، غير أنه أصبح اليوم متجاوزاً من طرف الأحداث، ولم يعد يستجيب لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي. ويخص هذا الأمر بصفة أساسية الدار البيضاء، التي هي عاصمة دولية بدون شك، ولكنها راكمت تأخراً كبيراً في عدة ميادين استراتيجية:

- التمفصل بين الميناء والمدينة.
- التجهيزات الأساسية الكبرى للمدينة.
- السكن الشعبي.
- الجودة والنجاعة الاقتصادية لمركز المدينة.
- النقل الجماعي.

لذلك يجب أن تتحول الدار البيضاء من هنا فصاعداً إلى عاصمة ذات أربعة أبعاد هي:

- قلب منظومة النقل.
- قطب صناعي أساسي، خاصة بالنسبة للفروع الجديدة التي يجب تنميتها.
- عاصمة اقتصادية ومقر لعدة خدمات أساسية.
- عاصمة ثقافية ومركز للاختراع والابتكار.

إن هذا العنصر الأخير مهم جداً، نظراً لأن البعد الثقافي أصبح يشكل جزءاً أساسياً في وظائف المدن القطبية الدولية، لأن ارتباطه بالوظائف الاقتصادية أصبح يزداد يوماً بعد آخر، وخير مثال على ذلك هو الإشهار، الذي يجمع بين تقنيات البيع (الماركتينج) والشكل الجمالي (الديزاين)، مما يجعله معبرا عن الوظائف الجديدة للمدن القطبية.

إن هذه الوظائف الأربع تتقاطع اليوم في فضاء الدار البيضاء، غير أن علاقاتها تتميز بالتنافر، خاصة عن طريق السوق العقارية.

لذا، فإن المشكل الحضري الأول بالنسبة للمغرب، هو ضمان التماسك في نمو وظائف عاصمته الاقتصادية.

إن غياب نظام فعال للنقل الجماعي يعتبر أحد الرموز الكبرى لتخلف الدار البيضاء، في حين أن مدينة تونس التي تضم ساكنة تقل بثلاث مرات، تتوفر على المترو الخفيف منذ عشر سنوات.

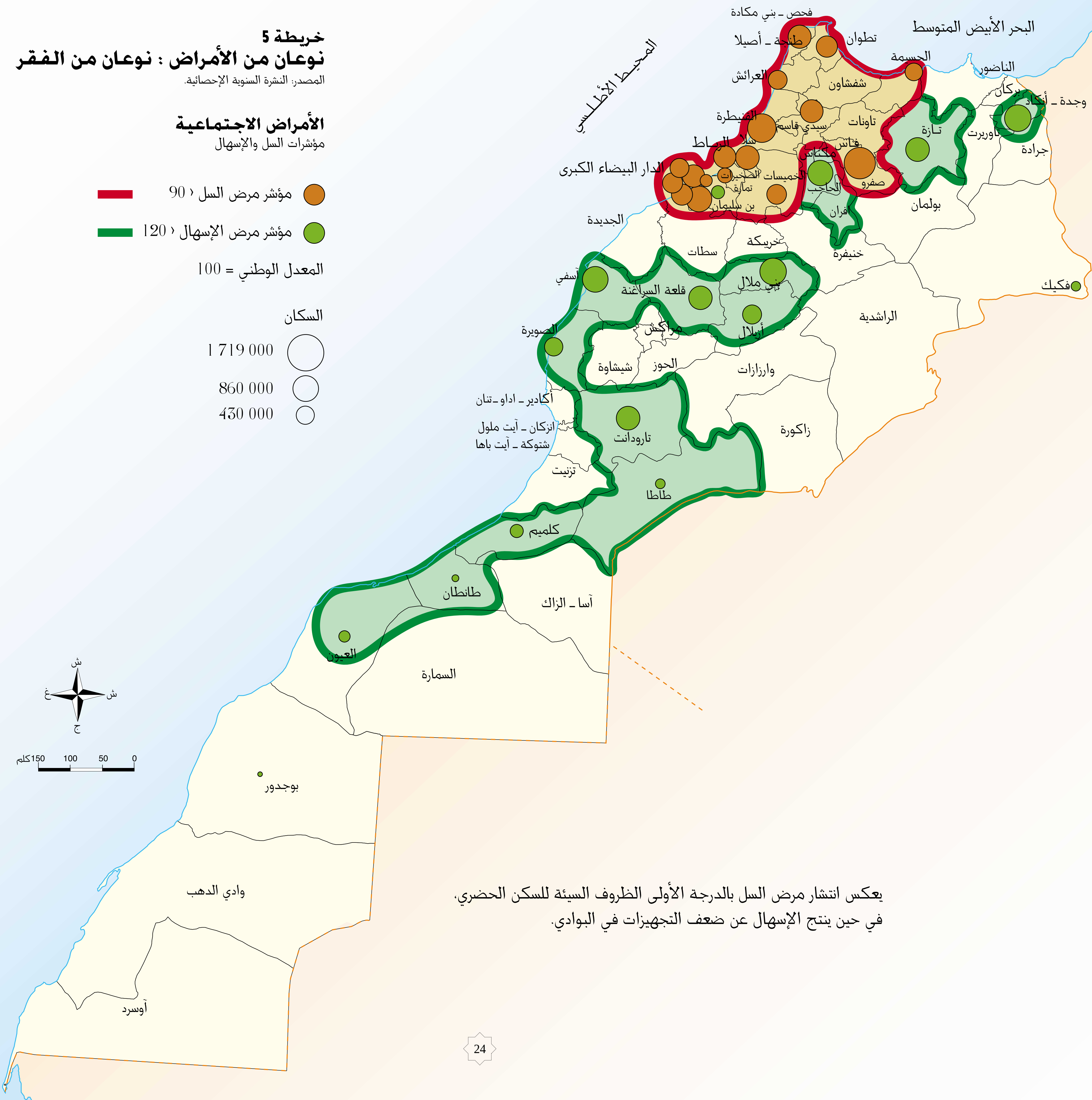
ومن جانبها، تطرح الرباط مشاكل عويصة، نذكر منها الثلاثة الآتية:

- في ظل الظرفية الراهنة، وكامتداد لتاريخها، ما هو الشكل الذي يجب أن يتخذه نمو العاصمة الوطنية؟
- خارج وظيفة العاصمة السياسية، ولكن بارتباط معها، ما هي الوظائف التي

خريطة 5

نوعان من الأمراض : نوعان من الفقر

المصدر: النشرة السنوية الإحصائية.



يعكس انتشار مرض السل بالدرجة الأولى الظروف السيئة للسكن الحضري،
في حين ينتج الإسهال عن ضعف التجهيزات في البوادي.

يمكن أن تقوم بها المدينة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار اندماجها المتزايد مع البيضاء؟ إن هذا يعني كذلك ضرورة التفكير في نفس الوقت في مستويين يهمان الفضاء القطبي الكبير: الدار البيضاء - الرباط والجديدة - القنيطرة.

- ما هو شكل التمفصل أو الاندماج بين ضفتي أبي رقراق؟

- *ترقية المدن الكبرى إلى درجة مدن قطبية جهوية:*

يتعلق الأمر هنا بمدن: طنجة - تطوان، فاس - مكناس، مراكش، أكادير ووجدة. إن بعضها قد جاوز عتبة المليون نسمة، والبعض الآخر سيصله بسرعة.

نسجل هنا إحدى الخصوصيات الأصيلة للمنظومة الحضرية المغربية، ويتعلق الأمر بوجود مدن كبيرة تشكل ثنائيات، غير أن العلاقات بينها تختلف تبعاً لتاريخ كل منها. فإذا كانت تتسم بالتكامل في حالة طنجة - تطوان، فهي تتخذ طابع الحدة والتنافس في حالة فاس ومكناس.

- كما أن الأوضاع تختلف حسب المدن، فمدن أكادير وطنجة تعرف نمواً مضطرداً، بينما تواجه فاس ومراكش مشاكل مرتبطة بالتنمية.
- أما وجدة، فإن مؤهلاتها غير مستغلة، لأنها شبه مشلولة بفعل غلق الحدود مع الجزائر.
- تطرح مدن طنجة وأكادير مشاكل إعداد بالمعنى الدقيق للكلمة، تهم كيفية التحكم في نموها، بينما المدن الثلاث الأخرى تطرح مشاكل أكثر تعقيداً، تجمع بين التنمية والإعداد.

2 ـ اندماج المنظومة الحضرية

من المعلوم أن انعدام الانسجام بين فئات التعمير يظهر جلياً سواء في بنية المدن نفسها أو في صورة المنظومة الحضرية الوطنية. إن الجزء العصري من المدن، الذي بزغ خلال نهاية القرن التاسع عشر، وتطور أكثر خلال المرحلة الاستعمارية، يستجيب لمنطق التخارج البحري، والذي يتعارض مع المنطق الداخلي والمخزني الذي ساد خلال الحقب السابقة. انه ليس فقط قطيعة، بل في الغالب تعارض مطلق، إذ أن العاصمة الاقتصادية الجديدة تتشكل من خلال جلب جزء كبير من مقومات العاصمة القديمة، فاس.



وإذا كان التنافر الأول لم يعد واضحاً في المجال، فإنه يكفي تعميق النظر لكشفه، إذ أن كل التحاليل سواء منها الاقتصادية، أو الوظيفية أو الاجتماعية تظهر التناقضات الموجودة بين المدن العواصم التقليدية، والمدن الحديثة النمو (التي منها الرباط). فمراكش، وخاصة فاس، لا زالت تحافظ على آثار وذكريات دورها المهيمن في القديم، لكنها تتميز اليوم بوضعية يطبعها ما يلي:

- تمثيلية ضعيفة للصناعات العصرية، يرافقها دور كبير للصناعة التقليدية والاقتصاد غير المهيكل.
- نشاط سياحي منظم من الخارج، له وقع غير كاف لحد الآن على اقتصاد هذه المدن.
- الطبيعة «القروية» لنسبة مهمة من ساكنتها.
- تدهور وضعية المدن العتيقة.
- والنتيجة، هي الضعف النسبي لدورها الجهوي، رغم تأثيرها القوي من الناحية التاريخية والاجتماعية على جهاتها.

وفضلا عن هذه المميزات العامة، يجب إضافة المشاكل الخاصة بكل واحدة من هاتين المدينتين. وهكذا فإن التدهور المستمر الذي يصيب واحة نخيل مراكش يؤدي إلى تقويض أسس النشاط السياحي، الذي يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لها. فالشهرة السياحية لمراكش ترتكز على الصورة الدولية التي تتمتع بها، والتي يمكن أن تتبدد إذا لم يتم الاهتمام بشكل جدي بإشكالية «التنمية المستدامة» داخل هذه المدينة.

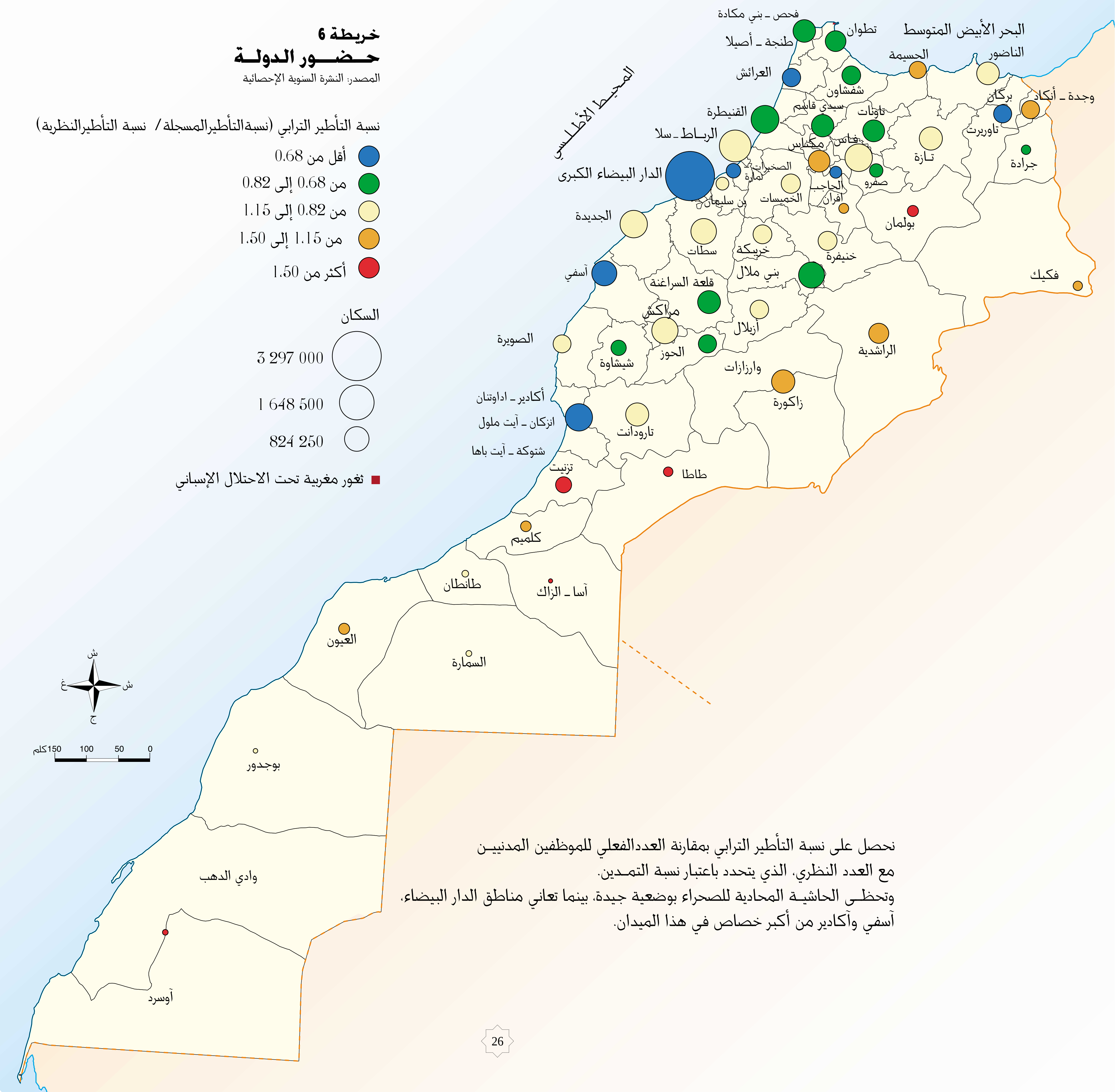
إن الحصيلة بالنسبة لهذه المدن تبدو متناقضة:

- فالمدينة العتيقة لفاس عبارة عن أداة اقتصادية وسياحية مجتمعية هائلة، فالصناعة التقليدية توفر مناصب شغل عديدة، وهي تشكل وسيلة فعالة لإدماج القرويين المهاجرين إليها. وهي كعاصمة لسايس ولهوامش الأطلس المتوسط، وبالخصوص لمنطقة ما قبل الريف، فإنها تلعب دوراً أساسياً في تنظيم المجال في الجزء الشمالي من المغرب.
- وفاس، هي كذلك، المدينة الصناعية الثانية بعد الدار البيضاء، لكنها تشكو من ضعف وظيفي مزدوج: فإعادة الإنتاج الموسع والوساطة الاقتصادية تتميزان بالضعف بالنسبة لمدينة من هذا الحجم وذات أهمية اقتصادية كبرى. لذا فإن كل استراتيجية للإعداد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الثغرات، وذلك من أجل اقتراح إجراءات كفيلة بمعالجتها بشكل تدريجي ولكن مستمر.
- أما مراكش: فهي عاصمة جهوية متجذرة بعمق في الجهة الجنوبية الغربية للمغرب، التي تتميز بفقرها وضعف مؤهلاتها الإنتاجية. إن مظهرها يتميز بهيمنة التجارة والصناعة التقليدية مع مكانة بارزة للسياحة (تمتاز بحضور قوي لإعادة الإنتاج البسيط، مما يجعلها تحتل المرتبة الثانية بين المدن على المستوى الوطني) وللوساطة الاقتصادية (المرتبة الرابعة بعد البيضاء، الرباط وأكادير). وهكذا فالمدينة تبدو غنية ومتنوعة في الميادين الثلاث المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي البسيط، والوساطة الاقتصادية وإنتاج الخيرات المادية. وبجانب هذه المؤهلات، يجب تسجيل مظاهر الضعف التي تميز التأطير والصناعة، وبشكل خاص النقص الحاصل في عمل الدولة في هذه المدينة التي تسجل نتائج هزيلة في مجال إعادة الإنتاج الموسع. وأخيرا، فإن مراكش لا تعاني من مزاحمة مدينة أخرى داخل جهتها، التي تنسج معها علاقات متينة، سواء من الناحية التاريخية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

خريطة 6

حضــور الدولــة

المصدر: النشرة السنوية الإحصائية



نحصل على نسبة التأطير الترابي بمقارنة العددالفعلي للموظفين المدنيين مع العدد النظري، الذي يتحدد باعتبار نسبة التمـدين.

وتحظـى الحاشيــة المحادية للصحراء بوضعية جيدة، بينما تعاني مناطق الدار البيضاء، آسفي وآكادير من أكبر خصاص في هذا الميدان.

وهكذا فإن مراكش وفاس تعتبران من بين 7 أو 8 حواضر كبرى التي يمكن أن تعرف نمواً مستمراً، لأنها تتوفر على قاعدة اجتماعية واقتصادية مهمة.

لكن هاتين المدينتين تطرحان للمغرب مشاكل خاصة، يجب معالجتها بشكل إيجابي، من خلال البحث عن الاستغلال الأمثل لمؤهلاتها التاريخية، التي لا تشكل السياحة سوى جانبها البسيط والسطحي.

ومن المعلوم أن إعادة تأهيل المدينة العتيقة لفاس تشكل لوحدها، مشكلا حضرياً ذو بعد دولي. ولابد هنا من أن نسجل اندهاشنا من التناقض الحاصل بين كثرة الدراسات المخصصة للموضوع وضعف المنجزات. هناك بالتأكيد عوائق تقف أمام الفاعلين، مما يطرح مشكلا مزدوجاً:

- التعرف على أسباب هذه العراقيل وتحديد طريقة تجاوزها، وتسمح الظرفية الجديدة باتخاذ إجراءات أكثر فعالية، بالارتكاز على اللامركزية.
- تحديد سياسة حضرية خاصة بالمدن العواصم، ترتكز على تاريخها، ودورها الثقافي (خاصة بالنسبة لفاس، نظراً لدورها كعاصمة دينية) والتجاري، لتندرج بشكل ناجع في مسلسل تنموي معاصر.

إن الأمر يتعلق برهان وطني حقيقي، إذ لا يمكن أن نترك موروثا تاريخيا بهذا الغنى والنوعية يتدهور، وربما يضيع. لكن يجب الاحتياط من جعل مشكل المدن العواصم مسألة إنقاذ للتراث فقط، لأن الرهان أكبر من ذلك بكثير، ولا يجب الخوف من القول بأنه يمس الهوية الوطنية.

إننا حين نعتبر بأن المشكل يتجلى في اندماج الهيكلة الحضرية وتجاوز التباين التاريخي الذي يطبعها، فإن ذلك يعني بأنه يجب ابتكار شكل جديد من التنمية لهذه المدن، يكون مرتبطا بالجذور، ويعيد إحياء التاريخ لخدمة نمو حضري شامل، يجمع بين الثقافي والاقتصادي في نفس الوقت.

إن هذه المدن تستحق عناية كبرى للوصول إلى وضعية طموحة.

3 ـ علاقات المدينة بالبادية

كانت العلاقات بين المدن والبادية دائما حادة، متقلبة وغامضة. فقد كانت المدن دائما تهاب القبائل المشاغبة المحيطة بها، وكانت تعمل على مجاملتها وإرضائها. وهكذا نجد، بأن الزوجة الثانية أو الثالثة في العائلات الحضرية الكبرى غالباً ما كانت تنتمي للقبيلة القوية المجاورة للمدينة، ولذلك فإن العلاقات غالباً ما كانت قائمة، كانت تتخذ طابعاً حميمياً. غير أن أهمية المدن لم تكن ترتبط بشكل مباشر بمدى غنى ظهيرها القروي؛ إذ يمكن القول أن هذا الظهير لم يكن موجوداً.

إن المدن الكبيرة لم تكن ترتكز على فلاحتها الجهوية، بل كانت تعتمد أكثر على التجارة البعيدة المدى، وهو ما كان مصدر ضعفها، لأن طرق التجارة الدولية كانت هي نفسها عرضة للغزو ولتقلبات الأحداث السياسية المختلفة. ويمكن القول بأنه في المغرب التقليدي لم تكن هناك أبداً تكاملات حقيقية قارة بين المدن والبوادي، باستثناء الحالة الخاصة التي تمثلها الواحات، أو بعض النماذج النادرة الواقعة في ضواحي المدن الكبرى.

ولم تعمل الحماية، وبصفة خاصة الإستيطان، سوى على تأزيم هذه الوضعية.



فالاستيطان الفلاحي الذي سيطر على أجود الأراضي وطرد الفلاحين المغاربة منها، خلخل العلاقات التقليدية. كما أن النظام الذي أقامه الاستعمار نتجت عنه قطيعة مع النظام الحضري، إذ أن الفلاحة الكبرى الموجهة للخارج كانت تعمل في إطار شبكات دولية، ولم تكن تعرف من المغرب سوى أرصفة الموانئ. وبالمقابل فقد تم تفقير الفلاحين المغاربة الذين لم يعد لديهم سوى موارد محدودة، تجعلهم يقتصرون على خدمات الأسواق فقط.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وإبان المرحلة النهائية من الحماية، نشأت وضعية غريبة، إذ انتشرت صورة عن البادية كمكمن للخطر، وأنها تمثل تهديداً محتملاً للمدن من طرف جماهير الفلاحين الفقراء، الذين يجرفهم تيار الهجرة القروية. ولقد تقوى هذا الخوف الاستعماري بفعل النمو الديمغرافي، كما أن تواتر سنوات الجفاف يحيي باستمرار فزاعة الغزو القروي للمدن.

وبما أن المغرب يعد من البلدان التي يجب أن تلعب فيها العلاقات بين المدينة والبادية دوراً أساسياً، فمن الضروري أن تشكل الشراكة بين ما هو قروي وما هو حضري أساس تنظيم هذا البلد. أما عن مضمون هذه الشراكة، فإنه يشمل في نفس الوقت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- توفير الخدمات والمرافق العمومية للسكان: إن التجهيزات الحضرية يجب أن تقام ليس فقط على مقياس المدينة، بل لتشمل الجهة الصغيرة التي من المفروض أن تقدم لها المدينة خدماتها. وبالمقابل، يجب تسهيل الولوجية للمدينة بالنسبة لساكنة الجهة، وهو ما يفرض فك العزلة عنها وتوفير نظام نقل في متناولها.
- دعم وتأطير النشاط الاقتصادي بالجهة. إن المدينة هي مقر للمنظمات الفلاحية، والتجهيزات الخاصة بالتخزين، وللتجارة والخدمات والصناعة التقليدية التي تعتبر ضرورية لسير الاستغلاليات الفلاحية.
- إن المشكلة الكبرى هي كيفية إدماج العالم الفلاحي في اقتصاد السوق، وفي طريقة تنظيم هذا الاقتصاد. وهذا ما يحيلنا إلى مسألة تنويع الاقتصاد القروي التي تحدثنا عنها سابقاً، إذ سيكون من العبث الطموح إلى هذا التنويع إذا ما بقي القطاع الفلاحي على وضعيته الراهنة، لأن التنويع لا يمكن أن يتحقق إلا بارتباط وبارتكاز على عصرنة الفلاحة.
- يجب إذاً التفكير في مسلسل يدمج عصرنة وتنويع العالم الفلاحي - القروي، وهي عملية ستتم جزئياً انطلاقا من المدن والمراكز المتوسطة والصغيرة.
- إن الأهم بدون شك، هو العمل على تحقيق التمازج الثقافي بين المدن والبوادي، وهي مسألة تمس أساساً مجالين مترابطين بقوة وهما التربية ومكانة النساء.
- يجب عدم تصور التطور الثقافي كمجرد نتيجة آلية للتحولات التقنية والاقتصادية، إذ أن هناك بعداً ثقافياً خاصاً يجب أخذه بعين الاعتبار كما هو. فما هو البعد المجالي لهذه المسألة؟

إنه يشمل طبعاً جوانب متعددة تظهر في ميادين مختلفة، سوف نتوقف عند واحد منها فقط، يتعلق بالتمدين في المدن الصغيرة، لأنه يسمح بطرح

المشاكل الحقيقية، إننا نلاحظ اليوم، بأن النمو الحضري للمدن الصغيرة يؤدي مباشرة إلى تمدين يقصي كل ما هو قروي. إن تأكيد الطابع الحضري يمر عبر نفي الماضي القروي وكل ما يرتبط به. إن الضحية الأولى لهذا المنطق هو السوق، الذي يتم إبعاده غالباً نحو أرض خلاء، في الهامش البعيد من المدينة. وخلافا لهذا المنحى يجب التأكيد على أهمية حضور البعد القروي في قلب المدينة الصغيرة، من خلال بناء سوق ذو هندسة رفيعة، يكون مفتوحاً للعالم الفلاحي. فالسوق، هو في نفس الآن رمز قوي، وتجسيد للعلاقة بين المدينة والبادية، وحوله يجب تصور النمو الحضري.

ويهدف إبعاد السوق نحو الهامش، يحصل اتفاق بين التقنيين القادمين من المدينة الكبيرة والمنتخبين المحليين؛ إذ أنهم جميعاً يعتبرون بأن هناك تعارضا بين التمدن وحضور العالم القروي.

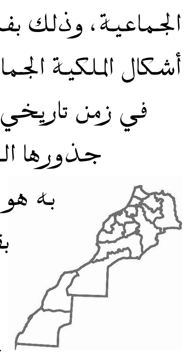
إن الأمر لم يعد فقط نظرة تحقيرية للفلاحين، بل هو عبارة عن منظومة ثقافية مهيمنة، أصبح القرويون أنفسهم يقبلونها قهراً أو عن طيب خاطر، فالعالم القروي- الفلاحي أصبح مقتنعاً بوضعيته الدونية.

هناك إذاً مشكل ثقافي عميق يتطلب أجوبة عاجلة، ليس فقط من طرف مصالح التعمير، بل إنه يهم كل القطاعات.

5 - التدبير الترابي

في النظام التقليدي كان المشكل الترابي يطرح على مستوى المجالات ذات الحجم المجهري. وعلى مستوى المملكة، فإن المشكل الترابي الوحيد كان يتجسد في المراقبة والأمن. أما القبائل، فقد كانت تعرف جيداً حدودها الترابية، بل كان يتم تحديد المناطق المتنازع عليها (بلاد البارود) في حالة الخلاف على الحدود بين القبائل. أما في المدن، فإن الحنطات والسلطات الدينية هي التي كانت تتكفل بتدبير الخدمات العادية (التزويد بالمياه، جمع النفايات، قواعد البناء ...)، وكانت تقوم بحل النزاعات على أساس القانون الإسلامي التقليدي. إن العلاقات الترابية كانت جماعية، قبلية أو مبنية على الانتماءات الدينية، في إطار الوضعية العامة المتسمة بالاستقرار (أو الركود) الاقتصادي والديموغرافي، فإن طريقة تدبير هذا النظام كانت بصفة عامة مُرضية.

غير أن الاستعمار سيعمل على قلب هذه الوضعية رأساً على عقب، وذلك عن طريق عدة إجراءات، لكن بالدرجة الأولى من خلال القضاء على البنيات الجماعية، وذلك بفرض علاقات اجتماعية مبنية على الفردانية، وبتحويل كل أشكال الملكية الجماعية إلى ملكية الدولة. وهكذا، وخلال بضعة عقود، أي في زمن تاريخي قصير جداً، ستجد المجموعات البشرية نفسها مقطوعة من جذورها الترابية، إذ أن المستوى الترابي الوحيد الذي أصبح معمولاً به هو الدولة، التي تضخمت بإدماج كل الأملاك الجماعية، لكنها بقيت تسير حسب قواعدها الخاصة، المتمثلة في المراقبة الاجتماعية والحفاظ على الأمن.



ولم يغير الاستقلال شيئاً في هذه البنية، إذ أن الهاجس الأمني قد تغلب بشكل كبير على الرغبة في التنمية، حتى ولو أدى الأمر إلى خنق المؤهلات التنموية. إن هذه المسألة تهم في نفس الآن الجهاز المؤسساتي والعلاقات مع المجتمع.

أ ـ الجهاز المؤسساتي

إن هيكلته بسيطة، إذ تبدأ بالجماعات، فالأقاليم ثم الجهات. غير أنها تطرح مشكلان: المحتوى الحقيقي لهذه الهيئات، ثم مدى وجاهة التقسيمات الترابية.

1 ـ المحتوى الحقيقي

منذ تقريبا خمس وعشرين سنة والخطاب حول اللامركزية يشغل الساحة السياسية، غير أن نتائجه الفعلية تبدو متباينة. صحيح أنه توجد اليوم 16 جهة، و71 عمالة أو إقليم، و1547 جماعة (منها 249 حضرية)، مما يشكل مكتسبا لا نزاع فيه. لكن، هل يتعلق الأمر بلامركزية حقيقية؟ إن العمال يمارسون وصاية كبيرة على هيئات ضعيفة، بحكم أن طريقة تعيينها لا تخولها سلطة مهمة. إن وزن الجماعات والمجالس الإقليمية يبقى هامشيا في الهيكل العام للسلطة العمومية. أما الجهة، وبالرغم من المستقبل الزاهر الذي ينتظرها، فإنها في الوقت الراهن تبقى هيئة افتراضية فقط.

لن يكون من المفيد التأكيد على أهمية هذا المشكل، فقد كان موضوع تعليمات ملكية واضحة جداً، فتحت أخيرا الطريق نحو التحول الديموقراطي ونحو لامركزية حقيقية. ونحن طبعاً ننخرط في هذا التوجه، آملين أن نعمل على التفعيل الحقيقي لهذه الأهداف في الأمد القريب. وبحكم أهمية هذه المسألة بالنسبة لإعداد التراب، فإننا سنكون مضطرين لتعميق التفكير فيها، والقيام على الأقل بتصور افتراضي لما يمكن أن تكون عليه هيكلة جديدة للسلطات العمومية، وللمسؤوليات والموارد، بشكل يستجيب لمتطلبات التنمية الترابية.

2 ـ تقسيم ترابي ناجع

إن الاشتغال الناجع والديمقراطي للسلطات العمومية يفترض الاستجابة لثلاثة شروط:

- شفافية الاستشارات الانتخابية.
- تحديد واضح ومتماسك للمسؤوليات وللوسائل الخاصة بكل مستوى.
- تقطيع ناجع لكل كيان ترابي.

ومن وجهة نظر إعداد التراب، فإن المشكل يطرح اليوم على مستويين، يهم الأول المدن، فيما يتعلق الثاني بالجهات:

- ففيما يتعلق بالتدبير الحضري، فقد نبه عدة مختصين إلى الأخطار الناجمة عن تقسيم المدن إلى عدة جماعات، وكذلك إلى ضعف فعالية المجموعات الحضرية. ومهما يكن، فالأمر المؤكد هو أنه يجب خلق تدبير موحد وقوي على مستوى المدينة بأكملها، وعلى مستوى التجمع الحضري. ومهما كانت التسمية التي سوف تعطى للهيأة المسيرة، فإنها بناء على انتخابها على طريق

الاقتراع العام، يجب أن تتوفر على السلطة الضرورية للتحكم في النمو الحضري، وتدبير المجال، والحسم في النزاعات التي تقع داخل المدينة، كما تسمح لها نفس السلطة بأن تكون محاوراً لكل المهتمين بشأن المدينة: الدولة، الجهة، والفرقاء الخواص... الخ.

- أما بالنسبة للجهات، فإن مسألة التقطيع الترابي تطرح نفسها بحدة. وقد أظهرت التحاليل التاريخية والقانونية بأن الجهات كانت دائماً تخضع في تقطيعها لاعتبارات أمنية. لذا، فإنه من المستعجل التوفر على تقطيع ناجع، قبل أن تتقوى الجهات الحالية وأن يصبح التقطيع الحالي غير قابل للتغيير. وبقدر ما يعود التقطيع الإقليمي لسلطات وزارة الداخلية فقط، فإن التقسيم الجهوي يجب أن يكون مسألة مشتركة بين الوزارات، ونحن نقول بوضوح بأن هذا التقسيم يجب أن يصمم على أساس تدبير عمومي للتنمية، في إطار منظور للتخطيط التشاوري، وأن لمصالح إعداد التراب عدة أفكار في هذا الباب.

ب ـ خاتمة

من خلال جردنا للمشاكل المرتبطة بإعداد التراب، نكون قد وصلنا إلى وضع لائحة تضم أزيد من عشرين نقطة، كلها ذات أهمية كبيرة. وفي مثل هذه الوضعية، يكون من المفروض البحث عن ترتيب لهذه المشاكل، وبالتالي تحديد الأوليات وطرح السؤال حول تراتبية المستعجلات.

إن الجواب هو طبعاً بالنفي، فالأمور لا تطرح بشكل ترتيبي، لأن كل المشاكل تتطلب حلولاً مستعجلة، ويجب مواجهتها دفعة واحدة. وبالمقابل، يمكن ترتيب الملفات انطلاقا من التمييز بين ما هو «أساسي» وما هو «حاسم». وهكذا فإن السؤال سيصبح: ما هي الأمور الأساسية وما هي الأمور الحاسمة؟ وسوف نركز على أربعة بالنسبة للأولى وخمسة بالنسبة للثانية.

1 ـ المسائل الأساسية

- تحسين وضعية النساء، خاصة في العالم القروي.
- تدبير المياه: بالاقتصاد في استعمالها وتثمينها.
- الإدماج الاجتماعي ـ الوظيفي للمدن.
- التكوين، وبالدرجة الأولى التكوين المهني.

إن الأمر يتعلق هنا بمسائل ذات وزن كبير، لا يمكن أن ننتظر تحقيق نتائج ملموسة بعددها على الأمد القصير. ويهم الأمر هنا بالدرجة الأولى وضعية النساء في المجتمع، إذ أن المسألة ليست قضية قروية فقط، بل هي قضية تهم التماسك الوطني، مما يجعلها إشكالية تمس مجموع التراب الوطني.

أما مسألة الماء فيمكن اعتبارها «مأساوية» بالمعنى الانكلوساكسوني للكلمة، وبكل بساطة، يمكن الجزم بأن عدم حل هذه المشكلة ستنتج عنه مآسي ذات حجم وطني.

أما المدن، ففيها سيتقرر مستقبل البلاد، إذ أن الانحرافات التي تعرفها اليوم ليست قدراً محتوماً، لأن المغرب يتوفر على إمكانيات تصحيحها. ومن أولى الإشارات التي أطلقها التصميم الوطني لإعداد التراب التشهير بهذا النوع من



القدرية، وإبراز أن هناك إمكانية لتصحيح الأوضاع والتدخل بشكل لا يقبل التأخير.

وفيما يتعلق بالتكوين، فقد يكون من غير المفيد الزيادة في التأكيد على أهميته، مادام الكل متفقا على أنه يشكل مفتاح تأهيل المغرب. نضيف فقط ضرورة أن يكون تكويناً موجهاً، ينطلق في اختياراته بناء على الحاجيات الحقيقية للاقتصاد.

2 ـ النقط الحاسمة

- حل مشكلة العقار الحضري.
- اللامركزية، وبالخصوص توحيد المدن والجهوية.
- فك العزلة عن العالم القروي.
- ترقية المدن القطبية.
- التنافسية الصناعية.

إن الأمر يتعلق بميادين حساسة، مرتبطة برهانات اجتماعية أو سياسية معروفة. ويُعتبر العقار الحضري الحالة الأكثر تمثيلا لها، إذ من المعلوم أن هذه المسألة تشكل منذ زمن طويل عرقلة كبيرة أمام إمكانية التحكم في التمدين والتنمية الاقتصادية وبناء السكن. ورغم تحرير العشرات من التقارير حول هذه القضية ... فإن شيئاً لم يتغير.

وفي موضوع اللامركزية، وبعد مرور أزيد من ربع قرن من المناظرات والإجراءات الشكلية، يجب الآن الانتقال إلى الفعل. فملف الجهوية يذكرنا بذلك الغطاس الذي يتردد في مغادرة مقفزه.

وبالرغم من المجهودات المهمة المبذولة في مجال فك العزلة عن العالم القروي، فإنها تبقى غير كافية وصدفوية، بينما نجد بأن تكلفة فك العزلة بالنسبة لكل فرد تبقى ضعيفة.

أما فيما يتعلق بترقية المدن القطبية، فيمكن اعتبارها مسألة تتطلب وقتاً طويلاً تندرج في خانة ما هو أساسي. والواقع، أن بعض الإجراءات التي كان من المفروض اتخاذها منذ زمن طويل وبحكم تراكم التأخرات في إنجازها، قد أضفت على هذه المسألة طبيعة حاسمة، وخير مثال على ذلك قضية مترو الدار البيضاء.

ويمكن تطبيق نفس المنطق على قضية التنافسية الصناعية، إذ هناك تأخراً في تأهيل المقاولات، ومن ثمة تأتي ضرورة القيام بتغيير سريع في وثيرة العمل، وتحقيق تحول ملحوظ وربما مذهل. إن هذا التغيير يمر عبر اتخاذ إجراءات ذات بعد وطني، وأخرى ذات بعد جهوي تهم الدار البيضاء الكبرى.

ويكمن المشكل في كيفية إيجاد التمفصل بين ما هو أساسي وما هو حاسم تبعاً للوسائل المتوفرة وللضغوطات الظرفية.

فالاختلاف الجوهري يتمثل في طريقة عمل السلطات العمومية، إذ أن المسائل الأساسية تتطلب توافقاً اجتماعياً واسعاً وعملاً قاعدياً يتسم بالمواظبة والاستمرارية، أما الأمور الحاسمة فإنها تتطلب على العموم، إجراءات قوية وصارمة، لإيجاد مخرج من بعض الأوضاع المتأزمة منذ زمن طويل.

ست أسئلة حول إعداد التراب

السؤال الأول: هل نحن اليوم في حاجة لسياسة لإعداد التراب؟

نعم، لأن الخمسة عشر سنة القادمة ستشكل فترة عصيبة بالنسبة للمجتمع والمجال، إذ سنواجه وضعية استثنائية تتميز بتزامن ثلاث استحقاقات كبرى، تكفي واحدة منها لخلق مشاكل عويصة.

إلا أن حلولها بشكل متزامن يمثل تحدياً شاملاً يستدعي التجنيد لكل من المجتمع والنخب والسلطات العمومية. إنه تحدي يتطلب تغييرات عميقة في كل المجالات، وأحياناً إعادة نظر جذرية. إن هذه الاستحقاقات الثلاثة تهم الديموغرافيا والاقتصاد والبيئة.

أ ــ الاستحقاق الديموغرافي

وهو مبرمج بدقة، إذ يهم وصول الفئات العمرية الأكثر عدداً لسن العمل - ازدادت حين كانت الخصوبة في أعلى مستوياتها، أي خلال عقدي السبعينيات والثمانينات -، هذا الجيل بدأ يدخل سوق الشغل، وبدأنا نلاحظ بعض انعكاسات هذه الوضعية من خلال الشباب الحاصل على الشواهد، غير أن هذه المسألة لازالت في بدايتها فقط، إذ أن الجزء الأكبر من هذا الجيل لن يصل لسوق الشغل سوى بعد عشر سنوات. ويمكن تلخيص المسألة في رقمين: إن كل جيل جديد سيدخل لسوق الشغل (15 إلى 20 سنة) سيكون عدده تقريباً 650.000 فرداً، بينما الجيل الذي سيغادر سوق العمل (60 إلى 65 سنة) لن يتعدى 150.000 نسمة.

وفي مثل هذه الظروف، فإن كل شيء يبقى رهيناً بنسبة النشاط وخاصة بمدى دخول النساء لسوق الشغل، إذ أن ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات يجب أن يؤدي منطقياً إلى ارتفاع نسبة نشاطهن. وإذا ما انطلقنا مثلا من أن نسبة النشاط ستكون 95٪ بالنسبة للذكور و50٪ بالنسبة للإناث، فإن ذلك يعني أن الطلب السنوي على مناصب العمل سيكون حوالي 450.000 منصباً بالنسبة للشباب الذين يلجون سوق الشغل، بينما لن يتعدى عدد الخارجين منه، إما بسبب الوفاة أو



التقاعد، نصف هذا الرقم. إن الفرق يعبر بوضوح عن ضخامة المجهود الذي يجب بذله في هذا المجال.

ولمواجهة هذه الوضعية، فإن الطريقة الوحيدة الممكنة، هي الدفع نحو خلق مناصب الشغل التي تستجيب للحاجيات الحقيقية لمجموع السكان ذكوراً وإناثاً، غير أن ذلك يتطلب تغييرات عميقة في التنظيم الاقتصادي وفي سلوك الفاعلين.

ب ــ الاستحقاق الاقتصادي

وهو معروف عند الجميع، على اعتبار أن في 2012 ستشهد التطبيق الكامل لاتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأروبي، ومن المؤكد أنه في غضون هذا الأجل سيتوسع مسلسل الانفتاح على الخارج.

يطرح هذا الاستحقاق أولاً مشكلة تأهيل ضخمة جداً. غير أن المسألة في الحقيقة أكبر من ذلك بكثير، فنحن أمام انقلاب تاريخي حقيقي للمنطق الاقتصادي. فبلادنا عاشت دائماً حسب منطق تنموي ممركز على الذات، إذ كان يتم البحث عن تحقيق أقصى استغلال للموارد، دون الاهتمام بعناصر المردودية والإنتاجية. وهكذا، فإن السياسة الفلاحية مثلا، كانت موجهة نحو تحقيق هدف السقي الكبير المرتكز على السدود. إن هذه السياسة التي تعود للمرحلة الاستعمارية، قد تم اتباعها كذلك إبان الاستقلال، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، الذي أصبح شعاراً لكل السياسات الفلاحية. هذا الشعار أصبح اليوم متجاوزاً، لأن المشكلة لم تعد كامنة في عدد الهكتارات التي يتم سقيها، بل في إنتاجية المتر المكعب من المياه المستعملة في السقي بالنسبة للسوق العالمية. إنّ الأمر يتعلق بتغيير كبير يؤدي إلى مراجعة شاملة للسلوكات ولطرق التفكير.

غير أن المشكل لا يهم الفلاحة فقط، فهو يمس مجموع الاقتصاد وربما يتجاوزه. إن التنافسية أصبحت الكلمة المفتاح اليوم بالنسبة للمنطق الاقتصادي، وهي تنبني على الفعالية الشاملة للنظام الاجتماعي - الاقتصادي، بدءاً بمردودية عوامل الإنتاج. ولن يكون من المبالغة في شيء أن نقول بأننا بصدد تحول ثقافي كبير، حين نقارن بين الأوضاع الراهنة والأهداف التي يجب تحقيقها في أجل قريب جداً.

ج ــ الاستحقاق البيئي

تُطرح مشكلة الموارد الطبيعية بالنسبة لبلادنا على شكل استحقاقات، خاصة بالنسبة للماء، الذي يعتبر العنصر الأكثر أهمية في هذه الموارد. فقد اعتدنا، حتى الآن، على اختزال مشكلة التزود بالماء في الاستثمار في ميدان الهندسة المائية، وخاصة بناء السدود، معتقدين أن الطبيعة توفر مخزوناً كافياً جداً من هذه المادة. فخلال الخمسة عشر سنة المقبلة سنكون قد وصلنا إلى استغلال كل الاحتياطي المتوفر من المياه، وستكون المنافسة حادة بين كافة المستعملين للحصول على هذا المورد النادر. والواقع أن وضعية الخصاص في المياه قائمة حالياً، ولكن يتم حجبها عن طريق الضخ الزائد للسديمة، كما هو الحال في عدة جهات، خصوصاً في الحوز وسوس، حيث أن انخفاض مستوى الفرشاة الباطنية وصل إلى حد ينذر بأزمة مائية خانقة.

ولا يشكل الماء حالة استثنائية في هذا الباب، بل إن نفس المشاكل البيئية تطرحها تعرية التربة والاجتثاث الغابوي...

وهكذا، فإن الطلب على الشغل الناتج عن وصول الأجيال الجديدة لسن العمل، يستزامن مع مرحلة يعرف فيها الاقتصاد محاولة إعادة الهيكلة وتحسين الإنتاجية التي تمر أولاً عبر تقليص مناصب الشغل، كما أنها تصادف كذلك خصاصاً في المياه سيؤثر بكل قوة على نمو الأنشطة، وبالدرجة الأولى النشاط الفلاحة. ومن الواضح أن هذه الظرفية ستؤدي إلى وضعية تتسم بتوتر اجتماعي وترابي قوي. فالمنافسة على الموارد والشغل ستزداد سواء بين الفئات الاجتماعية أو بين الكيانات المجالية.

إن المشكلة ستتمثل في كيفية تدبير هذه الوضعية، بحل النزاعات عن طريق التشاور والحوار والتفاوض، وذلك على مختلف المستويات المجالية، من الوطني إلى الجهوي ثم المحلي، مع الحرص على تماسك بين هذه المستويات الثلاث.

وهذا يعني بأن هناك حاجة كبيرة لإعداد التراب، علماً أنه بالنظر لهذه المهمة، وبحكم الظرفية التي نمر بها، فإن إعداد التراب الذي نحن في حاجة إليه ليس عبارة عن إدارة كلاسيكية، تقرر وتحسم لوحدها، بل هو بالأساس مصلحة للإخبار والتواصل، ومنشط لعملية التنسيق بين الهيئات، والتشاور بين الفاعلين، وذلك بهدف خلق التوافق الضروري في كل المستويات من أجل بلورة وتقدم المشاريع.

إن إعداد التراب يجب أن يكون على بينة بما يريد القيام به، ولكنه يعرف أيضاً أنه لا يمكن التقدم إلى الأمام بدون موافقة المعنيين بالأمر.

وبالموازاة مع ذلك، يجب التأكيد على محدودية عمل إعداد التراب، فهو غير مطالب بالتدخل المباشر لحل مختلف مشاكل البلاد، فهناك مؤسسات مكلفة بهذه المهمة وعلى رأسها الوزارات المختصة. فالوظيفة الأساسية لإعداد التراب هي ذات طبيعة ترابية: أي الحرص على إبراز المشاكل، والعمل على تحقيق التشاور بين الفاعلين، والتشجيع على تنسيق القرارات، وذلك في مختلف المستويات الترابية.



السؤال الثاني: هل يمكن اليوم إنجاز سياسة لإعداد التراب؟

ليس من السهل الإجابة ببساطة عن هذا السؤال. إذ أن حجم العوائق المتراكمة في عدة ميادين وفي مستويات جد متنوعة، يجعل الاعتقاد بإمكانية تفعيل سياسة حقيقية لإعداد التراب في بلادنا، بين عشية وضحاها، مسألة بعيدة المنال، ذلك أن العديد من الشروط الأولية الضرورية ليست متوفرة.

ومن بين هذه العوائق الكثيرة، لن نتوقف هنا سوى عند ثلاثة، لأنها الأكثر تعبيراً وخطورة، وهي علاقة المجتمع بالتراب، ضعف قدرات الدولة، والوضعية في الميدان العقاري:

أ ــ القطيعة بين المجتمع وقاعدته الترابية

يتعلق الأمر هنا بواقع تاريخي ـ ثقافي ذو أهمية قصوى، وهو نتيجة مباشرة للمرحلة الاستعمارية التي عاشتها البلاد.

لم يكن المجتمع التقليدي يضم حتى بداية القرن العشرين سوى خمسة ملايين نسمة، منهم 92٪ يعيشون في الأرياف. كانت هذه الساكنة تعيش في إطار قبلي، تطور وبدأ يتفكك خلال القرن التاسع عشر، ولكنه حافظ ولو بصورة شكلية على أهم خصائصه التقليدية.

غير أن الاستعمار سيقوم بتخريب هذا الإطار، من خلال الاستحواذ على أراضي القبائل، وتفويت أجودها للاستيطان الفلاحي، ومن خلال فرض قانون غابوي جديد، يضرب عرض الحائط كل العلاقات التقليدية التي كانت تربط بين السكان والغابة.

وسيتداخل هذا التغيير، فيما بعد، مع انفجار ديموغرافي لا يتلائم مع التوازنات الموروثة. وهكذا ستتم خلخلة عميقة للمجتمعات المحلية، وسيتم تكسير وقطع علاقتها مع مجالها الترابي.

وإذا كان هذا المسلسل قد تم بشكل مختلف في المدن، فإن النتيجة كانت مع ذلك متشابهة إلى حد ما. فمنذ البداية تم الاستحواذ على المدينة، وبالرغم من أن فترة الحماية لم تدم سوى حوالي 40 سنة، فقد كانت حاسمة، إذ أنها أدت إلى القضاء على البنيات التقليدية، وخلقت ديناميتين متزامنتين هما النمو الديموغرافي والتمدين.

ومع الاستقلال، تم تغيير بعض التوجهات، لكن الاختيارات الكبرى ظلت سائدة، بل لقد تم أحياناً، وبحسن نية، تعميق القطيعة بين السكان ومجالهم، مثل ما هو عليه الحال في المدارات المسقية، حيث تم تطبيق منهجية ذات طابع إداري محض. أما في المجال الحضري، فإن المدينة الأروبية أصبحت مدينة عصرية ومجهزة، بينما تحول سكن الأهالي إلى سكن غير قانوني (يسمى أحياناً سكن سري). وقد تزايدت القطيعة الكبرى وتفاقمت بين النمطين من جراء التزايد السكاني، وبحكم أن السلطات كانت تسعى إلى التحكم في كل شيء، حتى في أدق التفاصيل.

وقد كانت النتيجة بالنسبة للأغلبية الساحقة من السكان، هي حصول قطيعة في الرابطة الترابية، هذه العلاقة المتميزة التي تجعل كل فرد يحس بجزء من المسؤولية في تدبير مجال حياته والحفاظ عليه. هذه القطيعة، يترجمها في المدينة عدم الاهتمام بالمجال العمومي، وفي البوادي، التخلي عن كل الأمور التي تتجاوز الإطار العائلي. إن هذا الإرث التاريخي ثقيل ويتجاوز إعداد التراب، لكنه يشكل عائقاً أساسياً أمام كل مقاربة ترابية.

ب ــ العوائق المؤسساتية وضعف الموارد

من أجل تدبير فعال للمجال، يجب أن تكون الوحدات الترابية «ممثلة» بشكل منسجم ومعترف به من طرف السكان. إن هذا الميدان هو اليوم عبارة عن ورش مفتوح، لازالت مهامه الأساسية تنتظر الإنجاز. وبالرغم من أن التوجهات الكبرى قد تم تحديدها، فإن المشكل يكمن في معرفة طرق تفعيلها وبأية وثيرة سيتم ذلك.

وتزداد هذه الوضعية صعوبة نظراً لحالة المالية العمومية. فعبء المديونية يثقل كاهل خزينة الدولة، مما أدى إلى تقليص الاستثمارات العمومية. فالميزانية الوطنية لم تعد تتوفر على الوسائل الكافية لمواجهة الحاجيات في ميادين البنيات التحتية، سواء في مجال النقل أو التمدين. صحيح أن الخوصصة يمكن أن تحل بعض المشاكل، لكنها ليست قادرة على حل جميع المشاكل.

ج ــ العائق العقاري

إذا كان هناك مجال استمر فيه تأثير الإرث الاستعماري بشكل كبير، فإنه بالتأكيد المسألة العقارية. فقد خلقت الحماية نظاماً ثنائياً، فيه من جهة مجال خاضع للتحفيظ والتوثيق، ومن جهة ثانية مجال خاضع للقانون التقليدي والعدول. فخلال هذه الحقبة ساد ببساطة، تعارض بين مجال الأوروبيين والمجال المخصص «للأهالي». ورغم تغير محتوى هذه الثنائية، فقد استمرت حتى اليوم، ولازلنا نتأرجح بين نظامين عقاريين مختلفين، أي بين شكلين للشرعية، مما أدى في النهاية إلى ظهور مدينتين، واحدة رسمية والأخرى «سرية».

وبصفة عامة، فإن ميدان العقار يشوبه الغموض والمضاربة. فكل عمليات البناء أو التنمية أو الإعداد تصطدم دائما بالعائق العقاري، بل إنه قد يعرقل سبيلها قبل انطلاقها. إذ من المعلوم أن نمو المدن يتم تبعاً لمدى توفر الفرص العقارية أكثر مما يسير وفق تصاميم التعمير. وقد برزت منذ عدة سنوات أهمية العائق الذي يمثله عدم توفر الأراضي وغلاء ثمنها، أمام النمو الصناعي. فندرة الأراضي تؤدي إلى انحصار السوق العقاري وإلى المضاربة، مما يسبب تفاقم الخصاص في الأراضي الموجهة للاستعمال الاقتصادي. إن هذه الوضعية هي أحسن مثال عن الحلقة المفرغة التي يدور فيها النمو الحضري.

وبصفة عامة، فإن العقار يحتل مكانة مركزية في تنظيم الاقتصاد، إذ أنه يفرض هيمنة الريع على النشاط الإنتاجي، وبناء عليه، فإن المسألة العقارية هي القضية الأولى التي يجب حلها في ميدان التنمية الاقتصادية.



وبما أن الملكية العقارية هي الثروة الرئيسية للبلاد، كما أنها متجذرة بشكل عميق في العلاقات الاجتماعية، فإن محاولة تغيير نظام الملكية يعني المساس بأحد الجوانب الأكثر حساسية في المجتمع، لذلك نجد أنه لا أحد تجرأ على المس بها منذ الاستقلال. إلا أن النتيجة المترتبة عن ذلك خطيرة، فالمشكل مطروح منذ عشرات السنين بدون نتيجة.

إن القضية لا تنحصر في معرفة هل يجب القيام بإصلاح عقاري أم لا، بل في طريقة القيام بهذا الإصلاح، أي كيف يمكن البدء في إصلاح لا يثير موجة من الاعتراضات، بل يتم تطبيقه بشكل انتقائي، في مجالات لها أهمية استراتيجية حقيقية بالنسبة للتنمية الوطنية.

لكن كيف يمكن الحديث عن إعداد التراب والدولة لا تتوفر على ميزانية كافية للتجهيز، والجماعات لا تمتلك الوسائل الضرورية لتدبير شؤونها، وحين يكون المجتمع قد فقد منذ أزيد من قرن مسؤوليته الترابية، والملكية العقارية لازالت غالبا ما تقف عائقاً أمام المبادرات التنموية؟ فهل نيأس من إنجاز مهم إعداد التراب أم ننتظر من أجل ذلك حتى يتم حل المشاكل الكبرى؟

إن العكس تماماً هو المطلوب، فوجود هذه المشاكل الكبرى لا يلغي ضرورة الإعداد، بل إنها تعطيه محتوى أكثر وزناً. فإعداد التراب لا يتحدد فقط في تدبير تناقضات التنمية المجالية، بل كذلك وبالأساس في خلق الشروط التي تمكن من إنجاز هذا التدبير. إن إشكالية إعداد التراب في بلادنا تكتسي أهمية كبيرة بالمقارنة مع بلدان أخرى، نظراً لأنها تستوجب اعتبار الشروط القبلية للعمل الترابي نفسه. فليس من الضروري الانتظار حتى يتم حل المشاكل الكبرى، بل بالعكس لابد من إدماجها في منهجية عمل الإعداد. فعلى أهداف إعداد التراب أن تركز، في نفس الوقت، على عمليات التهيئة والتنمية وعلى الظروف التي تسمح بتحقيق هذه العمليات.

إن هذه المنهجية التي تريد أن تكون تفاؤلية لا تستند على إرادوية مطلقة، بل إنها تستلهم رؤيتها من التطورات التي تجري حالياً، وخاصة تطبيق «المفهوم الجديد للسلطة». إن التحولات التي عرفتها المرحلة الأخيرة ـ وتلك التي ستتبعها بدون شك ـ، كلها تدفع نحو إمكانية تحقيق إعداد التراب. فإذا كانت العراقيل لازالت كبيرة، فإننا نتوفر الآن على طريقة لمواجهتها.

السؤال الثالث: ما هي المبادئ المؤسسة لسياسة إعداد التراب؟

إن الهدف الأسمى للإعداد هو تحقيق الوحدة الوطنية، وهذا يستدعي من الناحية الترابية أولاً وقبل كل شيء المساواة في التعامل مع المواطنين أينما وجدوا في مختلف أنحاء البلاد. فالمواطنين يجب أن يستفيدوا، في أي مكان كانوا، من نفس الشروط للرقي الاجتماعي والولوج إلى الخدمات العمومية. وهذا لا يعني طبعاً بأن على الدولة أن تقوم بنفس الأشياء في كل مكان، فالوحدة الوطنية مشروع يؤسس في إطار دينامية التنمية التي تغير باستمرار توطين الأنشطة والخدمات.

إن إعداد التراب يسعى إلى تحقيق التمفصل والتوفيق - قدر المستطاع - بين مبدأين كبيرين، لكنهما مختلفين: المساواة بين المواطنين من جهة، النجاعة الاقتصادية من جهة ثانية. وإذا كان مبدأ المساواة بين المواطنين صعب المنال في مرحلة تتسم بخصاص هيكلي في ميدان التشغيل، فإن مبدأ الفعالية الاقتصادية يتطلب صرامة كبيرة في ظرفية الانفتاح على الخارج.

إن هذين المبدأين هما في الواقع اختياران أساسيان يعبران عن المشروع الوطني في حد ذاته، فهما يختلفان عن مفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً عالمياً صالحاً في كل مكان. فإذا كانت متطلبات التنمية المستدامة تمثل نوعاً ما الأرضية الأساس، فإن مبادئ الإعداد تشكل العناصر الفاعلة والموجهة لآليات هذه التنمية.

أ ـ مبدأ المواطنة

يتجلى مبدأ المواطنة في الميادين الكبرى للحياة داخل المجتمع، فهو يعبر عن نفسه من خلال حاجيات اجتماعية. ويمكن أن نميز بين حاجيات أساسية، تكون الدولة ملزمة بتوفيرها، مثل المواصلات والتكوين والصحة، وحاجيات عادية مثل السكن أو الحصول على الخدمات اليومية.

• *المواصلات:* يمثل الدخول في علاقة مع الآخرين الحاجة الأولى للإنسان الاجتماعي، أي المواطن، ويمر ذلك عبر وسائل النقل والمواصلات اللاسلكية. إن الأولوية في هذا الصدد هي توفير شبكة طرقية تغطي مجموع التراب الوطني، وبالتالي تحقق فك العزلة عن العالم القروي. كما أن تعميم الخدمة التلفونية أصبح من مستلزمات العالم المعاصر. إن توفير الكهرباء لم يعد فقط عنصر رفاهية وعصرنة للحياة اليومية، بل أصبح ضرورة تواصلية، ولو لمشاهدة التلفزة على الأقل.

• *التكوين:* وهو من المطالب الأكثر أهمية، إذ بالرغم من أن بلادنا بذلت منذ الاستقلال مجهودات كبيرة في هذا الباب، فقد تم إغفال جزء كبير من سكان العالم القروي، وخاصة الفتيات. ويتم الآن القيام بمجهودات مهمة لتدارك هذا التأخر، في إطار تطبيق ميثاق التعليم، وهي المجهودات التي يجب أن تستمر حتى نحقق الأهداف المتوخاة.

على المستوى الترابي، المسألة تتعلق بالمساواة في الولوج إلى التعليم، وهذا يعني أولا وقبل كل شيء ضرورة توفير التعليم الأساسي بشكل فعلي أينما وجد الأطفال، وذلك حتى على مستوى الدوار. إن هذه المسألة تمثل أولوية مطلقة. كما يجب كذلك خلق هيكل تعليمي تراتبي، من الثانوي إلى العالي، يشمل أيضاً التعليم المهني، ويتميز بتوزيع مجالي مرافق للتراتبية البيداغوجية، لتمكين كل الأطفال، مهما كانت أصولهم الجغرافية، من الحصول على نفس الفرص للترقي التعليمي. إن نظاماً تعليمياً عادلاً هو ذلك الذي سيمكن بنات بوذنيب من الحصول على نفس الحظوظ التي تتوفر عليها بنات أكدال ـ الرباط للولوج للجامعة، مع العلم أن التوزيع المجالي لهذه الجامعات يخضع لقواعد محددة، وأن مضمون تعليمها يجب أن يعاد توجيهه لخدمة الحاجيات التنموية للبلاد.



إن التغطية الشاملة للمجال الوطني بالتعليم الأساسي يتطلب تدانس ظروف العيش والعمل بالنسبة للمدرسين أنفسهم، وبالخصوص سن إجراءات تشجيعية لتعويض أولئك الذين يقبلون العمل في ظروف صعبة.

• *الصحة:* تتشابه الإشكالية الترابية للصحة في بعض جوانبها مع إشكالية التعليم: إذ يجب أولا توفير تغطية شاملة للتراب الوطني بالخدمات الصحية الأساسية، ثم في مستوى ثان إنجاز بنية استشفائية تراتبية. غير أن خدمات الصحة تختلف نوعاً ما عن التعليم، باعتبار أن هذا الأخير يعود بالأساس للقطاع العمومي، بينما في ميدان الصحة من المفروض أن يقدم القطاع الخاص خدماته لمجموع السكان.

إن الشكل الرئيسي هنا هو ذو بعد سوسيو - جغرافي. فبحكم الحرية التي تميز الطب الخاص، فإن هناك منافسة قوية للاستقرار في الأحياء الحضرية الراقية، بينما تهمش المجالات ذات الساكنة الفقيرة، إذ أن الطب العمومي هو الذي يتكلف بها حتى الآن. لهذا من الواجب التفكير في تدابير تشجيعية لتنظيم التوزيع المجالي للأطباء، خاصة بواسطة تسهيل استقرار الأطباء الشباب في الأرياف.

• *الخدمات اليومية:* بما أنها ترتبط في الغالب بالقطاع الخاص، فإنها لا تلزم بشكل مباشر مسؤولية الدولة، غير أن هذه الأخيرة تلعب دوراً هاماً في هذا الباب، إذ أنها تتوفر على العديد من الأدوات من أجل التوجيه أو التشجيع على نمو المراكز القادرة على استقبال خدمات متنوعة. فمن المعروف مثلا أن الخريطة الإدارية تلعب دوراً هاماً وأن ترقية مركز ما، يخلق مفعول جذب له نتائج اقتصادية باهرة أحياناً.

تتميز القواعد العامة بتشابهها تقريبا في كل الميادين المرتبطة بالحاجيات الاجتماعية، خاصة تلك التي تدخل في إطار مسؤولية الدولة: يتعلق الأمر بخدمات أساسية متشابهة، متوفرة في مجموع التراب الوطني بشكل متجانس، تشكل قاعدة تبنى عليها أنظمة تراتبية تضمن الحركية العمودية لكل المعنيين بها.

ب ـ مبدأ الفعالية

تتحمل السلطات العمومية مسؤولية تحسين فعالية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن، وذلك في أفق التنافسية الدولية. إن الترجمة المجالية لهذا المبدأ تتخذ بعدين:

- الفعالية الترابية الشاملة للخدمات العمومية الكبرى وللشبكات الوطنية للنقل والاتصال وتحويل الطاقة ... إلخ.
- الفعالية الاقتصادية للمجالات الحضرية والقروية على المستوى المحلي. إذ من

واجب السلطات العمومية أن تعمل على مساعدة الوحدات الترابية على تثمين عناصرها الإيجابية وإبراز مؤهلاتها التنموية بأفضل وجه.

وتظهر هذه المؤهلات في مختلف الميادين، بداءً بالموارد البشرية، مروراً بالتجهيزات التحتية والمرافق، وانتهاءً بالموارد الطبيعية.

1 ــ القدرات والمهارات

في ظل التنافسية الاقتصادية الشاملة، فإن قدرات ومهارات السكان هي المورد الأول والأساسي، وبالمقابل تشكل الأمية العائق الأكبر، إذ أن المجالات التي تطغى فيها ستكون بكل بساطة خارج اللعبة. أما بالنسبة للمجالات الأخرى، فيمكن حصر أربع قدرات على الأقل:

الكفاءة الأولى تتمثل في القدرة على المبادرة الاقتصادية. وهي في بلادنا بالخصوص لا تتناسب مع مستوى الشهادات، إذ أن حياً ذو تقاليد عريقة في ميدان الصناعة التقليدية يمكن أن تتوفر فيه كفاءات قادرة على المبادرة، أفضل بكثير من تلك التي تتوفر لذا جمهور من حاملي الشهادات، لا يطمحون سوى لولوج الوظيفة العمومية.

الكفاءة الثانية هي القدرة على العمل والانضباط «الصناعي»، بالمفهوم الواسع للكلمة، أي بإدماج الخدمات. إن هذا النوع من العمل داخل جماعة، أو في إطار مؤسسة لها قواعدها وتوقيتها ومتطلباتها من حيث المردودية، يمثل ثقافة حقيقية، يتم تعلمها داخل المدن الأكثر دينامية، أو في المناطق المنجمية، وهذه كلها متطلبات تمثل الشروط الأولية لتنمية عصرية.

ويمثل مستوى التأهيل *الكفاءة الثالثة*، ويتحدد من خلال تقاليد العمل المحلية، ومدى تطور أنظمة التكوين. وطبعاً، هذا العنصر أصبح حاسماً في الظرفية الراهنة، ولن نبالغ إذا قلنا بأن تراتبية المجالات تعبر بشكل مباشر عن مستوى وأنواع التأهيل التي يمكن أن يُوفرها كل مجال من هذه المجالات.

أما *الكفاءة الرابعة* فهي القدرة على عيش حياة حضرية عصرية، وربط علاقات إنسانية، واكتساب ثقافات جديدة، والقابلية للحراك، أي باختصار، الانفتاح الفكري والقدرة على التطور.

2 ــ التموقع في أنظمة الاتصال

تتحدد قيمة أي مجال في كل الأزمنة انطلاقا من قدرته على ربط العلاقات مع الخارج تبعاً لموقعه في شبكات الاتصال. وقد أصبح هذا المعطى أكثر أهمية في الوقت الراهن نظرا لظرفية الانفتاح على الخارج، خاصة بالنسبة لبلد يراهن على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق النمو الاقتصادي. كما أن القرب وسهولة الولوج إلى المطارات والموانئ ستشكل عناصر حاسمة في هذا الميدان.

إن هذا العامل سيحدد تراتبية مجالية ثلاثية الأبعاد. فمجالات البعد الأول ستتحد داخل دائرة يشكلها الخط الزمني المتساوي والذي يربط بين جميع الأماكن التي تبعد بساعة ونصف عن المطارات (أو المطار) الدولية، وبمسافة نصف يوم من سير الشاحنة انطلاقا من موانئ الحاويات. أما مجالات البعد الثاني فتمثلها أورقة



مرور السكك الحديدية والطرق السيارة باتجاه النقط المحورية الموجودة في البعد الأول. أما باقي المجالات فتمثل فضاءً ثالثياً غير معني بهذا التباين.

3 ــ التوفر على المياه

في وسط شبه قاحل، يصبح الماء عنصراً حاسماً بشكل مباشر، وستتأكد هذه المسألة أكثر مع الظرفية المتميزة بندرة هذا المورد واحتداد المنافسة للتحكم فيه.

4 ــ جودة ونجاعة التمدين

ستشكل المدن الفضاء الذي سيجل أهم تطورات التي ستشهدها بلادنا، وذلك ليس فقط تبعاً لموقعها أو لكيفية اندماجها في شبكات الاتصال؛ فالميزات الخاصة بهذه المدن ستلعب كذلك دوراً حاسماً، سواء تعلق الأمر بحظيرة مساكنها، أو بمستوى تجهيزاتها العمومية والخاصة، وبالدرجة الأولى شبكة المواصلات العمومية. إنّ كل مدينة كبرى هي بالأساس سوق للعمل، غير أن تعبئة قوة العمل تبقى رهينة قبل كل شيء بتوفر النقل العمومي. ومن هنا يظهر مدى أهمية التأخر الذي يجب تداركه، بدءاً بالدار البيضاء.

إن دور الدولة هو العمل على مساعدة كل مجال ترابي ليُبرز مؤهلاته، وهذا يجري طبعاً على جميع المجالات، من أبسطها إلى أكثرها أهمية، إذ أننا ننطلق من مبدإ أنه لا وجود لمجالات منعدمة القدرات، حتى عندما تكون ظروفها صعبة جدا. فالمطلوب هو تشخيص مؤهلات كل مجال، وملائمة المشاريع مع خصوصياته.

ولهذا الغرض، فإن السلطات العمومية مطالبة بتوفير الجوانب المادية واللامادية للتنمية. فالجوانب المادية قد تهم في نفس الوقت تروالبيضاء والمسلك القروي المؤدي إلى الميس مرموشة، أما الجانب اللامادي، فقد يعني في نفس الآن برنامج تنمية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل في الفضاء القطبي الوسطي، وإنشاء مركز لتعليم الخياطة في آيت أحنصال.

إن مبدأ المواطنة متولد عن مفهوم المساواة، كما أنه يفرز تصوراً لمجال متساوي. فمبدأ النجاعة يتجلى في الميدان الاقتصادي، الذي يتطلب مقاربة تراتبية للمجال ـ تزداد هذه التراتبية حدة باستمرار ـ. لذا فإن مهمة إعداد التراب هي التوفيق بين هذين المبدأين، أي تحقيق تمفصل بين الاقتصاد والمجال.

ولتدبير التوتر الذي قد يظهر بين هذين المنطقين، يمكن صياغة القاعدة التي يجب تطبيقها على الشكل التالي: «لكل مجال ترابي حسب حاجياته الاجتماعية، ومن كل مجال ترابي حسب قدراته الاقتصادية». إن هذه القاعدة هي نوعاً ما شعار التصميم الوطني لإعداد التراب.

السؤال الرابع: ما هي الاختيارات الموجهة لإعداد التراب الوطني؟

يمكن تحديد ثلاثة أهداف كبرى للسياسة الترابية، انطلاقا من حجم التأخرات التي راكمناها في عدة ميادين، وبالنظر كذلك للتحديات الكبرى التي يفرضها الانفتاح على الخارج:

أ ـ معالجة الازدواجية من الأعلى

لقد رأينا كيف أن النظام الاستعماري خلق في المغرب «ازدواجية» مست الاقتصاد والمجتمع والمجال، وأن الشروخ المتولدة عن هذه الازدواجية لم تتم معالجتها فيما بعد. لذلك فإن الانفتاح على الخارج سيمثل خلال السنوات المقبلة خطراً كبيراً، إذ سيؤدي إلى تقوية هذه الازدواجية، لكن هذه المرة بين المجالات المرتبطة مباشرة بالخارج من جهة وباقي التراب الوطني من جهة ثانية.

ويمكن أن نطرح السؤال بصيغة مغايرة: كيف يمكن تدبير هيكلة التراتبية الترابية دون أن نعمق هذه الشروخ، وأن نضمن وحدة المجال الوطني؟

1 ـ تدعيم نمو "أقطاب التنمية" الثمانية إلى أقصى حد ممكن

لأن هذه الأقطاب هي التي ستضمن تحقيق الجزء الأكبر من التنمية، وستزود الخزينة العمومية بالموارد المالية التي ستمكنها من تحمل كلفة التضامن الوطني.

يتعلق الأمر أولاً «بالفضاء القطبي الوسطي» الممتد بين القنيطرة والجديدة، وظهيره (من الخميسات إلى سطات). إن هذا المجال لوحده يمثل نصف مؤهلات نمو البلاد، وفيه سيتم الجزء الأكبر من التنافسية والانفتاح على الخارج. ونظراً لكونه قد راكم تأخراً كبيراً في ميدان البنيات التحتية والسكن، خاصة في الحاضرة البيضاوية، فإنه يمثل أولوية وطنية ترتبط بإشكالية التأهيل.

أما أقطاب التنمية السبعة الأخرى التي لها أهمية وطنية، فهي الثنائيات القطبية فاس - مكناس، وطنجة - تطوان وقطب أكادير - سوس، والناضور وهوامشه، وبني ملال - تادلة، ومراكش ووجدة - بركان. إن لكل قطب من هذه الأقطاب إشكاليته الخاصة، وكذلك مؤهلاته وعوائقه. لذلك يجب تحديد الأسبقيات والقطاعات المهمة بهدف تحقيق أكبر قدر من النمو فيها، في أفق تسود فيه بقوة التنافسية الدولية.

2 ـ مساندة المناطق ذات المؤهلات المحدودة

يعاني الجزء الأكبر من المجال القروي من فائض ديموغرافي غالبا ما يكون كبيراً. ففي الظروف الاقتصادية الحالية، وبحكم مستواها التكنولوجي، فإن عدة مناطق فلاحية تعرف نسبة فائض سكاني تفوق 60٪. ولن يكون بالإمكان تثبيت السكان في هذه المناطق، خاصة وأنهم أنفسهم لن يقبلوا بهذا الأمر مستقبلا، خصوصاً مع تمدرس الفتيات. ومع ذلك، سيكون من غير المعقول أن نتصور بأن الهجرة ستؤدي مباشرة إلى حل المشاكل، وأن انخفاض الضغط السكاني سيعيد التوازن بسهولة. فالأمر معاكس تماماً، إذ أنّ هذه المناطق تحتاج لجهود كبير في ميدان الإعداد الحضري والقروي، وفي كل مستويات التراتبية الحضرية. لذلك يجب تدعيم نمو كل أنواع المدن، بما فيها المدن الكبيرة القادرة على لعب دور القطب المهيكل لمجالها الجهوي.

يجب التعامل مع مدن مثل خنيفرة في الوسط، أو الراشيدية وورزازات في الجنوب، بطريقة جديدة، فعوض اعتبارها فقط مجرد مراكز إدارية أو سياحية، يجب العمل على تحويلها إلى مناطق ذات أهمية استراتيجية لتوازن التراب الوطني.

3 ـ تحقيق التمفصل بين أقطاب النمو وباقي التراب الوطني



إن الخطر الكبير يتمثل طبعاً في حدوث قطيعة ترابية بين أقطاب النمو النشيطة المجروفة بتيار العولمة، وباقي المناطق الداخلية المعزولة، التي تعاني من وضعية الركود. فالمشكلة الاستراتيجية بالنسبة لإعداد التراب هي خلق نوع من الجاذبية الترابية، أو بلغة السكك الحديدية، ربط العربات بالقاطرة.

وستكون هذه هي المهمة الأساسية بالنسبة للجهات، إذ أنها تشكل الخيط الموجه لإنجاز المخططات الجهوية للإعداد. غير أنه بالنسبة لقضية من هذا الحجم، فإن تدخل الدولة مسألة ضرورية، إذ هي المسؤولة عن خلق الأدوات الخاصة لهذه المهمة، والتي ليست بالضرورة ذات طابع تقني أو اقتصادي. فلو افترضنا بأننا سنواجه خطر القطيعة الترابية، فإن المشكلة ستصبح ذات صبغة ثقافية.

وهكذا فإن «السيناريو المرفوض» سيكون هو ذلك الذي يرتكز على فرضية دخول المدن الكبرى وبعض مجالات النمو إلى العصرنة والعولمة، في حين سيبقى جزء كبير من العالم القروي غارقاً في اقتصاد هامشي تنبثق عنه ثقافة حقيقية للاقتصاد غير المهيكل.

ب ـ إعادة بناء "العلاقة الترابية"

لقد رأينا سابقاً بأن النظام الترابي التقليدي كان مبنياً على القبيلة، وعلى نطاقات نفوذ الأولياء الصالحين. وقد تمت خلخلة هذه البنية الترابية في نهاية القرن التاسع عشر، ثم نخرت بسرعة خلال القرن العشرين. ونظراً لكون التقسيمات الإدارية لم تستطع تعويضها، فإن المجتمع برمته يعيش في قطيعة مع قاعدته الترابية. وبما أنه لا يمكن القيام بأي إعداد ترابي إلا بالارتكاز على مجتمع مسؤول، يتماهى مع مجاله، ويعتبره إطاراً لعيشه وقاعدة لنشاطه، مع ما يعنيه ذلك من واجبات اتجاهه. آنذاك، يمكن الحديث عن المواطنة الترابية.

إن المطلوب هو خلق وبناء هذا الإحساس وهذه الروح، والطريقة الوحيدة لذلك هي الديموقراطية والمشاركة في تدبير شؤون المدينة والتراب. وهكذا فإن المشكل المطروح يرتبط بالمؤسسات وبطريقة تسييرها. ورغم الإرث السلبي الثقيل الذي تراكم في هذا الباب، فإن هناك انفتاحاً على المستقبل من خلال «المفهوم الجديد للسلطة»، وقرار الاعتراف بوحدة المدينة، الذي تم اتخاذه من طرف أعلى سلطة في البلاد. طبعاً، لن يحدث هناك تغيير خارق بين عشية وضحاها، إذ من الواضح أنه قد تم فقط تدشين ورش سياسي واجتماعي كبير بالنسبة للفترة القادمة، وهو ما يمثل فرصة لإعداد التراب وميداناً ممتازاً لتطبيق اختياراته.

إن المهمة الأولى - والتي تدخل كذلك في مهام الجهات - هي القيام بتحديد مجالات ترابية ناجعة، تجعل المواطنين يحسون بالانتماء إليها والانخراط في تدبيرها. فبمجرد اعتراف الدولة بأهمية تنظيم المستوى المحلي، يمكن خلق دينامية تهدف إلى تملك المجال اعتمادا على روح المواطنة. هذه المسألة تهم المجتمع برمته، وجميع المؤسسات، ويمكن لإعداد التراب أن يلعب فيها دور الرافعة.

تشكل ترقية المستوى المحلي الشرط الأساسي الضروري لمعالجة المشكل الترابي الأساسي، الذي تمثله علاقات المدينة بالبادية. وبالرغم من أن هذه العلاقات قد تميزت بالضعف الكبير، لأسباب تاريخية تراكمت خلال القرون الماضية، فإنها تمثل العلاقة الترابية الجوهرية، التي تتشكل حولها العلاقات الأخرى. ومنذ الآن يمكن اعتبار هذه المسألة من المهام الكبرى والحاسمة لإعداد التراب.

ج ــ خلق دينامية محلية للنمو

إن تنظيم مستوى محلي للمشاركة السياسية وللمواطنة المسؤولة يفتح آفاقاً واسعة بالنسبة للميدان الاقتصادي في حد ذاته. فانطلاقا من عملية إعادة تملك المجال، يمكن أن ينطلق مسلسل متنامي لتحمل المسؤولية، سيبدأ أولا بإنقاذ التراث والموارد الطبيعية، ليصب في التنمية الاقتصادية. فالديناميات المحلية غالباً ما تنطلق من الهم المرتبط بكيفية تثبيت الشباب في مناطقهم الأصلية، وتوفير مناصب الشغل لهم ومساعدتهم على خلق أنشطة اقتصادية.

وفي حالة بلادنا، فإن هذا النوع من التنمية ليس مسألة مرغوباً فيها فقط، بل إنه ضرورة ملحة لمواجهة الاستحقاقات في ميدان الشغل. فلن يكون بمستطاع الدولة ولا المقاولات، الاستجابة للطلب المتزايد على الشغل، لذلك يجب البحث عن وسائل أخرى لخلق فرص العمل. إن التنمية المحلية تشكل إحدى هذه الوسائل التي لا يجب الاستهانة بها، بل سيكون من المفيد تنشيطها إلى أقصى الحدود.

وتبدو أهمية التنمية المحلية واضحة، خاصة وأن بلادنا تزخر بخزانات تشغيل مجهرية، ولكن تجميعها سيوفر مناصب شغل مهمة، فتقاليد التجارة والصناعة التقليدية لازالت حية، وهي تشكل قاعدة ثمينة يمكن الارتكاز عليها لخلق فرص الشغل.

وهكذا فأن المسألة الترابية تقع عند نقطة التقاطع المشاكل الكبرى للمرحلة الراهنة، من التنافسية الاقتصادية، مروراً بالوحدة الوطنية وصولاً إلى خلق مناصب الشغل. ,إذا كان إعداد التراب غير مطالب بحل هذه المشاكل، فإننا سنحتاج إليه لمعالجتها.

السؤال الخامس: ما هي القضايا المستعجلة؟

يرتبط التفكير في إعداد التراب، خاصة حين يتعلق الأمر بالتصميم الوطني، باستشراف المستقبل البعيد، على فترة تتراوح بين خمسة عشر وخمس وعشرين سنة. إن هذا البعد الزمني يطابق جيلاً بكامله. أي كيف سيكون بلدنا عندما سيصل الأطفال اللذين يولدون اليوم إلى سن العمل وتحمل المسؤولية؟ وماذا يجب القيام به الآن لكي لا يتهمُّوننا بالتقصير في حقهم؟



غير أن هذا الأمد البعيد لا يجب أن يشكل فرصة أو ذريعة للهروب إلى الأمام، وترك مهمة مواجهة المشاكل الحالية للآخرين. فوثائق الإعداد غالباً ما تقفز ببساطة على المشاكل المعاشة وتقوم برسم صورة فردوسية للمستقبل البعيد. لذلك فإن النظرة المستقبلية لن تكون مجدية، إلا إذا مكنت من تفحص جيد للواقع الحالي، فالاستشراف لا يعني القفز نحو المستقبل، بل هو محالة للنظر في الأوضاع الحالية انطلاقا من موقع متقدم في الزمن.

من هنا تأتي مشروعية مسألة علم المستقبليات حول القضايا المستعجلة، إذ أن التصور الذي سنكوّن عنها سيختلف حسب الزمن، فالنظرة الحالية ستختلف عن تصور يأخذ بعين الاعتبار مرور ضمن خمس وعشرين سنة. إن المسألة في الحقيقة لا تعنى تغييراً في لائحة الأمور المستعجلة، بل في ترتيبها. وهكذا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المسائل المستعجلة: فالأولى ترتبط باستدراك التأخر الحاصل، والثانية هي المستعجلات ذات الطابع القطاعي، في حين أن الثالثة فهي مستعجلات هيكلية.

أ ــ استدراك التأخر

حين نشرت منظمة الأمم المتحدة أولى الأرقام المقارنة حول الوضع الدولي للتنمية البشرية صدمنا بالرتبة غير المشرفة التي تحتلها بلادنا. لقد كانت هذه الصدمة مسألة إيجابية، لأنها مكنتنا من معرفة من قياس حجم التأخر الذي راكمناه في بوادينا؛ فهي تعاني من العزلة، وغياب الكهرباء والماء الشروب، وضعف التجهيزات الأساسية، وخصوصاً من انتشار الأمية. صحيح أن الأمور قد تحسنت بشكل كبير منذ ذلك التاريخ، لأن السلطات العمومية قامت بمواجهة كل مشكلة على حدة من خلال برامج موجهة لمختلف الميادين. إلا أن المطلوب هو الاستمرار في هذا التوجه، لأن تكاليفه ليست خيالية، بل هي في متناول بلد مثل المغرب. غير أن مسألة تدارك ما فات لا يمكن اختزالها في مجرد الإنجاز الآني لما كان يجب القيام به منذ ثلاثين سنة، بل يجب تصور هذا العمل انطلاقا من الظرفية الحالية وعلى ضوء الاستحقاقات القادمة. وهذا يعني أنه لا يجب الاهتمام بالبرامج التجهيزية فقط، بل يجب كذلك التفكير في المصير الاقتصادي للبوادي، التي تطابق في الغالب مناطق السهوب القاحلة، والجبال والبور غير المحظوظ، مما يحيلنا في النهاية لشمولية مسألة الإعداد القروي.

من المسلم به أن تطوير المراكز المحلية والمدن الصغرى يمر عبر إنجاز التجهيزات العمومية، ولكن أيضاً عن طريق تنمية الأنشطة بها. غير أن اقتصاد هذه المراكز الصغيرة سيكون مرهونا بالدرجة الأولى بتطور العالم الفلاحي، الذي يرتبط بدوره بشكل كبير، بطبيعة السياسة الفلاحية المتبعة على المستوى الوطني والجهوي، والتي تقدم حلولاً للمشاكل المرتبطة بمصير المنتوجات والمجالات الفلاحية في إطار الانفتاح الاقتصادي. إننا لا يمكن أن نقوم بتهيئة قروية مندمجة ما دمنا لا نتوفر على سياسة فلاحية محددة بدقة ووضوح، تجمع بين التنمية الاقتصادية والمرافق. إن التأخر في مجال ما يمكن أن يحجب عنا مظاهر أخرى للتخلف، لذلك فمن الضروري أن لا نكتفي اليوم فقط بإنجاز ما كان يجب القيام به في الستينات، لأننا بذلك سنخلق تأخراً جديداً أكثر ضرراً في المستقبل.

هناك إذاً حاجة ماسة لتحديد سياسة فلاحية تسمح بتصور أشكال، التنمية

الاقتصادية الملائمة للمجالات ذات الكثافة السكانية العالية، ولتقييم مدى تأثيرها الاجتماعي، وقياس حجم المشاكل المطروحة، وتحديد محتوى سياسات التنمية والإعداد القروي.

ب ـ المستعجلات القطاعية

هناك ثلاثة ميادين تبدو حاسمة بالنسبة للتنمية الترابية، ورغم اختلاف مستوياتها، فليس من الضروري ترتيبها حسب مدى استعجاليتها.

1 ـ السياسة المائية

يتوفر المغرب في ميدان هندسة المياه على مصالح تقنية ذات كفاءة عالية، والمشاكل تم تشخيصها منذ مدة، وحلولها معروفة كذلك. إلا أننا نلاحظ استمرار نفس التوجهات الكبرى، وتفاقم الأخطار الناجمة عنها، خاصة مع تزايد الضخ الآلي في المناطق البورية. إذاً هناك مجازفة كبرى تتمثل في الهروب إلى الأمام في ميدان تدبير المسألة الفلاحية، فعوض مواجهة المشاكل الحقيقية، يتم اللجوء لبعض الحلول الظرفية من خلال ضخ المياه الجوفية، من فرشات غير كافية لضمان تنمية مستديمة.

إن المسألة من الناحية التقنية تطرح بشكل بسيط: الاحتياطي الوحيد والمهم الذي نتوفر عليه في ميدان الماء هو الاقتصاد في استعماله. فضخامة الكميات التي يتم هدرها، والتي تتراوح ما بين 40 و50٪ من المياه سواء عن طريق التسربات من شبكات التوزيع، أو خلال عمليات السقي الكبير، لا يمكن تصحيحها سوى بتحميل المسؤولية مدنياً ومالياً للمستعملين. ومن المعروف أن هذه القضية ليست مجرد مسألة احتساب مالي للاستهلاك فقط، بل هي مشكلة اجتماعية كبرى، لم يتم بعد الشروع في حلها. فالماء لا يطرح كمشكل في حد ذاته، بل في طريقة استعماله من طرف المجتمع. فقد تم تجاوز حدود التنمية المستدامة في عدة جهات مثل الحوز وسوس ودكالة، وقد تتعمم هذه الظاهرة قريباً نظراً لعدم الوعي بأهمية قضية الماء من طرف المجتمع، وهو أمر لن يتأتى سوى عن طريق التدخل الصارم للدولة.

وتتطلب مشكلة الماء تطبيق توصيات مناظرة أكادير، والقبول بالانقلاب الحقيقي الذي يمثله الانتقال من سياسة العرض إلى سياسة مبنية على تدبير الطلب على الماء.

2 ـ السياسة العقارية

سبق أن أكدنا بأن العقار يشكل حاجزاً حقيقياً أمام التنمية والإعداد. ورغم أن جميع الدراسات قد أنجزت منذ عقود، فإن أي تقدم لم يحصل في هذا الميدان. كما أن جميع الفاعلين، سواء المنعشين العقارين أو العاملين في القطاعات السياحية أو الصناعية، يشتكون من العائق العقاري.

وعلى غرار الماء، فإن الأمر يتعلق هنا كذلك بقضية أساسية، ذات طبيعة سوسيو- ثقافية. فليس هناك أي مشكل أكثر تجذرا من العقار في أعماق التاريخ والمجتمع. غير أن الصعوبة تكمن في منهجية التعامل مع هذا المشكل، إذ كيف يمكن الشروع في إصلاح ميدان واسع ومعقد بهذه الدرجة؟ وهل يمكن التعامل معه بصفة شمولية أم تجزيئه؟ وفي الحالة الأخيرة من أين نبدأ؟



3 ـ التكوين المهني

إن الكفاءة هي أساس التنافسية، وهذا يفترض أولاً وقبل كل شيء توفر تكوين أساسي معمم وناجع، ومنظومة للتكوين المهني ملائمة لحاجيات الاقتصاد، فهي مفتاح التأهيل الاقتصادي.

وستشكل الطاقات المتوفرة في ميدان التكوين - نوعياً وكمياً - إحدى أهم ثوابت إعداد التراب، بل هي الأولى على الإطلاق. إذ بالنظر إلى حجم هذا القطاع حالياً، يجب العمل على مضاعفة طاقاته ثلاث مرات. غير أن الأهم ليس الحجم، بل مدى فعالية هذا التكوين ونجاعة توطين مؤسساته. كما أن التكوين لا يجب فقط أن يكون ملائما لحاجيات المقاولات، بل أن يحاول، قدر الإمكان، أن يستشرف طلباتها المستقبلية، وهذا يفترض طبعاً أن تكون المقاولات نفسها قادرة على البرمجة والتعبير عن حاجياتها.

كما أن التنمية المحلية، التي تحدثنا عنها سالفاً، لها ارتباط وثيق جداً بمشاكل التكوين، وذلك من خلال حاجاتها لتكوينات متميزة لا زالت تتطلب التحديد.

إن تحديد سياسة طموحة في ميدان التكوين المهني يشكل إحدى الأولويات الوطنية، ومن المهم في هذا الصدد، أن يطرح مشكل العلاقة بين التكوين وإعداد التراب بشكل واضح. فقد ساد الاعتقاد لفترة طويلة بأنه يكفي خلق بعض التكوينات في مكان ما حتى تتحقق به التنمية، وهو نفس المنطق القائل بأن إنشاء المناطق الصناعية يخلق الصناعة. إن هذه السذاجة أصبحت متجاوزة، إذ لا يمكن تقرير خلق بعض أسلاك التكوين بناء على معايير مرتبطة بإعداد التراب. فإذا كانت مسألة التوطين غير محددة بالنسبة لبعض مستويات التكوين التي توافق يدا عاملة ذات حركية مجالية، بحكم أن التوازن يتم عن طريق الهجرة، فإن المسألة مختلفة تماماً بالنسبة للتكوينات الموجهة لساكنة محدودة الحركة، إذ يجب تحقيق التلائم في العالية بخلق مراكز التكوين بالقرب من المقاولات.

ج ـ المستعجلات الهيكلية

يتعلق الأمر أساساً بمشاكل الحكامة، فقد حدد العاهل المغربي التوجهات الكبرى بشكل واضح من خلال الإعلان عن المفهوم الجديد للسلطة والتأكيد على مبدأ وحدة المدينة.

ففيما يتعلق بتدبير المدن، من الواضح أن الجماعة الحضرية يجب أن تطابق الامتداد المجالي الحقيقي للتجمع الحضري، إذ أن المشاكل الحقيقية تطرح في النطاق شبه الحضري.

وقد أظهرت التجارب الأجنبية بأن المشاكل العويصة توجد بالأساس في جبهة الزحف الحضري، وأن هناك خطراً كبيراً يتمثل في حرمان المدينة من التحكم في المجالات الضرورية لنموها.

أما بالنسبة للعالم القروي فمن الضروري التمييز بين الخدمة الإدارية، المقدمة

يومياً للسكان، والتي يجب تنظيمها على مستوى مقر سكناهم، والمشاكل المتعلقة بالتدبير الترابي والتي تستوجب معالجة على مستوى آخر. ففيما يتعلق بالأولى، يمكن أحياناً أن نجد أجوبة لها ليس فقط عن طريق تعيين موظفين متفرغين كليا لهذه المهمة، لكن بإسنادها لموظفين تابعين لإدارة أخرى (معلم، موظف البريد...) مع تمتيعهم بتعويضات مناسبة.

ستتطلب التنمية القروية مجهوداً خاصاً، ويشكل الإقليم الإطار المناسب للقيام بها، كما أن العامل يتوفر على كل الاختصاصات الضرورية ليلعب دور القيادة، بتنسيق مباشر مع المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة، خاصة مصلحة الهندسة القروية.

وبالمقابل، فإن المستوى الجهوي يطرح عدة مشاكل صعبة وجد متشابكة من قبيل: ما هي الكفاءات المطلوبة؟ وما هو شكل وطريقة تأسيس الجهات؟ وبأي وثيرة ستتقوى مؤسساتياً؟ وبطبيعة الحال فإن المشكلة الأولى تتعلق بالكفاءات، إذ هي التي ستحدد باقي الأمور الأخرى. إن إعداد التراب معني مباشرة بهذا الموضوع، بحكم أنه يشكل إلى جانب الجهوية، وجهان لمشكلة واحدة.

ومن الضروري التعامل مع الجهات على أساس أنها هيأة وسيطة بين الدولة والمستويات المحلية، حيث أنها ستكون المخاطب الرئيسي للدولة في ميدان تفعيل السياسات التعاقدية.

أما فيما يخص وثيرة الإصلاحات، والصعود القوي لمختلف المستويات المؤسساتية، فيجب التمييز بوضوح بين المدن والجهات. فالأولى (رغم الصعوبات والنقائص الكثيرة) قد راكمت منذ الآن تجربة في التدبير ومؤهلات تنموية لا نجدها على المستوى الجهوي. وهكذا فإن الإرتقاء المؤسساتي سيتم بسرعة أكبر في المدن مقارنة مع الجهات. وهكذا فإن البرامج التعاقدية للمدن ستكون حاسمة خلال العشرية المقبلة، بينما لم تكتسب البرامج التعاقدية الجهوية أهمية حقيقية سوى في مرحلة موالية.

وعلى العكس من ذلك، فإن مشكل التقسيم الجهوي يجب أن ينجز بدون تأخير، فالتقسيم الحالي يرجع للحقبة الاستعمارية، ورغم بعض التعديلات التي مسته فإن النتيجة ليست مرضية، وسيكون من غير المعقول الاستمرار في المحافظة عليه، رغم عدم ملائمته وكونه يشكل عرقلة أمام تنمية البلاد. وإذا كانت مشكلة التقسيم الجهوي تتمثل في الاختيار بين القيام بتعديله فقط أو بتغييره جذرياً، فإن الأمر المؤكد هو اعتماد مبدأ ضرورة الانسجام الذي يجب أن يكون بين المستوى الإقليمي والمستوى الجهوي، وهذا يعنى أن الجهات يجب أن تضم عدداً من الأقاليم بأكملها.



السؤال السادس: ما هي طريقة العمل للتقدم في ميدان إعداد التراب؟

إن كل التحولات الضرورية لإعداد ترابي حقيقي تتطلب القيام بإصلاحات جذرية في جميع الميادين، وتزداد أهمية هذه الإصلاحات بحكم أنها مطلوبة منذ مدة طويلة. والسؤال المركزي هنا يكتسي بعداً منهجياً: ما هي طريقة العمل التي يجب اعتمادها؟ ويكمن الجواب في منهجية ثلاثية الأبعاد، إذ للقيام بإصلاحات ناجعة وذات حجم كبير لابد من الاستجابة لثلاثة شروط: وضوح الأهداف، التدرج، والسقف الزمني.

• *وضوح الأهداف:* لابد من إخبار المجتمع بالأهداف المراد تحقيقها على الأمد الطويل في جميع الميادين. فكل إصلاح لابد أن يكون مناسبة لحوار تفسيري، موجه بصفة خاصة ومباشرة للأوساط المعنية.

• *التدرج:* لا يمكن حل كل المشاكل في نفس الوقت، فمجموع هذه الإصلاحات يشكل تحولا اجتماعيا حقيقياً، يستغرق عمر جيل كامل. إلا أن التأكيد على منهجية طويلة الأمد يمكن أن تؤدي إلى إرجاء القيام بالإصلاحات إلى آجال غير محددة وبالتالي تعطيلها باستمرار، ومن هنا تأتي أهمية الشرط الثالث.

• *تحديد سقف زمني فوري للشروع في الإصلاح:* وهو الشرط الضروري لإثبات المصداقية، إذ من المعروف أن أحسن طريقة لإقبار إصلاح ما، هو الإعلان عن ضرورته دون الشروع مباشرة في إنجازه، ولو بشكل جزئي. فمن الضروري معرفة كيفية توجيه إصلاح جزئي، ولكن مع إظهار أن الأمر يتعلق ببداية مسلسل سيستمر فيما بعد.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن نأخذ المسألة العقارية، التي تمثل أهم المشاكل الاستراتيجية في البلاد، فإذا انتظرنا حتى يصدر ذلك القانون الشامل الذي سيحل كل المشاكل، من أراضي الكيش حتى البناء غير القانوني، فإننا سنبقى في وضعية الجمود الحالية لمدة طويلة جداً. لذلك يجب العمل بشكل متدرج، مع البدء مما هو مستعجل والذي يهم بالخصوص المجال الحضري والشبه حضري. وبالرغم من كون هذا المجال لا يمثل سوى حوالي 3٪ من مساحة المملكة، فإنه يحتضن 90٪ من الرهانات الاقتصادية للبلاد.

ليس من الصعب القيام برسم خريطة «للمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية» وإبراز ضرورة القيام بتحفيظها أو على الأقل بتسجيلها، فهي لا تمثل سوى بعض مئات الآلاف من الهكتارات.

والخلاصة، إنه يجب التركيز على الأمور ذات الأهمية الكبرى والفورية، ثم الانتقال تدريجياً للقضايا الأخرى حسب متطلبات التنمية والإمكانات المتوفرة. فالمهم هو البداية، مع العلم أنه لاحق لنا في الفشل، فمن الضروري تحديد هدف واقعي، نعرف أننا قادرين على تحقيقه.

الكتاب الثاني

التوجهات والتصميم الوطني

تمهيد

قبل أن نعرض مقترحات التصميم الوطني لإعداد التراب، سيكون من المفيد أن ندقق مفهوم هذا التصميم. فإعداد التراب موضوع لا زال مبهم المعالم، كما أن مفهوم التصميم الوطني يمكن أن يسبب في بعض الالتباس.

أ ـ ما هو التصميم الوطني لإعداد التراب؟

لتصميم الوطني لإعداد التراب هو ترجمة بالخطاب والصورة لسياسة وطنية للإعداد. وسياسة الإعداد لا تشكل سياسة خاصة يمكن بناؤها مباشرة من المعطيات الترابية في حد ذاتها. فهي لا يمكن أن تكون سوى الترجمة المجالية للخيارات السياسية الكبرى للبلاد. فالمشروع الوطني يتحدد بأبعاد ثقافية، اقتصادية واجتماعية، وتكمن مهمة الإعداد في استخلاص انعكاسات هذه الأبعاد على المستوى المجالي، مع اعتبار دقيق، للخصائص التاريخية المميزة لهذا التراب.

التصميم الوطني هو وثيقة توجيهية هدفها تقديم رؤية متماسكة للتنمية الترابية، وتحديد الاختيارات الفورية في أفق بعيد المدى. وهنا يجب أن نؤكد على أربعة نقط جوهرية تهم التصميم الوطني لإعداد التراب.

- *طبيعة الوثيقة:* هي وثيقة توجيهية ليس لها أي هدف معياري، فهي تعرض لإطار مرجعي، يمكن المسؤولين عن كل القطاعات من التفكير وإدراج مشاريعهم في بوتقة متماسكة على المستوى الوطني، وأن يكون عملهم منسجما مع الرؤية الشمولية.

- *المقياس:* تغطي هذه الوثيقة مجموع التراب الوطني لذلك يطابق مقياسها المستوى الوطني، فهي ترتكز على انتقاء صارم لا يعتبر سوى العناصر ذات الحجم والأهمية الوطنيين، فهي إذن لا تتضمن أجوبة عن المشاكل المحلية.

- *المدى:* تتحدد الاختيارات على مقياس جيل. فمستعجلات الحاضر تتحدد انطلاقا من رهانات المستقبل.

- المادة المعالجة: هي مادة ترابية، فليس من نية أو طموح الإعداد أن يعالج المشاكل القطاعية التي تندرج في مهام القطاعات الوزارية المختصة. وفي المقابل، يبدو بديهيا أن مهمته تمكن في السهر على التماسك الترابي للمشاريع القطاعية. ومهمة التماسك هذه لا تعني التكلف بمهمة المراقبة أو الإشراف على المشاريع القطاعية، فهي تفرض فقط التدخل في العالية، وذلك بإبلاغ جميع الفاعلين على المستوى الوزاري والجهوي بإطار الأهداف الذي يستحب أن تندرج فيه منجزاتهم.

إن هذه المنهجية المرتكزة على إعلان الاختيارات هي التي تؤسس وتضفي المشروعية على تصاميم الإعداد، وبالخصوص منها التصميم الوطني لإعداد التراب.

مبدئيا، لن تجد القطاعات الوزارية المتخصصة أية صعوبات لإدراج سياساتها في إطار التصميم الوطني لإعداد التراب، لأن هذا الأخير منبثق من هذه السياسات نفسها. فليس من شأن العاملين على إعداد التراب أن يبتكروا سياسات قطاعية، سواء تعلق الأمر بالنقل، بالصحة أو بالمؤسسات. فمهمتهم تكمن في توفير ترجمة مجالية للسياسات التي يحددها المسؤولون في كل القطاعات. وهذا يفترض أن تكون هذه السياسات محددة بالفعل، وهو أمر غير قائم في كل الحالات.

في الظرفية الراهنة لبلادنا، غالبا ما نجد هوة بين التوجهات العامة التي تتسم بوضوحها والسياسات القطاعية لمختلف الوزارات التي لا زالت مطبوعة بصيغ تنتمي للماضي؛ فهناك تأخر واضح في تحيين هذه السياسات. هذا التخلف يجد تفسيره في الصعوبات التي تتخبط فيها غالبية المؤسسات لاستخلاص كل نتائج التحول الجوهري المترتبة عن توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي.

فبعد عقود من النمو المتمركز حول الذات، وكل ما يترتب عن ذلك على مستوى الممارسات والخطاب، انتقلنا بسرعة إلى مرحلة الانفتاح على العالم، التي يصعب إدراك كل تداعياتها، والتي ستؤدي بالضرورة في يوم من الأيام، إلى إعادة النظر في بعض المواقع المكتسبة.

لكل هذه الحيثيات نتفهم وجود صعوبات وأيضا التردد في الانخراط الكامل في هذا المجرى الاقتصادي والسياسي الجديد. كما يمكن تفسير هذا التخلف أيضا بأسباب سياسية. فالمسار الجديد الذي أرسته تجربة التناوب واعتلاء محمد

السادس عرش البلاد ترتب عنهما تحولات عميقة تستلزم بعض الوقت لتثبيتها. وعلى كل حال فإن الهوة بين الاختيارات الشمولية وترجمتها لسياسات قطاعية تشكل معطى جوهري بالنسبة لإعداد التراب، يقوده إلى تصور وإنجاز وثيقة لا تتعامل مع المشاريع بل مع المشاكل الترابية والاختيارات العامة بهدف معالجتها، وهو أمر يتماشى مع منهجية المدى البعيد المعتمدة من طرف التصميم الوطني.

لكل هذه الاعتبارات لا يمكن للتصميم الوطني لإعداد التراب أن يكون وثيقة للبرمجة، فهو لا يخطط لمشاريع، بل يبرز المشاكل الخطيرة التي تستدعي حلولاً عاجلة، وبالموازاة مع ذلك يشير إلى نقط القوة التي يمكن أن تشكل قاعدة لعمليات التنمية. فهو يقترح توجهات تراعي تماسك عمل السلطات العمومية.

ب ــ المنهجية

تتحدد المنهجية المعتمدة وفق محورين، الأول يخص الزمن والثاني يخص المجال.

أ ــ المحور الزمني

إن الهدف هو التعامل في نفس الوقت مع المدى البعيد والمدى الفوري، أو بعبارة أخرى مع الأفق والمستعجلات. فلا يمكننا الاكتفاء بالاسقاطات على المدى البعيد، بدون أن نحدد العقبات والمشاكل الراهنة، والعراقيل التي يجب معالجتها فوراً وبدون انتظار.

يشكل الاستعجال والمدى البعيد مفهومين متكاملين بشكل كبير. وهكذا يمكننا أن نحدد حالة الاستعجال بكونها وضعية لا يسمح استمرارها باستشراف المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، نقول بأن الواحات تمثل حالة استعجال قصوى، لأن استمرار وثيرة تدهورها الحالي، سيؤدي إلى اندثارها في أفق عشرين سنة المقبلة.

ب ــ المحور المجالي

ويتعلق الأمر بمحور الأخطار/ المؤهلات. وهكذا وفي ظل الظروف التي تميز بلادنا، فإن المجالات تتحدد في نفس الوقت وفق الأخطار التي تهددها، ومؤهلات التنمية التي تتوفر عليها. وتسود بشكل واسع الأخطار في هذه المجالات، فإذا ما اعتمدنا قياسها بالمساحة، فهي تغطي بمستويات متنوعة، ثلاثة أرباع المجال. أما فيما يخص المؤهلات فوضعيتها أكثر تعقيدا، ولكن بصفة عامة هي مركزة في مجالات محدودة، يغلب عليها الطابع الحضري.

إن الهدف الأسمى لإعداد التراب هو الوحدة الوطنية، ويكمن المشكل في ضمان تماسك مجموعة ستتطور مكوناتها بشكل متباين ومتناقض.

وسيرتكز التماسك المجالي في نهاية المطاف على قدرة السلطات العمومية على التدبير المتزامن للأخطار والمؤهلات، في أفق إزالة، أو على الأقل التقليص من حدة هذه الأخطار، ودعم وتحفيز مبادرات تثمين المؤهلات.

إن التصميم الوطني لإعداد التراب لا يسعى إلى تقديم صورة مثالية للبلاد في العقود المقبلة، بل بالعكس، فهو يتوخى، بالدرجة الأولى، إبراز الجوانب الصعبة والأخطار الأكثر تهديدا، وفي نفس الوقت، إظهار نقط القوة، والمناطق التي تستدعي بذل مجهودات هامة.

تقديم عام للكتاب الثاني

- *التشخيص:* لقد أبرزت دراسة تشخيص واقع الحال في المرحلة السابقة مظهرين أساسيين يميزان أوضاع التراب الوطني: من جهة، حالة الوهن والضعف في مناطق البور التقليدي، ومن جهة ثانية، أزمة تسيير المدن. فثلثي الاستغلاليات الفلاحية لا ترقى إلى الحد الأدنى لشروط البقاء والاستمرارية، كما أن المدن الكبرى، وعلى رأسها العاصمة الاقتصادية، غير قادرة على القيام بالوظائف الأساسية المناطة بها. وإجمالا يمكن الجزم بأن البلاد لا تعاني من عجز في الموارد بقدر ما تعاني من إتلاف لهذه الموارد: إهدار الثروات الطبيعية، سوء استغلال المؤهلات الحضرية، استغلال رديء للموارد البشرية.
وهذا التشخيص يبقى في العمق تشخيصا متفائلا لأنه لا يسد أفق التنمية، بحكم أن مكامن الخصاص التي يؤكد عليها ترتبط كلها بالإنسان، وبالتالي فهي قابلة للتصحيح، وبهذا فوضعنا الحالي ليس قدراً مكتوبا، ولا هو أمر أزلي.
- *الرهان:* ويتمثل رهان المرحلة في القدرة على مزاوجة عملية استدراك تأخر تجهيز وتنمية الأرياف من جهة، وتأهيل المدن الكبرى في ميادين التجهيزات القاعدية والنجاعة الاقتصادية من جهة ثانية. ويجب الاحتياط من خطر تركيز كل المجهودات على تصحيح التأخر المتراكم خلال العشرين سنة الماضية، وإهمال أولويات المرحلة الراهنة، الشيء الذي قد يترتب عنه تأخرات جديدة. وبالنظر للعجز والخصاص الذي يميز الوسطين الحضري والقروي فإن الصعوبة، كل الصعوبة، ستكمن في الوصول إلى توازن المجهودات الهادفة إلى تصحيح أوضاعهما.
- *الإشكالية:* إن أهم ما يميز الإشكالية العامة هو أن هذه التحديات الكبرى تفرض نفسها في ظرفية جد متوترة، أولا على الصعيد الاقتصادي بسبب انفتاح البلاد على العالم وانهيار الحدود الجمركية، ثانيا على الصعيد الاجتماعي نتيجة وصول الأجيال الأكثر عددا إلى سوق الشغل، وأخيرا على المستوى البيئي نظرا لقرب ولوجنا في مرحلة شح مائي معمم.
وهذه الإشكالية يجب أن تشكل الأساس الذي ترتكز عليه سياسة إعداد التراب وأن تكون بالتالي المحدد الرئيسي للتصميم الوطني سواء على مستوى الغاية والأهداف أو على مستوى المنهجية.

فعلى صعيد الغاية والأهداف، يجب أن يكون التصميم الوطني لإعداد التراب أداة في خدمة المنتخبين والمسؤولين في جهاز الدولة، يساعدهم على تقييم المشاكل التي على عاتقهم معالجتها، وخصوصا اختيار الحلول المنسجمة مع التوجهات السليمة. فالمغرب يتوفر على مؤهلات حقيقية للتنمية، وكل المشكل يكمن في معرفة طريقة سليمة لاستغلالها. وهذا أمر يتم الحسم فيه بالأساس، فوق أرض الواقع، وفقا للمبادرات التي تنبثق عن مختلف الفاعلين. لذلك فوثائق الإعداد لا تكتسي صبغة تحديدية وحصرية، بل تكتفي بالطابع التوجيهي، فهي تهدف إلى توضيح الأخطار المترتبة عن بعض الاختيارات أو العلميات، وتبرز أيضا الفرص المتاحة للتنمية.



أما على مستوى المنهجية، فمن المعلوم أنه خلال السنوات الماضية، كان إنجاز وثائق التهيئة وإعداد التراب يعتمد دائما على منهج السيناريوهات. هذه المرحلة أصبحت متجاوزة في الوقت الراهن، وخصوصا في بلد كالمغرب. فهذه المنهجية كانت ترتكز على فكرة تبسيطية تنبني على أساس أن المجتمع، في وقت إنجاز الوثيقة، قادر على الاختيار ما بين عدة إمكانيات للتعامل، كلها قابلة للتطبيق، وذلك من خلال مقارنة وموازنة الامتيازات والعيوب المترتبة عن كل اختيار، في أفق ضبط أفضل السيناريوهات. هذه فكرة خاطئة، وخطأها مزدوج.

فعندما نكون بصدد الاختيارات السياسية الأساسية، فليس أمامنا في الواقع سوى خيار وحيد، طريقه محددة بوضوح منذ عدة سنوات: ويتعلق الأمر بالتوفيق والمزج بين الانفتاح الاقتصادي، وترقية وتعزيز هويتنا الوطنية.
أما فيما يتعلق بالمسلك الذي يجب إتباعه لتحقيق وتفعيل هذا التوجه العام، فهنا أيضا ليس أمامنا عدة اختيارات. فالتأخرات ومكامن العجز تكتسي حجما كبيرا، كما أن هوامش التحرك المالية ضيقة إلى حد يصعب معه تحديد إمكانيات متعددة للتعامل. فالخيار الوحيد والممكن، يقتضي أن ننجز كل ما يمكن إنجازه، بالوسائل المتاحة، لتصحيح التأخرات والالتحاق بالركب، ومواجهة الاستحقاقات التي تنتظرنا.
ونحن نعلم بأننا لن نستطيع إنجاز كلما نرغب في تحقيقه في أفق منظور، وبالطبع سنكون مرغمين على تبني بعض الاختيارات دون أخرى، وسيكون بعضها مؤلما. كل ذلك سيتم وفق المتطلبات السياسية والمالية، إضافة إلى ضرورة التكيف مع ظرفية متغيرة، لا يمكن لأحد أن يحدد معالمها مسبقا.
لن يكون هدفنا إذن، حصر مشاريع وبرامج نهائية على المدى البعيد، خصوصاً تحت لواء إعداد التراب الوطني. وفي المقابل، سيكون من الضروري إنارة الطريق والتوجيه بالشارات الهادية، ووضع تراتبية للمشاكل والمستعجلات، والتنبيه إلى الأخطار الكبرى، وتحديد الميادين المتوفرة على مؤهلات التنمية. وفي هذا الإطار، يمكن أن نعتبر بأن فرص التنمية هي في مستوى الأخطار، وأن مهمة إعداد التراب تكمن قبل كل شيء في إظهار الكيفية والأماكن الملائمة لخلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، وللتخفيف من الضغط على الموارد، وتحسين فعالية تدخلات الدولة.
وعلى مستوى آخر، فهذه الطريقة في التعامل، متجانسة مع الاختيار المزدوج للامركزية واللاتركز الذي بدأ بلدنا في تفعيله، والذي يفترض الابتعاد عن المعالجة المسبقة للمشاكل التي ستوكل إلى مختلف مستويات التدبير الترابي.
وبانسجام مع هذا التصور وهذه الروح، تم إنجاز هذه المرحلة الثانية، وهو ما أثمر ما يمكن أن نسميه «بالإعداد المتواضع .... ولكن المفيد» فالهم الذي كون هاجس هذا العمل هو الرغبة في بناء أداة عملية، وليس إفراز صرح شامخ.
إن الهدف الأول لهذه الأداة هو إعطاء شكل وصورة لمشروع ترابي وطني، حيث يصبح بالإمكان معرفة الوجهة التي نود تطوير هيئة وشكل ترابنا الوطني

نحوها. مع محاولة التوفيق والتوازن بين ما هو طوباوي وطموح، وما هو واقعي وقابل للتحقيق.

وسنقدم أعمال هذه الدراسة في ثلاثة أجزاء:

أ ــ مجالات النمو والجهوية

لقد حللنا مجالات النمو في المرحلة الأولى من الدراسة. أما الهدف الذي نتوخاه في المرحلة الراهنة فيتمثل في انخراط هذه المجالات في التراب الوطني برمته. وقد حرصنا على أن لا نعزل مجالات التنمية هذه، عن باقي أجزاء التراب الوطني، وأن نركز الاهتمام والتحليل على تمفصل هذه المجالات ذات الامتداد المحدود مع باقي مجالات التراب الوطني.

كل هذه الاعتبارات تدفعنا إلى معالجة قضية جوهرية تندرج في نسق البعد المجالي، وهي مهام ووظيفة الجهة في إعداد مجالات النمو. وهكذا فإن متطلبات إعداد التراب، تنيط بالجهة وظيفة مركزية تتمثل في ضمان تمفصل جيد بين مختلف أنواع المجالات، بالخصوص ربط الوحدات المجالية المثقلة بالمشاكل بالمواطن الديناميكية للتنمية. وستمتد هذه الفقرة من خلال التعامل مع الآفاق الديمغرافية مع التركيز على مسألة التشغيل.

ب ــ التوجهات

إن التوجهات الكبرى الثلاثة لإعداد التراب معروفة، وهي النجاعة الاقتصادية، الإنصاف الاجتماعي والتنمية المستدامة. انطلاقا من هذه التوجهات علينا الآن أن نحدد دلالاتها في الشروط الملموسة لبلادنا.

وتتوجه هذه الاقتراحات بالدرجة الأولى إلى الوزارات والإدارات المعنية بالميدان الذي تخصه المقترحات، حتى تضطلع هذه الإدارات على انتظارات وتطلعات إعداد التراب. وبصيغة أخرى، فالمقصود هو التعبير عن الاهتمامات والانتظارات الترابية حسب مختلف القضايا القطاعية.

ج ــ التصميم الوطني إعداد التراب

الجزء الثالث والأخير سيكون مخصصا للتصميم الوطني لإعداد التراب في حد ذاته، وذلك من زاويتين: الوثيقة الكارطوغرافية التركيبية، والتعليق الكتابي.

اعتبارا لحجم وشكل البلاد، فإن الوثيقة الكارطوغرافية التركيبية تبقى سجينة مقياس معين (حوالي 1/2.000.000)، الشيء الذي يخلق صعوبات لقراءتها، ويقلص كثيرا من عدد المعلومات الممثلة فوقها. ويرافق هذه الخريطة تقرير تقديمي، يعرض لمختلف مكونات الخريطة الرئيسية، ويكملها بمعطيات كارطوغرافية إضافية، فالخريطة الرئيسية ستكون مرفوقة بإثني عشر خريطة موضوعاتية.

ويتكون هذا الجزء من ثلاثة عناصر:

- الإفصاح عن المسلك المعتمد وتقديم الخريطة.
- تقديم ممنهج للوثيقة وفق ستة محاور تركيبية.
- إفصاح جهوي للنتائج (في إطار جهات إعداد التراب).

الخلاصة: فستخصص لمسألة العمل الآني. فعندما يتم تقديم مشروع شمولي يمتد على عشرين سنة، فإن التساؤل الذي يفرض نفسه منطقيا هو معرفة بماذا سنبدأ؟ وسنجيب عن هذا التساؤل بتقديم عشرة نقط، يمكن تفعيل العمل بصددها منذ الآن. وهي في واقع الأمر، عمليات سارية بشكل أو بآخر في الوقت الراهن، ولكن من الممكن تعزيزها أو توسيع تفعيلها بشكل ملحوظ.

١
مجالات النمو والجهات

يضم هذا الفصل ثلاثة نقط تتطرق كلها لموضوع النمو:

- النقطة الأولى: وسنخصصها بشكل دقيق لمجالات النمو. فإعداد التراب لا يمكنه أن يكتفي بتحديد ودعم مجالات النمو، بل يجب أن يعتبر أيضا مجموع التراب الوطني، وبالتالي عليه أن يسهر على إدماج هذه المجالات المحظوظة في مجموع التراب. وهذه هي الرؤية التي اعتمدناها بشكل مقصود. إن الامتياز الذي توفره هذه المنهجية المعتمدة يكمن في توفيرها، في نفس الوقت، صورةَ الانتشار المجالي لمناطق ذهاب ووصول حركات تنقل السكان، وبالتالي فهي تحدد مجالات النمو ومناطق استقطابها. وبطبيعة الحال هناك نوع من التكامل ما بين المركز وفضاء جاذبيته، فهما تشكلان بلغة الإعداد، مجموعة واحدة. لقد دفعتنا معالجتنا لمجالات النمو في إطار مجموع التراب إلى عنونة هذا الفصل بـ «مجالات النمو وتنظيم المجال الوطني». هذا الفصل المخصص لمجالات النمو وانخراطها في مجموع التراب الوطني ينتهي بطرح المسألة الجهوية.

- النقطة الثانية: ستخصص هذه النقطة لمشكلة التحديد المجالي للجهات. وهذه القضية مطروحة اليوم، باعتبار انخراط المغرب في مسلسل الإصلاحات، كما أنها تعتبر قضية مركزية في انشغالات إعداد التراب. وهناك إجماع على اعتبار الجهات إطارا أساسيا للتنمية، الشيء الذي يفرض انسجام شكلها ومضمونها مع الأهداف الكبرى لسياسة المرحلة، وأن تكون حدودها موافقة لحقائق الميدان. وتكمن الصعوبة في التوفيق والربط السليم بين هاذين المطلبين. وهو ما سنقترحه في خلاصة هذا الفصل.

- النقطة الثالثة: وهي مخصصة للإسقاطات السكانية. ويشكل هذا العمل مرحلة ضرورية لجميع الدراسات المتعلقة بالإعداد، ومن المهم أن نوضح وندقق دلالة ومضمون هذا الفصل؛ فالأمر لا يتعلق بتحديد توقعات بل باختبار وطني لقياس مدى تماسك الفرضيات المتداولة بصدد تطور سكان البلاد. لذلك يجب أن لا نعتز بدقة الأرقام، فالأمر يتعلق في الحقيقة بأرقام تقريبية منبثقة عن فرضيات، سيكون من الضروري التأكد من صحتها في الوقت المناسب، الأمر الذي سيسمح بتقييم أكثر دقة للتطورات الجارية. فالإسقاطات السكانية لا يمكن أن تشكل في أي حال من الأحوال هدفا في حد ذاتها، بل إنها لا تشكل حتى توقعات، فهي مجرد أداة لتقييم النمو السكاني الحقيقي. وتبقى مسألة التشغيل بطبيعة الحال الإشكالية الحاسمة.

١ . مجالات النمو وتنظيم التراب الوطني

أ ـ الإشكالية

يعود بنا مفهوم «مجالات النمو» بشكل ضمني إلى تصور معين لإعداد التراب، يعتبر بأن المهمة الأولى لإعداد التراب هي دعم التنمية، لذلك فعلى الإعداد أن يهتم، أولا وقبل كل شيء، بالمجالات التي ستكون ميداناً لهذه التنمية. وهذا التصور مشروع، ومنسجم بالخصوص مع أفق الانفتاح الاقتصادي. ففي ظل اقتصاد منفتح - خصوصا في وضعية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي -، فإن النمو سيّكون مدعو للتمركز في بعض المجالات الأكثر تنافسية، أي تلك التي تتوفر على مرافق وتجهيزات الارتباط مع العالم، وعلى امتيازات وأوراق رابحة لمواجهة المنافسة الدولية. وستلعب هذه المجالات المحظوظة، دوراً أساسياً في تنمية البلاد بأكملها، لذلك فهي تستحق أن نمنحها اهتماماً متميزاً.

ومع ذلك نؤكد بأن إعداد التراب ليس مجرد مصاحبة مجالية لقواعد الاقتصاد الحر، بالرغم من الوزن الحاسم لهذه القواعد. فقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن الوحدة الوطنية تشكل الهدف الأسمى لإعداد التراب، وتكتسي مسألة مجالات النمو بعداً مزدوجاً:

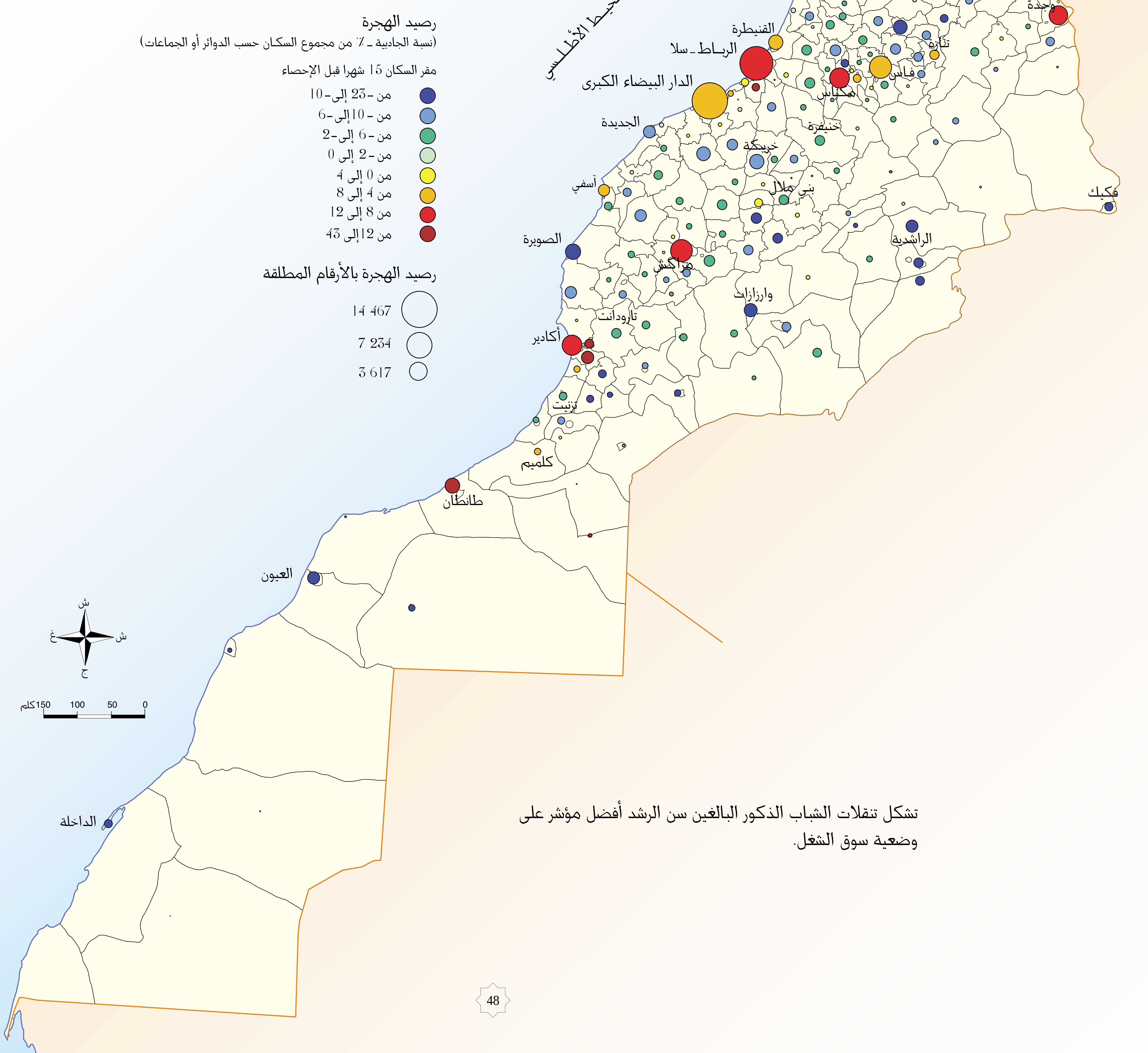
- البعد الأول يتعلق بالتساؤل حول كيفية تعزيز مناطق النمو وتحسين تسييرها؟
- البعد الثاني يتعلق بالتساؤل حول كيفية إدماج هذه المجالات في محيطها الجهوي، وضمان مفعول نشر التنمية انطلاقا من الأقطاب؟

يجب اعتبار هذين الوجهين للإشكالية، في نفس الوقت، وبشكل متوازن ،إذا من الضروري أن نقوم في نفس الآن، بدعم التنمية في بعض الأماكن الاستراتيجية التي ستكون أرضية أهم المعارك والتحديات، وضمان انخراطها

خريطة7

رصيد هجرة السكان الذكور من 20 إلى 40 سنة

المصدر: مديرية الإحصاء، الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994



تشكل تنقلات الشباب الذكور البالغين سن الرشد أفضل مؤشر على وضعية سوق الشغل.

الجهوي في مجموع التراب الوطني. وهذه طريقة أخرى للتعبير عن متطلب أساسي سبق أن أثرناه في عدة مناسبات، وهو التوفيق بين «الإنصاف والنجاعة».

ب ـ اندماج مجالات النمو

تمكن الخريطة 7 من تحديد مجالات النمو، وذلك بإظهار المنظومة الشمولية للهجرات، ومناطق انطلاق ووصول المهاجرين. فخريطة 8 لتيارات الهجرة تبرز منظومة مهيكلة بشكل جيد، حيث نجد نظامين للهجرة:

- نظام في الشمال والشرق يندرج في مثلث طنجة ـ تافيلالت ـ وجدة. تنطلق تيارات هجرة الشباب من إقليم فيكيك وخصوصاً من إقليم الراشيدية في اتجاه مدن الشمال أي وجدة، الناضور، فاس، مكناس وطنجة. أما بالنسبة لباقي تيارات الهجرة، فإن مجالات النمو السابقة الذكر، تستقطب النازحين من المناطق المجاورة، وتشكل فاس أفضل نموذج على ذلك.

- نظام في الجنوب والغرب، وهو يتوفر على بنية مختلفة تشمل تنقلات على مسافات بعيدة تنتظم في مثلث زاكورة ـ طان طان ـ الدار البيضاء، وتتمحور بالأساس حول قطبين رئيسين هما الدار البيضاء وأكادير. وتقع مراكش في وسط هذه المنظومة، لكنها تحتل موقعاً ذو أهمية محدودة، بحكم تواضع منطقة استقطابها، كما هو شأن مدن الشمال.

- وتحتل الرباط موقعاً متميزاً بين هذين النظامين للهجرة، فهي المركز الوحيد الذي يغطي استقطابه مجموع التراب الوطني. وإلى حدود تاريخ قريب، كانت الدار البيضاء هي التي تلعب دور القطب الموحد لتنقلات السكان على الصعيد الوطني، لكن الأمر أصبح غير ذلك حالياً، فالدار البيضاء حافظت على أهمية دورها لكن فقط في الجزء الجنوبي من البلاد، وهي بذلك تعزز قاعدتها الجهوية، بينما استحوذت الرباط على دور الترتيب والتنظيم للهجرات على المستوى الوطني.

بفضل تقديمها لرصيد الهجرات في كل دائرة أو تجمع حضري، تمكن خريطة 14 من طرح مشكلة العلاقات بين حركات الذهاب والوصول، وبصيغة أخرى فهي تعالج مسألة جوهرية تتمثل في اندماج مناطق النمو في المنظومة الوطنية والمنظومة الجهوية.

ويمكن أن نميز بين نوعين كبيرين من مناطق الانطلاق:

- *المجالات النائية:* وتتشكل من الواحات المتناثرة في الوسط الصحراوي وتبدأ من بني تادجيت إلى طاطا، عبر الراشيدية، وتافيلالت، ووادي درعة، وتنتهي بورزازات. وتنطلق حركات الهجرة من هذه الواحات في عدة اتجاهات: فانطلاقاً من الراشيدية تتوجه التيارات نحو مدن الشمال، بينما تتوجه التيارات المنطلقة من ورزازات في اتجاه أكادير والدار البيضاء.



- *المجالات المُستقطبة:* وهي المجالات الخاضعة مباشرة لنفوذ مركز كبير أو مدينة قطبية، والتي تكون مناطق استقطابها الأساسية. وتدخل في هذا الإطار مدن كالسطات، بن احمد، الرماني، سوق الأربعاء، سيدي قاسم، تيسة وتاونات، وأكنول... الخ. ويتوفر كل مجال نمو على فضاء محيطي يشكل حوض استقطابه الرئيسي، ويوافق مجاله الجهوي. وبين هذين الصنفين الكبيرين لمجالات انطلاق تيارات الهجرة، نجد مجالات وسطية يمكن تقسيمها إلى صنفين: مجالات مقتسمة ومجالات غير محددة التوجه.
- *المجالات المقتسمة:* وتقع بطبيعة الحال في الفجوات التي تفصل المجالات المستقطبة:

ـ حد كورت وسيدي قاسم ما بين مكناس من جهة، والرباط ـ القنيطرة من جهة ثانية.
ـ الرحامنة ما بين الدار البيضاء ومراكش.
ـ أحمار بين أكادير، مراكش والدار البيضاء.
ـ دمنات بين الدار البيضاء، تادلة، مراكش وأكادير.
ـ الصويرة بين أكادير والدار البيضاء، مع هيمنة ملحوظة لاتجاه سوس (ونسجل أيضا ضعف العلاقة مع مراكش: 3,5٪ من حركات الخروج في مقابل 30٪ لأكادير). تسجل الصويرة رقماً قياسياً وطنيا لحركات الخروج، التي تتوجه بشكل متزايد نحو الجنوب: أكادير، بيوكرى وطان طان.
ـ خريبكة التي تشكل حالة خاصة، بسبب ارتفاع مستوى حركات الانطلاق، وتعدد وجهات تيارات الهجرة، خصوصاً في اتجاه الرباط، الدار البيضاء وتادلة.

- *المجالات غير المحددة التوجه:* وتشمل منطقة شاسعة متمركزة حول الأطلس المتوسط، وممتدة إلى السهوب الجافة للركام في الشرق، وللهضبة الوسطى في الغرب، على شكل مثلث مكون من ميدلت، خنيفرة ثم كرسيف. فخنيفرة على سبيل المثال توزع سكانها المهاجرين في كل الاتجاهات، تأتي على رأسها بيوكرة قبل الرباط.

وفي المجموع فإننا أمام خمسة أصناف للمجالات: (الخريطة 9)

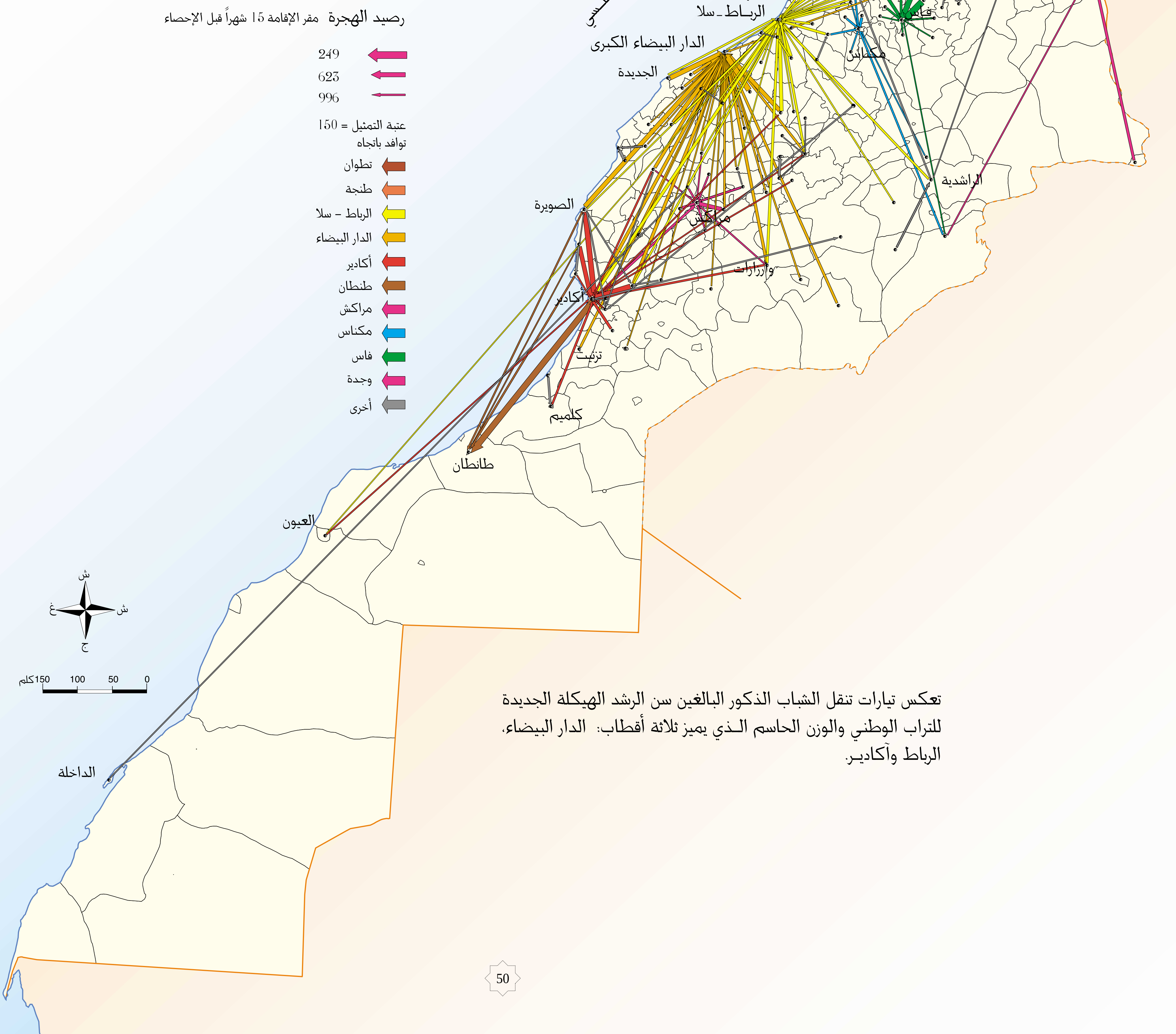
ـ مجالات النمو
ـ المجالات المُستَقْطَبَةِ أو محيط مجالات النمو
ـ المجالات المُقْتَسَمَةِ على حواشي المجالات السابقة
ـ المجالات غير المحددة التوجه
ـ المجالات النائية

وبطبيعة الحال، يستعدي هذين الصنفين من المجالات مقاربتين مختلفتين بالضرورة. ففي حالة المجالات المستقطبة، يجب اعتبار المجالات الجهوية متمحورة حول مدن أساسية، تعمل على جر ودفع العالم القروي والمدن الصغيرة في تيار نمو العاصمة الجهوية. أما في حالة المجالات غير المستقطبة، فتمتاز الوضعية بصعوبات وتعقيدات أكبر. واعتباراً لذلك يجب العمل على دعم وترقية مراكز قادرة على توفير الخدمات لمجالات شاسعة وقليلة السكان، يمكنها أن تكتسب بعض الأهمية في الميدان الاقتصادي، وذلك من خلال توظيف ذكي ومتفاعل

خريطة 8
تيارات الهجرة

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994 مديرية الإحصاء

رصيد أهم تنقلات السكان الذكور من 20 إلى 40 سنة بين الدوائر والجماعات.



تعكس تيارات تنقل الشباب الذكور البالغين سن الرشد الهيكلة الجديدة للتراب الوطني والوزن الحاسم الـذي يميز ثلاثة أقطاب: الدار البيضاء، الرباط وآكاديـر.

للسياحة والأنشطة الأساسية (الفلاحة والصناعة التقليدية) وخصوصاً، من خلال احترام الوسط والتقاليد الثقافية.

كما أشرنا إلى ذلك في البداية، فإن مقاربة الهجرة هي في الواقع مقاربة للشغل ولسير سوق العمل على المستوى الوطني والجهوي. ولقد تبين لنا بالفعل أن هناك إعادة ترتيب وتنظيم على الصعيد الوطني لسوق الشغل، يتم بواسطة الفضاء القطبي الوسطي وأكادير. كما أكدنا على أهمية مدينة أكادير التي لا تعد فقط قطباً كبيراً للنمو، بل أصبحت أيضاً منظماً للمجال على مقياس شاسع، يشمل من بين ما يشمل، الصحراء المغربية. أما الترتيب والتنظيم الجهوي فتتكلف به كل مجالات النمو، مع امتياز خاص لسايس، وبصيغة أخرى لفاس. هذه الكيانات الأربعة تمثل ثلثي الجاذبية الإجمالية للبلاد.

منطقيا، يدفعنا مفهوم مجالات النمو إلى التعامل مع الإشكالية الجهوية، لأن التساؤل المركزي يكمن في العلاقة بين هذه المجالات المتميزة وباقي أجزاء التراب الوطني. ويشكل تدبير هذه العلاقة بالضبط، المهمة الأولى للجهات بمفهومها المؤسساتي.

2 . جهات إعداد التراب

يعتبر تحديد الجهات ذات أهمية قصوى بالنسبة لإعداد التراب الوطني. وهناك إجماع على أن الحصول على بنية جهوية ناجعة وفعالة، يتطلب إطاراً ملائماً لعمل هذه البنية. لكن السؤال يبقى مطروحاً حول طبيعة هذه الملائمة.

يمكن تحديد ملائمة الإطار الجهوي اعتماداً على صنفين من المعايير. الصنف الأول يتعلق بالواقع الجغرافي الصرف، أي طبيعة وشكل المجال الوطني، وتداعيات هذا الواقع بالنسبة للتدبير الترابي. أما الصنف الثاني، فيخص الاختيارات السياسية، أي الخلفيات وأهداف سياسة الجهوية.

إلا أن هذين الصنفين من المعايير لا يقعان في نفس المستوى، لذلك سيكون من الخطأ البحث على تركيبها بطريقة ميكانيكية. فالمعايير الجغرافية هي معطيات تستلزم التأويل، في حين تشكل المعايير السياسية مبادئ توجيهية. ومن البديهي أن الاختيار السياسي هو الحاسم في هذه القضية.

وسينتظم هذا الفصل في ثلاثة أجزاء: المعطيات التاريخية والجغرافية، قواعد تحديد الجهات، وأي تقطيع جهوي من منظور إعداد التراب.

أ ـ المعطيات التاريخية والجغرافية: المحيط الطبيعي والبشري

صحيح أنه لا وجود لجهات تفرض نفسها بطريقة حتمية، غير أن المجال الوطني يتميز بخصائص وإكراهات يجب اعتبارها في ميدان الجهوية. يعتبر التنوع الذي يطبع التراب الوطني من البديهيات التي كررنا الحديث عنها في عدة مناسبات. ومع ذلك، فنحن نؤكد من جديد على أهمية هذا التنوع، الذي يصل إلى مستوى التضاد الصارخ في العديد من الحالات. ومن ضمن المظاهر المعنية بشكل كبير بهذا التضاد، نجد توزيع السكان الذي يشكل أحد المعايير القوية في سياسة الجهوية.



ــ السكان:

يمكن أن نميز بين ثلاثة نطاقات كبرى لتوزيع السكان: الصحراء، هوامش الصحراء، والمناطق الكثيفة السكان.

وتمثل خريطة توزيع الكثافات السكانية الخريطة الأساسية للبلاد، وتمكن عتبة 25 ساكن في الكلم^2 من رسم خط كبير يفصل المناطق الكثيفة السكان، وباقي المناطق الصحراوية والمحادية للصحراء.

وإذا ما استثنينا حالة سوس وامتداده، لأنها تشكل جهة لم نصل بعد إلى ضبط حدودها، فإن المجالات الثلاثة الأخرى تمثل أنماطاً متباينة لتعميرها البشري و«لانسجتها الترابية». وتعتبر حالة الصحراء، بطبيعة الحال، وضعية متميزة بكل المقاييس (حوالي نصف مساحة البلاد مأهولة بـ 1٪ من سكانها). أما الصنفين المتبقيين من مجالات المملكة فهي كالتالي:

- المجال الواقع ما بين السلاسل الجبلية والمحيط، وامتداده المتوسطي، وهو يغطي 25٪ من مساحة البلاد، ويضم 85٪ من ساكنتها (وتقارب الكثافة السكانية حالياً 130 نسمة في الكلم^2).
- المجال الواقع وراء الجبال، في الهوامش الصحراوية، ويغطي 28٪ من التراب الوطني، ويضم 6٪ من سكان المملكة (الكثافة السكانية تصل إلى 8,5 ساكن في الكلم^2).

وإذا كان هذين الصنفين من المجالات يتوفران على مساحة متقاربة، فإنهما يختلفان بشكل صارخ في كثافتهما السكانية، حيث أن الفارق بينهما هو من 1 إلى 15. وتمتاز ظروفهما بالتباين الكبير، ويشكل حد 25 نسمة في الكلم^2، خطاً فاصلاً بين المعياريين اللذين ترتكز عليهما الجهوية وهما الاشتراك والتميز.

ب ــ ما هي أصناف المجالات المغربية؟

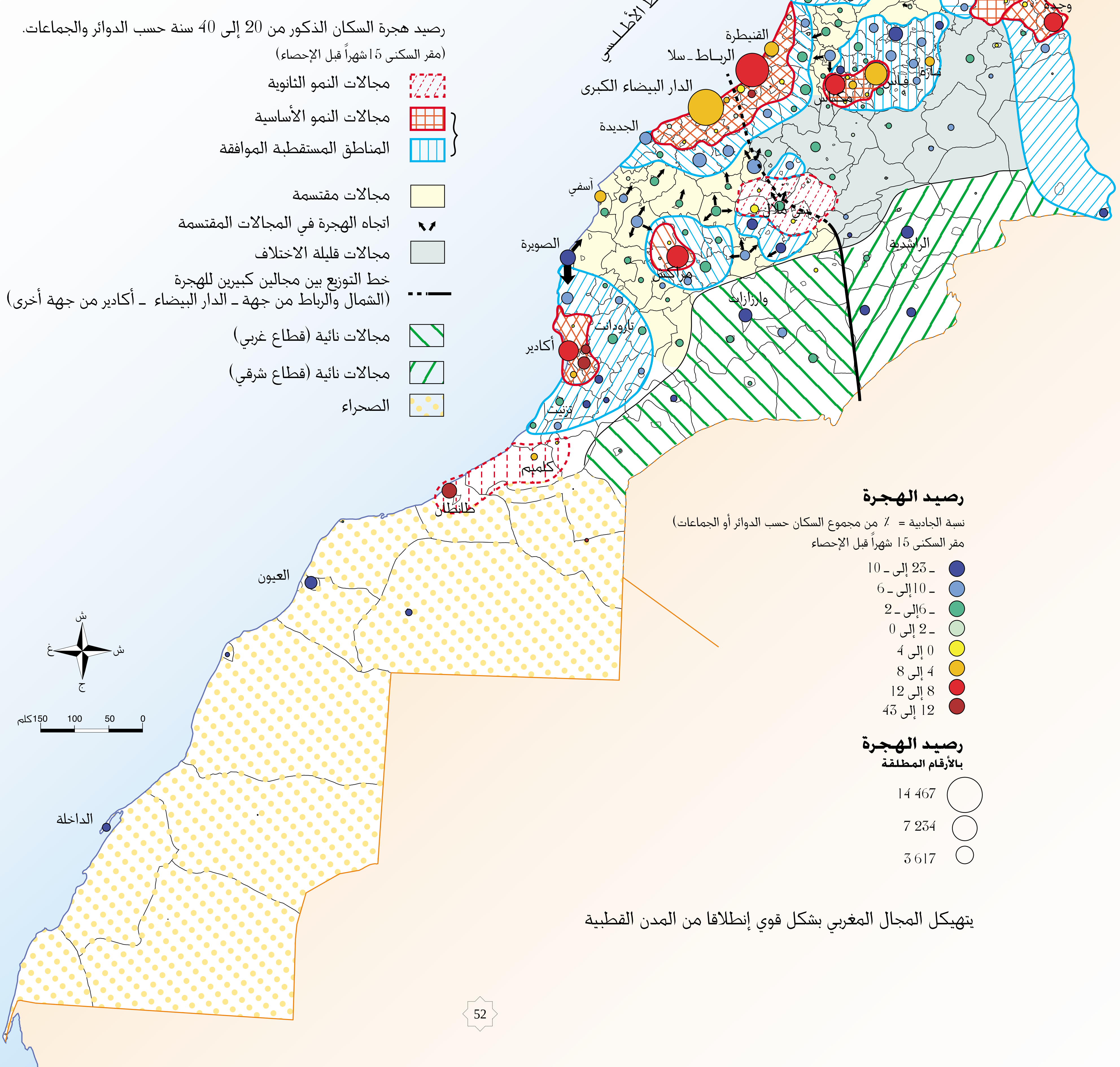
تتكون بلادنا من ثلاثة نطاقات واضحة الاختلاف:

- *الصحراء:* تكتسي مشاكلها أساساً صبغة سياسية.
- *الهوامش المحادية للصحراء:* وتبرز مدينتين هامتين في هذا المجال يمكن أن تشكلا أرضية لعواصم جهوية، وهي الراشيدية وورزازات. وقد طُرح هذا الاختيار منذ عشر سنوات، لكنه لم يُعتمد، لأن الفكرة كانت سابقة لأوانها، أما الآن فالأمر مختلف، والظروف ناضجة ومواتية لاعتماد هذا الاختيار.

ويمكن أن نلحق الأطلس المتوسط، الذي يتوفر على مركز يستحق الدعم هو خنيفرة، بهذه المجموعة.

خريطة 9
مجالات النمو وتنظيم التراب الوطني

المصدر: مديرية الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994



يتهيكل المجال المغربي بشكل قوي إنطلاقا من المدن القطبية

• *النطاق الكثيف السكان*: بمقارنتنا للمعطيات الاقتصادية (تيارات الرواج الطرقي) مع المعطيات البشرية (حركات الهجرة والزواج)، يمكن أن نحصل على جدول تركيبي لأوضاع هذا النطاق. وسنلاحظ آنذاك بأن هناك مناطق للتطابق التام، ومجالات خاضعة للتوترات.

ويصل عدد مجالات التطابق الاقتصادي والبشري إلى ثمانية، هي:

- العرائش وشفشاون مع الثنائية القطبية طنجة ـ تطوان.
- سيدي قاسم والخميسات مع الثنائية القطبية الرباط ـ القنيطرة.
- الحاجب، صفرو، تازة وتاونات مع الثنائية القطبية فاس ـ مكناس.
- بركان، تاوريرت وجرادة مع وجدة.
- الجديدة، سطات وبن سليمان مع الدار البيضاء.
- خريبكة وأزيلال مع بني ملال.
- تارودانت، تيزنيت والصويرة مع أكادير.
- الحوز مع مراكش.

وتشكل وضعية مراكش حالة خاصة، بحكم صعوبة تحديد مجال نفوذها. فإذا استثنينا إقليم الحوز، الذي يرتبط بشكل مباشر ووثيق بمراكش، فإن باقي الأقاليم التي تحيط بمراكش تخضع لتوترات مجالية في حقل قِوَى تهيكله الدار البيضاء، ويشمل الجديدة، آسفي، بني ملال وبشكل متزايد أكادير.

أما شيشاوة فتقع في حقل تتقاسمه أو تتنافس عليه أكادير ومراكش، نفس الأمر يخص قلعة السراغنة التي تقع في حقل الدار البيضاء/ مراكش. أما آسفي، فموقعها يجعلها في تجاذب متناقض بين الدار البيضاء، أكادير، ومراكش. وبالرغم من قرب هذه المدينة من مراكش، فإن علاقاتها معها أقل تطوراً بالمقارنة مع الدار البيضاء وأكادير.

ويشكل الساحل المتوسطي المجال الثاني الكبير الخاضع للتوترات، بسبب الوضعية المتذبذبة لمدينتي الناضور والحسيمة. فهذه المدينة الأخيرة تقع في وضعية تجاذب متناقض، حيث ترتبط بعلاقات بشرية قوية مع الريف، ولكن علاقاتها الاقتصادية قائمة أكثر مع الناضور. وتكتسي حالة الناضور طبيعة مختلفة وحجماً وطنياً، لأن الأمر يتعلق بالتساؤل حول فائدة وملائمة ارتقاء هذه المدينة إلى مرتبة عاصمة جهوية؟ وتوجد عدة قرائن وأسباب تدعو إلى اعتماد هذا الاختيار.

خلال التحليلات السالفة، لم تُتَح لنا الفرصة للحديث عن حالة مدينة خنيفرة، رغم أهميتها في تنظيم التراب الوطني. وتمتاز العلاقات الخارجية لهذه المدينة بضعفها وبتوجهها في نفس الوقت نحو الشمال ونحو الجنوب، مع امتياز ملحوظ لمدينة بني ملال. أما في ميدان الهجرة، فإن خنيفرة تعتبر مركزاً لإعادة توزيع السكان، فهي تتلقى تيارات هجرة قادمة من الراشيدية، بولمان وخريبكة، وترسل تيارات أخرى نحو الرباط، مكناس، وخصوصاً نحو بني ملال.

ج ـ قواعد تحديد الجهات

لم ينطلق مسلسل الجهوية سوى سنة 1997، فهو إذن حديث العهد، ولا يسمح بإصدار أي تقييم لهذه التجربة. وإذا كان وجود الجهات الستة عشر مكسباً في حد ذاته، فإن النتائج والإنجازات المحققة إلى حد الآن، محدودة جداً. ويمكن الجدول البسيط التالي، الذي يستعرض التمويل العمومي، من إبراز مشكلة الجهوية.



التمويل العمومي				
التمويل العمومي بملايين الدراهم سنة 1999 (التحملات حسب المستويات)	التسيير	الاستثمار	المجموع	%
الدولة (تقريبي)	67.000	19.000	86.000	87,1
الجهات	102	392	494	0,5
الأقاليم والعمالات	1.142	369	1.511	1,5
البلديات والجماعات	8.508	2.212	10.720	10,9
المجموع	76.752	21.973	98.725	100
المصاريف العمومية للفرد في السنة بالدرهم	*التسيير*	*الاستثمار*	*المجموع*	-
الدولة	2.367	671	3.039	-
الجهات	4	14	17	-
الأقاليم والعمالات	40	13	53	-
البلديات والجماعات	301	78	379	-
المجموع	2.712	776	3.489	-

في ظل الظروف الراهنة، يشكل المستوى الجماعي المستوى الوحيد الذي يتوفر على ميزانية مهمة، بينما يمتاز المستوى الإقليمي بأهميته في الميدان الإداري، بفضل المكانة المرموقة للعامل. أما المستوى الجهوي فهو لا يكتسي أية أهمية سياسية أو مالية، إلا أن التعيين الحديث لولاة جدد يفتح أفاقاً واعدة في اتجاه تعزيز اللاتركز.

ومهما كانت طريقة ووتيرة تطور الجهات، فإن مشكلة التقطيع الجهوي تبقى مطروحة وبإلحاح، وذلك بسبب صعوبة إعادة النظر في الإطار الجهوي، عندما تكون الجهوية قد قطعت أشواطاً متقدمة. وبطبيعة الحال يشكل التحديد الجغرافي للجهات، أحد الانشغالات الرئيسية لإعداد التراب الوطني، لذلك سيكون من الواجب على التصميم الوطني لإعداد التراب أن يقدم مساهمة وازنة في هذا الملف.

ونحن نعلم كيفية تطور التقطيع الجهوي خلال العقود السالفة، حيث تبين بأن أهم ظاهرة لهذا التطور تكمن في استمرارية أسس التقطيع الجهوي الاستعماري لسنة 1940. إن الهدف من هذا الفصل هو الخوض في قلب الإشكالية الجهوية، من خلال طرح سؤال حول علاقة اختصاصات مع الجهات والتقطيع الجهوي. الضروري أن يشكل مضمون المشروع السياسي الجهوي قاعدة ومصدراً لمعايير التقطيع الترابي، حتى يستجيب هذا الأخير، وفي أحسن الظروف، إلى هدف تفعيل الوظائف المنوطة به.

أ ـ أهداف الجهوية

يعتبر تحديد مفهوم الجهة وأهداف الجهوية مسألة تمهيدية وضرورية لانطلاق مسلسل جهوي سليم وفعال. ويجب لهذا التحديد أن يكون متجانساً مع تاريخ البلاد، ومع مشروع تنميتها الراهنة.

• التاريخ

شكل المغرب خلال مختلف مراحل تاريخه العريق، مملكة موحدة، أو على الأقل مملكة تنحو للوحدة. فحتى عندما تواجد سلطانين الأول في فاس، والثاني في مراكش، يتنازعان عرش البلاد، فإنهما كانا يجمعان على اعتبار المملكة كياناً غير قابل للتجزيء أو التقسيم. ولم يعرف المغرب قط النظام الإقطاعي، بل حكمته فقط سلطة ملكية كانت تجمع وتوحد القبائل والمدن في مجال المغرب الأقصى، بين الصحراء في الجنوب ومضيق جبل طارق في الشمال. صحيح أن البلاد عاشت مراحل تمزق، ولكنها لم تكن يوما ما مجزأة إلى إقطاعات كبيرة، كما كان الأمر في أوربا.

وفي الواقع، يحيلنا التمييز الشهير بين بلاد المخزن وبلاد السيبا إلى إشكالية الوحدة، أي أنه يحيلنا إلى نمطين مختلفين لممارسة نفس السلطة، وليس إلى تقطيع ترابي. وفي هذا الصدد يمتاز المغرب باختلافه العميق عن البلدان الأوربية، وبالدرجة الأولى عن إسبانيا، التي تمتاز ببنية ترابية موروثة مباشرة عن المرحلة الإقطاعية. فنظام الاستقلال أو الحكم الذاتي، هو نتاج لتاريخ طويل، حيث كان اسم إسبانيا يستعمل في صيغة الجمع «إسبانات»، فليس هناك جهة في المغرب تذكر أو تشبه حالة جهة كاتالانيا أو بلاد الباسك. بل حتى التقسيم الذي فرضته القوى الاستعمارية على المغرب، لم يستطع أن ينال من وحدته العميقة والمتجدرة في التاريخ. وبكل بساطة، يمكن أن نقرر بأن تاريخ المغرب لا يسمح بتاتا بإرساء نظام فيدرالي، سواء تعلق الأمر بالنموذج الألماني أو الإسباني.

وفي نفس النسق، يمكن أن نؤكد بأن أوضاع المغرب لا تتلائم مع إرساء جهوية عرقية أو إثنية، فإذا كانت البلاد تشمل مناطق يتكلم غالبية سكانها البربرية، فهذه الأخيرة لا تشكل جهات بربرية.

المجالات الوحيدة التي تحمل باستحقاق عنوان جهة، هي الريف وسوس، وهي توافق بالفعل هوية ثقافية معينة، ولكن من الضروري أن نقدر دلالة هذه الهوية، التي لا ترتكز بشكل أساسي على الانتماء الإثني. فبالرغم من توفر هاتين الجهتين على إطار طبيعي ذو حدود واضحة، فإن تميزهما لا يرتبط بالدرجة الأولى بهوية داخلية، بل بدورهما على صعيد مجموع المملكة، حيث أنهما شكلتا عبر التاريخ جنديين أو منطقتين للدفاع عن المملكة في مواجهة أوربا في الشمال، ويترابط مع الصحراء، في مواجهة الأخطار القادمة من الجنوب. وبصيغة أخرى، فإن هوية هاتين الجهتين لا تتحدد اعتماداً على التميز أو على التضاد مع وسط البلاد، بل أنها تشكلت بترابط مع هذا الوسط في مواجهة الأخطار الخارجية. فسوس والريف جهتين ذات مضمون بربري، لكنهما لا تشكلان



جهتين بربريتين، فهيكلتهما كجهتين، ترتبط بالدرجة الأولى بوظيفتهما الخاصة على المستوى الوطني.

وبهذا، فإن المغرب يشكل نموذجا ناجحاً في ميدان وحدة الدولة والتراب الوطني. فالجهات التي نتحدث عنها في بلادنا لا تندرج في إشكالية الاستقلال أو الحكم الذاتي، فهي ترتبط بكل بساطة بمسلسل اللامركزية واللاتركز. وبصيغة أخرى، فهي تهدف إلى تحديث ممارسات الحكم ومساهمة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية والجهوية.

وهذا التوجه ليس مجرد اختيار سياسي، فهو بكل بساطة نتيجة منطقية للتطور التاريخي للبلاد.

• مشروع التنمية

يهدف المشروع الوطني للتنمية إلى تحقيق انخراط سليم في مسلسل العولمة، مع تعزيز مقومات الهوية الوطنية والمحافظة على خصوصياتها التاريخية، في أفق اندماج مغاربي وتضامن عربي. ويرتكز هذا المشروع على المساهمة، والتعاقد، والدمقرطة، ودعم كل المبادرات التنموية، وهي كلها توجهات تؤسس مشروع الجهوية.

فالتدبير الحديث، الضروري والملائم للتنافسية، يتطلب انخراط ومساهمة الفاعلين المحليين من خلال أو بواسطة إجراءات مدققة وملائمة لأرض الواقع، ولمختلف الكيانات الترابية الحضرية والقروية. وبين هذه المجالات القاعدية والدولة لابد من كيان وسيط، وهذا الكيان هو بالضبط الجهة.

إن تحديد أو تشكيل هذا الكيان وهذا المستوى لن يؤدي إلى تفكيك ولو جزئي للسلطة المركزية، فهو مجرد مستوى للوساطة بين المركز والكيانات المحلية. كما أنه يشكل مستوى للبرمجة والتفاوض،وظيفته الأولى تتمثل في التعاقد، وفي إعداد وتفعيل مشاريع التنمية وبرامج التجهيزات والمرافق. فالأمر يتعلق إذن بالديمقراطية، وليس بالحكم أو الاستقلال الذاتي.

وستشكل مرحلة التفاوض مع الدولة المركزية لإبرام التعاقد حول برامج التنمية، اللحظة الحاسمة في العمل الجهوي. يوجد إذن تطابق تام بين المتطلبات المرتبطة بتاريخ البلاد والمشروع الوطني للتنمية، واعتباراً لانعدام أي تردد أو ضبابية في مفهوم الجهة، يمكننا أن نعالج بشكل رصين وهادئ مشاكل التقطيع الجهوي. وتحمل كلمة تقطيع في حد ذاتها دلالة خاصة، فهي تشير إلى أن التاريخ لا يفرض خريطة جهوية منبثقة عن البنيات الترابية الموروثة عن الإقطاعية. فالأمر يتعلق هنا بتحديد اختيارات عقلانية تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر الجغرافية، الاقتصادية، المجتمعية، وبالطبع التاريخية أيضاً، ولكن بمنظور النجاعة في تدبير المال العمومي، والتمثيلية الديمقراطية لكل المواطنين.

ومن الأجدى أن نطلق على هذه العملية تسمية تجميع عوض تقطيع، لأن التعامل السليم معها يقتضي الانطلاق من الأقاليم للبحث عن أفضل طريقة لتجميعها في إطارات جهوية. وهذا هو المنهج الذي كان معتمداً في السابق، ولا نرى ضرورة لتغيره. ويفرض تماسك العمل العمومي أن تجمع الجهات أقاليم بأكملها، وهو الأمر الذي يطرح مشاكل في بعض الحالات، لأننا نجد أقاليم

مختلطة، وأقاليم مستوى العتبة تمتد في اتجاهات متعددة. ويجب أن نقبل هذا الإكراه، الذي يعتبر أقل ضرراً بالمقارنة مع الخيارات البديلة.

ب ـ معايير وقواعد الجهوية

يتميز التقطيع الجهوي، الذي تم إرساؤه خلال الحقبة الاستعمارية على الأقل بوضوح أهدافه. فتقطيع المغرب إلى سبعة جهات سنة 1940 هو نموذج لتقطيع عسكري وأمني، يهدف إلى ضمان التحكم في التراب، انطلاقاً من قواعد عسكرية. وهكذا عمل هذا التقسيم على ربط المجالات «الخطيرة» في الجبال والهوامش الصحراوية بالقواعد القوية في السهول.

وفي هذا الإطار، تم ربط مجموع منطقة درعة العليا بمراكش، وتافيلالت بمكناس، والجنوب الشرقي (فيكيك) بوجدة. وتم تفصيل المجالات المحيطية للمدن الملكية ـ العسكرية المتواجدة بالسهول إلى قطع صغيرة.

وفي سنة 1971، تم اعتماد تقسيم جهوي جديد، يدعي الارتكاز على معايير اقتصادية، حيث كان من المفروض إفراز جهات تدعم التنمية. لكن نتيجة هذا التقطيع جاءت مفاجئة، لأن الجهات «الاقتصادية» السبع، كانت توافق بشكل شبه تام المناطق العسكرية للحقبة الاستعمارية. فالاختلاف الملحوظ الوحيد هم منطقة الاستعمار الإسباني السابق في الشمال، التي لم تكن معنية بتقطيع سنة 1940، والتي تم إدماجها بطريقة بسيطة، حيث تم تقطيعها إلى ثلاثة أجزاء، ألحقت بثلاث جهات مجاورة لها. وهكذا ألحقت منطقة الناضور بالمغرب الشرقي، ومنطقة الحسيمة بجهة الوسط الشمالي (فاس)، ومنطقة طنجة - تطوان بالجهة الشمالية الغربية (الرباط ـ القنيطرة). ويمكن تأويل هذه المصادفة الغريبة بطريقتين: إما أن الخطاب الاقتصادي الذي رافق هذا التقسيم كان مجرد مبرر لتغطية إعادة إنتاج جهات مبنية على الهاجس الأمني، وإما أن التحليل الاقتصادي الذي ارتكز عليه هذا التقسيم، كان تحليلاً (مرتبكا) وغير متماسكاً.

منذ ثلاثين سنة، يعود باستمرار موضوع الجهات الاقتصادية لطاولة المناقشة، كما أن هذا الموضوع يرتكز على بعض المفاهيم الشديدة الغموض. ففي البداية، كان الاعتقاد السائد يجعل من تكامل الأنشطة معيار تأسيس الجهة الاقتصادية، وكأن الجهة عبارة عن بلد أو أمة مصغرة. وقد وصل هذا التصور إلى حدود مبالغ فيها، عندما أراد البعض أن تتوفر كل جهة على واجهة بحرية وعلى ميناء، وهو أمر يتناقض تماماً مع المفهوم السليم للجهة.

صحيح أن المنفذ البحري لعب دوراً كبيراً في مختلف الحقب التاريخية، لكن ذلك كان على المستوى الوطني، أما على المستوى الجهوي فإن الأمر يتعلق بمجرد هلوسة أو حلم خادع.

وفتح من جديد ملف الجهات الاقتصادية سنة 1991، ومرة أخرى كانت النتائج مفاجئة، حيث تم تجزيء جهة الوسط الشمالي، وجهة الوسط إلى ثلاث جهات، وتقسيم جهة الشمال الغربي إلى جهتين، وإلى خلق جهة دكالة ـ عبدة بين جهة مراكش وجهة الدار البيضاء. وهكذا، انتقلنا من أربعة جهات إلى عشر جهات، وصاحب ذلك خلق أوضاع غير معقولة بتاتاً، كفصل تاونات عن فاس مثلا. ولكن الأمر الذي يثير الاستغراب أكثر، هو أن الجهات العملاقة الثلاثة



التي تنطلق من قلب الصحراء وتنتهي في البحر أو تكاد، بقيت على حالها، باسم المبدأ المقدس، الداعي إلى تكامل المجالات المختلفة، في حين تم تجزيء الجهات التي أعيد النظر في حجمها لتنتقل من 4 إلى 10 جهات. كما تم الاحتفاظ بالجهات الثلاثة، التي تخترق عدة أوساط ،في شكلها القديم، وأضيفت إليها ثلاث جهات صحراوية، لنصل في المجموع إلى ستة عشر جهة.

لقد كان النقاش حول هذه الخريطة الجهوية أفضل من النتيجة التي ترتبت عنه، وهكذا تمت مناقشة جدوى خلق «الجهة السابعة عشرة» التي كانت ستجمع بين الراشيدية وورزازات، أي خلق جهة متجانسة في مجال شبه صحراوي فقير عوض الاحتفاظ بمبدإ شراكة «المجالات الفقيرة والمجالات الغنية». لكن السلطات ترددت، وتخلت عن اتخاذ هذا القرار. وعلى كل حال، فقد طرحت هذه المسألة إشكالية حقيقية، ولكننا كنا نفتقر آنذاك إلى الأدوات الملائمة لمعالجتها بشكل سليم. وتتوزع هذه الأدوات إلى صنفين، أولا رؤية واضحة للمشروع الجهوي الذي نريد إنجازه، وثانياً شبكة معايير عملياتية لتفعيل هذا المشروع.

• التقطيع الجهوي وتحديد دور الجهة

منذ البداية ساد نوع من الغموض حول طبيعة المشكل المطروح للنقاش والمعالجة. فالأمر كان يتعلق بالجهات الاقتصادية، سواء في سنة 1971 أو في 1992، لكن النتيجة التي ترتبت عن هذا النقاش تدل عن ارتباك وعدم تماسك الخطاب الذي رافق التقطيع خلال هاتين السنتين. وهكذا صنعنا جهة خاصة بمدينة الدار البيضاء لوحدها، وذلك بعزل هذه الحاضرة القطبية عن المجال المحيط بها، بما في ذلك المجال اللصيق بها (برشيد، سطات)، في حين تستدعي فيه الجهوية ذات أساس اقتصادي حقيقي، تحديد جهة اقتصادية تجمع ما بين هذه الحاضرة والحزام المحيط بها على عمق لا يقل عن 80 كلم.

أما اليوم، فيمكننا أن نعالج مشكل التقسيم الجهوي بشكل متماسك. فالجهات هي مجالات لتفعيل السياسة الاقتصادية التعاقدية للدولة، بالخصوص من خلال برامج التجهيز ومشاريع التنمية. لذلك سيكون من الضروري أن توافق هذه الجهات، جهات اقتصادية حقيقية،... عندما تكون موجودة، أي جهات تمتاز باستقطاب حضري قوي بما فيه الكفاية لهيكلة المجال المحيط بمدينة أو بمدينتين. وهذا الشكل من الاستقطاب موجود في بلادنا، لكنه لا يغطي مجموع التراب الوطني.

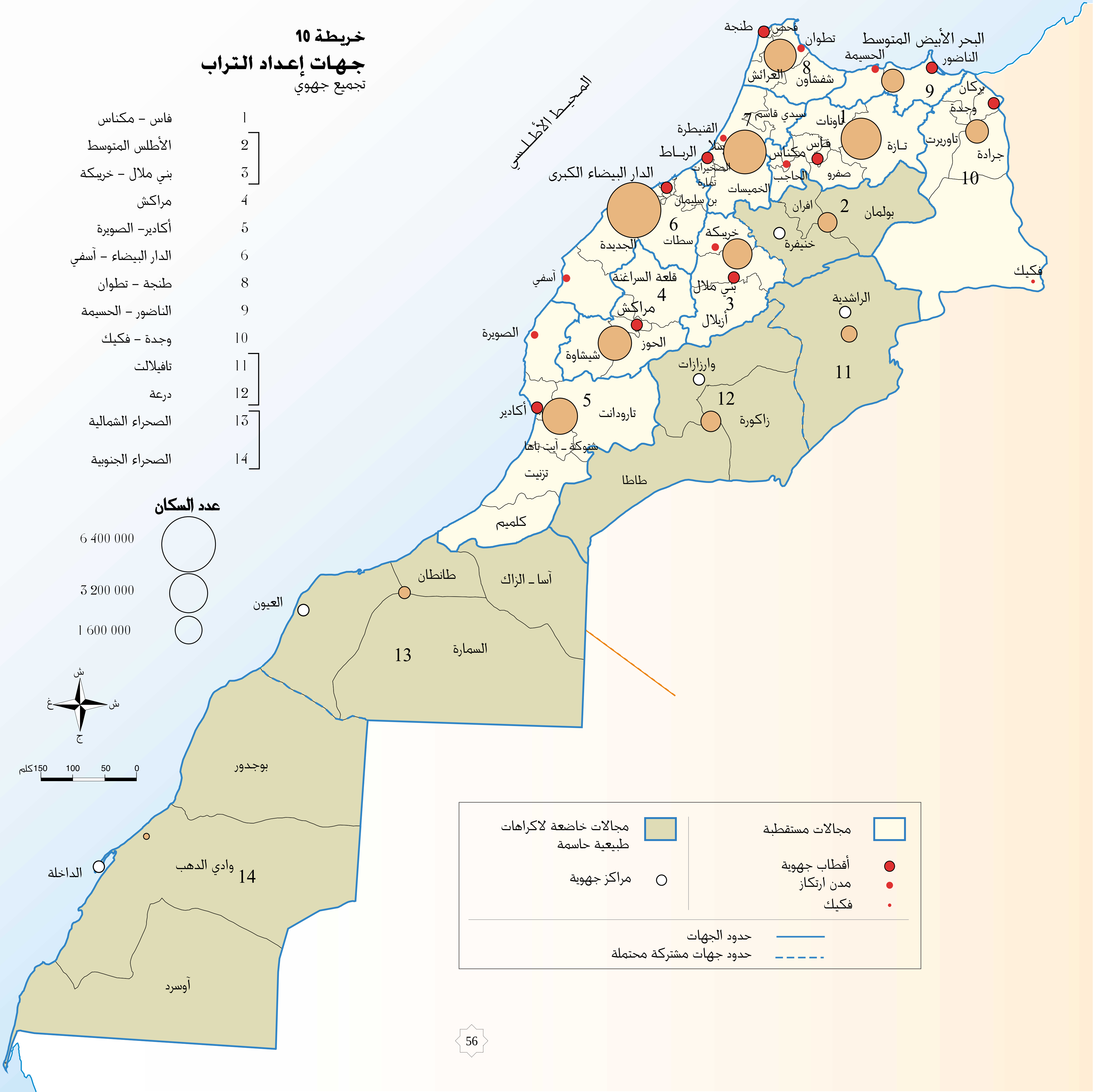
• التقطيع الجهوي ومعاييره

مفاهيم ومصطلحات النقاش حول التقسيم الجهوي معروفة ومحددة بشكل جيد، وهي: التجانس أو التكامل. ويرتكز هذين المفهومين على منطقين مختلفين. وغالباً ما يتم تفضيل التكامل، لأنه يحيل إلى منطق الشراكة بين مناطق مختلفة بأنشطتها، وبمستوى نموها وتجهيزها، لكي تشكل مجموعة جهوية موحدة. ويرتكز هذا التفضيل على مبررات ومفاهيم كالتآزر والتضامن. وفي المقابل يُهمّشُ مفهوم التجانس، لأنه تعبير عن منطق التميز. فتحديد المجالات هنا، يعتمد على الخصوصيات، أي على العناصر التي تميز مجالا ما عن المجالات الأخرى، وهو الأمر

خريطة 10

جهات إعداد التراب

تجميع جهوي



الذي يؤدي في بعض الحالات إلى إفراز «جهات» يصعب قبولها، عندما تكون الخصوصيات المميزة سلبية، حيث يتراكم الفقر وضعف التجهيز.

ليس من المفروض علينا أن نختار أحد هذين المنطقين أو الخيارين، فكلاهما ملائم ووجيه، حسب شكل الكيان الترابي والمقياس الذي نطرح في إطاره مشكلة الجهوية. فإذا كنا أمام جيب للفقر لا يبعد سوى بخمسين كلم عن منطقة نمو، فمن اللازم آنذاك إشراك وربط هذين المجالين لتفعيل آليات التكامل. أما إذا كنا أمام مجال مهمش وشاسع يبعد بـ 300 كلم عن منطقة نمو، فسيكون من العبثي، وغير المجدي، ربطهما ومحاولة إدماجها، كما هو عليه الأمر حالياً بين تافيلالت ومكناس. فهذا الربط كانت له دلالة وهدف دقيقين عند المسؤولين العسكريين خلال الحقبة الاستعمارية، أما الآن فإن المغرب يعيش مرحلة جديدة ترتكز على تصورات وأهداف مختلفة.

انطلاقا من هذا القانون المرتكز على المقياس، يمكن أن نحدد قاعدة بسيطة:

- عندما تقل المسافات عن 100 كلم، يمكن للقرب أن يلعب دوراً في تفعيل آليات التكامل ومنطق الشراكة.
- عندما تتجاوز المسافات 200 كلم، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمجالات شبه صحراوية وحواجز جبلية، فإن منطق التكامل يصبح لاغياً وبدون جدوى، وفي المقابل يفرض منطق التميز نفسه.

ويجب أن نسجل هنا، أن هناك تكامل وترابط بين العنصرين السالفي الذكر. وتُراكم المجالات المهمشة كل المعوقات المرتبطة بالبعد، وبالقحولة، وبالتضاريس، وضعف التجهيز، وذلك على مساحات شاسعة ومتجانسة وفق معايير سلبية. فإذا تعاملنا مع هذه المجالات على أساس منطق الشراكة، كما هو عليه الأمر حالياً، فإننا سنقصيها مسبقاً من التفاوض حول المخططات التعاقدية بين الدولة والجهات، الذي سيشكل اللحظة الحاسمة في تنمية مجموع البلاد. هذا الإقصاء سيكون أمراً لا مفر منه في الجهات المختلطة، أي تلك التي تجمع مجالات غنية وآهلة بساكنة مهمة، ومجالات فقيرة وقليلة السكان، لأن تمثيل هذه الجهات سيكون بالضرورة بواسطة المجالات الغنية.

في إطار التقسيم الجهوي الحالي، ستكون المجالات المهمشة غائبة في المفاوضات بين الدولة والجهات، وهو الأمر الذي يتناقض مع المنطق والصواب في ميدان إعداد التراب. يجب التعامل مع التراب كما هو وليس كما نريد أن يكون، حيث يجب تدبيره انطلاقاً من الاكراهات والمشاكل الموضوعية التي يجب مواجهتها. فمعايير التكامل والتآزر صالحة فقط في المغرب الكثيف التعمير والسكان (وهذا الاعتبار يفرض إعادة النظر في جهة الدار البيضاء). بينما يفرض معيار التجانس نفسه، في المغرب القاحل، الذي يمتاز بتناثر المستوطنات البشرية (هذا المقياس يفرض إعادة النظر على الأقل في جهتين من الجهات الضخمة الحجم، ونقصد بذلك جهة سوس ـ ماسة ـ درعة، وجهة مكناس ـ تافيلالت، أما حالة الجهة الشرقية فهي حالة مختلفة بسبب الموقع الخاص لفيكيك).

انطلاقا من هذه الاعتبارات المبدئية، يمكننا الآن أن نعالج بشكل ملموس مسألة «التجميع الجهوي».

د ــ أي تجميع نريد؟



على ضوء هذه القواعد، يمكننا الآن أن نقوم بمقارنة التحليل الذي أنجزناه على المستوى الإقليمي، مع التحليل الذي خص مقياس أكثر دقة، هو مقياس مجالات النمو وتشمل المنطقة الكثيفة السكان تسعة مجالات للنمو، بالإضافة إلى هوامشها والمجالات المقتسمة. وهكذا نحصل على تسعة جهات توافق مجالات النمو، مع استثناء وحيد يتمثل في المنطقة الجنوبية (كلميم، آسا-الزاك وطان طان) التي لا يمكن التعامل معها بنفس الأسلوب المعتمد مع باقي الجهات، باعتبار أن كلميم قوية الارتباط بأكادير، في حين تنتمي فيه بوضوح طان طان وآسا - الزاك إلى المجال الصحراوي.

التشكيل الإقليمي للجهات:

- *جهة الدار البيضاء - آسفي:* وتتكون من الدار البيضاء الكبرى ومن أقاليم بن سليمان، السطات، الجديدة، وآسفي. وتمثل آسفي الحالة الوحيدة «المثيرة للنزاع»، لأنها ترتبط أيضاً بمراكش. ويوجد سببان لربط هذه المدينة بالمنظومة البيضاوية. فمن جهة، تميل مدينة آسفي في توجهها الأساسي نحو الدار البيضاء وليس نحو مراكش، ومن جهة ثانية، يشكل اندماج آسفي مع الدار البيضاء أفضل حل لمواجهة المشاكل التي تعاني منها هذه المدينة.
فآسفي تحاول الآن تحقيق تحويل أنشطتها الاقتصادية المفلسة، ومن شأن الاندماج مع البيضاء أن يسهل هذا التحويل، في حين أن مراكش غير قادرة على إعطاء حلول بديلة لآسفي.
- *جهة الرباط - القنيطرة:* وتضم أقاليم وعمالات الصخيرات - تمارة، والرباط، وسلا، والخميسات، والقنيطرة، وسيدي قاسم. وتدل كل المؤشرات إلى أن الغرب ينتمي إلى خلفية الرباط، بالرغم من توفره على هوية خاصة ترتكز على التمحور حول القنيطرة. لذلك اخترنا تسمية الجهة بالرباط - القنيطرة، للتعبير عن الدور المتميز للقنيطرة في هذه المنظومة الجهوية.
- *جهة طنجة - تطوان:* وتشمل أقاليم وعمالات شفشاون، وفحص بني مكادة، والعرائش، وطنجة، وأصيلة وتطوان. وتتطابق هذه الحدود مع حدود الجهة الحالية لطنجة - تطوان، حيث أن هذه الأخيرة لا تطرح أية مشكلة، ما عدا، إذا تبنينا اختيار تشكيل جهة كبيرة تغطي مجموع جبال الريف. لكن هذا الخيار غير واقعي، لأن هذه المنطقة تتكون في الحقيقة من مجالين مختلفين: سفوح الجزء الغربي المتجهة نحو طنجة وتطوان، وسفوح الجزء الشرقي المتوجهة نحو الناضور.
- *جهة الناضور - الحسيمة:* تخضع مدينة الحسيمة لنفوذ عدة جهات وأقطاب، لكن يبدو أن استقطاب الناضور سيكون حاسماً ومهيمناً.
ويتوقف وجود هذه الجهة على قرار واختيار سياسيين.
- *جهة وجدة - فيكيك:* وتتكون من أقاليم وجدة، بركان، تاوريرت وفيكيك. ويطرح انتماء إقليم فيكيك إلى هذه الجهة بعض المشاكل، لكن كل المؤشرات تبرز بأن علاقات هذا الإقليم في جميع الميادين موجهة نحو وجدة. صحيح

أن إقليم فيكيك ينتمي إلى الجزء القاحل من المملكة، ولكن ارتباطه متميز وقوي مع وجدة، الأمر الذي يُجسده الربط السككي مع هذه المدينة، مما يجعل الإقليم مندمجاً في المجال المستقطب من طرف مدينة وجدة.

ومن زاوية تنظيم المجال الوطني، فإن وجود الجهة الشرقية يرتبط بالمجال الحدودي. والإشارة إلى فيكيك في اسم هذه الجهة، لا ترتكز على أهميته الديمغرافية - الاقتصادية، المحدودة جداً، بل على موقعه وأهميته الاستراتيجية.

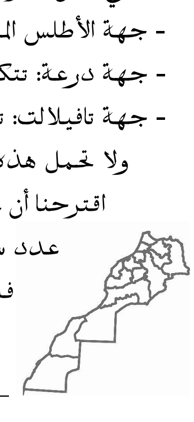
- *جهة فاس - مكناس:* ويتشكل من أقاليم وعمالات الإسماعيلية، الحاجب، مكناس المنزه، فاس، زواغة مولاي يعقوب، صفرو، تاونات وتازة.
- *جهة بني ملال - خريبكة:* وتضم أقاليم أزيلال، بني ملال وخريبكة. وبالرغم من أن انتماء خريبكة إلى هذه الجهة ليس بديهياً بحكم أهمية ارتباط هذا الإقليم بالدار البيضاء، فإننا عمدنا إلى إدماجه مع إقليم بني ملال وذلك لتحقيق ترابط وتلاقح لمؤهلات سهل تادلة الغني مع مشاكل التشغيل في الحوض الفوفسفاطي، إضافة إلى أن هذا الاختيار سيساعد على منع تشكل جهة ضخمة حول الدار البيضاء.
- *جهة مراكش:* تتكون من أقاليم وعمالات مراكش، سيدي يوسف بن علي، الحوز، شيشاوة وقلعة السراغنة. ويخضع إقليم القلعة جاذبية عدة مراكز، وتشكل المنطقة الجنوبية من الإقليم المجال الوحيد الذي يدور في فلك مراكش، لكننا عمدنا إلى إدماج مجموع الإقليم في هذه الجهة حتى نحترم ونحافظ على وحدته الترابية.
- *جهة أكادير - الصويرة:* وتشكل من أقاليم أكادير، شتوكة آيت باها، إنزكان آيت ملول، تارودانت، تيزنيت، وكلميم.

وتتميز هذه الجهات المستقطبة التسع بتمحورها أو تمركزها حول مد قطبية، بل وأفضل من ذلك حول ثنائيات حضرية تتشكل من حاضرة قطبية أو عاصمة جهوية ومدينة ارتكاز مساعدة. وتعتبر مراكش الحالة الوحيدة التي تهيمن فيها مدينة واحدة على الجهة. إن مفهوم مدينة الارتكاز المساعدة ليس مفهوماً وصفياً فقط، فهو يحمل دلالة في ميدان إعداد التراب، لأنه يدعونا إلى التفكير في العلاقة ما بين المدينة الرئيسية ومدينة الارتكاز المساعدة، لذلك اقترحنا تسمية للجهات تشير إلى الثنائية الحضرية الموجودة بها، وهذا ليس مجرد مسألة لغوية وشكلية، بل إنه يحيلنا إلى مفهوم الواقع الجهوي في حد ذاته (مراكش تشكل الاستثناء الوحيد).

أما في المجال غير المستقطب، فيمكن أن نميز ثلاثة جهات:

- جهة الأطلس المتوسط: وتتشكل من أقاليم خنيفرة، إيفران وبولمان.
- جهة درعة: تتكون من أقاليم ورزازات، زاكورة وطاطا.
- جهة تافيلالت: تتكون من إقليم الراشيدية.

ولا تحمل هذه الجهات الثلاثة نفس الدلالة ولا نفس المضمون، لذلك اقترحنا أن تحمل أسماء مجالات جغرافية وليس أسماء مدن، فضعف عدد سكانها وظروفها الطبيعية تفرض متطلبات من نوع آخر. فسواء تعلق الأمر بصيانة خزان المياه في الأطلس المتوسط أو تعلق بإنقاذ الواحات الواقعة جنوب الأطلس الكبير،



فإن هذه الجهات الثلاثة تستدعي الاستفادة من معاملة واهتمام خاصين. ويجب أن نضيف هنا أن العواصم الثلاثة خنيفرة، الراشيدية وورزازات تشكل على الصعيد الوطني، مراكز استراتيجية بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

وبطبيعة الحال، فإن وضعية الصحراء تشكل حالة متميزة، كما أن إشكاليتها الجهوية لا تخضع بالدرجة الأولى لإعداد التراب. ومن زاوية السكان يمكن أن نميز بوضوح بين منطقة شمالية (أسا ـ الزاك، طان طان، السمارة، العيون)،

الجهات	السكان 1999	المساحة بالكلم^2	الكثافة 99 السكان/كلم^2	الوزن الوطني: المساحة %	السكان %	الناتج الداخلي الخام%
فاس ـ مكناس	3.550.000	30.000	118	4,3	12,6	11,3
الأطلس المتوسط	809.000	22.337	36	3,2	2,9	1,9
بني ملال- خريبكة	1.905.000	21.375	89	3,0	6,7	5,2
مراكش	2.471.000	24.825	100	3,5	8,8	7,0
أكادير ـ الصويرة	2.743.000	45.988	60	6,5	9,7	7,1
الدار البيضاء- آسفي	6.400.000	27.410	233	9,3	22,7	32,9
الرباط- القنيطيرة	4.001.000	18.385	218	2,6	14,2	15,5
طنجة - تطوان	2.273.000	11.570	196	1,6	8,1	7,8
الناضور والحسيمة	1.112.000	9.680	115	1,4	3,9	3,4
وجدة - فيكيك	1.151.000	76.690	15	10,9	4,1	3,6
تافيلالت	555.000	59.589	9	8,5	2,0	1,2
درعة	881.000	67.475	13	9,6	3,1	1,3
الصحراء الشمالية	307.000	136.842	2	19,5	1,1	1,3
الصحراء الجنوبية	77.000	151.000	1	21,5	0,3	0,3
المغرب	28.235.000	703.162	40	100,0	100,0	100,0

تضم ساكنة تتجاوز 300.000 نسمة، ومنطقة جنوبية (بوجدور، واد الذهب، أوسرد) أكثر اتساعاً، لكنها تضم عدداً أقل من السكان بحوالي 80.000 نسمة. فمبدئيا هناك مجال لخلق جهتين متباينتين.

يوضح هذا الجدول التغير الجوهري الذي أحدثه التصور الجديد للجهة، خلافاً لكل التقاليد التي كانت سائدة منذ سنة 1940، فنحن الآن أمام جهات ذات وزن متباين جداً، في حين أن الهدف كان في السابق هو البحث عن خلق توازن بين جهات البلاد. ويرتبط هذا السلوك بالتصور الذي كان قائماً خلال عقود عديدة حول إعداد التراب، والذي يرتكز من بين ما يرتكز عليه، على مفهوم التوازن الجهوي. ويمكن لفكرة تواجد جهات ذات وزن ديمغرافي في متشابه أو متقارب أن تكتسب معنى ودلالة في إطار نظام فيدرالي، نظراً لوجود منافسة فعلية بين «الدول أو الولايات الجهوية»، الأمر الذي قد يؤدي إلى هيمنة وطغيان الولايات الكبرى على الولايات الصغيرة. لكن هذه الفكرة لا ترتكز على أي مبرر معقول في نظام موحد. وهكذا يمكن لتباين الوزن الديمغرافي بين الجهات أن يكون من 1 إلى 11 مرة، كما هو الأمر بين جهتي تافيلالت والدار البيضاء - آسفي، لأن المهم لدينا هو أن تشكل جهة تافيلالت كياناً معترفاً به ومسؤولاً، قادر على التفاوض مع السلطة المركزية بشأن مشاريعه

الخاصة. ولتحقيق مثل هذا الهدف، سيكون من الضروري السماح بوجود «جهات صغيرة»، وإلا فإن خطراً حقيقياً يتهدد المجالات القليلة السكان، التي ستذوب في جهات شاسعة، ستخفي خصوصياتها. ولا يسبب اختلاف أحجام الجهات في أي إزعاج أو ضرر، بل بالعكس فهو أمر ضروري في أفق مسلسل اللامركزية واللاتركز، حيث أنه من الطبيعي أن تنظم المدن الكبرى جهات كبرى ديمغرافياً، وأن تكتفي المجالات التي تعاني من إكراهات طبيعية قوية، بساكنة محدودة العدد.

وفي واقع الأمر، فإن مشكلة التفاوت في الوزن الديمغرافي يخص بالأساس بعض الجهات الحاسمة؛ فجهتي الفضاء القطبي الوسطي مع مناطق نفوذهما تضمان 37٪ من مجموع سكان البلاد، وتنتجان نصف القيمة المضافة الوطنية. ولكن هذا الوضع لا يرتبط بمسألة تحديد الجهات، فهو بكل بساطة واقعنا الجغرافي، وليس هناك ما يدعو للتحسر على ما هو عليه. بل إن هذا التمركز، إذا ما وظف بشكل جيد، يمكن أن يشكل امتيازاً جوهرياً للتنمية، كما أنه سيمثل، بدون شك، الرهان الرئيسي للنمو المجالي خلال المرحلة المقبلة.

وإذا ما أردنا تثمين مؤهلات الحواضر القطبية، فيجب أن نتخلص من السياسة المزدوجة للتجزيء الداخلي والتضييق الخارجي التي كانت ولازالت معتمدة في حق هذه الحواضر، وخصوصاً في حق الدار البيضاء. فليس من الصدف أن يخضع هذا القطب الاقتصادي، في نفس الوقت إلى حصره في الحدود الضيقة للدار البيضاء الكبرى، وبالتالي فصم أواصره مع محيطه، وتجزيء المدينة في حد ذاتها إلى عدد كبير من العمالات والبلديات. فهذين الاختيارين يندرجان في نفس المنهج الدفاعي في مواجهة نمو المدن، وخصوصاً منها الحواضر القطبية الاقتصادية.

		مضاعف السكان 1982 ـ 1999	مؤشر القيمة المضافة بدون رسوم	نسبة التطور السنوي: الناتج الداخلي الخام بدون رسوم	الناتج الداخلي الخام	السكان
1	فاس - مكناس	1,38	89	1,25	3,30	2,11
2	الأطلس المتوسط	1,36	65	1,44	3,13	1,72
3	بني ملال - خريبكة	1,28	77	1,07	2,51	1,47
4	مراكش	1,34	79	0,86	2,26	1,30
5	أكادير - الصويرة	1,40	73	1,38	3,51	1,98
6	الدار البيضاء ـ آسفي	34,1	144	1,52	3,44	1,83
7	الرباط - القنيطرة	1,51	108	1,18	3,69	2,45
8	طنجة - تطوان	1,57	96	3,33 ـ	2,24	2,67
9	الناضور - السحيمة	1,23	86	1,02	2,24	1,22
10	وجدة - فيكيك	1,30	87	0,60	2,21	1,61
11	تافيلالت	1,32	61	0,90	2,30	1,60
12	درعة	1,39	41	0,72	2,03	33,1
13	الصحراء الشمالية	1,58	115			2,64
14	الصحراء الجنوبية	2,54	95			5,86



ويظهر البيان المرافق ظاهرة بارزة تتمثل في غياب أية علاقة ما بين مستوى النمو والتطور السكاني. فإذا ما اعتبرنا هذا التطور على مدى زمني طويل، وعلى المستوى الجهوي، سنلاحظ بأن الأوضاع الجهوية متجانسة، حيث أن كل الجهات تطورت بوتيرة متشابهة وقريبة من المعدل الوطني. لكن هذا الأمر لا يعني بأن الديمغرافية مستقلة عن الاقتصاد، فهو يدل فقط على أن التنقلات تتحقق أساساً داخل الجهات، وبالتالي تدل على ضعف التنقلات بين الجهات. وهناك جهة وحيدة تتميز بمضاعف للسكان يقل عن المعدل الوطني (1,23) وهي جهة الناضور ـ الحسيمة.

وكما يعرف الجميع، فإن هذا الوضع الاستثنائي مرتبط بالدور الذي لعبته الهجرة الدولية لمدة طويلة في هذه المنطقة. ومن الطبيعي أن نصل إلى هذه النتيجة، لأننا حددنا الجهات انطلاقا من حركات الهجرة، وتشكل الجهات الصحراوية حالات استثنائية، وهو أمر عادي.

وتعتبر هذه النتيجة نوع من الاختبار لمدى تماسك التجميع الجهوي المقترح. وسيكون من المستحب أن تندرج الجهوية المؤسساتية بأكبر قدر ممكن في إطار الجهوية الفعلية، التي سبق للمجتمع أن رسم حدودها.

3 ـ الاسقطات السكانية وحاجيات التشغيل

أ ـ الآفاق الديمغرافية

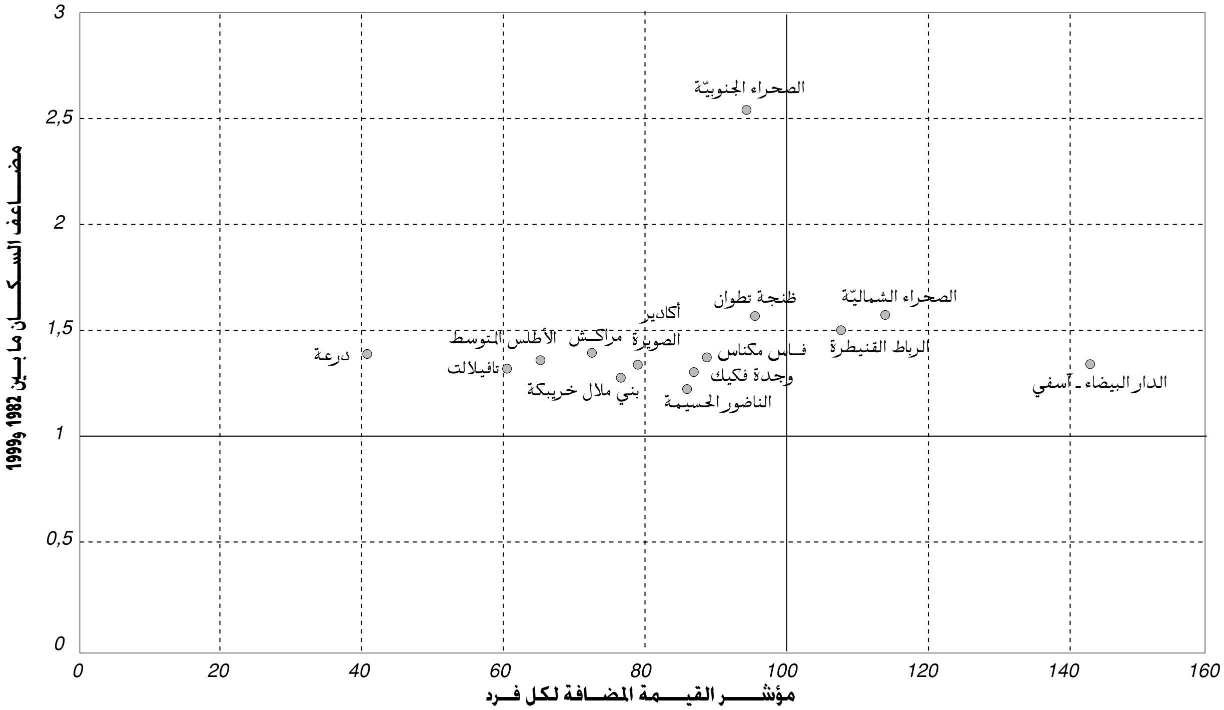
سيصل سكان المغرب حسب مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية [1] إلى 33 مليون نسمة سنة 2010 مقابل 26 مليون تقريبا سنة 1994، وبذلك سيكون معدل الزيادة السنوية 1,60٪. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 37,38 مليون نسمة سنة 2020، من بينهم 25,41 مليون في الوسط الحضري و11,97 مليون في الوسط القروي. أما معدل الزيادة السنوية حسب وسط الإقامة فيصل إلى 2,80٪ تقريبا، وسيبلغ عدد الحضريين 21 مليون نسمة سنة 2010، مقابل 13 مليون سنة 1994. وبين هذين التاريخين، ستنتقل نسبة السكان الحضريين من مجموع السكان من 51,20٪ إلى 62,30٪.

وستتقلص نسبة الأطفال دون 15 سنة في الهرم السكاني، حيث ستنتقل من 37٪ إلى 26,60٪ ما بين 1994 و2010، بينما سترتفع نسبة فئة الأعمار الواقعة بين 15 و59 سنة، من 56٪ إلى 65,20٪ خلال نفس الفترة. كما سيزداد بشكل طفيف، وزن المسنين الذين يتجاوزون 60 سنة، حيث ستنتقل نسبتهم من 7,10٪ إلى 8,20٪ خلال نفس هذه الحقبة.

وبخصوص الاسقاطات العامة، سنتبنى تقديرات وتوقعات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، نظرا لوجاهة الفرضيات التي اعتمدها هذا المركز بالنسبة لكل المؤشرات الديمغرافية.

1ـ لأوضاع والأفاق الديمغرافية للمغرب ـ مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، الرباط 1997.

تطور السكان ومستوى نمو الجهات



ولكن يجب أن نسجل اختلافا طفيفا مع توقعات هذا المركز، حيث أن الفرضية التي اعتمدناها تتوقع أن يصل سكان المغرب إلى 37,83 مليون نسمة سنة 2020 أي أن هناك إضافة 0,30 مليون نسمة، وذلك كنتيجة للبطء الطفيف الذي سيميز تحقيق الانتقال الديموغرافي بالمقارنة مع التوقعات الأولية. نفس الاختلاف الطفيف، يميز أيضا إسقاطاتنا حسب وسط الإقامة، وهكذا فإن نسبة التمدين ستكون أكبر من النسبة المتوقعة من طرف مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، حيث ستضم المدن 0,50 إلى 0,60 مليون نسمة إضافية بالمقارنة مع توقعات المركز.

ب ـ إسقاطات حاجيات الشغل

تختلف عملية إنجاز الاسقاطات المتعلقة بالسكان النشيطين المحتملين عن الاسقاطات الديمغرافية. فإذا كانت هذه الأخيرة ترتكز على فرضيات تطور الخصوبة والوفيات، أي مؤشرات ديمغرافية صرفة، فإن تقدير حاجيات الشغل يطرح مشاكل مختلفة جدا، لأن الأمر يتعلق بأشخاص موجودون فعليا في الظرف الراهن، والتساؤل يهم فقط مصيرهم المستقبلي، فالفرضيات لا تتعلق بوجود أو عدم وجود هؤلاء الأشخاص، بل تهم سلوكهم المستقبلي، وتهم بالخصوص النسق الاجتماعي والاقتصادي الذي سيندرجون في إطاره.

وسنعتبر في هذا التقرير، أن السكان النشيطين يوافقون فئات الأعمار الممتدة ما بين 20 و60 سنة. ويمتاز هذا التحديد بتضييق إرادي للفئات النشيطة، وذلك اعتبارا لفرضيتين حول التطور المرتقب للمجتمع وهي:



- تمديد فترة الدراسة.
- تخفيض سن التقاعد.

وللحصول على جدول دقيق لتطور السكان البالغين سن النشاط خلال العشرين سنة المقبلة، يكفي أن نطبق نسبة الوفيات حسب الأعمار، على مختلف فئات الأعمار. وقد وصل هؤلاء السكان النشيطون خلال سنة 2001 إلى 14.400.000 شخصاً، أي 48٪ من مجموع السكان. وإذا قارنا هذا الرقم مع رقم الأشخاص الذين صرحوا أنهم يشتغلون فعلا، والذين وصل عددهم إلى 8.800.000 (الثلاثة الأشهر الأولى من 2002 ، المصدر: البحث الوطني حول التشغيل، مديرية الإحصاء) سنلاحظ بأن نسبة الاشتغال الفعلي للسكان النشطين تصل إلى 61٪ ، وهي نسبة ضعيفة جدا، لأن حوالي 40٪ من مؤهلات العمل لبلادنا غير موظفة، في الوقت الذي تشكل فيه تعبئة هذه المؤهلات شرطا أساسيا للنمو والتنمية.

وكما يعلم الجميع، فهذه الوضعية ترتبط أساسا بأوضاع المرأة في سوق العمل. فنسبة 61٪ هي معدل لنسبة تشغيل تصل إلى 93٪ بالنسبة للرجال وفقط 29٪ بالنسبة للنساء. فالاشتغال الفعلي للنساء يشكل أقل من ثلث الاشتغال الفعلي للرجال.

وهذه الأرقام لا تستطيع أن تعكس كل الحقيقة حول وضعية المرأة في سوق الشغل، فطبيعة اشتغال المرأة تختلف نوعيا عن اشتغال الرجال، لأنها محصورة في أغلبيتها في مناصب العمل غير المأجور؛ ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بما يعرف بالمساعدين العائليين في القطاع الفلاحي.

وهذا الحضور الكثيف لهذا النمط من الشغل، يعكس الطابع العتيق لقسم

هام من فلاحتنا. وتقدر مناصب الشغل المأجور في نهاية 2001 بـ 7.216.000، وهو ما يمثل نسبة اشتغال فعلي للسكان النشطين النظريين تصل إلى 46٪. أما مناصب الشغل غير المأجور فتصل إلى 2,50 مليون منصباً في نهاية 2001، منها 2.160.000 منصباً في الوسط القروي، موجهة بشكل واسع للعنصر النسوي.

وبالنظر إلى هذه الحيثيات، يمكن أن نؤكد بأن إشكالية الطلب على الشغل ترتكز بالأساس على محددين: تطور نسبة نشاط النساء، وتطور الشغل الفلاحي. وهذا ما يعود بنا؛ بكل بساطة، إلى طرح مشكلتين رئيسيتين بالنسبة لمجتمعنا وهما مستقبل الفلاحة ومكانة المرأة.

أ ــ القاعدة الديمغرافية: السكان البالغين سن العمل (النشيطين)

ستنتقل الساكنة البالغة سن العمل أي السكان النشيطون، من 15 مليون نسمة سنة 2002 إلى 21,6 مليون نسمة سنة 2023، أي بزيادة تناهز 50٪ في مدة عشرين سنة. وهو ما يوافق نسبة زيادة سنوية تصل إلى 1,7٪، لكن هذه النسبة المائوية لا تفيدنا كثيرا لأن المهم يكمن في منحنى هذا التطور. فالزيادة ستكون قوية خلال العقد المقبل، حيث ستصل إلى 450.000 شخصاً كل سنة، أي بوثيرة 3٪، وفي المرحلة الموالية سنشهد انخفاضا كبيرا لهذه الزيادة، التي ستصل إلى 150.000 شخصاً، وهو ما يمثل وثيرة سنوية تصل إلى 0,7٪.

واعتباراً لما سبق، فإن المشاكل العويصة والأساسية ستتركز خلال المرحلة الممتدة ما بين 2000 و2010، حيث ستصل وثيرة النمو الطبيعي للسكان البالغين سن العمل إلى 3٪ سنوياً. ويمثل هذا الرقم توافداً ضخماً على سوق الشغل.

لكن هذا الأمر لا يمثل أي مفاجأة، لأنه يعكس بكل بساطة، النمو الطبيعي السريع لمجموع السكان الذي تحقق منذ ربع قرن خلى.

ب ــ السكان النشيطين المحتملين

في كل المجتمعات يوجد فرق بين السكان الذين وصلوا سن النشاط والسكان النشطين المحتملين، وذلك نتيجة لعدة أسباب. ونتساءل عن كيفية تحديد السكان النشطين المحتملين في بلادنا؟ في هذا الإطار، واعتباراً منا لصعوبات تعبئة النساء في سوق الشغل، فإن تشكيلة هذه الفئة من السكان تشمل بالأساس الذكور. فانطلاقا من نسبة الاشتغال حسب السن لدى الذكور (جدول 6 في الملحق) قمنا بتقدير لتطور هذه النسب، على أساس أنها ستسجل تقلصاً بالنسبة لفئات الأعمار الأولى والأخيرة. وهكذا حصلنا على ما نسميه بالسكان النشطين المحتملين، وذلك بتطبيق نسب الاشتغال هذه، على مجموع السكان، بدون اعتبار للجنس. وبذلك سينتقل عدد السكان النشيطون المحتملون من 13,3 مليون نسمة سنة 2002 إلى 18,2 مليون، أي بزيادة سنوية تصل إلى 370.000 شخص خلال العقد الأول، ثم بزيادة أقل في المرحلة الموالية، حيث لن تتجاوز 110.000 شخصاً بعد سنة 2020. ويمثل هذا الرقم الحاجيات الإضافية للتشغيل سنوياً، على افتراض تساوي حظوظ النساء والرجال في الحصول على الشغل.



ج ــ حاجيات الشغل عند الذكور

حاجيات الشغل بالنسبة للذكور ستصل خلال العقد المقبل إلى رقم يتراوح ما بين 180.000 و190.000 منصباً إضافياً كل سنة. وسيكون من المفيد أن نقارن هذه الأرقام بالحصيلة العامة لتطور سوق الشغل خلال مرحلة 2000 ـ 2001. فخلال سنة من الزمن، تم خلق 199.000 منصب شغل مأجور في الوسط الحضري، وفي المقابل اندثر 82.000 منصب شغل (أساساً في القطاع الفلاحي). وبذلك نحصل على رصيد إيجابي يصل إلى 117.000 منصباً، وفي نفس الوقت ازداد عدد العاطلين بـ 34.000 شخصاً. وبذلك ستكون زيادة السكان النشطين الذكور كالتالي: 117.000 + 34.000 = 153.000.

وبعبارة أخرى، فإن الخلق الصافي لمناصب الشغل الإجمالية (117.000) تغطي ثلثي حاجيات التشغيل لدى الذكور (189.000). وبذلك فمستوى الديناميكية الاقتصادية الراهنة يسمح بتغطية ثلثي حاجيات التشغيل لدى الذكور، مع إقصاء كامل للنساء.

لكن المحتمل هو أن يكون هناك تقاسم لمناصب الشغل بين الجنسين: ثلاثة أرباع للذكور وربع للإناث. فعلى أساس رصيد 120.000 منصباً شغل إضافي لكل سنة، يمكن أن نعتبر بأن 90.000 منصب ستعود للذكور، وهو ما يمثل 50٪ من الحاجيات، بينما ستستفيد النساء من 30.000 منصب، وهو ما يمثل 15٪ من الطلب المحتمل. وتبقى هذه التقديرات تقريبية، ولكنها تسمح مع ذلك بإعطاء فكرة عن حجم المشكل. وخلاصة القول أن الحالة الراهنة لسوق الشغل تسمح بالاستجابة للحاجيات الاجتماعية لـ 50٪ من الذكور ولسدس النساء.

ويتحقق انخراط الشباب الذكور في سوق الشغل حسب التوزيع التالي:

- الشغل المهيكل = 50٪
- الشغل غير المهيكل= 30٪
- البطالة = 20٪

د ــ تطور طلب النساء على الشغل

أما انخراط النساء في سوق الشغل فيتحقق وفق التوزيع التالي:

- الشغل المهيكل = 15٪
- الشغل الغير مهيكل = 20٪
- البطالة = 20٪
- خارج دائرة النشاط = 55٪

من الواضح أن وضعية المرأة في سوق الشغل لن تبقى على حالتها الراهنة، فطلب النساء على الشغل سيعرف تطوراً ملحوظاً، وهو ما سيشكل العنصر الأساسي في دينامية سوق الشغل. وفي هذا الميدان، لا يمكننا إلا الاعتماد على الفرضيات: وهكذا نقترح اعتبار فرضيتين، فرضية متفائلة (فرضية 1) تتوقع أن تحقق النساء تقدماً كبيراً في ميدان التشغيل، حيث يتم تقليص الفارق بالنصف بين مستوى تشغيلهن وتشغيل الرجال حسب السن، في مدة ربع

قرن. أما الفرضية المتشائمة (فرضية 2) فتعتبر بأن هذا التقليص لن يتجاوز ربع الفارق الحالي بين الرجال والنساء.

وفي حالة تحقق الفرضية الأولى، ستنتقل نسبة نشاط النساء من 12٪ إلى 33٪ في نهاية المرحلة. أما في حالة تحقق الفرضية المتشائمة، فإن هذه النسبة ستصل فقط إلى 24٪. ويعطي جدول 8 في الملحق نسب التشغيل عند النساء حسب الفئات العمرية، في حين يعطي الجدول 9 النتائج بالأرقام المطلقة.

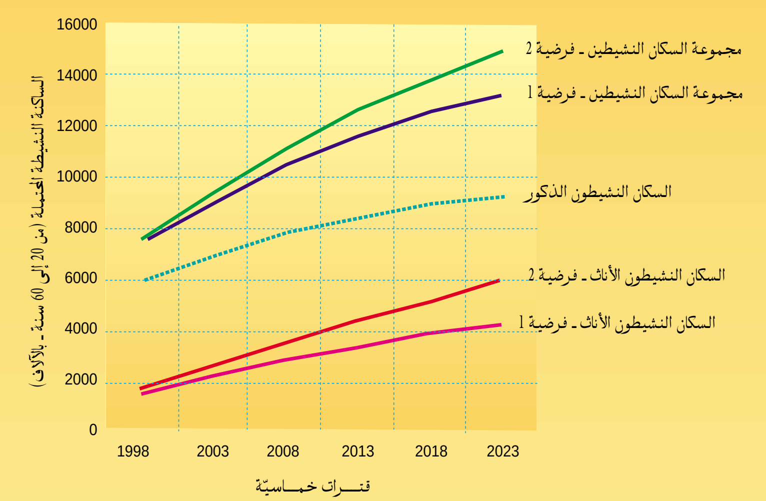
وحسب الفرضية المتحفظة، ستصل حاجيات الشغل بالنسبة للنساء إلى 110.000 منصباً في السنة إلى حدود 2010، وبعدها سينخفض هذا الرقم بشكل طفيف. أما الفرضية العالية، فتقدر هذه الحاجيات بـ 180.000 منصباً في السنة إلى حدود 2015، وسيبقى هذا الرقم مستقراً في السنوات الموالية.

وهكذا يتضح بأن إشكالية التشغيل النسوي مختلفة عن إشكالية تشغيل الذكور، بل يمكننا أن نؤكد بأن الرهان الأساسي للمجتمع المغربي خلال العشرين سنة المقبلة سيكمن في قدرته على توفير الشغل للشابات، بنفس القدر الذي تحقق به إدماج الفتيات في المنظومة التعليمية. فمن المؤكد أننا سنكون في مأزق اجتماعي خانق، إذا ما عجز سوق الشغل عن استيعاب الفتيات المتخرجات من المنظومة التعليمية، بعد كل المجهودات التي بذلت لتحقيق المساواة في الولوج إلى التعليم.

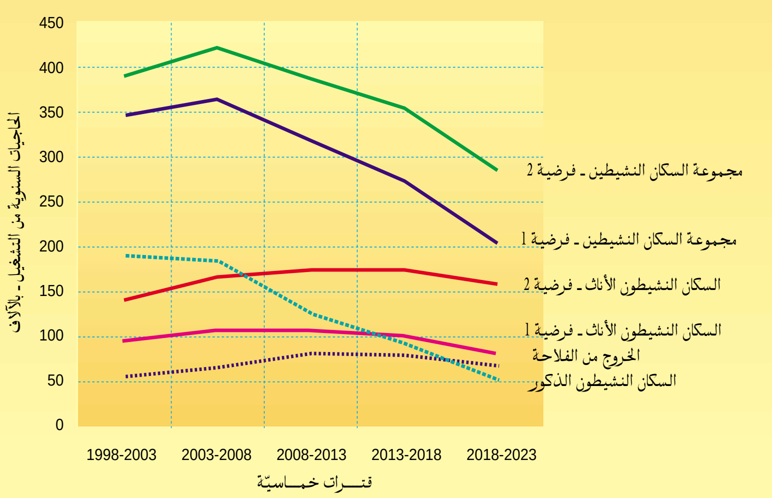
وتتوقع الفرضية المنخفضة (المتشائمة) أن تنتقل وثيرة خلق الشغل خلال العقد المقبل إلى 290.000 منصباًسنوياً كرصيد صافي، يجب مقارنة هذا الرقم مع 117.000، وهو الرصيد الإيجابي للشغل المأجور خلال السنة المنصرمة. (بدون أن ننسى بأن الفلاحة فقدت في نفس الوقت 150.000 منصب شغل غير مأجور).

أما حالياً، فالرصيد العام للشغل (المأجور وغير المأجور) سلبي، وهو ما يقتضي الانتقال من 25.000 منصب إلى 290.000 منصباً، وسيشكل هذا الانتقال قفزة نوعية في هذا الميدان.

مبيان أ: تطور الساكنة النشيطة المحتملة



مبيان ب: الحاجيات السنوية للتشغيل الاضافي غير الفلاحي



وعلى مستوى آخر، يجب اعتبار التطور الذي ستعرفه الفلاحة، والذي سيؤدي بالضرورة إلى فقدان عدد مهم من مناصب الشغل، يصعب تقديره. وللتدليل على أهمية هذا التراجع في التشغيل الفلاحي، يكفي أن نذكر بأن سنة 2000 ـ 2001، سجلت لوحدها انقراض 230.000 منصب شغل. ويساهم تعاقب فترات الجفاف في تعميق هذا التوجه، الذي تحول إلى مسلسل هيكلي.

السكان النشيطون المحتملون (بالآلاف)

الحاجيات ـ السنوية الإضافية	1988ـ2003	2003ـ2008	2008ـ2013	2013ـ2018	2018ـ2023
السكان النشيطون الذكور	189	182	125	93	55
السكان النشيطون إناث ف1	98	110	109	99	84
السكان النشيطون إناث ف2	142	168	179	176	162
الخروج من الفلاحة	60	68	83	83	68
مجموع السكان النشيطون ف1	347	360	317	275	207
مجموع السكان النشيطون ف2	390	418	386	352	285

ويوضح المبيانين المرافقين هذه الإشكالية. فالمبيان الأول يمثل تطور السكان النشيطين المحتملين (من 20 إلى 60 سنة) في المرحلة الممتدة ما بين 1998 و2023. ويظهر من خلال هذا المبيان أن الرجال النشيطون المحتملون سينتقلون من 6 مليون إلى 9 مليون شخصاً أي بزيادة 50 ٪ خلال 25 سنة. أما النساء فسينتقلن من 1,7 مليون إلى 3,9 مليون أو 5,3 مليون حسب الفرضية المعتمدة. فإذا ما اعتمدنا الفرضية المنخفضة حول نسبة اشتغال العنصر النسوي، سنصل إلى حاجيات إضافية للشغل على امتداد ربع قرن، تقدر بـ 3 ملايين منصباً بالنسبة للرجال، و2,2 مليون منصباً بالنسبة للنساء. وخلال النصف الأول من المرحلة المعتبرة، ستكون الحاجيات متساوية الأهمية للجنسين معاً، أما في النصف الثاني فسيتراجع الطلب عند الرجال، ويتفوق بشكل واضح الطلب في صفوف النساء.



ويعكس المبيان ب المعطيات السالفة الذكر، من زاوية الحاجيات السنوية مع إدماج المعطى الفلاحي، أي باعتبار فقدان مناصب الشغل في هذا القطاع، والتي تقدر ما بين 60.000 و80.000 منصباً، وهو رقم متواضع نسبياً. إذن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، في نفس الوقت، التطور السوسيو- ديمغرافي، والتطور الخاص بالقطاع الفلاحي. وبهذه الطريقة سنصل إلى حصيلة بسيطة: هي أن الحاجيات الإضافية للشغل غير فلاحي خلال العقد المقبل ستصل إلى حوالي 350.000 منصباً في السنة (الفرضية المنخفضة). وستتقلص هذه الحاجيات خلال العقد الموالي، لتستقر في حوالي 250.000 منصباً في السنة.

من البديهي أن مسألة التشغيل قضية حيوية في بلادنا، فالوضعية الراهنة تمتاز بانغلاق الآفاق، الشيء الذي يستدعي تحقيق تغييرات بنيوية في سوق الشغل، وفي إمكانيات توفير مناصب للعمل تسمح بفتح آفاق جديدة. هذه التحولات الهيكلية، تهم بالأساس، ميدانين رئيسين:

- *سلوك المستثمرين المحتملين:* ويتعلق الأمر بإقناع أصحاب رؤوس الأموال بالتخلي عن السلوك الريعي، وتبني سلوك مقاولاتي. هذا التحول يشكل ضرورة لا محاد عنها، خصوصاً في ظرفية تمتاز بانفتاح اقتصادي متصاعد، لأن السلوك الريعي يغدي هروب الرساميل إلى الخارج. كما أنه سيكون من العبثي العمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، في الوقت الذي يتهرب فيه الرأسمال الوطني من تحمل مسؤولياته.
- سلوك الدولة: في هذا الصدد يجب على الدولة أن تتخلى عن الهاجس الأمني، الذي كان يحدد سلوكها وسياساتها، لتصبح دولة تهدف قبل كل شيء إلى ضمان الإنصاف الاجتماعي، وتنظيم التنمية، وهو أمر يفترض تحولا عميقاً لبنية الدولة في حد ذاتها. وتشكل هذه التحولات الهيكلية في هذين الميدانين، شرطاً مسبقاً لقيام سياسات حقيقية في مجال الشغل.

2
التوجهات

يعتبر هذا النص حلقة أساسية في المجموعة التي سيشكلها التصميم الوطني لإعداد التراب.

ما المقصود بالتوجهات في ميدان الإعداد؟

يمكن الإفصاح عن مفهوم التوجهات في ثلاثة أبعاد أو اتجاهات، أولا هناك الاختيارات الجوهرية والمتمثلة في الأهداف الوطنية الكبرى للتنمية. وفي مستوى ثاني استخلاص الانعكاسات المجالية المترتبة عن هذه الاختيارات، وأخيرا تحديد الشروط القطاعية لتفعيلها.

1 . الاختيارات الأساسية

يمكن تصنيف الأهداف الوطنية الكبرى في خانتين، الأولى تتعلق بالتنمية المستدامة، والثانية بالإنصاف والنجاعة.

أ ـ التنمية المستدامة

إن استعمالنا لهذا المفهوم من زاوية دقيقة، هي العلاقة مع الطبيعة، يحيلنا إلى اعتبار موضوعين جوهرين هما: الموارد والأوساط الطبيعية.

- *الموارد الطبيعية:* يشكل الماء المورد الطبيعي بامتياز، وكلنا يعلم خطورة المشاكل المرتبطة بهذا المورد الثمين. أما المورد الثاني فيتكون من المجموعة التي تشمل التربة والغطاء النباتي، وخاصة الغابة التي تتميز أيضا بوضعية صعبة وهشة.
- *الأوساط الطبيعية:* يتشكل المغرب في مجملة من مجموعة من الأوساط الهشة أو الهشة جدا. وسنورد هنا فقط الحالات الأكثر صعوبة وخطورة وهي الجبال والسواحل، وعلى مستوى الجهات، الجنوب والصحراء.

ب ـ الإنصاف والنجاعة

يجب اعتبار هاذين المفهومين بشكل مترابط باستمرار، لأن الهدف الاستراتيجي يكمن بالضبط في تحقيق التوفيق بينهما، في أفق تنمية مستدامة. وفي ظل الظروف التي تميز وضعيتها يتطلب هذا التوفيق تحقيق الأهداف التالية:

- *الانفتاح والتشبث بالجذور التاريخية:* اختار المغرب منذ مدة طويلة توجها جوهريا، يتمثل في رفع تحدي الانفتاح الاقتصادي والثقافي، مع تأكيد عزمه على ترسيخ الجذور التاريخية للأمة المغربية، والمحافظة على خصوصيتها البشرية. فرفع تحدي العولمة لا يعني الذوبان والانصهار في عجين ثقافي فوق قومي، بل العكس هو الذي يجب أن يتحقق، فالمحافظة على الهوية شرط أولي لمواجهة جدية للعولمة. ويعتبر هذا الاختيار أهم توجه استراتيجي في ميدان إعداد التراب.
- استدراك التأخر في ميدان المرافق: يعاني بلدنا من إرث ثقيل، يتمثل في ضعف تجهيز الغالبية الساحقة من العالم القروي بالمرافق، فالبوادي كانت ضحية إهمال وتهميش، من تجلياته المؤلمة: الأمية والعجز عن تحقيق أية تنمية. هذا التأخر أصبح أمرا لا يطاق، سواء من الزاوية الاقتصادية أو من الزاوية الإنسانية.
- خلق مناصب الشغل: يمثل تشغيل الشباب أكبر تحدي اجتماعي يواجه المغرب، بحكم وصول أجيال فترة انفجار الولادات في عقدي السبعينات والثمانينات، إلى سوق شغل عاجز عن استيعابهم.
- امتصاص الفائض السكاني الفلاحي: إضافة إلى الضعف الصارخ لتجهيز العالم القروي بالمرافق، يعاني هذا الأخير من ظاهرة لعلها أكثر خطورة، وهي التخلف الاقتصادي لجزء كبير من الفلاحة المغربية. فالتكدس الديمغرافي في مناطق البور غير المحظوظ، وفي الجبال، سيتحول إلى وضع لأن تطيقه ساكنة متعلمة ومنفتحة على الإعلام.

2 . الانعكاسات المجالية

أ ـ الفلاحة والعالم القروي

إن اعتبار الوضعية الراهنة للبلاد، يفرض العمل على معالجة متزامنة لأزمة الفلاحة وأزمة البادية، حيث سيكون من اللازم إدماج المعالجتين، أي التعامل معهما في إطار ترابي ملائم. وإذا كانت الاختيارات العامة تتحدد على المستوى الوطني، فإن تفعيلها يمر عبر برامج ترابية، والإقليم هو بدون شك أفضل إطار لتحقيق هذا التفعيل.

ب ــ النمو الحضري

ستكون المعركة الأساسية، أي معركة التنمية وخلق الشغل في المدن، وخصوصاً منها المدن ذات الصبغة «الاقتصادية». إن ضعف النمو البنيوي الذي يعاني منه بلدنا، ناتج في جزء كبير منه، عن النواقص البنيوية للمدن القطبية، وفي مقدمتها الدار البيضاء. ويستلزم ربح هذه المعركة تحقيق سلسلة من الأهداف المعروفة جيدا:

- تصحيح التأخر في ميدان التجهيزات القاعدية الحضرية: التطهير، النقل، السكن... الخ.
- إدماج البناء الحضري في إطار الشرعية.
- إصلاح السياسة السكنية.
- تنمية تعمير جديد.
- معالجة الفضاء الحضري المركزي ككيان قائم الذات.
- اعتبار التراث كأداة للتنمية: في هذا الإطار تشكل فاس حالة نموذجية. يجب التعامل بطلاقة تربط بين المدينة العتيقة والصناعة التقليدية، والتقاليد الثقافية، في إطار منظومة سوسيو- اقتصادية، ذات حمولة ومؤهلات تنموية، لم تحظ إلى حد الآن بالاهتمام الكافي والمنصف.

3 . الشروط القطاعية

يتحقق إعداد التراب بفعل تعاقب عمليات معزولة منبثقة عن قرارات العاملين بالقطاع العمومي والقطاع الخاص. هؤلاء الفاعلون لا يعبأون بانشغالات إعداد التراب لأنهم يخضعون فقط لمنطق القطاع الذي ينتمون إليه. ولتحويل هذه الاختلافات في المنطق، الناجمة عن تنوع القطاعات، إلى تناسق ترابي، لا بد للمسؤولين عن مختلف الفروع، وبالدرجة الأولى الوزارات المتخصصة، أن تكون قادرة على تحديد واضح لسياساتها الخاصة، حتى يتمكن المسؤولون الترابيون من منتخبين وممثلي الدولة والمهيئين أن يستخلصوا انعكاسات هذه السياسات على المستوى الترابي.

أ ــ القطاعات المنتجة

في ميدان القطاعات المنتجة، تواجهنا وضعية جد معقدة، فمستويات تهييء السياسات القطاعية متفاوتة حسب الميادين، وفي غالب الأحيان يتم الاكتفاء بصيغ جد عامة وضعيفة من حيث قابليتها للتطبيق. ويشكل هذا عرقلة هامة في مجال الإعداد، فهناك نقص في الرؤيا، خصوصا على المدى المتوسط، وهو أهم أفق بالنسبة للأعداد. وفي هذا الإطار، يمكن أن نميز ما بين القطاعات القاعدية، حيث الحاجة كبيرة إلى الرؤيا، وقطاعات النمو التي تتوفر على رؤية أوضح. وتشكل القطاعات المنتجة القاعدية من الفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية، بينما تعتبر السياحة والصيد قطاعات نامية.

ب ــ الخدمات الإنتاجية الكبرى

وتضم هذه الخدمات أنشطة النقل والتكوين، وتمتاز بارتباطها الوثيق بإعداد التراب. فالدور الجوهري للنقل في ميدان التنمية المجالية معروف عند الجميع. ومن الضروري هنا أن نعتبر مجموع سلسلة النقل، التي تبدأ بالمسلك القروي وتنتهي بالموانئ والمطارات الدولية. هذه المقاربة الشمولية من شأنها أن توفق وتنسق ما بين فعالية اللوجستيكية وأفضل خدمة للتراب.

أما فيما يتعلق بالتكوين وخصوصا التكوين المهنى، فهو يشكل عاملا استراتيجيا للتنمية الحديثة. واعتبارا لحيثيات الوضعية الراهنة، فإن التساؤل الكبير يتمثل في كيفية تطوير تكوين فعال، يرتبط في نهايته بنشاط المقاولات.

ج ــ المؤسسات

تعتبر المؤسسات ذات أهمية خاصة، لأنها تعني بطريقة مباشرة باقي القطاعات. واعتبارا لوضعية البلاد وللتوجهات الصادرة من أعلى مستوى، فإننا مدعوون للتأكيد على ثلاث نقط قوة بالنسبة لإعداد التراب:

- اللاتركز الجهوي واللامركزية الجماعية: سيصاحب إصلاح المؤسسات وتسيير الدولة مسلسل اللاتركز على المستوى الجهوي واللامركزية بالنسبة للجماعات، وبالخصوص الجماعات الحضرية الجديدة والموحدة.
- تنسيق وتماسك العمل العمومي على ثلاث مستويات (الدولة- الجهة- المدينة) ويمر تحقيق هذا الهدف عبر سياسة تعاقدية. إن إرساء هذا المنهج الجديد في العمل أصبح أمرا استعجاليا.

تتوقف فعالية كل سياسة ترابية على مدى وجاهة وملائمة الإطار الترابي الذي تتحقق فوق أرضيته. وفي هذا الإطار، أصبح الجميع واعيا بأن اللامركزية كانت تفترض تحقيق شرط مسبق يتمثل في وحدة المدينة. أما مشكل الجهات فهو أكثر تعقيداً، ولكنه في العمق يطرح نفس الإشكالية ويكتسي نفس الطبيعة. فالجهوية ستبقى متعثرة الخطى، إذا ما تحققت في إطار مجالي تعسفي، لا يراعي واقع وحقيقة التسيير الترابي.

3
التصميم الوطني لإعداد تراب المملكة المغربية

تقديم الوثيقة النهائية

بعد أن قطعنا مختلف المراحل التي بدأت بالتحليل وانتهت بالاقتراحات، مروراً بالحصيلة، والتشخيص، ثم تحديد الإشكالية والرهانات، لم يبق لنا سوى تقديم الوثيقة الكارطوغرافية. وتمكن الخريطة، في نفس الوقت، من تمثيل وتلخيص مجموع هذه المعطيات. وتوفر الخريطة في حد ذاتها بعداً إضافياً ضرورياً في ميدان إعداد التراب، لكنها لا تمكن من تمثيل كل الاقتراحات التي تقدمنا بها، لأن بعضها غير قابل للتمثيل الكارطوغرافي. لذلك يجب الاعتماد، في نفس الوقت، على النص المكتوب وعلى الخرائط. ويتكون هذا الجزء من أربعة فصول:

تتطرق الفصول الثلاثة الأولى لمراحل الإنجاز، بينما يقدم الفصل الرابع مفتاح الخريطة، قبل أن نختتم التقرير بتعليق جهوي مركز ومقتضب.

1. أسس التصميم الوطني: التنمية المستدامة والمبادئ العامة.
2. خيار الإعداد.
3. بناء التصميم الوطني لإعداد التراب: الخط الموجه والتقديم المنظومي.
4. التعليق على المستوى الجهوي.

1 . أسس التصميم الوطني لإعداد التراب

يجب أن نميز في هذا الصدد ما بين القاعدة الأساسية ومباديء الإعداد:

أ ـ القاعدة الأساسية

تشكل التنمية المستدامة المفهوم الأساسي الذي يرتكز عليه بناء التصميم الوطني لإعداد التراب، وهو الأمر الذي يحيلنا منذ البداية على إشكالية تدبير الموارد، وعلى رأسها المورد المائي. وسبق أن قلنا بأن نمط النمو الراهن، لا يعمل على استدامة الموارد، وبأنه يلحق أضراراً بليغة بالمورد الأساسي. وفي ظل ظروف بلد كبلدنا، فإن متطلبات التنمية المستديمة لا تقتصر على حماية الفرشات المائية والتربة والغطاء النباتي والأوساط الهشة، بل تتعدى ذلك، حيث تقتضي أيضاً بذل مجهودات كبيرة لإعادة التوازنات المختلة منذ حوالي قرن من الزمن، ولإعادة الحياة لغطاءات نباتية حطمتها الحروب أو الرعي المفرط. ويهم هذا الأمر الجزء الأكبر من ترابنا الوطني، أي مجموع النطاق الصحراوي والنطاق القاحل في الجنوب والشرق. ويشكل هذا الهدف ورشاً كبيراً يستلزم تعبئة مجهودات عدة أجيال، ويتطلب دعماً دولياً، من حقنا أن نطالب به، نظراً للأهمية والبعد القاري لهذا العمل الجبار.

ب ـ مبادئ الإعداد

إن تحديد هذه المبادئ لا يرتبط بخيار إلزامي وعام، صالح في أي مكان من كرتنا الأرضية، بل أنه منبثق من خيارات متميزة لمجتمعنا، عُبِرَ عنها خلال الحوار الوطني لإعداد التراب، الذي انعقد السنة الماضية، وتضمنها «الميثاق الوطني لإعداد التراب». هذه الوثيقة التي أصبحت تعتبر أساس ومرجعية التصميم الوطني لإعداد التراب.

يمثل الإنصاف الاجتماعي والنجاعة الاقتصادية المبدأين المؤسسين لمنهج الإعداد الذي اعتمدناه في هذا التصميم. إن المهمة الأولى لإعداد التراب تكمن بالضبط في العمل على أرض الواقع، من أجل التوفيق الملموس بين هذين المبدأين، اللذين غالباً ما يكونان في وضعية تناقض.

وأكثر من هذا، فإن الوضعية التي يوجد فيها بلدنا اليوم من شأنها أن تعمق التناقضات ما بين الإكراه الاقتصادي المتفاقم بفعل الانفتاح على الخارج، والمتطلبات الاجتماعية المتأججة بفعل التزايد السكاني والتمدين المتسارع. إن تناقض هذين المطلبين هو الذي يبرر حاجيتنا لإعداد التراب.

وفيما يتعلق بإرضاء حاجيات السكان، تكون مسؤولية الدولة معنية بشكل مباشر في الميادين الأساسية كالصحة والتعليم والمواصلات. كما يجب أن تكون المساواة في التعامل مع المواطنين هي القاعدة، بدون أي اعتبار للجنس، أو للسن أو للوضعية القانونية. لكن تطبيق هذه القاعدة يمكن أن يتحقق بشكل متباين حسب الأوساط والظروف الاجتماعية. وهكذا، يمكن تغطية الحاجيات في الميدان الصحي من طرف القطاع العمومي أو من طرف القطاع الخاص، ولكن

في كل الحالات يبقى المبدأ واحداً، وهو ضرورة معالجة المواطنين، وتعليم أبناءهم ذكوراً وإناثاً، كما يجب ربط القرى بالطرق أو المسالك على طول السنة، وتوفير الماء الشروب والكهرباء لجموع السكان.

أما فيما يخص التنمية الاقتصادية فالمشكل يتخذ صبغة مختلفة. صحيح أن مسؤولية الدولة معنية هنا أيضاً، ولكن ذلك يتم بطريقة مختلفة وغير مباشرة، إذ أن إنشاء معمل صناعي لا يتم بنفس الطريقة والشروط التي يستلزمها إنشاء ثانوية. فالنشاط الصناعي هو بالأساس من اختصاص القطاع الخاص، كما أن توطين الوحدات الصناعية يخضع لعوامل وقوانين اقتصادية صارمة، لا علاقة لها بالقواعد التي تتحكم في توطين المرافق العمومية. إن دور الدولة هنا ليس هو تقنين النمو الاقتصادي ولا هو التكلف بإنجازه بشكل مباشر، بل يكمن في خلق شروط هذا النمو، بتحفيز الفاعلين الخواص للإقدام على المبادرة في إطار احترام قوانين اقتصاد السوق. وبطبيعة الحال، يتم تطبيق هذا المبدأ العام بطرق مختلفة حسب القطاعات. وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن الفلاحة تطرح مشكلا متميزاً اعتباراً لكونها أكبر قطاع موفر للشغل، لذلك فهي تتسم ببعد اجتماعي قوي جداً، لابد من أخذه بعين الاعتبار.

إذا كان ميدان المرافق العمومية يستدعي المساواة في معاملة المواطنين، فإن الميدان الاقتصادي يفرض بالعكس ضرورة التمييز. فمبدئيا يتوفر كل جزء من التراب الوطني على مؤهل أو مؤهلات قابلة للتثمين، شريطة أن تقوم الدولة بإنجاز أو دعم عدد معين من المشاريع. لكن طبيعة وأهمية هذه المؤهلات مختلفة جداً من مكان إلى آخر، كما أن وقعها على التشغيل متباين بشكل كبير. بل أكثر من ذلك، فبعض عمليات تثمين هذه المؤهلات قد يؤدي أحيانا إلى تراجع وانخفاض التشغيل، كما هو الحال بالنسبة للمؤهلات الغابوية. وعلى مستوى آخر، فإن تثمين هذه المؤهلات يتحقق بطريقة انتقائية حسب أولويات الاقتصاد الوطني. وهكذا، يحظى كل من الصيد البحري والسياحة الشاطئية، في الوقت الراهن، باهتمام كبير، لأنهما مرتبان في مقدمة أولويات الاقتصاد المغربي.

وأخيرا، نضيف إلى أن هذه المؤهلات لا تقتصر على المعطيات أو الموارد الطبيعية، فهي تخص أيضاً المؤهلات البشرية والحضرية، ذات الارتباط بالمهارات والمرافق والتجهيزات الكبرى للمواصلات. إن التعامل مع التراب من زاوية الإعداد، يفترض القيام بمهمتين: الأولى تتمثل في إنجاز حصيلة للمرافق العمومية، واقتراح جدولة واقعية لتصحيح وامتصاص العجز الذي يميزها في اللحظة الراهنة. أما المهمة الثانية، وهي أكثر تعقيداً، فتقتضي تشخيص أو ضبط مؤهلات النمو التي يمكن أن تندرج في سياق الأهداف الوطنية الكبرى، والتي يمكن أن تعطي نتائج ملموسة في ميادين الشغل وإنتاج القيمة المضافة، وكل ذلك بالطبع في نسق يمتاز بالانفتاح على الخارج، الذي أصبح واقعاً يفرض نفسه على جميع القطاعات الاقتصادية.

وتكمن إشكالية إعداد التراب في ضرورة التوفيق بين هذين المنطقين على مختلف المستويات، أي احترام منطق المساواة بالنسبة للتدخلات المباشرة للدولة، ومنطق التمييز بالنسبة للنمو الاقتصادي. صحيح أن هذين المنطقين متناقضين،



ولكنهما غير متضادين، حيث يمكن التوفيق بينهما من خلال عمل موجه لتحقيق هذا الهدف في مستويات مختلفة. وهذا بالضبط هو الغاية المنشودة في هذا التصميم الوطني لإعداد التراب.

2. خيار الإعداد

لعقود طويلة، شكل التوازن الجهوي المفهوم الأساسي الذي ارتكز عليه خيار الإعداد. وفي الوقت الراهن أصبح هذا المفهوم متجاوزا وذلك لعدة اعتباراتً.

فهو مفهوم ساكن يهدف لتحقيق التوازن بين الجهات، في الوقت الذي تتميز فيه حياة مكونات التراب الوطني بعدم استقرار دائم، وبإعادة تشكيل مستمرة لتوازنات هشة، خصوصاً في مرحلة تمتاز بتحولات كبرى، كالمرحلة التي نعيشها اليوم. فالتقدم يقتضي أن نتحكم على الدوام في اللاتوازنات.

إن مضمون هذا المفهوم في حد ذاته غير ملائم، حيث أن ما كنا نسميه بالتوازن الجهوي، كان في الواقع إرادة لتحجيم حركات الهجرة، من خلال العمل على أن تحتفظ كل جهة بساكنتها. فالهدف الحقيقي كان هو تقليص التنقلات نحو المدن، وهي الظاهرة التي كانت توصف بالمناسبة «بالنزوح الريفي». إن كل هذه المواقف والممارسات كانت تعكس الرفض، بل والخوف من النمو الحضري، حيث أن المدن الكبرى كانت تعتبر مصدراً لكل الأخطار.

هذا التصور خاطئ بصفة عامة، ولكنه مغرق في الخطأ في حالة كحالة المغرب. ومع الأسف، فقد تحقق بالفعل هذا التوازن الجهوي خلال الثلاثين سنة المنصرمة، حيث تكدست زيادة السكان القرويين في عين المكان، الأمر الذي ترتب عنه فائض سكاني مأساوي، لا نعلم اليوم كيف سنتمكن من معالجته. فحركات الهجرة الداخلية، هي في أغلبيتها حركات قصيرة المسافة، تتوجه نحو المركز الجهوي القريب، حيث لا يوجد *أي تلاؤم ما بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي، خلافاً لما يتحقق عادة في إطار نظام نمو «متوازن».*

إن تطبيق مفهوم التوازن على العلاقات بين الجهات يسبب تشويها مزدوجاً للحقيقة. فبإمكاننا أن نتحدث عن التوازن داخل جهة ما، على سبيل المثال بمقارنة مؤهلاتها المائية مع الاستغلال الذي تخضع له، كما يمكن أن نتحدث عن التوازن على المستوى الوطني، بمقارنة توزيع النمو الاقتصادي مع توزيع النمو الديمغرافي مثلاً، ولكن لا يمكن في كل الأحوال أن نقارن نطاقين بمنظور التوازن. لأن ذلك شيء غير معقول ومعاكس للمنطق السليم.

ويتحدد خيار الإعداد الذي سنعتمده في كونه يهدف إلى تحقيق غاية شمولية هي *«التآزر المتفاوت بين المكونات النطاقية»*.

وإذا ما طبقنا هذا المفهوم على المستوى المحلي، فيمكن أن نلخصه أو نترجمه بصيغة بسيطة، ستشكل نوعا ما شعاراً للتصميم الوطني لإعداد التراب، وهي: *«الاستفادة من كل مكون ترابي حسب إمكانياته الاقتصادية، وإعطاء كل مكون ترابي حسب حاجياته الاجتماعية»*.

أما إذا طبقناه على المستوى الوطني، فإن التآزر المتفاوت يعني في نفس الوقت،

بعث دينامية في كل صنف من أصناف المجالات وفق خصائصه الذاتيـة، ودعـم العلاقات بين هذه المجالات، وهو الأمر الذي يحيلنا ليس على الجهات، بل على المكونات المجالية للمملكة.

أ ـ المكونات المجالية للمملكة المغربية

يمكن قياس مدى أصالة وتميز المجال المغربي بمقارنته مع محيطه الجـهـوي أي المغرب العربي. فالمجال المغاربي النموذجي هو مجال مزدوج، يتعارض فيه الساحل المنفتح على البحر والرطب نسبياً مع العمق القاري القاحل. هذا الوضع هـو الذي أفرز خطاب الإعداد المعروف، الذي ينتقد التركز الساحلي المقابل لتهميش المناطق الداخلية، والذي يقترح بعد ذلك «إعادة التوازن بينهما». ومن حسن حظ المغرب أن حالته لا تطابق هذا الخطاب، لأن مجال التراب الوطني يتشكل من أربع مجالات نطاقية، اثنين منها ساحلية واثنين قارية: (خريطـة رقـم 11 : «لنطاقات المجالية»).

- النطاق الأطلنطي : من طنجة إلى لكويرة.
- النطاق المتوسطي: من طنجة إلى السعيدية.
- النطاق الوسطي: يجمع الدير بالجبال، على امتداد محور فاس - مـراكـش، ويمتد في اتجاه الشرق من خلال ممر تازة.
- النطاق القاحل: ابتداءاً من سهوب الحلفا إلى الصحراء بعد اختراق تافيلالت ودرعة.

ومفهوم النطاق المجالي هو، في نفس الوقت، مفهوم طبيـعـي وبـشـري، لأنـه يجسد سيرورة تاريخية مندرجة في إطار طبيعي.

- *النطاق المتوسطي*: يجمع هذا النطاق ما بين الساحل والسفوح الشمـالـيـة لجبال الريف، وقد تضرر من موقعه كنطاق واقـي ودفاعـي فـي المـواجـهـة العسكرية مع المسيحية، وأمام كل الأخطار الخارجية، وهو الأمر الذي ساهم في ركود البنيات التقليدية وتعطيل كل إمكانيات النمو.
- *النطاق الأطلنطي*: يعتبر هذا النطاق الضحية الكبرى لانقلاب موازين القوى على الصعيد العالمي. فمنذ احتلال سبتة سنة 1415، خضع هذا الـنـطـاق لضغط سلبي من طرف الغرب الأوربي، الأمر الذي سبب في شلل المـوانـئ وبالتالي في عزلة المغرب. ولم يستعد هذا النطاق مكانته الطبيعية، وانفتاحه على العالم إلا خلال القرن XIX، وخصوصاً القرنXX ، الأمر الذي انعكس بتطور مدهش لميناء الدار البيضاء في البداية، ثم لموانئ طـنـجـة وأكـاديـر. ويحتضن الساحل الأطلنطي في الوقت الـراهـن أفـضـل المـؤهـلات لـلـنـمـو الاقتصادي، حيث أنه يفتح آفاقاً واعدة للصيد البحري والسياحة الشاطئية.
- النطاق الوسطي: يرتكز هذا النطاق على العلاقة المباشرة بين المناطق الجبلية والمناطق الواقعة في قدمها أو سافلتها، وهـي تشكل القلب النابض للمغرب سواء في الميدان الفلاحي والقـروي (سايس- تادلة - الحوز) أو في المـيـدان الحضري (فاس - مكناس - مراكش).

ولكن الصعود القوي والمدهش للساحل الأطلنطي في المرحلـة المـعـاصـرة، قلص كثيـراً من هيمنة هذا النطاق على مجموع التراب الوطني، ولكنـه لـم يفرغه من كل حيويته، حيث أنه لازال يجمع 35٪ من سكان البلاد، وينتج 30٪ من ناتجها الداخلي الخام، إضافة إلى أنه يتوفر على مؤهلات تنموية غير مستغلـة إلـى حد الآن، كما يجب أن لا ننسى دورة كخزان للمياه بالنسبة لمجموع البلاد.



- النطاق القاحل: ويتشكل هذا النطاق من ثلاثة مكونات هي سهوب وجبال المغرب الشرقي، ثم منطقة واحات تافيلالت ودرعة، وأخيرا الصحراء. وتتميز الأوضاع في هذه الأوساط الثلاثة بتباينـهـا الواضح، لكنها تتوفر على قاسـم مشترك هام وحاسم يتمثل في شحة المياه وتدهور الأوساط الطبيعية بفعل تدخل الإنسان.

وفي ظل هذه الظروف سيكون من الضروري أن تخضع مشاريع الـتـنـمـيـة، سواء تعلق الأمر بالسياحة أو الصيد، إلى المتطلبات البيئية. وهكذا يـجـب أن يحظى هدف إعادة الحياة للغطاء النباتي، والتدبير الصارم للموارد المائية بأولوية مطلقة. فالبيئة تعتبر في هذا النسق، أساس كل أشكال التنمية، كما يـجـب العمل دائماً في إطار أفق بعيد المدى.

ب ـ التآزر المتفاوت

يكتسي تطبيق مفهوم التآزر المتفاوت على هذه النطاقات ثلاثة دلالات:

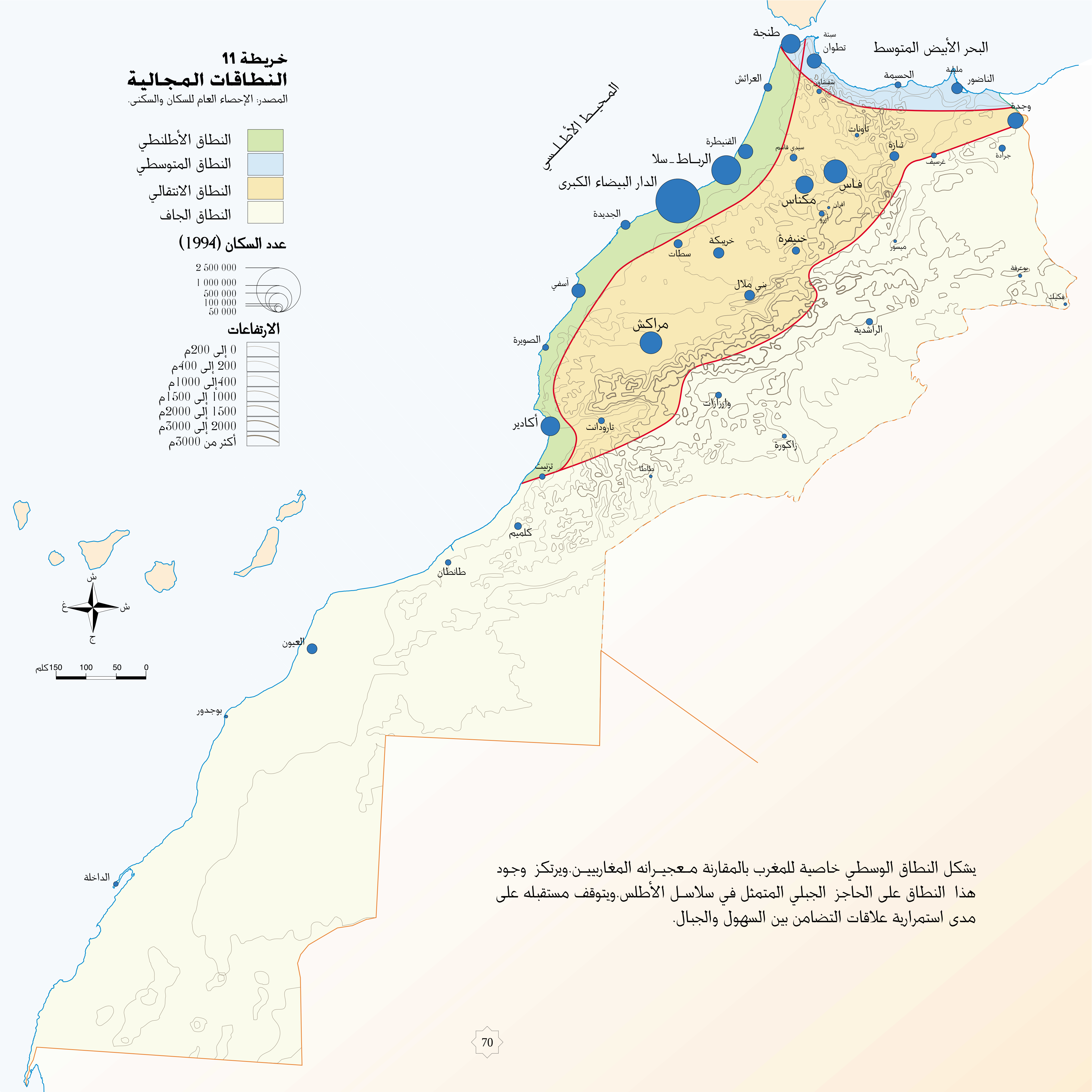
- المعالجة المتميزة لكل نطاق، على حدة، انطلاقا من إشكاليـتـه الـخـاصـة. إن اعتماد هذا المبدأ هو الذي أفرز تحديد جهات لإعداد التراب.
- يجب أولا ، تحقيق إدماج داخلي لهذه النطاقات وخصـوصـاً بالنسبة للنطـاق الساحلي والوسطي. وقد انطلقت هذه العملية في الشمال، بإنجاز الطريق الدائري المتوسطي. ويمكن تعميم تطبيق هذا المبدأ، ليس فقط على القطاع الطرقي، بل أيضاً على باقي القطاعات، ليصبح مبدأ شمولياً لإعداد التراب.
- تحقيق تمفصل قوي لهذه النطاقات الأربع، وخـصـوصـاً مع النطاق الوسـطـي، الذي يلعب، بفضل موقعه، دوراً أساسياً في الاندماج الشمولي للتراب الوطني.

بانسجام مع هذه المباديء نقترح ما يلي:

- إتمام إنجاز المحور المتوسطي الذي سيشكل مرتكزاً لسياسة الاندماج الاقتصادي والتآزر النطاقي.
- تطوير المحور الأطلنطي بشكل مسترسل ما بين طنجة ولكويرة، مع إنجاز خط سككي يربط طنجة بتيزنيت، وهو الأمر الذي سيسمح، من جملة ما سيسمح به، بفك العزلة عن الصويرة وإدماج جهتها في المحور الطبيعي لنموها بـين الدار البيضاء وأكادير.
- تطوير محور داخلي بين فاس ومراكش، وربطه بالساحل في أقصى حدوده، أي تحقيق ربط بين فاس وطنجة في الشـمـال، وبـين مـراكـش وأكادير فـي الجنوب. وبطبيعة الحال، فإن هذا الاقتراح لا يـنـدرج في التصميم الطرقي، ولكنه يشكل خـيـاراً جوهرياً لتنظيم المجـال الوطني، فالأمر يتعلق بتـصـورنـا للهيكلة العامة للتراب الوطني. وتكمن الفكرة الرئيسية لهذا الاقتراح، في تثمين وتنمية المحور الداخلي مع ربطه بالساحل.

خريطة 11
النطاقات المجالية

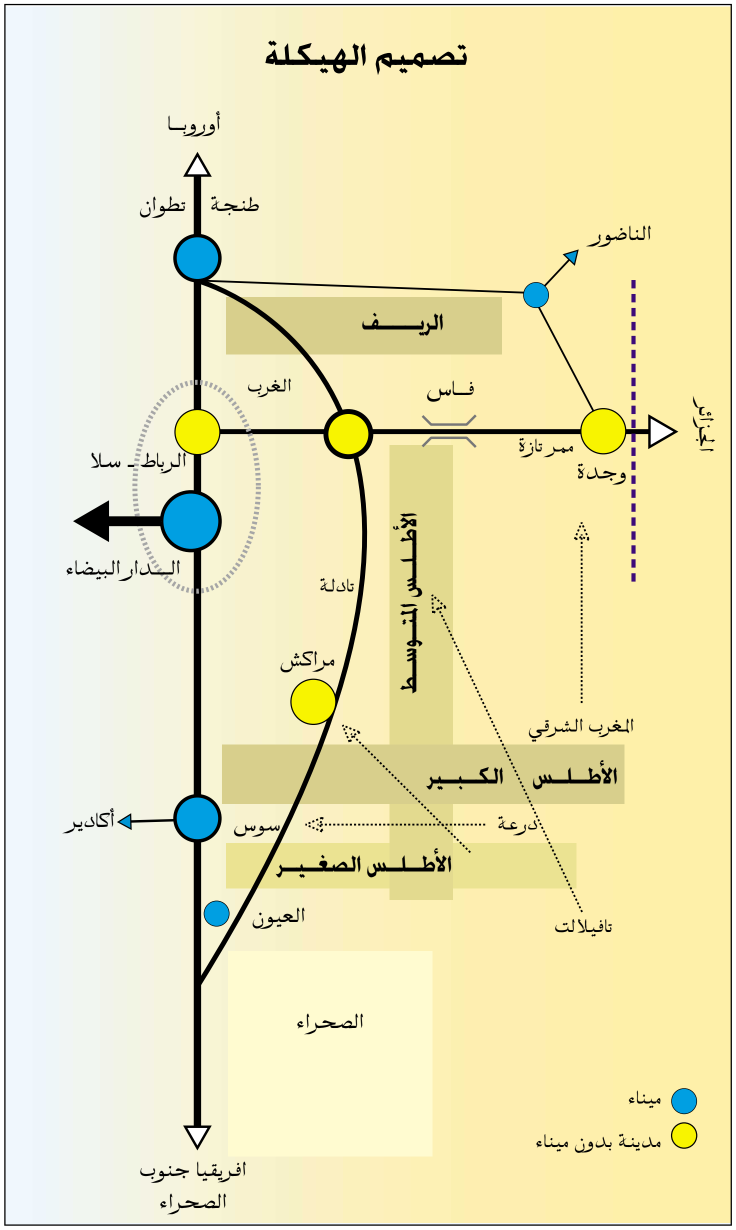
المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى.



يشكل النطاق الوسطي خاصية للمغرب بالمقارنة مع جيرانه المغاربيين. ويرتكز وجود هذا النطاق على الحاجز الجبلي المتمثل في سلاسل الأطلس. ويتوقف مستقبله على مدى استمرارية علاقات التضامن بين السهول والجبال.

- تغطية هذه المنظومة بشبكة للارتباطات المباشرة بين المحاور المُهَيْكِلة، وذلك بتقريب المحورين الأطلنطي والداخلي، وبالتعامد مع المحور المغاربي. ويجب أن يحظى المحور المغاربي الرباط - وجدة بمكانة خاصة، لأنه يشكل عنصراً أساسياً، سواء بالنسبة لتنظيم المجال الوطني، أو بالنسبة للاندماج المستقبلي للمغرب العربي الكبير.

ويمكن تلخيص خيار الإعداد بكل بساطة في الرسم التوضيحي التالي:





3 . بناء التصميم الوطني لإعداد التراب

«وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض» - السورة 2 الآية 11

سنبدأ بتحديد الخط الموجه للعمل الكارطوغرافي، قبل أن نقدم مختلف مكونات التصميم الوطني لإعداد التراب.

أ ــ "الخط الموجه": المخاطر والمؤهلات

إذا كان خيار الإعداد هو الأساس الذي يرتكز عليه بناء التصميم الوطني لإعداد التراب، فإن هناك خياراً آخر، يخص البعد المرئي الذي يعتبر الخط الموجه للعمل الكارطوغرافي. هذا الخيار الأساسي لتمثيل المجال الوطني، يعكس فكرة معينة للإعداد، ويتعلق الأمر هنا بثنائية «المخاطر / المؤهلات».

ويمكن أن نصف هذه الثنائية أيضا بالضرر/ والتحسين، وذلك بالرجوع إلى القرآن الكريم. فسورة البقرة تتحدث عدة مرات عن مفاهيم الضرر والتحسين الذي يمكن أن يلحق بحياتنا اليومية أو الروحية. فالإسلام يتميز بخاصية أصيلة تتمثل في تأكيده على مسؤولية الإنسان في تدبير الأرض التي يمكن أن نسميها اليوم بالتراب.

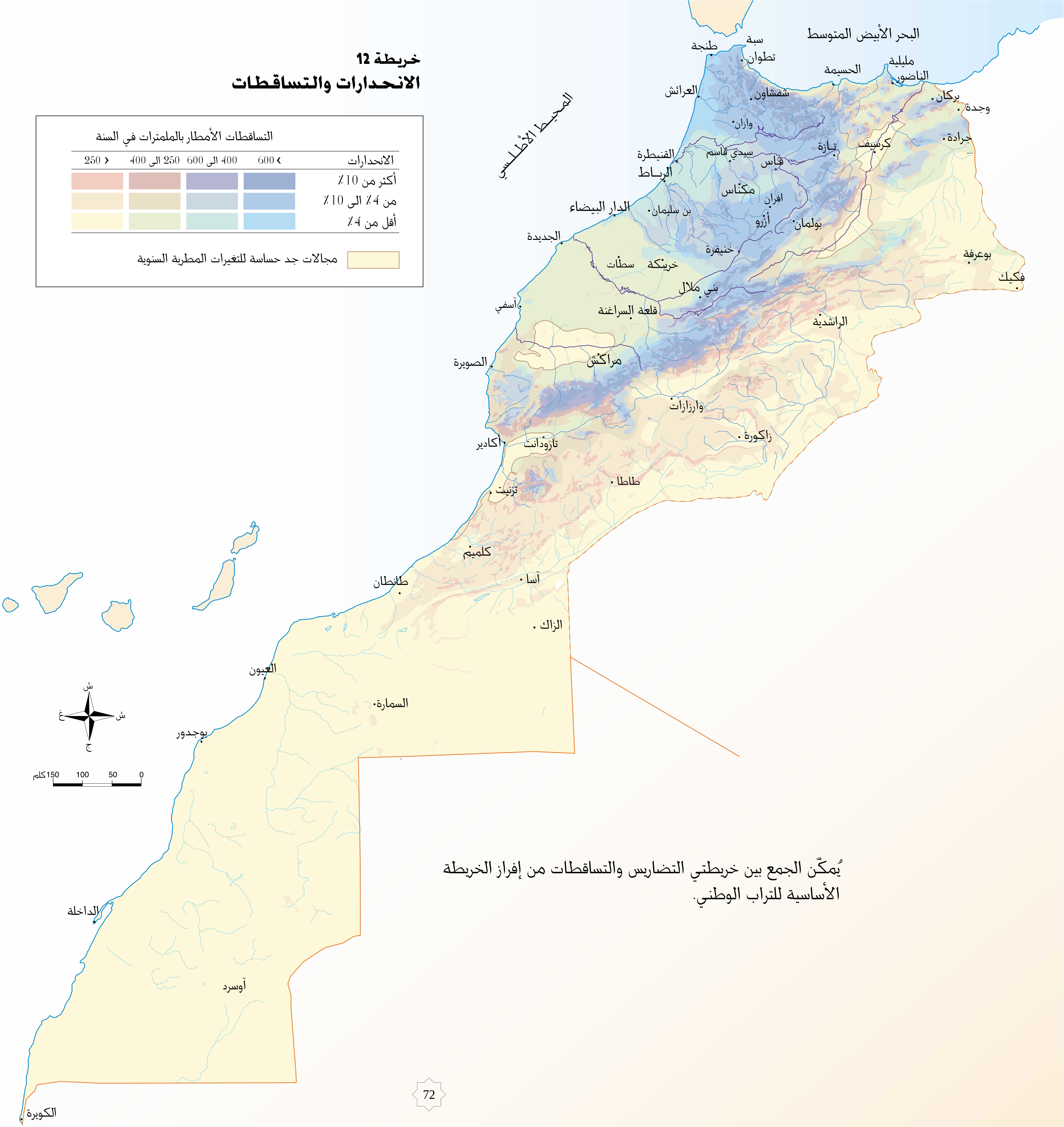
لكل هذه الاعتبارات سيكون مشروعا أن نعتمد على القرآن الكريم لإثارة انتباه الفاعلين الاجتماعيين والسلطات العمومية إلى المخاطر الاجتماعية والترابية الكبرى، التي يمكن أن تهدد بشكل خطير تنمية وتوازن البلاد. وفي تقديرنا، يوجد على رأس هذه المخاطر، خطرين يستحقان أن نؤكد على أهميتهما، وهما إتلاف المياه والاكتضاض الديمغرافي. فمسألة الماء هي بدون شك، قضية أساسية ومصيرية، حيث أن المغرب دخل في مرحلة خصاص مائي، يهم بشكل واسع جنوب البلاد، لكنه يصعد تدريجيا نحو الشمال.

كما يعتبر الاكتضاض السكاني أو الفائض الديمغرافي مشكلة كبيرة، حيث أن المغرب يضم الملايين من الفلاحين الفقراء الذين يعانون من ضعف تجهيز البوادي، ويعيشون وضعية تتراكم وتتفاعل فيها المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية. لكل هذه الاعتبارات، ستشكل هذه الساكنة، ولمدة طويلة، مصدر انشغال وقلق حقيقيين.

وفي مقابل هذه الأخطار، يتوفر المغرب على فرص ممتازة للتنمية، تولدت تارة عن الظروف الطبيعية، وتارة أخرى، وهي الأرجح، عن العمل البشري. ومن ضمن هذه الفرص، نذكر الأراضي المسقية التي أكدنا على أهميتها، ونذكر بالخصوص حالة المدن التي تعتبر أكبر امتياز، وورقة رابحة يمكن توظيفها لصالح التنمية. لقد سبق أن سجلنا أن بلدنا يتوفر على هيكلة حضرية ممتازة، تجمع ما بين سلسلة من المدن الساحلية وسلسلة من المدن الداخلية.

ومما لا شك فيه أن للطبيعة، وخصوصاً لتأثير الأطلس المتوسط، الذي أفرز نطاق الدير، دور كبير في تكوين هذه الهيكلة الحضرية. لكن انتظام طريق السلطان هو قبل كل شيء إنجاز تاريخي، نتج عن ارتباط المخزن المهيمن بمراكش

خريطة 12
الانحدارات والتساقطات



يُمكّن الجمع بين خريطتي التضاريس والتساقطات من إفراز الخريطة الأساسية للتراب الوطني.

مع المدن التجارية والصناعية والثقافية، والتي تعتبر فاس أفضل نموذج لها. فبفضل هذا الانتظام المزدوج للمدن (الساحلية والداخلية)، الذي نجد له امتداداً في عمق البلاد بفضل المدن الواحية، يتوفر المغرب على تغطية حضرية كاملة، الأمر الذي يشكل امتيازاً ترابياً من الدرجة الأولى، نقدر قيمته الحقيقية عندما نقارن وضعية المغرب الأقصى بأوضاع باقي البلدان المغاربية في هذا الميدان.

وإذا كان الانتظام المجالي للمدن في المغرب يشكل امتيازاً حقيقياً، فإن حالة هذه المدن، وخصوصاً منها المدن الكبرى، يرثى لها وتدعو إلى القلق. فالحواضر القطبية توجد في وضعية لا تمكنها من توظيف مؤهلاتها التنموية، الأمر الذي يفسر جزئياً شلل النمو الاقتصادي الشمولي. وتشكل حالة الدار البيضاء نموذجاً صارخاً لهذه الأوضاع.

وبالنسبة للتمثيل الكارطوغرافي، فقد حاولنا، قدر الإمكان، تمثيل الأخطار بالألوان الحمراء وفرص النمو بالألوان الزرقاء.

ب ــ المقاربة المنظومية

سنتبنا هنا المقاربة المنظومية، لأن هذا النوع من التحليل يتطابق تماماً مع منهج إعداد التراب، الذي يهتم بالدرجة الأولى بالارتباطات والتفاعلات المتبادلة وبتأثيرات المسالك، وبعبارة مبسطة، فهو يهتم ببعد العلاقات. فمهما كان المقياس الذي نتعامل معه، فإن الكيانات الترابية تنتج دائماً عن تمفصل وترابط المنظومات المتواجدة بها، لكن مستوى هذا التمفصل يختلف حسب المقياس. ويشكل المقياس الوطني، المستوى الأمثل لتركيب مجموع المنظومات، في حين تكتفي فيه الكيانات الترابية المحلية بتراكب جزئي لبعض المنظومات.

ويمكننا أن نميز في هذا الصدد بين ستة منظومات:

- منظومة الماء.
- منظومة النقل والتجهيزات القاعدية.
- منظومة الإنتاج.
- المنظومة البيئية.
- منظومة التراث.
- المنظومة الحضرية.

وقبل أن نتطرق لهذه المنظومات الستة، سنقوم بتحليل خاص بالمعطيات القاعدية لإعداد التراب.

أ ــ المعطيات القاعدية للإعداد

توفر الخريطة الجغرافية معلومات قاعدية يجب أن نستحضرها دائماً عندما نكون بصدد إعداد التراب. وهذه المعطيات هي في نفس الوقت، طبيعية وبشرية.

من زاوية الظروف الطبيعية، تمثل التضاريس والتساقطات العناصر الأولية. ويجب أن نشير إلى أننا لم نستطع اعتبار التساقطات اللامرئية، والتي نذكر هنا، بأنها تلعب دوراً مهماً ابتداء من خط العرض الموافق للدار البيضاء، حيث أنها تهم كلا من دكالة وسوس، وربما بشكل أكبر الصحراء، حيث أنها تمثل المصدر الوحيد للرطوبة.



يمتاز بلدنا بوجود ترابط وثيق جداً بين التضاريس والتساقطات. وهكذا نجد تطابقاً تاماً ما بين قوس السلاسل الجبلية المكون من جبال الأطلس الكبير الوسطي والغربي، والأطلس المتوسط والريف، وقوس التساقطات الغزيرة، الذي يزحف نحو الشمال ليغطي أعالي الهضبة الوسطى وتلال مقدمة الريف. ويحتل الأطلس المتوسط موقعاً متميزاً، في وسط وقلب الجزء الشمالي من البلاد، حيث تنبثق منه كل الأنهار الكبرى للمملكة، ونخص بالذكر هنا أنهار سبو، أم الربيع وملوية (خريطة رقم 12: الإنحدارات والتساقطات).

وقد مثلنا التضاريس بثلاث مستويات للانحدارات: الانحدارات الضعيفة، والمتوسطة والقوية، مع العلم بأن النطاق الأكثر حساسية يتشكل من الانحدارات المتوسطة بسبب الهشاشة الكبيرة لتربتها.

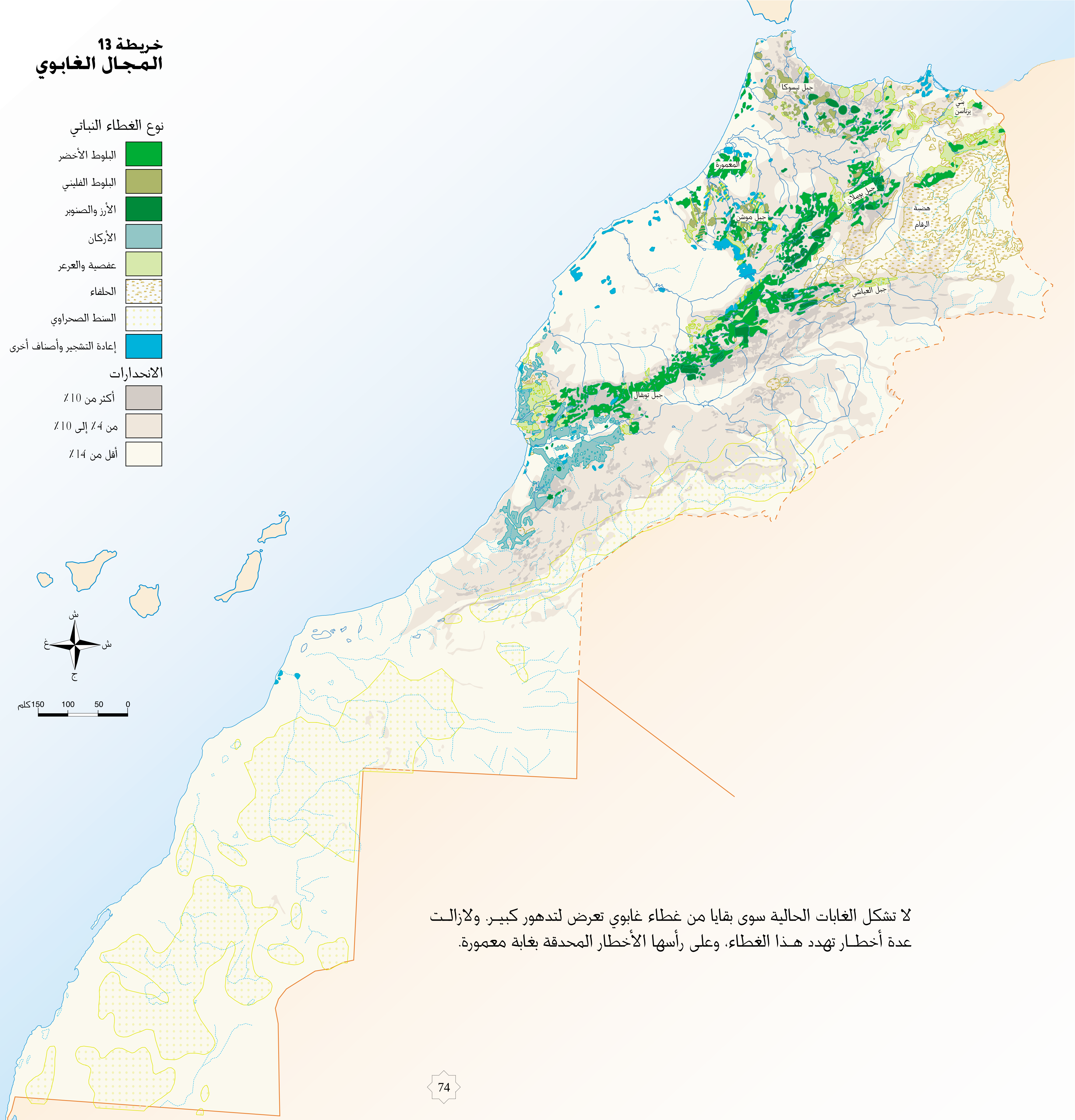
خريطة الغابات (خريطة رقم 13 الغطاء الغابوي): تشكل الغابات عنصراً وثيق الارتباط بالتضاريس والتساقطات. فأهم التشكيلات الغابوية توجد في الجبال، حيث تنتشر في أغلبية الحالات فوق السفوح القوية الانحدار. لكن مع الأسف، هذه التغطية غير كافية، لأن هناك مجموعة هامة من الانحدارات القوية لا زالت تنتظر تشجيرها، ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا حافظت هذه الانحدارات على حد أدنى من التكوينات الترابية، وهو مع الأسف، أمر نادر.

خريطة السكان (خريطة رقم 14: الكثافات السكانية حسب الدوائر وسكان الجماعات) وقد وظفت هذه الخريطة الإطار المجالي للدوائر (بالمفهوم الإداري)، الأمر الذي أعطانا صورة جيدة عن توزيع السكان. وهكذا، فقد تبين بأن الشريط الساحلي، الذي يشمل الجماعات الواقعة في عمق يقل عن 25 كيلومتراً من البحر، يضم 40٪ من مجموع سكان البلاد. إذن فالتركز الساحلي قوي، لكنه لا يمثل أغلبية السكان. وتمتاز المجالات الداخلية أيضاً بأهمية سكانها، وتشمل هذه المجالات مناطق الدير وهضبة الفوسفاط، ومجموعة سايس الكبرى، وتلال مقدمة الريف وجبال الريف، إضافة إلى جهة وجدة - بركان. ويشكل خط 25 نسمة في الكلم^2، حداً فاصلاً بين نوعين من المجالات، تتطلب اعتماد مقاربتين مختلفتين، خصوصاً من زاوية العلاقة مع الاقتصاد والبيئة.

ففي كل مكان تواجه إعداد التراب مشكلة التوفيق بين متطلبات البيئة والاقتصاد، لكن ترتيب الأولويات يختلف حسب أصناف المجالات. فإذا كانت المتطلبات الاقتصادية هي التي تحدد الخط الموجه في المجالات الكثيفة السكان، فإن المجالات الصحراوية وشبه الصحراوية تفرض إعطاء الأولوية للاعتبارات البيئية. لكن هذا الأمر لا يعني بتاتاً تهميش المشاكل البشرية أو اعتبارها مشاكل ثانوية، بل العكس هو الصحيح، لأن هذا الخيار يعني بأن المعالجة الحقيقية والناجعة للمشاكل البشرية، يفرض في البداية، إعادة بناء التوازنات البيئية، وإعادة الحياة للغطاء النباتي. ويجب أن نسجل هنا بأن المنطقة القاحلة تمتد إلى الشمال حتى جهة كرسيف.

أما من الزاوية البشرية، فإن الظاهرة الأساسية تتمثل في الفائض السكاني أو الاكتظاظ السكاني في العالم القروي. فالأعداد المتكدسة في هذا الوسط هائلة الحجم، سواء في المناطق الجبليّة أو في السهول والهضاب الواقعة جنوب

خريطة 13
المجال الغابوي



لا تشكل الغابات الحالية سوى بقايا من غطاء غابوي تعرض لتدهور كبير. ولازالت عدة أخطار تهدد هذا الغطاء، وعلى رأسها الأخطار المحدقة بغابة معمورة.

الدارالبيضاء، بالإضافة إلى هوامش جبال الريف. والملاحظ أن هناك تطابقاً ما بين خريطة الاكتضاض السكاني وخرائط ضعف التجهيزات والمرافق، والأمية والفقر. ومن الواضح أن برامج محاربة الفقر، ومهما كانت الدواعي التي فرضتها، فإنها لا تشكل سوى برامج لمحاربة انعكاسات هذا الفقر. فالبرامج الحقيقية لمحاربة الفقر في الوسط القروي يجب أن تكون عبارة عن مشاريع لنمو وتحديث الفلاحة والبادية، وهو ما لم نبدأ في إعداده. أما فيما يتعلق بالفقر الحضري، فهو يحيلنا بالأساس إلى سياسات التشغيل والسكن. (خريطة 15: الفائض الديموغرافي في البوادي).

ب ــ منظومة الماء: (الخريطة رقم 16: منظومة الماء)

يتبرر استعمال مفهوم المنظومة بصدد الماء، لأن هذا المورد يخضع لاستعمال جد متطور، يرتكز على تجهيزات للتخزين والضخ، والنقل والتوزيع. وهي تجهيزات تمتاز، في نفس الوقت، بتعقيدها وكلفتها المرتفعة. ويمثل الماء مورداً كامل الاندماج في المجتمع البشري، كما أن تدبيره خاضع لنظام موحد. وتشمل منظومة الماء ما يلي:

- لتساقطات.
- لمياه الدائمة والموسمية.
- السدود والقنوات.
- لفرشات الجوفية والأثقاب.
- المدارات المسقية.

ويمكن أن نضيف إلى ما سلف، محطات معالجة المياه المستعملة، لكن بناء هذه المحطات لم يتعد مرحلة المشروع. كما يمكن أن ندمج في هذه المنظومة عمليات إعادة التشجير الهادفة إلى حماية السدود من توحل حقيناتها، الذي يشكل خطراً حقيقياً على منظومة المياه.

وتوضح خريطة منظومة الماء بشكل واضح، القوس المائي أو الهيدروليكي الوسطي الذي يشكل العمود الفقري لهذه المنظومة. ويتكون قلب هذه المنظومة من خزانات الماء الكارستية المنتشرة ابتداءاً من جبل تازكة المشرف على تازة، إلى حدود بين الويدان. ويشكل هذا القوس من الناحية الهيدرولوجية أغنى المناطق وأكثرها أهمية، الأمر الذي يستدعي أن نخصص له معالجة خاصة، تليق بمكانته كأكبر خزان للمياه وكقلب نابض للمغرب.

وتنبثق عن هذا القوس المائي منظومتين للفرشات المائية الجوفية (لم نمثل في هذا التقرير سوى الفرشات التسع الأكثر أهمية)، منظومة في الشمال، وتشمل فرشة سايس التي ما زالت تتوفر على هامش مهم للاستغلال، وفرشة المعمورة التي تخضع لاستغلال مفرط، وفرشة الغرب التي تمتاز باستغلال متوازن. أما منظومة الجنوب فتتميز بتعاقب ثلاثة فرشات كبيرة: فرشة تادلة، وفرشة الحوز، وفرشة دكالة. وتعاني مجموع هذه الفرشات من الاستغلال المفرط (خصوصاً في الولجة بالنسبة لفرشة دكالة). ونسجل هنا، بأن المدارات المسقية تستعمل، في نفس الوقت، مياه السدود والمياه الجوفية بواسطة الضخ. وبصفة عامة، يمتاز هذا النظام بتراكم عيبين: الأول يخص ضياع جزء من مياه السدود، والثاني بالإفراط في ضخ المياه الجوفية.



وخارج القوس المائي الوسطي، توجد ثلاثة فرشات تستحق أن نشير إليها، وهي فرشة طريفة وملوية الوسطى، وتخضعان للاستغلال متوسط، وفرشة سوس التي تطرح مشكلة خطيرة.

فسوس لا يستفيد إلا بشكل هامشي من مياه السدود، لذلك فنظام السقي به يرتكز بشكل طاغي على استغلال المياه الجوفية، هذا مع العلم بأن فرشته تتزود من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير، وبأنها تتقلص تدريجياً، الأمر الذي ستنتج عنه أضرار خطيرة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن. فمنطقة سوس تعطي الانطباع بأنها تغض الطرف عن مشكلة الخصاص المائي المتفاقم الذي أصبحت تعيشه الآن. وينتظر الجميع اعتماد سياسة مائية حقيقية، تكون في مستوى الرهانات والأخطار المحذقة بهذه المنطقة.

أما فيما يتعلق بحقينات السدود فقد مثلنا حجمها ونوعيتها. وهكذا سجلنا بأن الحقينات الوحيدة المنتظمة - وهي من حسن الحظ أهم حقينات بالمغرب - هي تلك التي تتزود من جبال الريف. أما حقينات المنطقة الوسطية، التي تتزود من المجاري المائية المنبثقة من الأطلس المتوسط، فهي متوسطة الانتظام، ويمكنها أن تتعرض لخطر نقص المياه. أما حقينات المنطقة الجنوبية فإنها صدفوية، حيث يمكن أن تنخفض نسبة امتلائها إلى أقل من 10٪، وهو الأمر الذي يعني بأن السدود لا يمكنها أن تعالج مشكلة الماء في الجنوب، ومن تم تطرح ضرورة العودة إلى الوسائل والتقنيات التقليدية، وتكييفها مع الظروف الراهنة.

ويشكل اقتصاد الماء وتدبيره العقلاني أحد الأهداف الأساسية لإعداد التراب. ويحيلنا هذا الهدف في جزء كبير منه، إلى السياسة الفلاحية، سواء فيما يتعلق بمحاربة ضياع وإتلاف مياه السقي أو في خيار نوع المنتوجات الفلاحية التي تستفيد من هذه المياه.

ج ــ منظومة العلاقات

وتخص التجهيزات القاعدية لهذه المنظومة، قبل كل شيء، أدوات العلاقات والمواصلات (خريطة رقم 7: التجهيزات القاعدية). وقد أشرنا في هذا الصدد إلى الوضعية الراهنة لهذه التجهيزات، وأيضا إلى المشاريع المعروفة، مع استثناء وحيد يتعلق بمشروع خط السكة الحديدية في اتجاه الجنوب، حيث اعتبرنا الخط السككي المقترح في إعداد التراب، وليس مشروع الخط العابر لجبال الأطلس.

وتركز الخريطة على مفهوم الشبكة، فهي تمثل المعطيات الأساسية المتعلقة بالنقل وبالطاقة. أما فيما يخص المواصلات اللاسلكية، فلم نمثل سوى بعض العناصر نظراً لتعذر حصولنا على كل المعطيات، وهي ثغرة نتأسف لها.

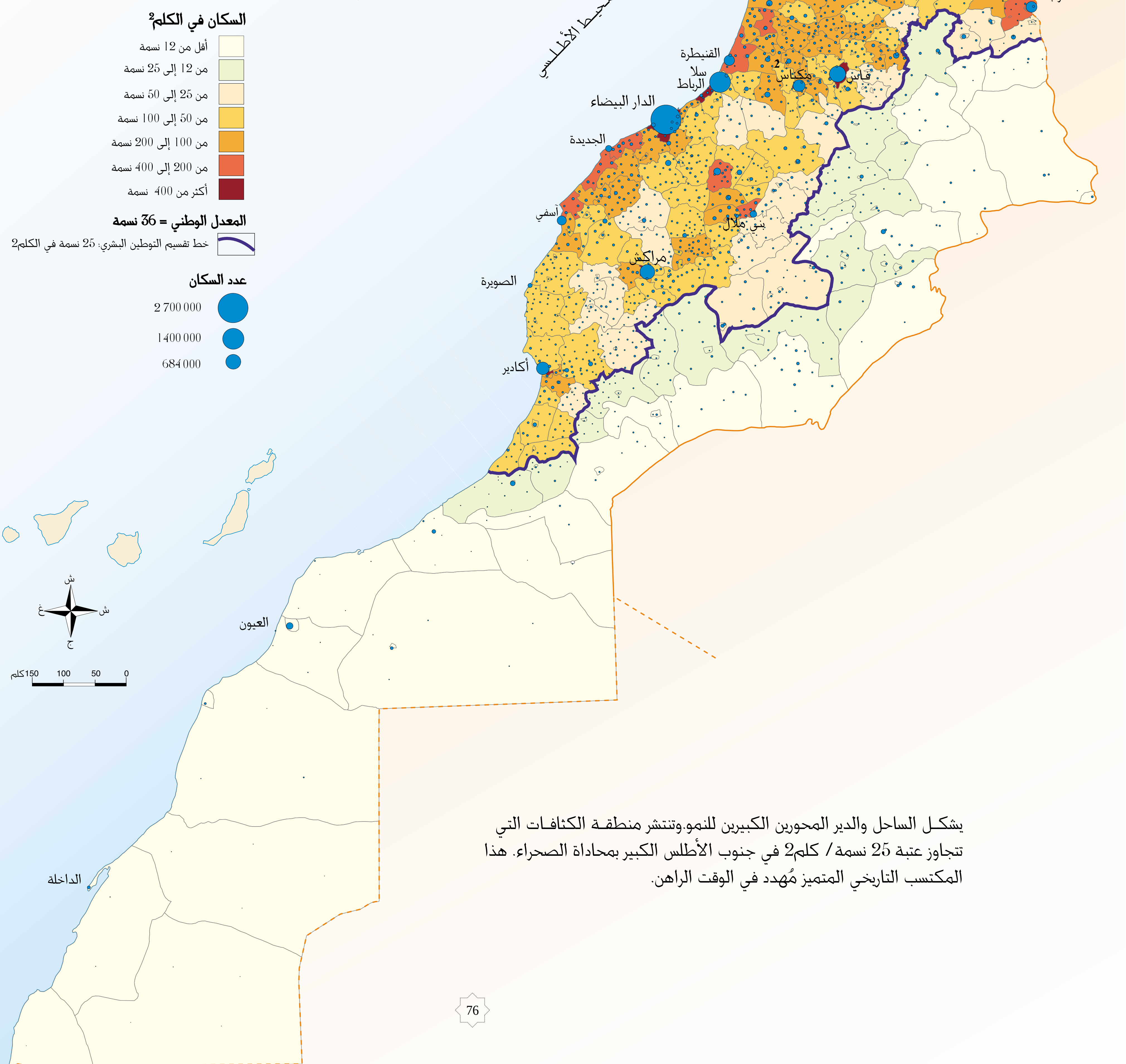
• النقـــل

تتكون سلسلة النقل من:

- *الموانئ:* ومثلناها اعتمادا على طول المرافئ التي يتجاوز عمق مياهها ستة أمتار. وتجدر الإشارة هنا، إلى مشروع الميناء الجديد بمضيق جبل طارق، شرق مدينة طنجة.

خريطة 14
الكثافات السكانية حسب الدوائر وسكان الجماعات

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى

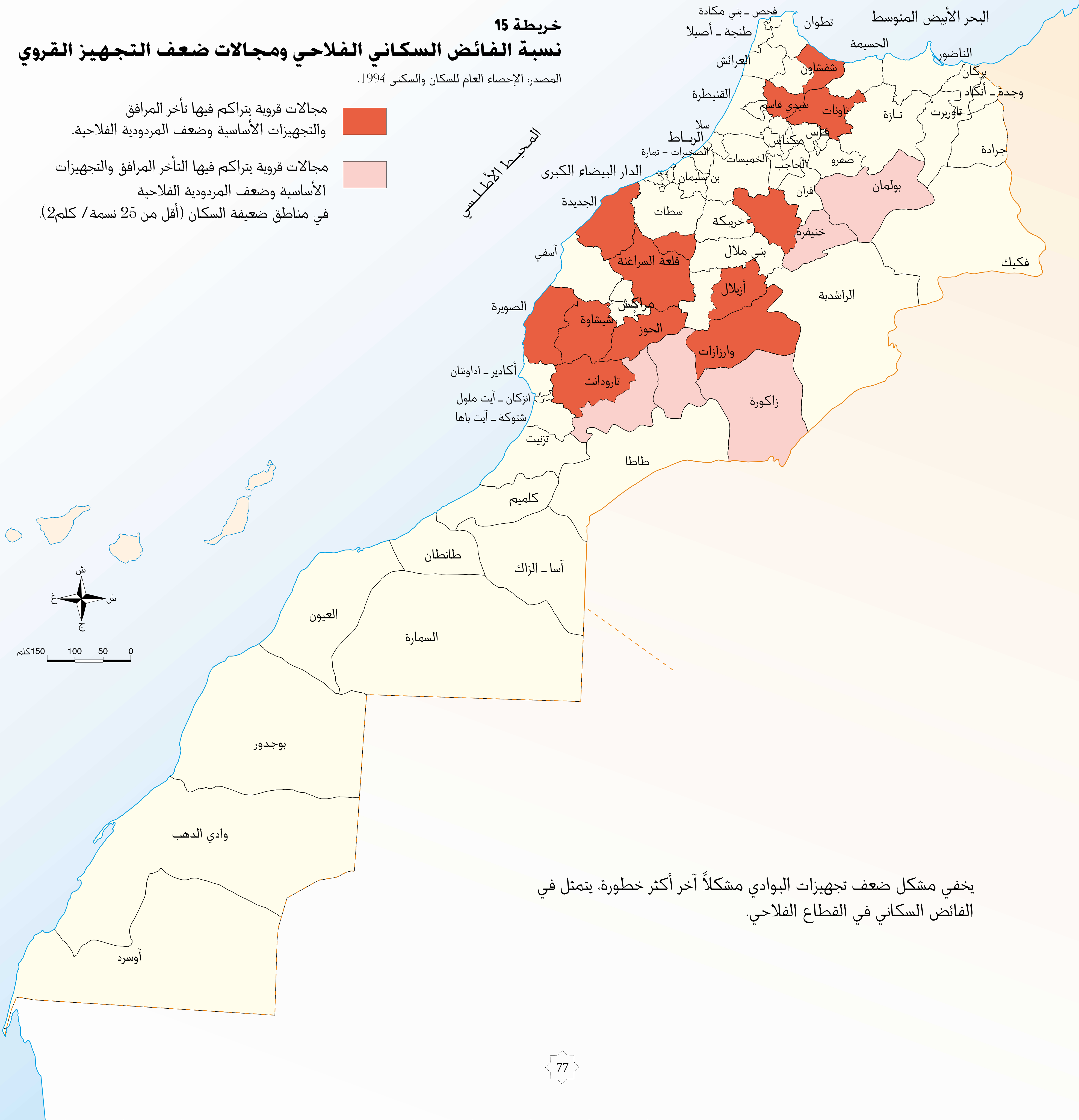


يشكل الساحل والدير المحورين الكبيرين للنمو.وتنتشر منطقة الكثافات التي تتجاوز عتبة 25 نسمة / كلم2 في جنوب الأطلس الكبير بمحاذاة الصحراء. هذا المكتسب التاريخي المتميز مُهدد في الوقت الراهن.

خريطة 15

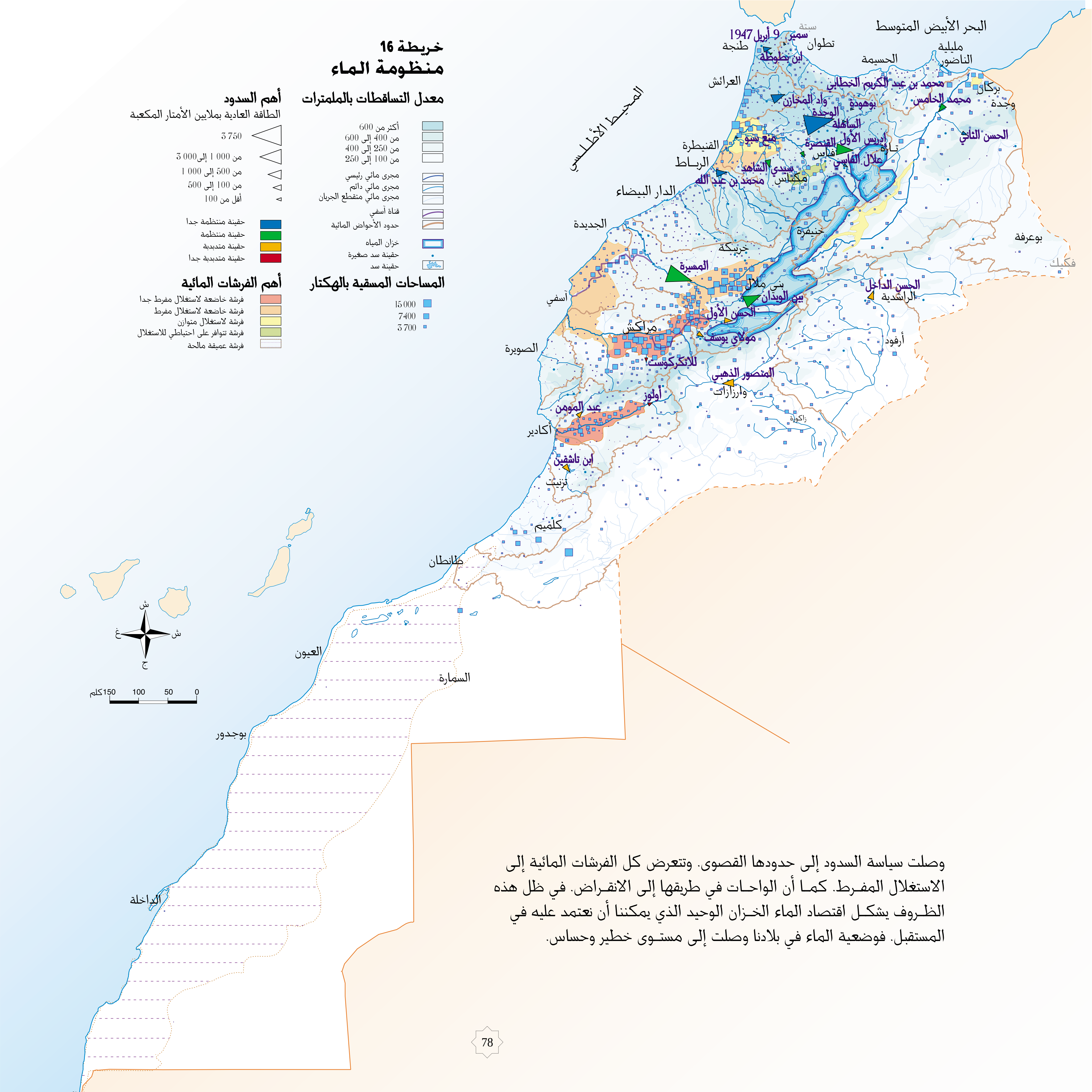
نسبة الفائض السكاني الفلاحي ومجالات ضعف التجهيز القروي

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994.



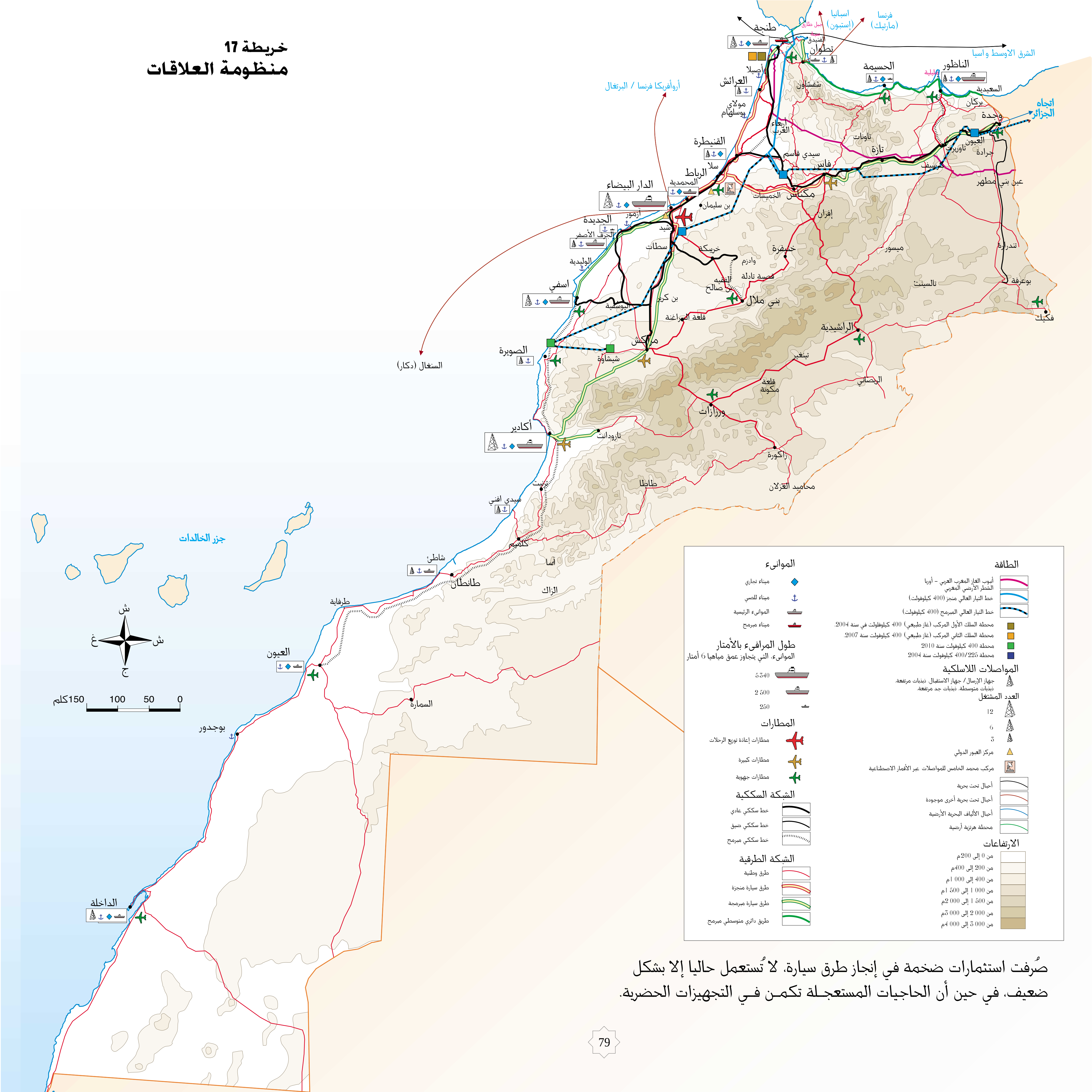
يخفي مشكل ضعف تجهيزات البوادي مشكلاً آخر أكثر خطورة، يتمثل في الفائض السكاني في القطاع الفلاحي.

خريطة 16
منظومة الماء



وصلت سياسة السدود إلى حدودها القصوى. وتتعرض كل الفرشات المائية إلى الاستغلال المفرط. كما أن الواحات في طريقها إلى الانقراض. في ظل هذه الظروف يشكل اقتصاد الماء الخزان الوحيد الذي يمكننا أن نعتمد عليه في المستقبل. فوضعية الماء في بلادنا وصلت إلى مستوى خطير وحساس.

خريطة 17
منظومة العلاقات

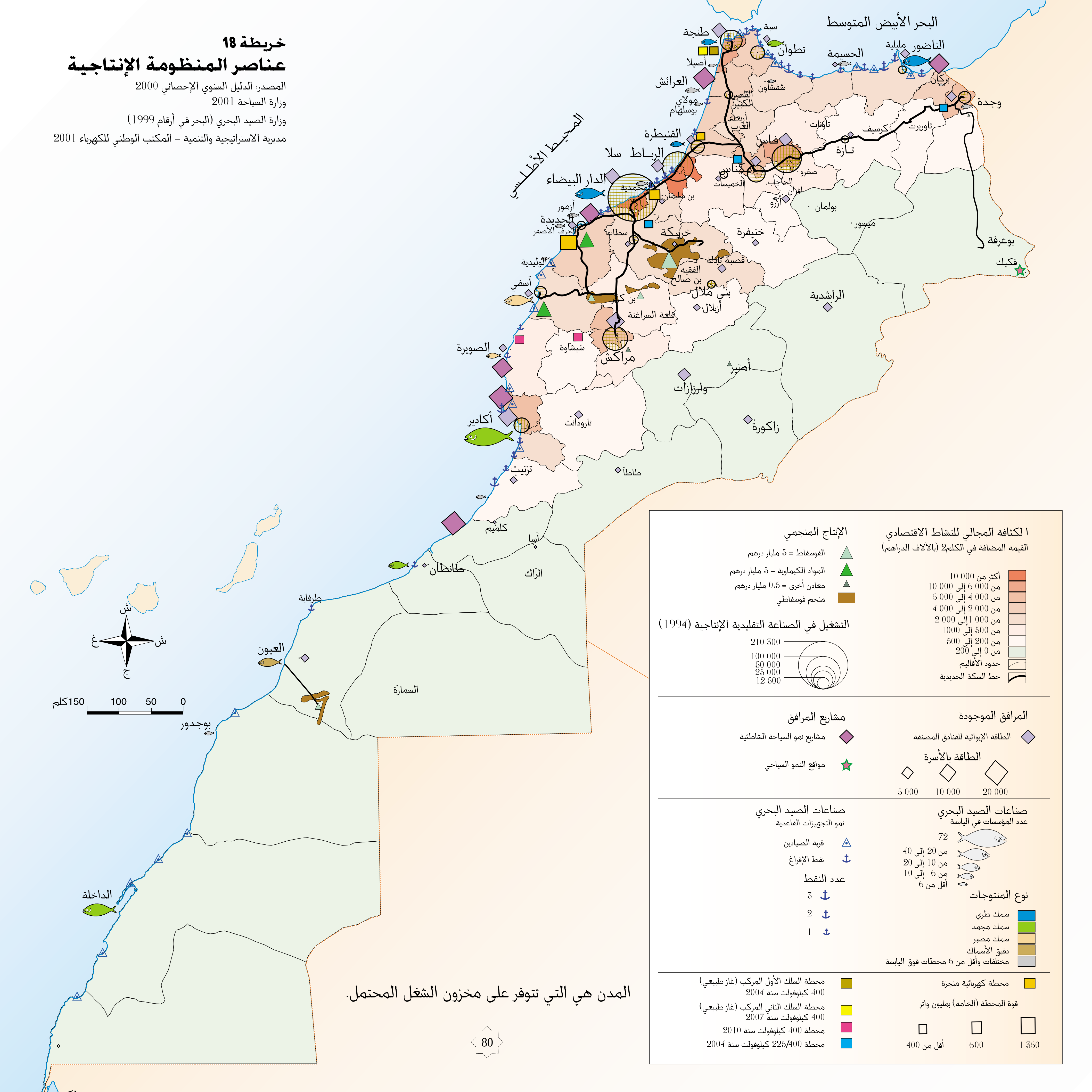


صُرفت استثمارات ضخمة في إنجاز طرق سيارة، لا تُستعمل حاليا إلا بشكل ضعيف، في حين أن الحاجيات المستعجلة تكمن في التجهيزات الحضرية.

خريطة 18

عناصر المنظومة الإنتاجية

المصدر: الدليل السنوي الإحصائي 2000
وزارة السياحة 2001
وزارة الصيد البحري (البحر في أرقام 1999)
مديرية الاستراتيجية والتنمية - المكتب الوطني للكهرباء 2001



- *المطارات:* وقد ميزنا فيها بين ثلاثة مستويات: مطار التوزيع الدولي بالدار البيضاء، والمطارات الثلاثة لفاس، مراكش وأكادير، وأخيرا المطارات الجهوية.
- *الشبكة السككية:* وقد أشرنا أيضاً إلى مشاريع توسيعها، (امتداد الخط السككي إلى بني ملال والربط بين تاوريرت والناضور) والتي نقترح اعتبارها كمكون أساسي في منظومة النقل، والعمل على تطوير مكانتها في هذه المنظومة.
- *الشبكة الطرقية:* وتشمل الطرق الوطنية والطرق السيارة. وبجانب المحاور التي تتوفر على طرق سيارة أو التي ستتوفر عليها في المستقبل، نثير الانتباه إلى ضرورة تحسين الربط في المحاور الأساسية للشبكة الطرقية الوطنية، وهي كالتالي:
  - الدار البيضاء - بني ملال.
  - فاس - طنجة.
  - فاس - مراكش.
  - مكناس - الراشيدية.
  - مراكش - زاكورة.
  - ورزازات - الراشيدية.
  - الناضور - تاوريرت.

• الطـاقـــة

- تشمل التجهيزات القاعدية الكهربائية ابتداءً من محطات الإنتاج، بما في ذلك المحطة ذات الدورة المركبة، وشبكة التيار العالي المرتبطة بالشبكة الأوروبية. وقد أشرنا إلى أهم السدود، بغض النظر عن نوعية وظائفها. وقد كان من الممكن أن ندمج مختلف هذه العناصر في خريطة منظومة الإنتاج، لكننا فضلنا عرضها في هذه المنظومة لنؤكد على أهمية بعد الشبكة في ميدان الطاقة.
- وتشمل هذه المنظومة أيضاً أنبوب الغاز المغاربي- الأوربي الذي سيرتبط بمحطات إنتاج جديدة.

• المواصلات اللاسلكية

وتبرز خريطة هذه المنظومة الفرعية المظاهر التالية:

- الدور المتزايد للعلاقات مع أروبا، والمكانة المتميزة لشبه الجزيرة الطنجية.
- وجود قاعدة وطنية لإعادة التوزيع في منطقة التقاء المحورين الكبيرين، أي المحور الساحلي والمحور المغاربي. ويقع هذا النطاق ما بين الرباط ومكناس، والخميسات وسيدي قاسم، وعليه أن يحظى باهتمام خاص وبإجراءات معينة، يأتي على رأسها حماية غابة المعمورة.
- تتركز التجهيزات القاعدية في الشمال - الغربي، انطلاقا من خط يربط وجدة بأكادير. وهي ظاهرة عادية بحكم تواجد الأغلبية الساحقة من السكان في هذا المجال. لكن هذا الوضع يتطلب من السلطات العمومية عملاً إرادياً وبذل مجهودات لتوفير التجهيزات في عمق التراب الوطني، بقدر يتوافق مع حاجيات وطاقة هذه النطاقات الداخلية.



تشكل التغطية الشاملة والمتراتبة للمجال، الهدف الذي يصبو إليه إعداد التراب في ميدان المواصلات. وهكذا يجب تغطية كل التراب الوطني بطريقة متفاوتة، حسب الكثافات السكانية ومستوى النمو الاقتصادي. كما يجب على بنيات النقل أن تكون منفتحة ومرنة بما فيه الكفاية، من أجل توفير عدة خيارات للفاعلين الاقتصاديين. وعلى مستوى آخر، تشكل إمكانية استعمال عدة أنماط للنقل، مطلباً ضرورياً يجب العمل على توفيره، بارتباط مع تثمين وتطوير النقل السككي.

د ـ منظومة الإنتاج

يمثل أساس الخريطة (خريطة رقم 8: عناصر منظومة الإنتاج) الكثافة المجالية للنشاط الاقتصادي، الذي تم قياسة بمستوى القيمة المضافة (بالآف الدراهم) في الكيلو متر المربع. ويصل المعدل الوطني إلى 479 بالنسبة لكل التراب الوطني، وإلى 790 بالنسبة للجزء الشمالي من البلاد.

وإذا وضعنا جانباً الأقاليم الصحراوية، التي لا يمكن أن نطبق عليها هذا النوع من القياس، سنلاحظ بأن النتائج تتراوح ما بين 18.000 درهم في الكلم^2 في فيكيك و47.700.000 درهم/كلم^2 في الدار البيضاء الكبرى. وفي الواقع، فإن مدينتي الدار البيضاء والرباط تتفوقان بكثير عن باقي المجالات الأخرى. أما خارج الفضاء القطبي الوسطي ، فنسجل تألق مدينتين هما فاس وطنجة، متبوعتين بمدن مراكش، مكناس وأكادير. وبعيداً وراء هذه المجموعة، تأتي أربعة أقاليم هي القنيطرة، الجديدة، تطوان والعرائش.

مبدئيا، يمكن أن تشكل هذه الخريطة قاعدة لإنجاز إسقاطات النمو الاقتصادي للبلاد. ولكن هذا الأمر يستدعي أولا أن تكون مختلف السياسات الاقتصادية مهيأة بما فيه الكفاية، لكي تكون قابلة للتطبيق. ومع الأسف، فإن هذه السياسات غير جاهزة أو على الأصح، أن مستوى تهييئها جد متفاوت حسب القطاعات. فبعض الإدارات أو الوزارات تتوفر على رؤية واضحة لآفاقها، حيث أنها تعرف بالضبط ماذا تريد، وما هو ممكن التحقيق، لكن عدد هذه الوزارات قليل جدا. ففي غالبية الحالات، نجد هوة متفاوتة العمق ما بين التصريحات العامة وتحديد سياسة حقيقية جاهزة للتطبيق. هذا مع العلم أن بناء الكيانات الترابية يتطلب تحقيق خيارات سياسية صريحة وواضحة.

لكل هذه الاعتبارات، سيكون التمثيل الكارطوغرافي مختلفاً حسب القطاعات، فبالنسبة للصيد والسياحة والإنتاج الكهربائي فآفاقها معروفة، لذلك يمكننا أن نمثل إسقاطاتها. وفي المقابل، سنكتفي بتمثيل الوضعية الراهنة لقطاعات هامة كالفلاحة أو الصناعة، مع إثارة المشاكل التي تعترض نموها، وهذا في حد ذاته ليس بالأمر الهين.

وفي هذا الصدد تعتبر الفلاحة أهم قطاع، فهذا النشاط يطرح مشكلة كبيرة لإعداد التراب. وقد تطرقنا لهذا المشكل منذ البداية عندما أشرنا إلى الاكتضاض السكاني وضعف التجهيز اللذين يميزان العالم القروي، في الخريطة الرئيسية للتصميم الوطني لإعداد التراب. وبصيغة أخرى، فنحن وصلنا إلى مرحلة من



خريطة 19
المنظومة البيئية

مناطـق الغلاف الحياتي يجب أن تتحـول إلى أولويـة،
بارتباط مع ضرورة حماية الواحات من خطر الانقراض.

التفكير العام تسمح بطرح المشاكل، ولكنها لا تمكن من تقديم اقتراحات فعلية، وهو الأمر الذي تترجمه وثائق الإعداد.

وتختلف الوضعية في الميدان الصناعي، فالسياسة الصناعية، في جو متميز بالانفتاح والمبادرة الحرة، لا تتلائم مع المقاربة الترابية، ولا تسمح بالقيام بإسقاطات مجالية. وفي المقابل، فإعداد التراب قادر على تشخيص المشاكل وتقديم الاقتراحات. وهو الأمر الذي سنقوم به هنا، من زاوية السياسة الحضرية، لأن فرص النمو التي توفرها المدن تشكل بالذات عنصراً لإعداد التراب.

كما مثلنا في هذه المنظومة الصناعة التقليدية التي تعتبر بدورها عاملاً حاسماً للنمو ولخلق مناصب الشغل.

أما الصيد البحري، فقد مثلناه حسب عدد التجهيزات التي تخدمه فوق اليابسة، بينما ركز تمثيل السياحة على المشاريع الشاطئية الكبرى، التي أعلنت عنها الوزارة الوصية، واعتبرتها من أهم أولوياتها. وأشرنا أيضاً إلى مناجم الفوسفاط، والإنتاج الكيميائي الذي يرافقها.

وفيما يتعلق بالفلاحة والصناعة، فقد مثلناهما في حالتهما الراهنة، أي بواسطة قيمتهما المضافة على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يسمح بتقدير أهميتهما.

وتبرز الخريطة رقم 18 أهمية الصناعة التقليدية، التي تعتبر عامل نمو، وقطاعاً يتوفر على مؤهلات هامة جداً في ميدان التشغيل. وتستحق المدن التي تحتضن هذه الصناعة التقليدية أن نذكرها بالاسم، ويصل عددها إلى 11 مدينة، تضم 78٪ من العاملين في الصناعة التقليدية الإنتاجية كما أوردها الإحصاء الأخير للسكان والسكنى. ويكتسي هذا الجزء من الصناعة التقليدية أهمية خاصة من منظور إعداد التراب.

جدول 3 الشغل في الصناعة التقليدية الإنتاجية (سنة 1994)

التجمعات الحضرية	مناصب الشغل	النصيب بالمقارنة مع المستوى الوطني
الدار البيضاء الكبرى	210.300	29,1
سلا - الرباط	80.500	11,1
فاس	72.500	10,0
مراكش	53.300	7,4
طنجة	39.900	5,5
مكناس	27.100	3,8
أكادير	19.900	2,8
تطوان	16.400	2,3
القنيطرة	15.900	2,2
وجدة	12.800	1,8
آسفي	12.000	1,7
باقي المدن	172.100	22,3
مجموع المغرب	722.700	100,0

وتمثل الدار البيضاء (مع المحمدية) أكثر من 29٪ من المجموع الوطني، بعدد يتجاوز مائتي ألف منصب شغل. وفي المرتبة الثانية نجد مدينتي سلا-الرباط وفاس اللتان تلعبان دوراً بارزاً في هذا القطاع، حيث يصل عدد المشتغلين بهما إلى حوالي80.000 شخصاً، أي أكثر من 10٪ من المجموع الوطني لكل منهما. وقد سبقنا سلا عن الرباط في تسمية هذا التجمع الحضري عن قصد (سلا - الرباط)، لإبراز الوزن الأكبر لسلا في هذا القطاع بالمقارنة مع الرباط، وملحقاتها (الصخيرات وتمارة). وتمثل هذه التجمعات الحضرية الثلاثة أي الدار البيضاء، فاس وسلا - الرباط أكثر من نصف مناصب الشغل في الصناعة التقليدية الإنتاجية. كما أنها تضم المؤهلات الأساسية لهذا القطاع والتي تستحق أن تحظى بالأولوية لتثمينها. ونسجل في هذا الصدد، الأهمية الخاصة لثنائية سلا - الرباط التي تتوفر على مؤهلات ممتازة للتكامل.



وتحتل كل من مراكش وطنجة موقعين قويين وراء هذه الكوكبة الأولى، وهي أيضا تستحق أن تدرج مع المدن ذات الأولوية في هذا القطاع.

وتتوفر باقي المدن الستة على مكانة مهمة، فهي تضم حوالي مائة وعشرون ألف منصب شغل في الصناعة التقليدية الإنتاجية، التي تساهم بشكل ملحوظ في تدعيم مؤهلاتها التنموية. ويتأكد هذا الطرح خصوصاً في حالة وجدة وآسفي، اللتان تمتازان بحاجتهما الملحة للنمو الاقتصادي، بالرغم من تباين وضعيتهما الراهنة.

ونشير قصد الإخبار، أننا مثلنا وزن الناتج الداخلي الخام للأقاليم بمستوى الناتج الداخلي الخام الفردي الموافق (خريطة رقم 19: الناتج الداخلي الخام حسب الأقاليم).

في ميدان نمو الإنتاج والتشغيل يثير التصميم الوطني لإعداد التراب الانتباه إلى نقطتين من منظور الأخطار/ فرص النمو، وهي:

- من المتطلبات المستعجلة تحديد سياسة فلاحية وسياسة صناعية، فغياب هذه السياسات حالياً يسبب في تعطيل عمليات الإعداد الحضري، وربما بشكل أكبر الإعداد القروي.
- يمر خلق الشغل قبل كل شيء عبر دعم التنمية المحلية، المرتكزة على الصناعة التقليدية بمفهومها الواسع (بما في ذلك الحرف)، لأن هذا القطاع يشكل الخزان الأساسي للشغل. ويتطلب تثمين هذا القطاع وضع سياسة خاصة، موجهة بشكل مركز إلى المدن الرئيسية المحددة أعلاه.

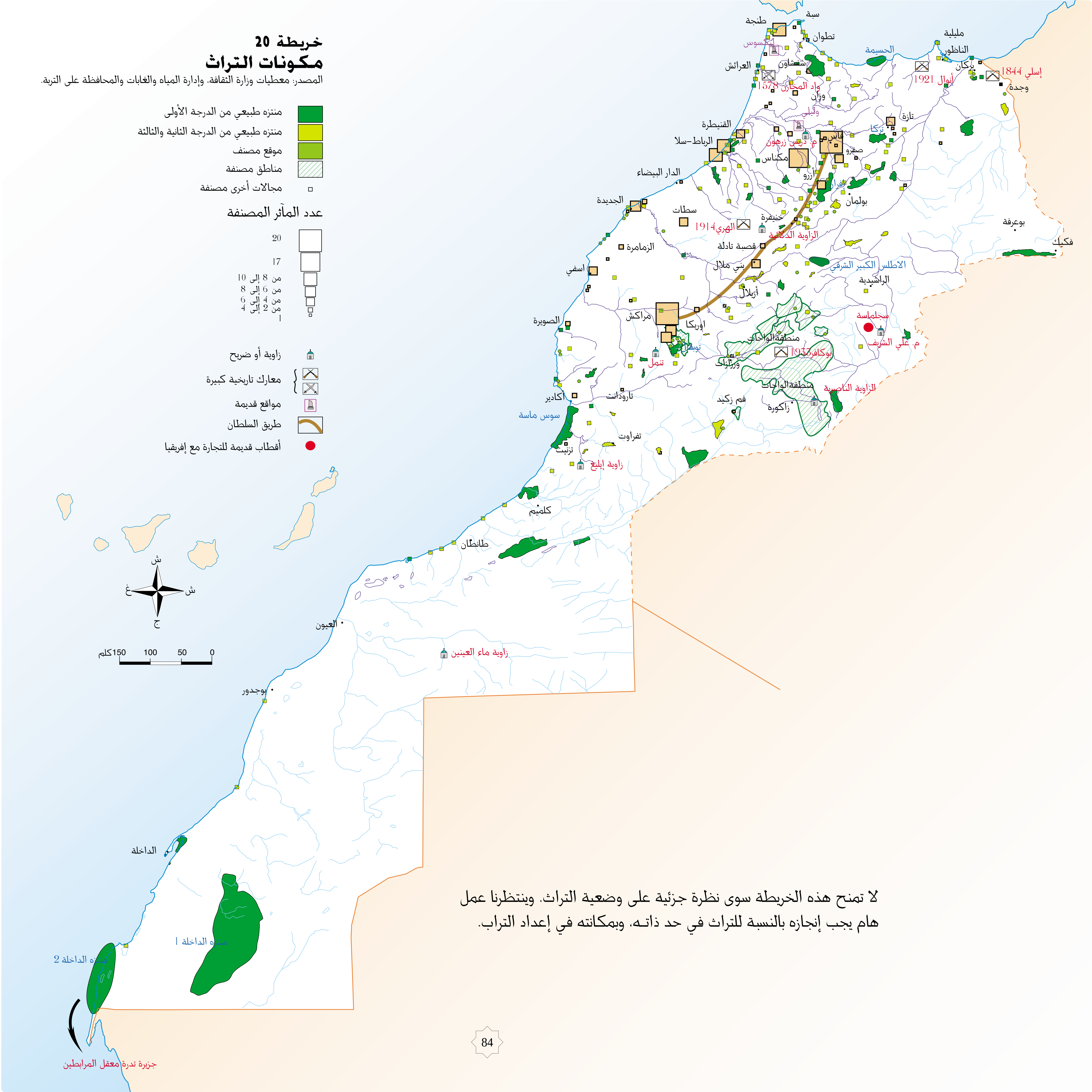
د ــ المنظومة البيئية

لن نستعمل هنا مفهوم المنظومة البيئية بمعناها الاعتيادي، حيث لن يتعلق الأمر بدراسة المنطق الداخلي للأوساط الطبيعية، بل إننا سنهتم بالمنهجية التي على الدولة أن تتبناها في تدبير الأوساط الأكثر هشاشة، والأكثر أهمية بالنسبة لمجموع البلاد.

وفي ظل الظروف التي يعرفها المغرب، فإن الأولوية البيئية تنطبق على زهاء ثلثي المجال الوطني. وعلى مستوى آخر، يجب أن نحقق نقلة فكرية حقيقية، تسمح باعتبار فعلي للبعد البيئي في العمل العمومي. وسنخصص هذه الفقرة لجزء هام من البلاد، يقع شرق الخط الممتد ما بين تيزنيت ووجدة. وفي هذا

خريطة 20
مكونات التراث

المصدر: معطيات وزارة الثقافة، وإدارة المياه والغابات والمحافظة على التربة.



لا تمنح هذه الخريطة سوى نظرة جزئية على وضعية التراث. وينتظرنا عمل هام يجب إنجازه بالنسبة للتراث في حد ذاتـه، وبمكانته في إعداد التراب.

النطاق الشاسع، سنبرز أربع عناصر أساسية (خريطة رقم 20: المنظومة البيئية) وهي:

- *خزان المياه الوسطي*: ويحتل موقعاً وسطياً بين طرفي البلاد، وهو الذي يوفر لهما شروط الحياة، ويعتبر بسبب ذلك كنزاً حقيقياً للمغرب. وقد حان الوقت لكي نتعامل معه بعناية كبيرة، على اعتبار أنه يشكل أولوية في التدبير الترابي. ولا تستطيع وكالات الأحواض القيام بهذه المهمة، بحكم أن نفوذ تدبيرها يتطابق مع الأحواض المائية، ويقسم نطاق خزان المياه فيما بينها. ويمكن للجهات أن تتكلف بهذا الدور، ولكن خارج إطار التقطيع الجهوي الحالي، الذي يتجاهل تماماً المعطيات البيئية، بل في إطار جهات لإعداد التراب تكون مهيأة لهذا الغرض.
- *السهوب الشرقية*: لقد سبق أن أشرنا إلى أن سهوب الحلفا تشكل أحد العناصر الهامة للمنظومة البيئية. وقد استفاد هذا المجال من مشاريع قيمة في ميدان التنمية الفلاحية، تدمج انشغال المحافظة على الوسط؛ ومعنى ذلك أن التعامل السليم مع هذه السهوب قد انطلق منذ مدة، وأعطى نتائج لا بأس بها. يجب الاستمرار في هذا الطريق، مع التركيز على المحافظة الفعالة على الفرشات المائية الصغيرة لهذه المنطقة، التي يمكن أن تتعرض لخطر الضخ المفرط. وفي نفس النسق، يجب السهر على استعمال بيئي سليم للموارد المائية المتوفرة بعد إغلاق المحطة الحرارية لجرادة.

لقد سبق لسهوب المغرب الشرقي أن استفادت من مشاريع تنموية متفرقة، وقد حان الوقت الآن أن تنتقل إلى مستوى أعلى، من خلال تطوير مشروع جهوي مندمج، يجمع كل مكونات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويجمع بالخصوص المدن الثلاثة القريبة وهي بوعرفة، أوطاط الحاج وجرادة، التي عليها أن تحقق تحويل أنشطتها الاقتصادية في إطار هذا المشروع الجهوي.

وعلى مستوى آخر، تستحق «الجبال الجافة» بصفة عامة، والأطلس الكبير الشرقي بصفة خاصة، أن نوليها عناية متميزة واعتباراً خاصاً.

- *مناطق الواحات وغابات الأركان*: لا يمكن إلا أن نكون سعداء لكون بلدنا يحتضن غلافين حياتيين يتمتعان بقيمة عالية، وهما نطاق الواحات ونطاق شجر الأركان. وإذا كان هذا الأمر يشكل مفخرة للمغرب، فعلينا أن نكون في مستوى الرهانات المرتبطة بهذه الأوساط القيمة والهشة. وإذا كان هذين النطاقين مختلفين في شكلهما، فإنهما يشتركان في بنيتهما التي ترتكز على التمييز ما بين نواة مركزية محمية بشكل كامل، وحزام وسطي، محمي بشكل جزئي، وأخيراً منطقة مفتوحة تستقبل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويكمن الرهان المتعلق بهذه المجالات، في التوفيق بين برامج حماية واستصلاح الأوساط الطبيعية، والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كانت هذه المهمة صعبة، فهي توفر مناسبة ممتازة لاعتماد طرق جديدة في التعامل، يأتي على رأسها السلوكات الرامية إلى حماية المورد المائي. ولربح هذا الرهان، سيكون من الضروري توعية الأوساط الشعبية بأهمية مفهوم الغلاف الحياتي، وبقيمته العالية والمسؤولية الخاصة للمغرب في حماية هذه الأوساط. كما سيكون من اللازم أن نوفر الوسائل الضرورية لإنجاز هذه البرامج.



- *النطاق الصحراوي*: ويغطي مناطق شاسعة، تضم ساكنة قليلة جداً ومجمعة في بعض النقط الساحلية. وتوحي تسمية الصحراء بأننا أمام صحراء صرفة تقتصر مواردها على الثروات المعدنية، لكن هذا الأمر غير صحيح، فنحن هنا بصدد صحراء أطلنطية كانت تتوفر على غطاء نباتي، شكل لمدة طويلة قاعدة لمجتمع رعوي متنقل، بالرغم من طابعه الخفيف والمتقطع. وقد سبب تعاقب الحروب والصراعات خلال ما يزيد عن قرن من الزمن في اندثار هذا الغطاء النباتي. فأصبح اليوم من الضروري العمل على إعادة الحياة إليه، وذلك في أفق توفير قاعدة للحياة المحلية، وإعادة بناء جسر بيومناخي، يربط المنطقة المدارية بالمنطقة المتوسطية. ويكتسي هذا الرهان الذي نتحمل مسؤوليته، بعداً قارياً بديهياً.

جاءنا موضوع البيئة من البلدان الصناعية، بكل ما يحمله هذا الموضوع من انشغالات منبثقة عن واقع هذه البلدان. وقد حان الوقت لكي نحقق تحولاً فكرياً حقيقياً، يمكننا من صياغة إشكاليتنا البيئية المتميزة، والتي هي بدون شك، أكثر خطورة وإثارة للقلق، بالمقارنة مع إشكالية بلدان النطاق المعتدل.

فالمغرب العربي بأكمله يقع في هوامش النطاق المعمور، وهي هوامش هشة ومهددة، أصابها إلى حد الآن تدهور كبير. لكل هذه الاعتبارات، يجب أن نعمل، في نفس الوقت، على وقف مسلسل هذا التدهور والخسائر المترتبة عنه، وعلى ترميم وإعادة بناء توازن هذه الأوساط المتصدعة.

و ـ منظومة التراث

هناك إجماع اليوم على أن التراث بمختلف مكوناته، يشكل عنصراً حاسماً في إعداد التراب. ولا يقتصر مفهوم التراث هنا، على الذاكرة التي تشكلت لدينا عن الحقب الماضية، أو عن المواطن والمشاهد المتميزة التي تزخر بها طبيعتنا. فالتراث يشمل كل الموروثات الحضارية التي تراكمت عبر التاريخ، وذلك كيفما كان شكلها. وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن التراث اللامادي أو اللامرئي يشكل أحد المكونات الأكثر أهمية، ويتعلق الأمر بالثقافة، والمهارات وأساليب العيش.

ومن الصعب أن نخضع هذه المكونات التراثية للرصد أو التمثيل الكارطوغرافي، لذلك سنلجأ إلى الاعتماد على لوائح رسمية، نعرف نقط ضعفها، ولا نتفق دائماً مع المعايير التي ترتكز عليها. وبصفة عامة فهذه اللوائح منبثقة من تصور شكلي وتبسيطي للتراث. وقد استخدمنا هنا معطيات استقيناها من دراسات لوزارة الثقافة ومن إدارة المياه والغابات. كما أننا أضفنا إليها، كل «المواطن البارزة للذاكرة المغربية» وكل الأماكن ذات الدلالة في الحقل الثقافي الوطني، كسجلماسة، ومولاي إدريس زرهون، وتنمل. ويشكل إنجاز خريطة موحدة تمثل مختلف عناصر التراث الطبيعي والمبني، عملا ذو أهمية حقيقية، خصوصاً عندما نكون واعين بحدود وثغرات هذا العمل (خريطة رقم 21: عناصر التراث).

وعلى مستوى آخر، لابد من التأكيد على مفهوم منظومة التراث، باعتبار أن عناصر هذا التراث. تشكل بالفعل منظومة، مبنية وفق منطق يمكن أن ننعته «بالمنطق الجيو-تاريخي».



بصفة عامة تغطي المدن الكبرى بخدماتها مجموع التراب الوطنـي،
لكن هناك بعض الثغرات والنواقص التي تتطلب التصحيح والمعالجة.

ويتميز التنظيم النطاقي لهذه المنظومة، أولاً وقبل شيء، بانشطارها إلى مجموعتين كبيرتين الأولى في الشمال، والثانية في الجنوب، تنفصلان حول خنيفرة والزاوية الدلائية. وتتشكل المجموعة الشمالية من ثلاثة جهات رئيسية:

• الشمال بالمعنى الضيق للكلمة، ويجمع مدن طنجة، تطوان، العرائش وشفشاون، والآثار الرومانية والبونيقية (ليكسوس)، والعديد من المواطن الطبيعية، ومنتزه تلاسمطان، وذكرى معركة الملوك الثلاثة. وتشكل هذه المنطقة مزيجاً متميزاً ما بين الانفتاح الأورو - متوسطي والقلعة الدفاعية التي تجسدها جبال الريف.

• سايس فاس - مكناس الذي يرتبط بالأطلس المتوسط. وهذه الجهة هي أكثر الجهات غنى في كل الميادين التراثية، وهي تشمل أيضاً المدينة الرومانية وليلي ومولاي إدريس زرهون. وتنخرط هذه المنطقة في مثلث كبير يمتد ما بين خنيفرة - تازة - سيدي قاسم.

• الرباط - سلا وتشكل مجموعة متميزة.

أما المجموعة الجنوبية فتتكون من ثلاثة جهات رئيسية هي:

• منطقة مراكش مع أوكايمدن وتينمل. وتجمع ما بين مدينة تاريخية كبيرة ومواطن طبيعية رائعة، إضافة إلى محطات هامة للذاكرة الوطنية.

• منطقة الواحات.

• تافيلالت التي تشمل من بين ما تشمل، الذاكرة الزاخرة لسجلماسة.

ومن بين حدود وثغرات الصورة التي تعطيها هذه الخريطة، يمكن أن نشير إلى تهميشها للمدن الساحلية، سواء تعلق الأمر بالصويرة أو بالدار البيضاء، كما أنها أهملت المغرب الشرقي بمختلف مكوناته، كالسهوب والجبال الجنوبية، دون أن ننسى واحة فيكيك التي تشكل في هذه المنطقة، جوهرة حقيقية ولكنها مهددة. بالرغم من كل هذه الثغرات، فإن الفضل يرجع لهذه الوثيقة في طرح مشكلة التراث. ونسجل هنا بأن فاس تشكل أهم نقطة لتركز التراث المغربي، لكن هذه الأهمية لا تظهر بحجمها الحقيقي في الخريطة. وتشكل المدينة العتيقة لفاس في شموليتها، وهي أكبر مدينة عتيقة في العالم، التعبير الأمثل عن أهمية المسألة التراثية، وذلك بترابط وثيق مع النمو الاقتصادي، ومع الصناعة والصناعة التقليدية وخلق مناصب الشغل. فهي تمثل بمفردها مؤهلات كبيرة للنمو، قبل أن تكون مجرد مجال لزيارة السواح، وهذا الأمر يقودنا إلى الانتقال إلى قضية المدن.

من منظور إعداد التراب، وفي ظل الظروف والنسق التاريخي الذي يميز بلادنا، فإن التعامل السليم مع التراث يقتضي اعتباره بالدرجة الأولى عامل نمو اقتصادي.

ز ـ المنظومة الحضرية

منذ مدة طويلة تحقق إجماع حول ضرورة اعتماد التحليل المنظومي عندما نتعامل مع المدن، والتي لا يمكن مقاربتها إلا في إطار مجموعة على المستوى الوطني، أي ما يسمى بالهيكلة الحضرية. وقد مثلنا المنظومة الحضرية في حد ذاتها، (خريطة رقم 22: المنظومة الحضرية) بربط الكيانات الحضرية، بمجموع العلاقات القائمة بينها.



• *الكيانات الحضرية*: وهنا يجب أن نميز ما بين الفضاء القطبي الوسطي من جهة، وباقي المدن الأخرى من جهة ثانية.

• *الفضاء القطبي الوسطي*: يمثل هذا الفضاء لوحده، نصف المؤهلات الاقتصادية للبلاد، كما أنه سيشكل ميدان معركة التأهيل والتنمية الحديثة للمغرب، فهذه المجموعة هي قاطرة الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص الخيارات التي تخص هذا الفضاء كما يلي:

- معالجة الحاضرتين القطبيتين لهذا الفضاء كمجموعة حضرية، سترتكز على نمو علاقات التكامل والتآزر.
- التعامل مع هذا الفضاء من منظور «جهة حضرية» تمتد من القنيطرة إلى الجديدة، ومن سطات إلى الخميسات.
- دعم محور للتعمير بين العاصمتين، يرتكز على خطوط النقل السككي، وذلك بعيدا بمسافة معينة عن الساحل، ويهدف هذا الخيار إلى تخفيف الضغط عن الشريط الساحلي، وتوفير نطاقات هامة للتعمير، مع ضمان وحدة مجموع النطاقات المبنية والمفتوحة للتعمير.
- اعتماد برنامج موحد للتجهيزات القاعدية، يُعالج بشكل منسق كل المشاكل الكبرى المطروحة. وقد أصبح هذا المشروع الموحد للتطبيق، بفضل توضيح الرؤية بصدد المسألة المركزية في هذا المجال، أي قضية تطور ميناء الدار البيضاء. فالأفق الأرجح الذي ترتسم معالمه بوضوح متزايد، هو أن يتخصص ميناء مركز الدار البيضاء في نقل البضائع المتنوعة والمسافرين والترفيه، بينما يتخصص ميناء الجرف الأصفر في نقل المواد الثقيلة الوزن، وميناء المحمدية في النقل بالحاويات. انطلاقا من هذا الخيار يمكن أن نعيد التفكير بشكل جدي في نمط نمو الحاضرة البيضاوية، وطريقة انخراطها في الفضاء القطبي الوسطي.
- سيمنح المخطط التوجيهي فرصة جيدة لإعادة تأطير مجموع مشاكل الدار البيضاء، خصوصاً بعدما تبين بأن النمو الحضري الفعلي انتشر في اتجاه معاكس لتوقعات المخطط التوجيهي السابق. لكن سيكون من المفيد أن يسبق هذا العمل، إنجاز مخطط للتنظيم الوظيفي والتهيئة.
- العمل على ارتقاء الوظيفة الاقتصادية للرباط في ميدان البحث الموجه للتنمية، وذلك بتكامل مع الدار البيضاء.

• *المدن الأخرى ذات الوزن الوطني*: سبق لنا أن أكدنا على أن خصوصية المنظومة الحضرية الوطنية، تتمثل في كون كل المدن الكبرى (باستثناء الرباط) هي مدن «اقتصادية» منتجة للثروات، في حين أن المدن المتوسطة والصغرى هي في أغلبيتها «مدن دولة»، مكلفة بتأطير وتوفير الخدمات للسكان بفضل تمويل عمومي. وسيكون من الضروري العمل على تعزيز هذا الدور الاقتصادي للمدن الكبرى، حتى تستجيب للطلب المتزايد على الشغل، وضمان نمو البلاد، إضافة إلى المحافظة على التوازن العام للتمويل العمومي.

ومع ذلك، فإن هذه المدن الكبرى لا تعيش نفس الأوضاع، كما أنها لا تتوفر على نفس المؤهلات. ويبرز التصميم الوطني لإعداد التراب، إما الحاجيات، وإما الطاقات الخاصة بكل مدينة من هذه المدن الكبرى.

خريطة 22

الشبكة الوطنية للعلاقات بين المدن بالحافلات، وجهات إعداد التراب الوطني

المصدر: مديرية النقل الطرقي 2001



- لمحور الساحلي: طنجة ـ الصحراء
- لمحور المغاربي: الرباط ـ وجدة
- المحور الداخلي: مراكش ـ فاس
- ارتباطين من الدار البيضاء في اتجاه مراكش وتادلة.

وسنخص بالذكر الحالات التالية:
- المدن ذات التقاليد العريقة والقوية في مجال الصناعة التقليدية، والمؤهلات الاقتصادية العالية، خصوصا في القطاع الصناعي: فاس وطنجة، بالإضافة لمراكش، التي تنفرد ببعض الخصوصيات. فهذه المدينة لا زالت تتوفر على مؤهلات هامة للنمو السياحي، يمكن تثمينها شريطة أن تحافظ مراكش على واحتها ومحيطها البيئي.
- مدن تتوفر على مزايا وفرص حقيقية للنمو، تحتاج إلى دعم عمومي لترجمتها على أرض الواقع: تطوان، وجدة، بني ملال، خنيفرة، وفي وضع مختلف، الرباط.
- مدن تعرف نمواً مجاليا كبيراً، يستدعي بذل مجهودات خاصة في ميدان التجهيزات والمرافق والتعمير: أكادير والناضور.
- مدن تحظى فيها وظائف الخدمات بالأولوية: مكناس.
- مدن تستدعي مجهوداً لارتقاءها المؤسساتي، خصوصاً في أفق الجهوية: الناضور، خنيفرة، الراشيدية، ورزازات. وتمثل وضعية العيون والداخلة حالة مختلفة، على اعتبار أنها تستفيد منذ مدة من مجهودات عمومية كبيرة.
- مدن تعيش مرحلة تحويل نشاطها الاقتصادي والصناعي: آسفي، وجرادة، وفي مستوى أقل خريبكة ومجموع الحوض الفوسفاطي.

وفي الأخير، يجب أن نضيف بأن الإشكالية الحضرية مطبوعة بشكل قوي بقضية الثنائية، التي تحيلنا إلى غنى وعمق وتعقيد الظاهرة الحضرية بالمغرب. وتشكل فاس - مكناس أشهر هذه الثنائيات وأكثرها تعقيداً. في البداية تم تأسيس مكناس لكي تواجه فاس. واليوم تتنازع هاتين العاصمتين القديمتين نفس المجال الترابي الصغير لسايس، كما تتنافسان لاستقطاب المرافق الكبرى والصناعات. وتختلف حالة ثنائية طنجة - تطوان، لأن الأمر يتعلق في الواقع بثلاثية، بحكم الدور المهم لمدينة سبتة المحتلة، في إطار اقتصاد غير شرعي، لا يمكن للدولة أن تحاربه بشكل صارم لاعتبارات عديدة ومعقدة.

• *العلاقات بين المدن*: لقد سبق أن أكدنا على أن التصميم الوطني لإعداد التراب لا يتدخل في مهام الوزارات المتخصصة. وهذا الأمر صحيح بشكل خاص بالنسبة لقضايا النقل. فليس من شأن إعداد التراب أن يقرر النوعية والشكل الملموس الذي يجب أن تتخذه علاقة من العلاقات الرابطة بين المدن والمجالات. لكنه يستطيع أن يحدد تراتبية هذه العلاقات، وأن يوضح مكانة كل علاقة على المستوى الوطني. كما أن عليه أن يتخذ موقفاً من تقسيم هذه العلاقات على مختلف أنماط النقل، وهو الأمر الذي نقوم به عندما نؤكد على الدور الهام للنقل السككي وضرورة تطويره.

وإذا تركنا جانباً الفضاء القطبي الوسطي، الذي يخضع لمنطق تقني مختلف، يمكن للتصميم الوطني لإعداد التراب أن يقترح خمسة مستويات لهيكلة منظومة العلاقات الوطنية:



1 ـ الارتباطات ذات الوزن العالمي

ويتعلق الأمر بمحورين كبيرين تاريخياً واقتصادياً، هما المحور الساحلي، والمحور المغاربي: - أكادير- طنجة عبر الرباط، الدار البيضاء وآسفي. - الرباط - وجدة عبر مكناس، فاس، تازة وتاوريرت (يمكن أن نضيف لهذا المحور الربط بين تاوريرت - الناضور).

2 ـ الارتباطات الوطنية من الدرجة الأولى

وتتمثل في ثلاثة محاور حاسمة في العلاقات الداخلية:
- طنجة ـ أكادير عبر فاس ومراكش. من الزاوية التاريخية يتشكل هذا المحور من تجميع ثلاثة عناصر: المسار بين طنجة وفاس الذي يوافق الشطر الشمالي لأقدم محور تاريخي مغاربي كان يربط ما بين سجلماسة وسبتة. والمسار بين فاس ومراكش الذي يتبع طريق السلطان، بينما تتطابق الحلقة الأخيرة لهذا الربط بين مراكش وأكادير مع طريق جهوية قديمة. وتشكل مجموع هذه الطرق محوراً عصرياً متماسكا، يرتكز على الدير والمدن الملكية، ويلعب دور الطريق العابرة للمغرب الداخلي، التي تقابل المحور الساحلي. يشكل تعزيز هذا المسار واعتباره محوراً أساسياً للعلاقات في المغرب، أحد الخيارات القوية لإعداد التراب.
- الطريق الدائري الشمالي المحاذي للساحل من طنجة إلى وجدة، وهو في طور الإنجاز.
- محور أكادير ـ لكويرة، وهو بالطبع محور عابر للصحراء، وامتداد للمحور الساحلي إلى أقصى جنوب البلاد.

3 ـ الارتباطات الجهوية الأساسية

بصفة عامة، توافق هذه الارتباطات العلاقات القائمة بين الموانئ ومدن داخلية تقع في مناطق تحتضن كثافات سكانية مرتفعة وأنشطة اقتصادية مهمة.
• القنيطرة مع شفشاون.
• الدار البيضاء مع بني ملال عبر خريبكة- وهذا الارتباط أساسي في الميدان الاقتصادي. ومن الضروري تعزيزه بخط سككي.
• الدار البيضاء مع مراكش، ويمتاز بتوفره على خط سككي.
• أكادير مع تارودانت.
• ويمكن أن نضيف الارتباط ما بين مكناس والعرائش.

4 ـ الارتباطات الجهوية

وهي ارتباطات أكثر عدداً، تضمن قيام علاقات ما بين جهة وأخرى على مسافات محدودة نسبيا.
• ازة - الحسيمة.
• فاس - كتامة.
• مراكش - آسفي.
• أزرو - الراشيدية - أرفود.

- مراكش - ورزازات - زاكورة.
- خنيفرة - بولمان - فاس.
- الربط الشرقي بين ميدلت - أوطاط الحاج - كرسيف.
- وقد أضفنا طريقاً يجب إنجازها بالكامل ما بين خنيفرة وبن سليمان. وذلك لتحقيق ربط مباشر ما بين الفضاء القطبي الوسطي وجهة الأطلس المتوسط.

5 ـ المستوى الخامس

ويضم هذا المستوى عدة أشكال من الارتباطات، لكنه يشمل بالخصوص ارتباطات طويلة المسافة في الوسط القاحل. وأساسا في واحات الجنوب.

- الطريق الدائري الكبير في الجنوب: تارودانت - ورزازات - الراشيدية - بوعرفة - فيكيك.
- الطريق الدائري في أقصى الجنوب: كلميم - طاطا - زاكورة بالإضافة إلى شطر زاكورة - أرفود.
- تارودانت - طاطا.
- بوعرفة - وجدة.

وتوجد مجموعة ثانية تضم الارتباطات الصحراوية وهي:

- الزاك - آسا - كلميم.
- السمارة - طنطان.
- السمارة - لعيون.
- كلتة زمور - العيون.
- أوسرد - الداخلة.

أما المجموعة الثالثة فتشمل ارتباطات داخل نفس الجهة، تستحق أن نشير إليها:

- الارتباط بين الحسيمة - كتامة - شفشاون، وهو طريق تاريخي ذو أهمية جهوية بديهية.
- الارتباط بين بولمان وأوطاط الحاج عبر مرموشة.
- الارتباط بين آسفي - اليوسوفية - بن كرير - قلعة السراغنة.

وتظهر الخريطة بأن هذا الاقتراح يحاول، في نفس الوقت، أن يحقق تغطية شاملة للتراب، وتراتبية ضرورية للعلاقات في مجموعة متماسكة ترتبط بأهم الموانئ.

ومما لا شك فيه أن الميدان الحضري يوفر كل الشروط لتطبيق مفهوم التآزر المتفاوت بكل أبعاده. ويتحقق ذلك على عدة مستويات:

- على مستوى الفضاء القطبي الوسطي، حيث تهدف اقتراحات التصميم الوطني لإعداد التراب إلى تنظيم النمو المترابط للعاصمتين الاقتصادية والسياسية وللمدن التي تدور في فلكهما.
- على المستوى الجهوي، حيث يمكن اعتماد مفهوم الثنائية الحضرية بالنسبة لطنجة تطوان، وخصوصاً بالنسبة لفاس-مكناس، بينما نستطيع تطبيق مفهوم الشراكات الحضرية في عدة جهات أخرى: القنيطرة مع الرباط، آسفي مع الدار البيضاء، الحسيمة مع الناضور، فيكيك مع وجدة، الصويرة مع أكادير.



- على المستوى الوطني: ويهم التآزر، في هذا المستوى النطاقات الترابية الكبرى، وفي مقدمتها التمفصل ما بين النطاق الساحلي والمحور الوسطي.

4 . المقاربة الجهوية

سنقترح فيما يلي تقطيعاً جهوياً لإعداد التراب. إن الأمر لا يتعلق بتقطيع إداري، بل بتجزيء للتراب في وحدات متماسكة من منظور الإعداد، كما أنه نتيجة لبعض الضروريات المنهجية التي يفرضها المنطق المجالي. ولا نستثني إمكانية أن يوحي هذا التقطيع ببعض الأفكار للمسؤولين عن الجهوية بالبلاد، غير أن هذه القضية شأن آخر. فجهات الإعداد التي نتحدث عنها، هي مناطق لدراسات إعداد التراب ومجالات لتوطين المشاريع.

ومن زاوية إعداد التراب، يجب أن نميز بالأساس ما بين الجزء الكثيف السكان والجزء القاحل في المجال الوطني، حيث نلاحظ بأن الجزء الأول يجمع 90٪ من سكان البلاد فوق 28٪ من مساحته، في حين أن الجزء الثاني يضم فقط 9٪ من هذه الساكنة، منتشرة فوق 72٪ من مساحة المملكة. وتصل الكثافة فيهما تباعا إلى 120 و4,4 نسمة في كلم² (1994).

ومن الواضح إذن، أننا أمام مجالات متباينة، وأن المشاكل وأنماط التدبير الترابي تختلف بشكل صارخ، كنتيجة منطقية للفارق الشاسع في الكثافة الذي ينتقل من 1 إلى 30.

إحصاء سنة 1994	السكان	المساحة كلم²	٪ السكان	٪ المساحة	الكثافة السكانية السكان/كلم²
الجزء الكثيف السكان	23.629.367	196.670	91	28	120,1
الجزء القاحل	2.279.931	514.180	9	72	4,4
مجموع المغرب	25.909.298	710.850	100	100	36,4

(الخريطة رقم 23: حركة الحافلات وتحديد جهات إعداد التراب).

أ ـ فاس ـ مكناس

وتضم هذه الجهة ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف من السكان، وهو ما يمثل 12,6٪ من مجموع سكان البلاد، كما أنها تساهم بنسبة 11,3٪ من الناتج الوطني الخام، وبذلك فهي تشكل أول جهة في المغرب، إذا ما استثنينا الفضاء القطبي الوسطي.

وتشكل هذه الجهة نموذجا جهوياً حقيقيا، بفضل قوة استقطاب مركزها، وحجم التكامل بين مكوناتها المجالية، وأهمية المحور المُهَيكل الذي يخترقها. كما أنها تستفيد من رطوبة جوية ممتازة، بالرغم من أنها تلامس المجال القاحل في الشرق، هذا بالإضافة إلى توفرها على أكبر حقينة مائية في البلاد.

ويعتبر سايس الذي يتوفر على شروط ممتازة لقيام الفلاحة، القلب النابض لهذه الجهة. كما تعرف أجزاؤها الشمالية، خصوصاً في نواحي تاونات، اكتضاضاً سكانياً كبيراً، يتفاعل مع ضعف ملحوظ في التجهيزات القروية. وترتكز هذه المنظومة الجهوية على التمفصل والترابط ما بين فاس وتلال ما قبل الريف، وعلى الدور الذي يجب أن تقوم به العاصمة اتجاه هذه الناحية، التي ارتبطت بها منذ القديم.

وبإمكان مدينة فاس أن تقوم بهذا الدور، لأنها تتوفر على المؤهلات اللازمة لذلك، فهي تمثل بمفردها أحد الامتيازات الجوهرية لنمو بلادنا، فهي مركز إنتاجي وثقافي ذو حجم دولي، قادر على تحقيق نمو كبير، شريطة منحها الإمكانيات اللازمة. لكن هذه المدينة عانت كثيراً من الإهمال خلال أكثر من عشرين سنة، وهو الأمر الذي سبب في تدهور كل الامتيازات التي كانت تتوفر عليها، وبالأخص تدهور مدينتها العتيقة.

ومن بين المشاكل المعقدة والحساسة التي يجب معالجتها، هناك مشكلة القيادة الثنائية لهذه الجهة أو «ثنائية الرأس»، الذي ستزداد حدة في النسق الجديد للامركزية والمبادرة المحلية. لذلك تكتسي فكرة جمع المدينتين (فاس - مكناس) في جهة واحدة، وتحت رعاية وتحكيم ممثل وحيد للدولة، أهمية حقيقية. وإذا كان تحقيق الربط والشراكة بين مدينتين متنافستين أمر صعب، فإن الوصول إلى هذا الهدف سيفتح آفاقاً واعدة، بفضل تكوين قطب حضري من الدرجة الأولى، وذو وزن دولي في قلب البلاد.

ب ـ الأطلس المتوسط

وهي جهة صغيرة، تضم ساكنة لا تتجاوز إلا بقليل عتبة 800.000 نسمة، وتصل فيها الكثافة السكانية إلى مستوى ضعيف، بحوالي 36 نسمة في الكلم^2. وتمثل هذه الجهة 3,2٪ من المساحة الوطنية، ولكنها لا تساهم سوى بـ1,9٪ في الناتج الداخلي الخام.

وتشمل جهة الأطلس المتوسط وسطين مختلفين بشكل كبير، السفوح الغربية الرطبة، التي تحتضن أهم جزء من خزان المياه بالأطلس المتوسط، والسفوح الشرقية التي تنتمي إلى الوسط القاحل، شأنها في ذلك شأن هضبة الركام. وفي هذا الوسط شبه الجاف، سمحت الفرشة المائية لملوية الوسطى بظهور واحات باردة.

وتتحدد وحدة هذه الجهة بالارتكاز على معايير سلبية: العزلة والاكتضاض السكاني. لكن هذا التشخيص لا يعني المنطقة السياحية المحيطة بأزرو وإيفران. ومن المهم أن تحظى الكيانات المجالية التي تعاني من تراكم الصعوبات والمشاكل باعتبارها جهات قائمة الذات، وأن لا نتعامل معها كمجرد ملحقات للمناطق القوية.

وتهيمن أربعة مشاكل في ميدان إعداد التراب:

- معالجة مشاكل العالم القروي، وبالخصوص مشاكل الوسط الجبلي.
- صيانة خزان المياه الذي يكتسي قيمة وأهمية وطنية، وهو الأمر الذي يستدعي قيام تضامن وطني لفائدة هذه الجهة.
- نمو مدينة خنيفرة.
- توسيع الفضاء السياحي للجهة، انطلاقا من القاعدة الحالية لناحية أزرو.

ج ـ بني ملال ـ خريبكة

سيصل عدد سكان هذه الجهة في المستقبل القريب إلى عتبة مليونين نسمة. كما أنها توفر 5,2٪ من الناتج الداخلي الخام، بفضل احتضانها لمنطقتين اقتصاديتين ذات وزن وطني، وهما السهل المسقي لتادلة وحوض الفوسفاط. وتشكل هذه الجهة النموذج الأمثل لمناطق الدير، التي تمزج ما بين مجال خزان المياه للأطلس المتوسط ومناطق قدم الجبل.



وترتكز البنية الجهوية على نوعين من علاقات التكامل:

- الربط ما بين السهل والجبل، خصوصاً وأن هذا الأخير يعاني من اكتضاض سكاني ملحوظ.
- الربط ما بين المدارات المسقية وحوض الفوسفاط، خصوصاً إذا ما اعتبرنا التراجع المرتقب للتشغيل في القطاع المنجمي.

وسيشكل نمو المدينتين الرئيستين للجهة عنصراً حاسماً، خصوصاً بالنسبة لبني ملال. فمستوى تصنيع هذه المدينة بعيد جداً عن المستوى الذي يليق بها وبمحيطها الفلاحي الغني، خصوصاً في فرع الصناعات الفلاحية الغذائية. وهو الأمر الذي يجعل من امتداد الخط السككي إلى بني ملال ضرورة بديهية. وبطبيعة الحال، يشكل التساؤل حول مستقبل السقي الكبير والتحولات الهامة التي ستميز تطوره المستقبلي، خلفية وإطاراً عاماً لمشاكل الإعداد بهذه الجهة.

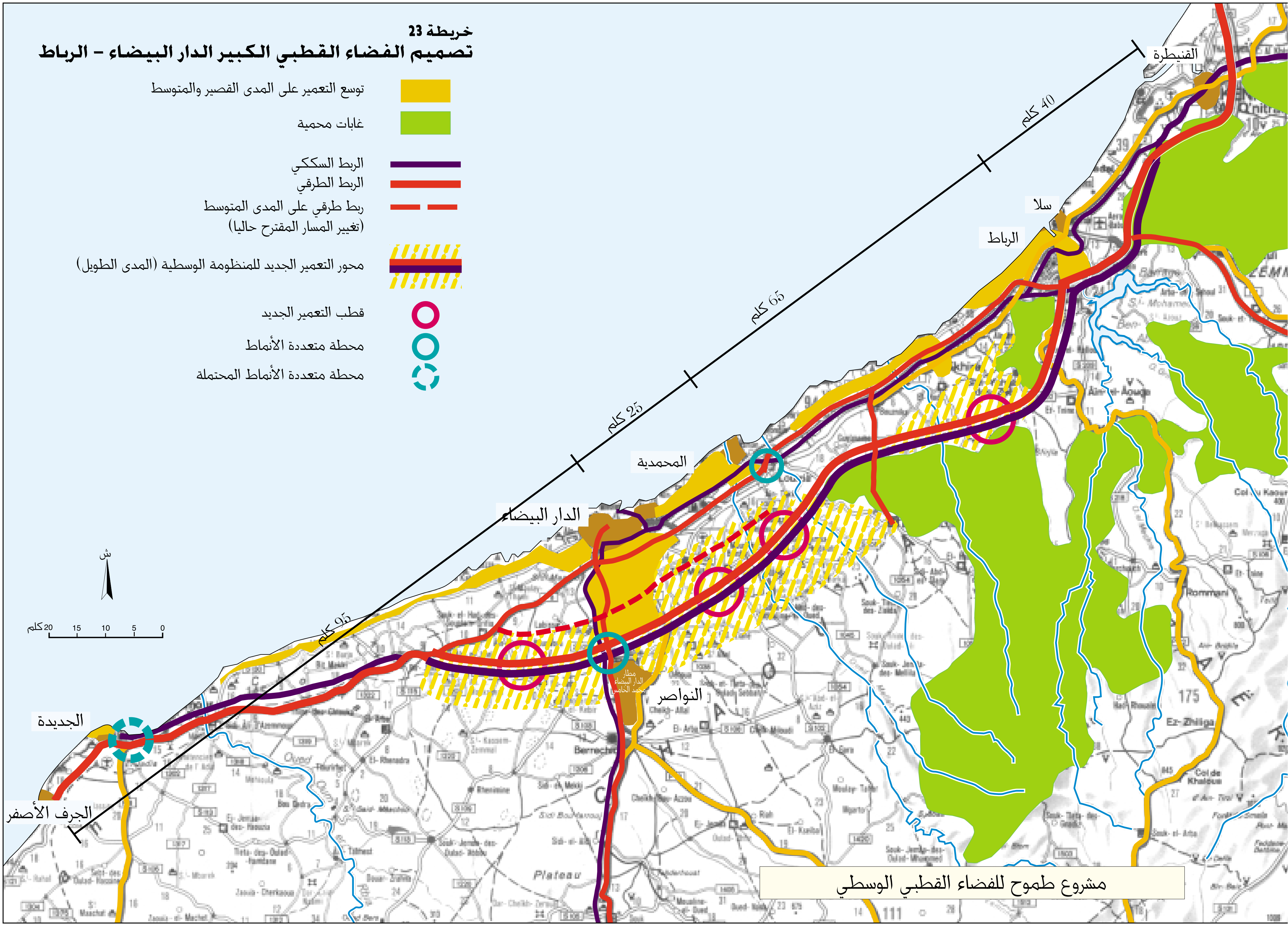
د ـ جهة مراكش

وهي الجهة الوحيدة في المجالات الكثيفة السكان، التي تحمل اسم مدينة واحدة، وهو الأمر الذي يعبر عن أول خاصية لهذه الجهة، والمتمثل في «الوحدة الحضرية» لمدينة مراكش وسط جهة هامة تضم حوالي مليونين ونصف من السكان، وتوفر 7٪ من الناتج الداخلي الخام.

وتقع هذه الجهة أيضاً في منطقة الدير، التي تمزج وتربط ما بين المناطق الجبلية والمناطق السهلية، لكن هذه المرة وخلافاً لبني ملال، تمتاز الوضعية هنا بتخلف معمم للبوادي، سواء في السهل أو الجبل. وتخضع العاصمة الجهوية لانعكاسات هذه الوضعية، حيث تواجهها صعوبات جمة للرفع من مستوى نمو محيطها الجهوي، الذي يتخبط في مشاكل ترتبط بالاكتضاض السكاني، والانتشار الواسع للفقر، وقدم وبساطة وسائل الإنتاج الفلاحي. وبالرغم من النمو السياحي الهائل، والتطور الصناعي المهم، فإن الوضعية الجهوية العامة تبقى هشة ومثيرة للقلق، خصوصاً وأن القاعدة الأساسية للاقتصاد الفلاحي، وهي الفرشة المائية للحوز، مهددة بالاستغلال المفرط. وهكذا سيكون من الضروري إعادة النظر في الوثيرة الحالية لاستعمال الماء، لأن السدود ستكون عاجزة عن حل مشكلة المياه في هذه الجهة، التي عليها أن تتعامل بجدية أكبر مع المشاكل البيئية، سواء تعلق الأمر بصيانة الأطلس الكبير، أو بالسياسة المائية، أو بإنقاذ بساتين نخيل مراكش نفسها.

هـ ـ أكادير ـ الصويرة

وهي جهة كبيرة بجميع المقاييس؛ بمساحتها (46.000 كلم^2)، وبسكانها (حوالي 2,8٪ مليون نسمة)، وبنشاطها الاقتصادي (7,1٪ من الناتج الداخلي الخام). وهذه جهة متميزة جداً، تتوفر على هوية تاريخية وجغرافية قوية. ويمكننا أن نقول بأنها أكثر الجهات جهوية في البلاد، لأنها تتشكل من منطقة سوس الكبير، التي تجمع ما بين السهل الوسطى والجبال المحيطة به وهي الأطلس


خريطة 23
تصميم الفضاء القطبي الكبير الدار البيضاء – الرباط
توسع التعمير على المدى القصير والمتوسط
غابات محمية
الربط السككي
الربط الطرقي
ربط طرقي على المدى المتوسط
(تغيير المسار المقترح حاليا)
محور التعمير الجديد للمنظومة الوسطية (المدى الطويل)
قطب التعمير الجديد
محطة متعددة الأنماط
محطة متعددة الأنماط المحتملة
ش
20 كلم 15 10 5 0
القنيطرة
40 كلم
سلا
الرباط
65 كلم
المحمدية
25 كلم
الدار البيضاء
95 كلم
الجديدة
الجرف الأصفر
النواصر
مطار الدار البيضاء محمد الخامس
مشروع طموح للفضاء القطبي الوسطي

الكبير في الشمال، الأطلس الصغير في الجنوب، وجبل سيروا في الشرق الذي يحقق الربط بينهما. وتمثل هذه الجهة نوعاً أصيلا ومتميزاً لمناطق الدير، تقع في أقصى الجنوب، وتستفيد، بفضل موقعها المحظوظ، من الموارد المائية القادمة من الجبال المحيطة بها، ومن الرطوبة اللامرئية القادمة مباشرة من المحيط. وقد شكل سوس الأقصى، عبر مختلف المراحل التاريخية، قطباً اقتصادياً وثقافياً على الصعيد المغاربي بل وعلى صعيد العالم العربي.

وعرفت جهة سوس في المرحلة المعاصرة، في نفس الوقت، نمواً اقتصادياً هائلاً، وتوسعاً لمجال نفوذها. وقد برهن المجتمع السوسي على قدرات كبيرة للمبادرة والاستثمار، من أجل تثمين مختلف المؤهلات الجهوية. وهكذا أصبحت أكادير في نفس الوقت، عاصمة للسياحة الشاطئية، وللصيد البحري، ولتصدير الحوامض، وتحول سوس إلى أكبر المناطق ديناميكية في المغرب المعاصر. فتوسع أكادير، خصوصاً بعد إعادة تعميرها إثر الزلزال الذي هدمها، جعل منها مدينة كبيرة، توسع إشعاعها ليشمل كل من تارودانت، وكلميم وتيزنيت، والصويرة، دون أن ننسى دورها في الصحراء. ويوافق المجال الجهوي لسوس تقريبا حوض شجرة الأركان ونطاق غلافها الحياتي.

لكن قصة هذا النجاح تخفي وجها سيئا وخطيرا، فجهة سوس تعمل الآن على خلخلة الأسس التي يرتكز عليها ازدهارها. فالفرشة المائية تنخفض باستمرار، حيث أنها وصلت في بعض الأماكن إلى مستوى المياه المالحة. ويمكن أن نلخص تشخيص الوضعية في جملة واحدة: نمو الجهة ليس من النوع المستديم. ومن الغريب أن هذه الإشكالية معروفة لدى الجميع، ومع ذلك فالكل يتجاهلها ويستمر في ممارسة نفس السلوكات التي أفرزت هذا المشكل البيئي الخطير.

وليس من الصدف أن يكون صاحب الجلالة قد اختار أكادير لإلقاء خطابه الشهير حول الماء، لأن هذه المشكلة تكتسي صبغة حادة وخطيرة في جهة سوس. أما المشكل الجهوي الثاني فيكمن في تنظيم المركب الحضري الذي تشكل حول مدينة أكادير.

و ــ الدار البيضاء ــ آسفي

تعكس تسمية هذه الجهة، الحل الذي اقترحناه بالنسبة لمدينة آسفي، والذي يتمثل في ربطها بفضاء الدار البيضاء. فإذا كانت آسفي تقع في مكان تتجاذبه عدة اتجاهات، فإن علاقاتها مع الدار البيضاء هي الأقوى، كما أن الارتباط مع العاصمة الاقتصادية هو الذي سيمنحها أفضل الفرص وأفضل السبل لتحقيق تحويل قاعدتها الاقتصادية.

وتشكل هذه الجهة قلب المنظومة الاقتصادية الوطنية، بحوالي ستة ملايين ونصف من السكان، وقرابة ثلث الناتج الوطني الخام الإجمالي.

وتهيمن ثلاثة مشاكل على انشغالات إعداد التراب في هذه الجهة:

- تأهيل الدارالبيضاء في ميدان التجهيزات القاعدية والتعمير. فهذه المدينة تشكل قلب كل المنظومات الحاسمة: منظومة الموانئ (مع المحمدية والجرف الأصفر)، المنظومة الطرقية، المنظومة السككية، منظومة النقل الجوي، منظومة المواصلات اللاسلكية، المنظومة الصناعية والمالية. كما أنها تعتبر المركز الوحيد



تقريباً للخدمات ذات الاستعمال الاقتصادي، لكنها أيضاً عاصمة ثقافية في شتى المجالات. لكن كل هذه الأنشطة توجد اليوم في وضعية حضرية تمتاز باختلالات وظيفية عميقة. فالمدينة لا تتوفر على محطة لمعالجة المياه المستعملة، كما أنها تعاني من نظام نقل جماعي ضعيف الفعالية، ومن تشبع التجهيزات القاعدية، وأزمة سكنية حادة... الخ فتدهور الأحوال وصل إلى مستويات خطيرة. ويحتاج التعمير إلى إعادة نظر عميقة، تمكن من إدماج جميع مكونات النمو الحضري.

- الشراكة مع الرباط في إطار الفضاء القطبي الوسطي، بطريقة تمكن من تثمين علاقات التآزر الدفينة بين العاصمتين الاقتصادية والسياسية للبلاد.
- العلاقة مع مدن المحيط الجهوي الذي يعتبر ليس فقط التجمع الحضري للدار البيضاء، ولكن أيضاً مجموع الجهة الحضرية وذلك بإدماج مدن الجديدة، وسطات وبن سليمان.

يجب أن نتعامل مع هذه الجهة على أساس ما تمثله حاليا، أي على أساس أنها قاطرة للاقتصاد الوطني.

وتوضح الخريطة المرافقة (خريطة 24: الفضاء القطبي الوسطي) اقتراح التصميم الوطني المتعلق بالتصور العام للفضاء القطبي الوسطي، واندماجه في المنظومة الوطنية. ويأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار نزوعات التوسع العمراني في المرحلة الحديثة، أي زحف البناء والتعمير في اتجاه النواصر، عوض اتجاه المحمدية. كما أنه يعتبر أن منطق تطور أنشطة الموانئ الجهوية سيؤدي إلى تجميع رواج البضائع غير الملففة في الجرف الأصفر، ورواج الحاويات في ميناء المحمدية. وبذلك ستسند إلى المحمدية وظيفة لوجيستيكية طاغية، وهو الأمر الذي سيوضح مسألة التنظيم الوظيفي لمجموع موانئ الجهة.

وفي ميدان النمو العمراني، تحتاج مدينة الدار البيضاء إلى مجالات كبيرة قابلة للتعمير، لكن هذه المجالات يجب أن تكون منظمة وجيدة الارتباط بواسطة وسائل نقل جماعية؛ وفي نفس الوقت تحتاج المدينة إلى تخفيف الضغط على المجال الساحلي. وتقتضي الاستجابة المتزامنة والمترابطة لهذه المتطلبات الثلاثة، خلق وهيكلة تعمير جديد على جانبي محور تفضيلي يربط الرباط بالدار البيضاء. ومن المستحب أن يرتكز هذا المحور الجديد على ربط سككي سيسمح بتخفيف الضغط على الربط الساحلي الحالي، وتفادي تشبعه على المدى المتوسط.

إن الارتكاز على هذا المخطط لبنية المجال الحضري، سيسمح بتهييء تصميم للتنظيم الوظيفي، يأخذ بعين الاعتبار، في نفس الوقت، مشاكل تطور المركزية، والمشاكل اللوجيستيكية (المطار، الموانئ، محطات النقل المتعددة الأنماط)، ومشاكل النمو الحضري.

ز ــ الرباط ــ القنيطرة

تشير تسمية هذه الجهة إلى أنها تجمع مدينتي الرباط والقنيطرة وأيضاً منطقة الغرب، أو على الأقل جزء كبيراً من هذا السهل. وهي بذلك تشكل جهة تجمع أربعة ملايين نسمة، وتوفر 15,5٪ من الناتج الداخلي الخام. (وتساهم الجهتين

المنتميتين إلى الفضاء القطبي الوسطي بـ 48,4٪ من القيمة المضافة الوطنية).

وتكمن مشكلة هذه الجهة في نمو الرباط، أو على الأصح نمو التلاحم الحضري الرباط - سلا. ونؤكد هنا، من جديد، على ضرورة الاعتراف بسلا ليس كمجرد ضاحية للرباط، بل كمدينة قائمة الذات. إن شراكة هاتين المدينتين في إطار تلاحم حضري هو الذي يعطي لهذا التجمع أهميته وأصالته. وبالنسبة للرباط، سيكون من الضروري تحديد مضمون عاصمة البلاد، فإلى حد الآن هي تكتفي باحتضان السلطة السياسية والمرافق العمومية الكبرى، إضافة إلى نشاط تكميلي يتمثل في الصناعة التقليدية. لكن الرباط تستحق أن تكون أكثر من ذلك، من خلال تحولها إلى مركز حقيقي للبحث الموجه للتنمية، نحن في أمس الحاجة إليه، وذلك بتكامل مع الدار البيضاء.

وعلى غرار كل الفضاء القطبي الوسطي، تعاني الرباط، ربما أكثر من غيرها، من مشاكل البيئة الحضرية؛ وتستدعي وضعية غابة معمورة اتخاذ إجراءات استعجالية.

ح ـ طنجة ـ تطوان

لا يطرح ترابط هاتين المدينتين في إطار ثنائية حضرية مشاكل شبيهة بما صادفناه في حالة فاس - مكناس، وربما يرتبط هذا الوضع بوجود كيان حضري ثالث يلعب دوراً خفياً هاما، يتمثل في مدينة سبتة المحتلة.

وتتوفر هذه الجهة على خصوصية تاريخية قوية. فبدون أن نعود إلى حقبة موريطانيا الطنجية، يكفي لإبراز هذه الخصوصية، أن نذكر بأن التقطيع الاستعماري عزل هذه الجهة عن بقية البلاد، وبأن عودتها إلى حظيرة الوطن سنة 1956 واجه بعض الصعوبات، كما أن الجهة لا زالت تعاني من تداعيات الاستعمار الإسباني، خصوصا في الميدان العقاري.

ويمثل احتلال مليلية منذ 1415، وحرمان المملكة من أهم موانئها، والجهة من مركز دعم نموها، أول عنصر مميز لهذه الجهة. أما العنصر الثاني فيتمثل في الاكتضاض السكاني الملحوظ للريف الغربي، حيث تشكل زراعة الكيف المصدر الأساسي لدخل السكان. وأخيراً، تشكل الثنائية القطبية طنجة - تطوان العنصر الثالث المميز لهذه الجهة. فهذه الثنائية عبارة عن منطقة اقتصادية من الدرجة الأولى، ستعرف بدون شك نمواً سريعاً بترابط مع تقوية العلاقات مع أوربا. ويعكس مشروع بناء ميناء جديد بين طنجة وسبتة دينامية هذا النمو. وتحتضن هذه الثنائية حاليا أنشطة اقتصادية ذات أهمية كبيرة في قطاعات السياحة، والصناعة والصناعة التقليدية. وتعتبر منطقة العرائش والمدارات المسقية في اللكوس، في جنوب هذه الجهة، منطقة فلاحية ذات تموقع ممتاز بالنسبة للتصدير.

وتضم هذه الجهة، بمكوناتها السالفة الذكر، 2,3 مليون نسمة، وتوفر 7,8٪ من الناتج الداخلي الخام الإجمالي، وهي مساهمة تتجاوز مساهمة جهة مراكش أو جهة سوس. من الواضح إذن أن الجهة تتوفر على مزايا ونقط قوة عديدة. ومن منظور إعداد التراب، تواجه الجهة مشكلة أساسية تتمثل في التنافس الحاد على استعمال الأرض، خصوصاً في المجال الساحلي. وهي وضعية كلاسيكية وطبيعية في



جهة كثيفة السكان (200 نسمة في الكلم²) وخاضعة لضغط قوي بسبب نموها السريع. وتزداد الوضعية تعقيداً في هذه الجهة بسبب أهمية الاقتصاد الموازي، المرتبط بنشاط التهريب انطلاقا من سبتة، وبتجارة الكيف.

ط ـ الناضور ـ الحسيمة

إلى حد الآن، الأمر يتعلق بجهة افتراضية، لكن هناك احتمال حقيقي بأن تلعب ديناميات النمو دورا كبيرا في اتجاه خلق هذه الجهة، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بنمو الناضور. ونذكر هنا، بأن فكرة خلق قطب للنمو بالناضور تعود إلى فجر الاستقلال، وإن اختيار هذه المدينة لتوطين صناعة الصلب والفولاذ لم يكن مجرد قرار تقني وصناعي، بل شكل ذلك اختيارا ترابيا قويا على المستوى الوطني، وفي أفق مغاربي.

وتندرج فكرة الربط السككي ما بين تاوريرت والناضور في هذا النسق، وبالرغم من تجميد هذا المشروع الكبير، فإن دواعيه ومبرراته لا زالت قائمة، بل أنه اكتسب مبررات جديدة بفضل النمو المرتقب للعلاقات مع أوربا.

ومن زاوية إعداد التراب، يمكن أن نؤكد بأن الناضور مؤهلة لتلعب دورا هاما في مجموع الجهة الشرقية للمملكة، وأنها قادرة على القيام بوظيفة التنظيم الجهوي.

ومن المفروض أن تضم هذه الجهة الحسيمة، وهو أمر منطقي، وأكثر عقلانية من ربط هذا الإقليم بتازة وتاونات. وعلى كل حال فإن جمع الناضور بالحسيمة، يعطينا من الآن كيانا يجمع 1,1 مليون نسمة، ويوفر 3,7٪ من الناتج الداخلي الخام. وهي مؤشرات تدل على أننا أمام مجموعة ذات عيار جهوي.

كما هو الشأن بالنسبة لجهة طنجة - تطوان، تعاني هذه الجهة، أيضاً، من بتر خطير لترابها، يتمثل في الإحتلال الإسباني لمدينة مليلية. وتستفيد الناضور من توفرها على ميناء جيد التجهيز، وقابل للنمو والتطور. أما التجمع الحضري للناضور فإنه ينتشر بطريقة عشوائية، حيث أصبح يغطي مجموع شبه الجزيرة.

ي ـ وجدة ـ فيكيك

وتجمع هذه الجهة خمسة أقاليم هي بركان، وجدة- أنكاد، وتاوريرت، وجرادة وبوعرفة. وقد أطلقنا عليها اسم وجدة- فيكيك لإبراز خصوصيتها، حيث أن هذه الجهة المنبثقة من الجهة الحالية للمغرب الشرقي، تربط السهوب الشبه الصحراوية مع المجالات الساحلية القوية. وهي بذلك تشكل استثناء للقاعدة التي اعتمدناها في التقطيع الجهوي، والتي تقتضي أن نميز الجهات القاحلة، وأن نتفادى ربط المجالات الصحراوية القارية بالساحل.

ويتبرر هذا الاستثناء بثلاثة اعتبارات:

- لا تتوفر منطقة فيكيك بوعرفة على عدد كاف من السكان لكي تكون جهة قائمة بذاتها، كما أن بعد الراشيدية وتواضعها، يحول دون ربط فيكيك بهذه الجهة الافتراضية.
- يكون الارتباط بين فيكيك ووجدة محورا قديما وتقليديا، كما أنه ارتباط يحتفظ بكل حيويته، كما تبين ذلك من خلال خريطة العلاقات بواسطة الحافلات.

- تشكل الحدود عنصرا موحدا لوجدة وفيكيك، وذلك حتى عندما يكون وقعها سلبياً عليهما.

وتتطابق هذه الجهة تقريبا مع جهة المغرب الشرقي الحالية (باستثناء الناضور)، كما أنها تمتاز بتنوع كبير، فهي تضم الشواطئ المتوسطية، والواحات الصحراوية، مروراً بالمدارات السقوية، وغابات جبال جرادة ودبدو، وسهوب الحلفاء، والهضبة الكارستية للركام، والجبال الجافة لآيت سغروشن. وفي المجموع، تحتضن هذه الجهة ساكنة تقارب 1,2 مليون نسمة، مع وجود تضاد في الكثافة السكانية ما بين الشمال والجنوب. ويصل نصيب الجهة من الناتج الداخلي الخام إلى 3,6٪. ونسجل هنا بأن الأرقام المتعلقة بالسكان والناتج الداخلي الخام متشابهة مع أرقام جهة الناضور- الحسيمة، مع أن مساحة جهة وجدة - فيكيك تتفوق بثمانية مرات على مساحة الناضور الحسيمة، وهذا دليل على أننا دخلنا في نوع من المجالات تشكل فيه المسافات الطويلة معطى ذو أهمية حاسمة.

وتطرح هذه الجهة مشاكل متنوعة جدا، يأتي على رأسها إغلاق الحدود مع الجزائر الذي سبب في أضرار بليغة للاقتصاد الجهوي. ولا يتعلق الأمر هنا، بانتظار فتح هذه الحدود، لأن هناك مشاكل مستعجلة لا تقبل الانتظار ونذكر منها:

- نمو وجدة ومشاكل التشغيل، والتزود بالماء الشروب والتحكم في توسع هذه المدينة.
- السياحة الساحلية، وبالخصوص المشروع الكبير للسعيدية، والذي يطرح من جديد مشكلة التحكم في عقار مثل هذه المجالات.
- تلويث الفلاحة للمدار المسقي.
- تحويل القاعدة الاقتصادية لجرادة، وخصوصا مسألة استعمال المياه المتوفرة بعد توقف المنجم، وهو الأمر الذي يشكل اختيارا استراتيجيا بالنسبة لهذه المنطقة.
- مستقبل السهوب، وبصيغة أخرى مستقبل تربية الأغنام.
- إنقاذ وتنمية واحة فيكيك التي تتوفر على مؤهلات سياحية مهمة، شريطة المحافظة على الوسط الواحي، وتجهيزه بالبنيات التحتية الضرورية. ويقترح التصميم الوطني لإعداد التراب اعتبار فيكيك موقعا للنمو السياحي يجب أن يحظى بالأولوية، وبالعناية لصيانته قبل فوات الأوان.

ك ــ تافيلالت

وهي الجهة الوحيدة التي توافق إقليما وحيدا، لكنها تنتشر على مساحة شاسعة تصل إلى 60.000 كلم²، وتجمع 560.000 نسمة. وبطبيعة الحال فإن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام متواضعة بما أنها تصل فقط إلى 1,2٪ من الإجمالي الوطني، وهي نتيجة لا بأس بها بالنسبة لهذا المجال الصحراوي.

وتمتاز هذه الجهة بحمولة تاريخية متميزة، كما أنها تستحق عناية خاصة، أساسا بسبب وضعيتها المائية المقلقة. وسيكون من الضروري، في المرحلة الأولى، إعادة النظر في ممارسات السقي الحالية، واعتماد طرق جديدة للري أكثر احتراما وعناية بالمورد المائي، يمكن استنباطها من التقاليد العريقة للمنطقة في هذا الميدان. وهو تحول سيساهم بدون شك في إنعاش السياحة التي يعول عليها في المستقبل لتنمية هذه الجهة.

ل ــ درعــــــة



وهي جهة أهم وأكبر من جهة تافيلالت، حيث يصل عدد سكانها إلى 900.000 نسمة، ومساحتها إلى 68.000 كلم²، بينما تبلغ مساهمتها في الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى 1,3٪.

وفي ميدان إعداد التراب، يمكن أن نعالج بطريقة مترابطة جهة تافيلالت التي تضم الراشيدية- أرفود وجهة درعة التي تشمل ثنائية وارزازات- زاكورة. فنحن هنا، في قلب مجال بيئي هش، يستحق إعطاء الأولوية للانشغال الإيكولوجي. وفي هذا الصدد، يجب تحقيق نقلة نوعية في الذهنيات، لكي يتفهم الجميع بأن مسألة الأوساط الطبيعية هي قضية رئيسية وحاسمة، ومفتاح للتنمية.

وإذا ما اعتبرنا هاتين الجهتين معا، فهما يغطيان 18٪ من المساحة العامة للبلاد، ويجمعان 5,1٪ من سكانها. وتناهز الكثافة السكانية بهما 10 نسمة في الكلم²، وهو مستوى مهم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف القاسية للوسط الطبيعي الذي يوجدان فيه.

وتخضع هذه المجالات إلى تدهور معروف جيداً، يمس الفرشات الجوفية والواحات، وأشجار النخيل، والسكن التقليدي والتراث. وتمكن مداخيل الهجرة من تثبيت ساكنة تفتقد لقاعدة اقتصادية جهوية حقيقية، لكن هذه المداخيل يمكنها أن تخلق فرصا فعلية للتنمية. وفي المستقبل، ستشكل السياحة النشاط الرئيسي لهاتين الجهتين، لذلك يجب العمل على إعادة تأهيل التراث الطبيعي والمبني، باعتبارهما أهم مجال للاستثمار المنتج. وتنتمي هاتين الجهتين، منذ مدة قليلة، إلى الغلاف الحياتي للواحات. ومما لا شك فيه، أن هذا التصنيف العالمي، سيساعد على نشر الوعي بخطورة المشاكل المطروحة في هذا المجال، وبضرورة التعجيل بحلها.

ومن منظور إعداد التراب، فإن المشكل الجوهري يكمن في ضرورة الاستجابة المتزامنة والمترابطة لمتطلبات مختلفة هي كالآتي:

- إعادة تأهيل مختلف أشكال التراث.
- إنقاذ النشاط الفلاحي.
- ارتقاء المدن، وفي الدرجة الأولى ارتقاء العاصمتين الجهويتين الافتراضيتين، ويتعلق الأمر بالراشيدية وورززات.

م ــ الصحراء الشمالية

تضم أقاليم آسا-الزاك، طانطان، العيون والسمارة أكثر من 300.000 نسمة، فوق مساحة تصل إلى 137.000 كلم². وتصل مساهمة هذه الجهة في الناتج الداخلي الخام إلى مستوى مرتفع بفضل أهمية قطاعي الفوسفاط والصيد البحري وإنجازات الدولة. وهكذا يتجاوز الناتج الداخلي الخام الفردي، بشكل ملحوظ، المعدل الوطني. وبالرغم من ضعف عدد سكانها، يمكننا أن نعتبر هذه المجموعة من الأقاليم جهة قائمة الذات، تتمحور حول عاصمة هامة، وتتوفر على مؤهلات نمو حقيقية.

ن ـ الصحراء الجنوبية

وتختلف وضعية الصحراء الجنوبية، التي تشمل ثلاثة أقاليم: بوجدور، وواد الذهب وأوسرد، حيث لا تضم هذه الجهة سوى 80.000 نسمة، فوق مساحة شاسعة تصل إلى 150.000 كلم^2، إضافة إلى أن الداخلة لا تشكل سوى كياناً حضرياً جنينياً. فنحن هنا، أمام جهة تفرض وجودها، اعتمادا فقط على حجمها المجالي. وفي ظل هذه الحيثيات، تتباين إشكالية الإعداد من الشمال إلى الجنوب، لكن عمق المشكل يبقى مشتركا، حيث أن الأمر يتعلق في الحالتين معا بمجالات تفرض منح الأولوية المطلقة للانشغال البيئي، وتفرض التعامل معها، كمناطق لغلاف حياتي يجب أن يحظى بالأسبقية.

وفي المجموع، يمكننا أن نميز ما بين ثلاثة أصناف من الجهات:

- الجهات ذات الكثافات السكانية المرتفعة (أكثر من 200 نسمة/ كلم^2) التي عليها أن تعالج المشاكل الأكثر خطورة في ميادين التعمير، والمنافسة حول استعمال المجال والتلوث. وهذه الجهات هي: الدار البيضاء- آسفي، والرباط- القنيطرة وطنجة - تطوان، وتشكل مجموعة مسترسلة، تغطي حوالي 8٪ من مساحة البلاد، في حين أنها تضم 45٪ من سكانها، وتوفر 56٪ من ناتجها الداخلي الخام.
- الجهات ذات الكثافات السكانية المتوسطة، وهي أربعة جهات: فاس- مكناس، مراكش، الناضور- الحسيمة، (كثافة تناهز 100 نسمة في الكلم^2)، ويمكننا أن نضيف إلى هذه المجموعة جهة أكادير- الصويرة، التي تكتفي بكثافة سكانية تصل فقط إلى 60 نسمة في الكلم^2. وتغطي هذه المجموعة الثانية 19٪ من مساحة المملكة، و42٪ من سكانها، وهي أرقام شبيهة بأرقام المجموعة الأولى. ويكمن الفرق بين هاتين المجموعتين، في الميدان الاقتصادي، بحكم أن مساهمة مجموعة الجهات المتوسطة الكثافة تصل فقط إلى 34٪ من الناتج الداخلي الخام الإجمالي.
- أما باقي الجهات، فتمثل ثلاثة أرباع المساحة الوطنية، و13٪ من سكان البلاد، و10٪ من الناتج الداخلي الخام الإجمالي. ومعنى هذا، أن الأسبقية الإيكولوجية تخص ثلاثة أرباع التراب الوطني. لكن من الواجب أن نوضح بأن مفهوم الأسبقية الإيكولوجية في هذه المجالات، لا يعني بأن مشاكل الموارد والأوساط ثانوية في باقي المجالات الوطنية. فهذه المشاكل تكتسي أيضا أهمية بالغة في كل الجهات، وهكذا وعلى سبيل المثال، تعتبر مشكلة المحافظة على الماء في جهة سوس، قضية مركزية وذات أسبقية. فالمقصود بالأسبقية الإيكولوجية هنا، هو أن يمنح الإعداد الأولوية لتدبير صيانة وترميم الأوساط الطبيعية، سواء في الصحراء أو في تافيلالت أو في الأطلس المتوسط.

جدول مؤشرات نصيب الجهات بالنسبة (٪)

الجهات	المساحة	السكان	الناتج الداخلي الخام	مؤشر الناتج الداخلي الخام الفردي
الجهات ذات الكثافات العالية	8,1	45	56,3	125
الجهات ذات الكثافات المتوسطة	18,7	41,7	34,0	81
الجهات ذات الكثافات الضعيفة	73,2	13,3	9,7	73



الخـــاتـمـة:
أي حكامة لإعداد التراب؟

إذا ما اعتبرنا الحكامة من زاوية إعداد التراب،فبإمكانها أن تنتظم بطريقتين مختلفتين بل ومتعارضتين. فهي تستطيع أن تستقطب السلطة، وأن تعالج كل أنواع الكيانات الترابية وجميع مستويات تنظيم المجال بنفس الأسلوب. وفي المقابل يمكنها أيضاً أن تتهيكل على عدة مستويات، حتى تتلائم مع مختلف المقاييس الترابية. وتمثل الحالة الأولى ما نسميه بالحكامة الاستقطابية، والحالة الثانية الحكامة اللاموجهة. ولا يرتبط الفرق بين هاتين الطريقتين في الخصائص المادية للمجال، بل بالنمط المجتمعي الذي نتعامل معه. فالحكامة الاستقطابية غالباً ما تميز مجتمعات متجانسة نسبياً، تنتشر في مجالات شاسعة. ويوافق هذا الوضع، في جل الأحيان، المجتمعات القروية- الزراعية. وتشكل المسافات الطويلة في هذه الحالة، إكراها يفرض تقطيع التراب إلى مستويات أو مقاييس وسطية لممارسة السلطة، بواسطة عمال يمثلون الملك، ويطبقون نمط ممارسة السلطة المركزية في مقاطعاتهم الترابية.

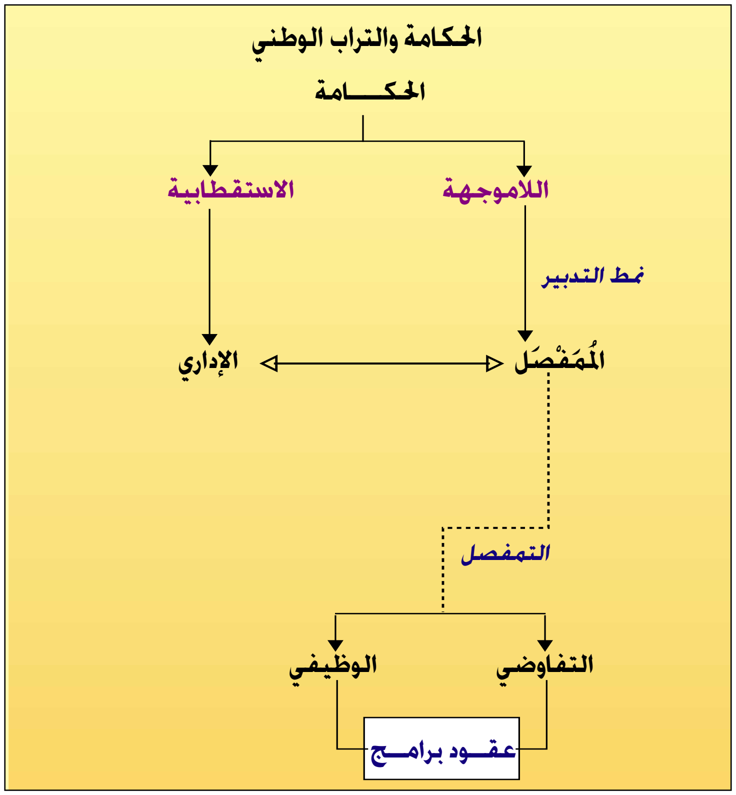
أما الحكامة اللاموجهة فتنقسم إلى نوعين: النوع الأول يخص الدول التي تشكلت بتجميع كيانات كانت موجودة من قبل، كما هو حال الدول. الأمم، التي نشأت بفضل توحيد إمارات إقطاعية. وفي هذه الحالة نكون أمام النموذج الفيدرالي أو نظام الحكم الذاتي، حيث يمثل مفهوم المستوى أو المقياس القاعدة المؤسسة للدولة في حد ذاتها، كما هو الأمر في ألمانيا أو إسبانيا.

ولكن، يجب أن نشير إلى وجود نموذج آخر للحكامة اللاموجهة، تولد عن إدماج تدريجي لمفهوم المقياس، وعن تحول النموذج الأصلي للحاكمة الاستقطابية. وتعتبر فرنسا نموذجا مثاليا لهذه الحالة. ويترتب هذا التطور عن تحولات المجتمع في حد ذاته، وعن التمدين المعمم، ونمو الفئات الاجتماعية المتوسطة. ويشكل هذا العنصر الأخير، عاملا حاسما، لأنه يسبب في نشأة نخب محلية قادرة على النقد والاقتراح والمطالبة بالحقوق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مراجعة أوضاع الحكامة الاستقطابية، وتحول الدولة.

ويترتب عن هذين النوعين من الحكامة، نمطين للتدبير الترابي. وهكذا نجد بأن الحكامة الاستقطابية يؤدي إلى تدبير من النوع «الإداري»، حيث يطبق موظفون، يمثلون السلطة، التوجيهات الوطنية. ومن أهم خصائص هذا النمط لممارسة السلطة، «الوصاية المناسبة» التي تمنح لممثلي الدولة سلطة «ملكية» على الجماعات والكيانات الترابية المحلية. أما الحكامة اللاموجهة، فهي توافق نمط تدبير «ممفصل» ومرن يتعارض مع تصلب النظام «الإداري»، حيث يتم تسيير كل مستوى ترابي بطريقة تسمح بالتلائم مع الشروط الخاصة بكل كيان مجالي، والاستجابة الملائمة للتطلعات المحلية.

ويتحقق هذا التمفصل وفق طريقتين مختلفتين. فالأمر قد يتعلق ببساطة بإعادة تنظيم لجهاز الدولة من خلال اللاتركز، وحينها نكون أمام تمفصل وظيفي. كما يمكن أن يتعلق الأمر، بتدخل لممثلي الكيانات الترابية المحلية، وفي هذه الحالة، تنخرط الدولة في مسلسل مغاير يتمثل في المفاوضات مع النخب المحلية، وحينها نكون أمام تمفصل «تفاوضي».

وإذا كان هذين النمطين من التمفصل مختلفين بشكل واضح، فإنهما يشتغلان بطريقة مترابطة، خصوصا في البلدان التي انتقلت من الحكامة الاستقطابية إلى الحكامة اللاموجهة.



وإذا كان تعايش هذين التمفصلين الوظيفي والتفاوضي يوفر عدة مزايا، فإنه يطرح مشكلة تماسك تدخل الدولة، فهو يستدعي تفعيل آليات للتنسيق والتماسك، وإلا فإن الأوضاع ستصبح مطبوعة بالغموض والارتباك. فلا يمكن أن نتعامل مع نظام مزدوج للسلطة، بدون أن يكون هناك تنسيق قوي بينهما.

ويوجد المغرب حاليا في هذا الوضع، فهو منخرط في مسلسل كبير للتجديد وتأهيل الحكامة. ولا يستند هذا التأهيل إلى مرجعية أو نموذج دولي، فهو يرتكز على مستوى تقدم المجتمع المغربي، حيث تقوم الدولة بملائمة تدبيرها مع التحولات والتقدم الذي حققه المجتمع منذ عشرين سنة خلت.

وقد بدأ المغرب في تفعيل هذا التوجه الإيجابي، الذي يعتمد على اللاتركز في المستوى الجهوي وعلى اللامركزية في مستوى المدن. وتمتاز هذه الصيغة بتماسكها، لكنها تستدعي وجود «قناة للايصال» ملائمة لهذا النوع من القضايا. وتتمثل هذه القناة في المقاربة التعاقدية، التي تعتبر الترجمة المؤسساتية لاختيار سياسي هو التدبير التعاقدي. فكل المفاوضات ستنتهي بإبرام عقد، وبذلك ستكون صيغة العقدة - البرنامج أداة ضرورية لمسلسل الإصلاحات، والرابط الذي سيضمن حسن التدبير.

١ . الحكامة وخيار الإعداد

يوجد ارتباط وثيق بين تصور الحكامة والنظرة إلى إعداد التراب. فمفهوم التوازن الجهوي الذي كان سائداً في السابق، كان يرتكز على أن الجهات والدولة هما الفاعلين الأساسيين في إعداد التراب، كما كان يفترض بأن الجهات المتباينة النمو، تخلق اللاتوازنات الترابية، بل أنه كان يتهم الجهات الرائدة باحتكارها للنمو على حساب باقي الجهات. وانطلاقا من هذا المنظور، كانت مسؤولية إعادة التوازن تقع على عاتق الدولة. وكانت هذه المقاربة تتطلب حكامة استقطابية، تعتمد على نمط ممركز وإداري لممارسة السلطة. فالتوازن الجهوي، ليس سوى امتداداً للحكامة السلطوية، من منظور إعداد التراب. وسبب هذا التصور في غموض وخلط في إدراكنا للواقع، فهو لم يقتصر على تحميل الدولة مسؤولية التوزيع العادل للمرافق والتجهيزات، بل حملها أيضاً مسؤولية التوزيع المتساوي للنمو الاقتصادي، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا في حالة الاقتصاد الموجه، وهو النظام الذي وصل إلى النهاية التي يعرفها الجميع.

وبالعكس، هناك تراكب تام ما بين مفهوم الحكامة اللاموجهة ومفهوم التآزر المتفاوت. بل أكثر من ذلك، فإننا نجد توافقا تاما بين مفهوم التمفصل التفاوضي وهذا الخيار في الإعداد. فهذا الإطار يسمح للاختلافات المحلية بالتعبير عن نفسها بطريقة إيجابية، ووفق منهج للتنسيق التشاوري وفي أفق يراعي المصلحة الوطنية.

وبحكم انخراط بلادنا في مسلسل تاريخي يتعلق بالانتقال من مرحلة الحكامة الاستقطابية إلى حكامة لا موجهة، سيكون من الضروري اعتماد مقاربة وتصور جديدين لإعداد التراب.



يشكل التماسك بين خيار الإعداد وتصور الحكامة حجر الزاوية في هذا التصميم الوطني لإعداد التراب.

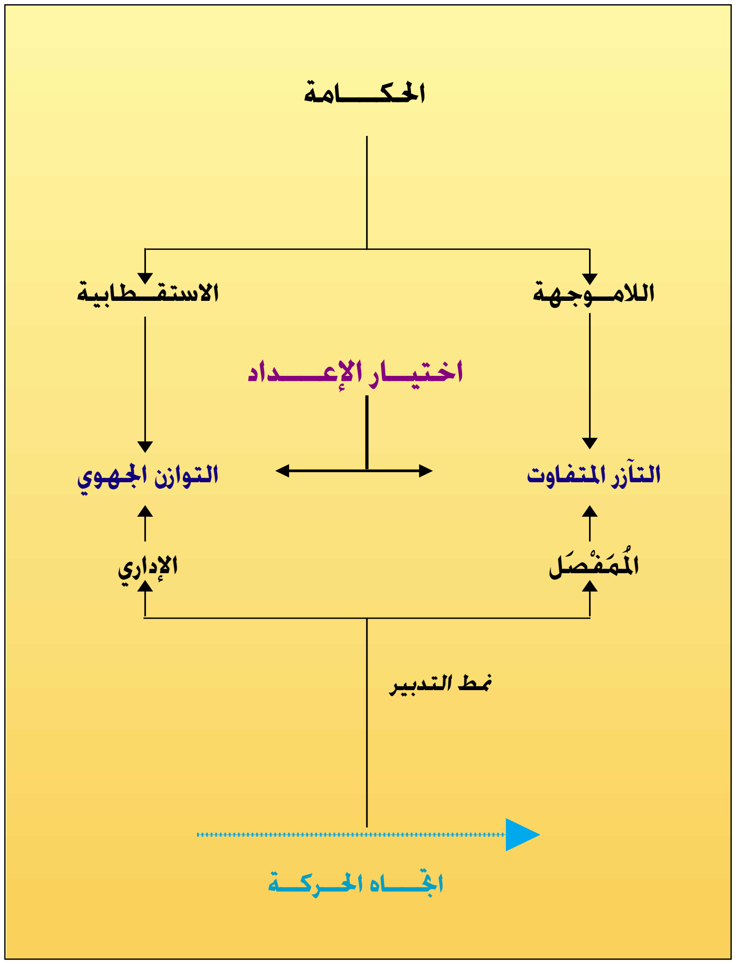
٢ . التدابير الفورية

يفترض التفعيل الحقيقي لسياسة إعداد التراب وتنمية إنجاز عدد كبير من الإصلاحات والتحولات في ميادين متعددة وفي مستويات مختلفة. والتساؤل الذي يخطر إلى الذهن بالضرورة هو بماذا سنبدأ؟. يتضمن هذا الجزء من الكتاب الثاني الجواب عن هذا التساؤل. والتدابير المقترحة لا تتعلق بالأمور المستعجلة أو ذات الأسبقية، ولكن بالمبادرات التي يمكن اتخاذها، دون أن يفرض ذلك عمليات مسبقة أو انتظار وقت محدد، بل إنها عبارة عن عمليات تمكن من البدء حالاً في تطبيق التصميم الوطني لإعداد التراب.

وقد تم اقتراح 10 عمليات لهذا الغرض وهي:

أ ــ المؤسسات

لقد تم الشروع في عملية إصلاح واسعة للنظام المؤسساتي، ترمي إلى تحقيق لامركزية فعلية. إن الهدف المتوخى من هذه العملية هو تطبيق طريقة جديدة في تدبير التراب، تكون متحررة من ثقل المساطر الإدارية، وتعمل على تقوية مسلسل الديموقراطية والتنمية.



أ ـ إضفاء البعد الجهوي على الميزانية

بالإمكان البدء بإجراء إصلاحات تهم، في نفس الوقت، اللامركزية واللاتركز، إذ أن الأولى تهم المدن أساساً، بينما تخص الثانية الجهات. ويمكن لسياسة تعاقدية أن تشكل الإطار الناجع لمثل هذه العمليات المزدوجة المستوى والمكونات، بما أن الولاة سيقومون باسم الدولة، بدور المخاطب بالنسبة للجماعات الترابية، لإقامة مثل هذه العقد. وبما أنهم في نفس الوقت مسؤولون عن الاعتمادات المالية المخصصة للجهة، فإنهم سيتوفرون على الوسائل اللازمة لتطبيق سياسة التنمية الجهوية.

لذلك، فإنه سيكون من المفيد بالنسبة للجهات، أن تتوفر على ولاة يتمتعون بقدرة كبيرة على اتخاذ القرارات، شريطة أن تتوفر لهم طبعاً وسائل العمل الفعالة، في إطار التنسيق مع مجموع الجهاز الحكومي. إن هذه السياسة تتطلب القيام بسلسلة من الإصلاحات، تبدأ أولاً بتغيير المساطر المالية، إذ لابد من التمييز في المصاريف الاستثمارية للدولة بين ما هو وطني وما هو جهوي والذي سيوكل تدبيره للولاة.

غير أن توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمار بين المستويين الوطني والجهوي، سيطرح مشكلة كبيرة، وهي كيفية تحديد أسس مرنة وتطورية لهذا التقسيم، والتي يجب أن تكون موضوع تفاوض وتحكيم كل 5 سنوات مثلاً. إن أسس هذا التوزيع يجب أن تتم بناء على معايير لا ترتبط فقط بالحجم الديمغرافي للجهات بل كذلك بضرورة تجاوز أوضاع التخلف والفقر والعزلة التي تعاني منها بعض الجهات. لذلك سيكون من الواضح بأن تقسيم هذه الاعتمادات سيختلف من جهة لأخرى حسب خصوصياتها.

إن الإجراء الآني الذي نقدمه هنا هو البدء مباشرة في «ورش» إضفاء الطابع الجهوي على ميزانية الدولة، وذلك في إطار سياسة اللاتركز، وبناء على مشاورات بين الدولة والجهات لإقامة معايير توزيع الاعتمادات، وتقديم اقتراحات منبثقة عن دراسات قبلية.

ب ـ دور الولاة

يهم الإصلاح المطبق حالياً وظائف الولاة، إذ لابد من ضمان اندماج جيد لهؤلاء في جهاز الدولة والنظام المؤسساتي (المديريات الجهوية التابعة للوزارات الجماعات المحلية ...)، لكي يتعرفوا على الواقع بشكل جيد.

غير أن دور وصلاحيات الولاة يجب أن لا تؤدي إلى استبدال نظام تسييري عمودي بآخر أفقي (سيؤدي ذلك إلى «تكسير» النظام الإداري الحالي)، بل يجب إعادة النظر في اختصاصات المديريات الجهوية لتصبح ملائمة للوضعية الجديدة. كما أنه سيكون من الضروري أن يتوفر الولاة على أدوات الدراسة والتفكير، وهنا يمكن للمصالح الخارجية لإعداد التراب أن تلعب دوراً مزدوجاً، بأداء مهمتها الخاصة، وبتقديم الاستشارة والخدمات للوالي والجهة.

إن الإجراء الفوري الذي يجب القيام به يتمثل في خلق ملحقات جهوية لمديرية إعداد التراب، تدفع باتجاه الرفع من هذه الدينامية، وتقوم في نفس الوقت بمهام الدراسة والتفكير وتقديم المشورة للجهة والوالي. كما يمكنها في المراحل اللاحقة أن تهتم بإعداد وتتبع عقد - البرامج التي سيتم توقيعها بين الدولة والجهة.



ب ـ قانون التوجيه الحضري

يهم قانون التوجيه الحضري بالدرجة الأولى المسألة العقارية، إذ ستصبح هذه الأخيرة عنصراً أساسياً في كل وثائق التعمير، وذلك من خلال:

- تشكيل احتياطي من الأراضي العقارية لفائدة الجماعات المحلية والفاعلين العموميين في ميدان البناء، وذلك بتمكينهم من الحصول على قروض طويلة الأمد لتمويل عمليات شراء هذه الأراضي (قروض من الصناديق الاجتماعية، أو قروض خاصة من المؤسسات المالية المكلفة بالسكنى...).
- العمل على التطوير التدريجي للمصالح التقنية المكلفة بالتعمير داخل المدن، وكذلك للهيئات المشتركة بين الجماعات.
- تنشيط السوق العقاري الحضري بتعميم التحفيظ.
- إعادة هيكلة المجال الحضري والشبه حضري من خلال تطبيق نموذج للتخطيط الحضري أقل تمركزاً، والعمل على ملء المجالات الفارغة الموجودة بين الأحياء السكنية.
- مراجعة معايير التعمير والبناء، بهدف الزيادة في كثافة الأحياء السكنية الجديدة.
- تسطير لائحة للتجهيزات والمرافق الحضرية.
- تشجيع عمليات التهيئة العقارية التي تتم في إطار الشراكة سواء بين الدولة والخواص، أو بين هؤلاء والجماعات المحلية (ضم الأراضي، والتجزئات وتجهيز الأراضي المعدة للسكن...).

يهم الإجراء الآني المقترح، البدء في صياغة قانون التوجيه الحضري من خلال الشروع منذ الآن في المشاورات بين مختلف المؤسسات المعنية به.

ج ـ الثنائي القطبي البيضاء ـ الرباط

تتلخص التوجهات التي تهم الدار البيضاء ـ الرباط في ما يلي:

- تحديد الأهداف والاختيارات الكبرى للتهيئة.
- خلق محطة أو محطتين متعددة الأنماط في أماكن التقاء التجهيزات القاعدية للنقل وتطوير مناطق للأنشطة وللتعمير الجديد بها.
- تنمية النقل العمومي.
- هيكلة المجالات المركزية للمدن بهدف تنويع وظائفها.
- خلق تمفصلات بين مركز المدينة القطبية والمراكز الثانوية.
- تنظيم الفضاء القطبي الوسطي بشكل متناسق مع المدن المحيطة به.
- إدماج المناطق الصناعية داخل النسيج الحضري.
- القضاء على السكن غير اللائق من خلال خلق احتياطي من الأراضي المعدة للبناء، وبرمجة مجالات جديدة للسكنى.

إن الإجراء الفوري المقترح هنا هو الشروع في إقامة تصاميم التنظيم الوظيفي والتهيئة لكل من: التجمع الحضري للدار البيضاء. التلاحم الحضري للرباط -

سلا. وستسبق هذه التصاميم مرحلة إعداد التصاميم التوجيهية للتهيئة والتعمير، وستقام بمقياس يتراوح ما بين 50.000/1 و80.000/1، كما ستكون موجهة بالأساس، لتحديد وظائف الأحياء الكبرى للمدن، وكيفية المزج بين هذه الوظائف، وستعالج كذلك مسألة العقار. ولا بد من الإشارة أن هذين التصميمين يجب أن يتما في نفس الوقت، إذ أن المدن المعنية تشكل الفضاء القطبي الوسطي للبلاد، كما نص على ذلك التصميم الوطني لإعداد التراب.

• الدار البيضاء

لقد بدأت الرؤية تتوضح نسبيا حول مستقبل الميناء، إذ أن الحاويات سيتم توجيهها نحو ميناء المحمدية والمعادن نحو الجرف الأصفر، مما سيمكن ميناء البيضاء من تطوير وظائفه، على المدى المتوسط وربما التفكير في إضافة النشاط الترفيهي إليها.

ومن جهة أخرى، فإن الدار البيضاء باعتبارها عاصمة اقتصادية كبرى، فإنها تتطلب مجهودات كبيرة لتأهيل البنية التحتية الحضرية (في ميادين التطهير والطرقات والنقل الحضري) والتجهيزات والسكن. كما يجب اتخاذ مجموعة من العمليات لتنمية الخدمات ذات الطابع الاقتصادي، والأنشطة الصناعية، وكذلك التكنولوجيات الجديدة للإعلام.

أما في ميدان التعمير، فعلى المدينة أن تستمر في التوسع في اتجاه الجنوب، والجنوب الغربي، والشمال الشرقي. لذلك فإن شبكة الطرق السيارة للمدينة يجب أن تمتد في اتجاه الأبعاد الثلاثة لتوسعها، مع إقامة طريق التفافي واسع، يمكن من تجنب المدينة ويسهل الاتصال مباشرة بمطار النواصر. وإذا كانت الشبكة الطرقية والسككية للبيضاء ترتبط مباشرة بالميناء والمطار، فإنها يجب أن تكون ملائمة لخلق محطة أو محطتين للتبادل المتعدد الأنماط (في كل من المحمدية والنواصر مثلاً).

وبناء على هذه الأسس، يمكن إبراز أهم التوجهات التي ستتحكم في بنية التجمع الحضري للدار البيضاء من خلال تصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة.

• الرباط

فباعتبارها العاصمة السياسية للبلاد، وبحكم قربها من مدينة سلا، فإنها تتحمل مسؤولية القيام بدور مهم في التنمية الاقتصادية، وذلك بالارتكاز على المرافق العمومية الكبرى المتوفرة بها، وعلى وجود جهاز الدولة. إن المشاكل الأساسية التي تهم الرباط تطرح على مستوى علاقاتها، سواء الداخلية - تتعلق بمدى الاندماج مع سلا-، أو الخارجية، وتخُصُّ تكاملها الاقتصادي والثقافي مع الدار البيضاء. فبالرغم من أن الرباط تمثل المقر الأفضل بالنسبة للبحث الموجه للتنمية، إلا أن تكاملها مع البيضاء يبقى ضرورياً، لأن هذه الأخيرة هي مقر الشركات والمكاتب الكبرى، في حين تشكل الرباط مركز الإدارات العمومية.



ويمكن لتصميم التنظيم الوظيفي للتهيئة بالنسبة للرباط أن يتمحور حول:

- تنمية أنشطة الصناعة والصناعة التقليدية بسلا.
- التنظيم المجالي للوظائف السياسية والإدارية الجديدة للرباط: أي تلك المتعلقة بالسلطة والسيادة.
- دعم وظيفة الاستقبال التي تقوم بها المرافق العمومية الكبرى: مستشفيات، كليات ومراكز ثقافية.
- تشجيع البحث العلمي الموجه للتنمية.

د ــ المدن الكبيرة

لا يمكن أن يتطور الاستثمار المنتج، ولا أن يتحقق الاندماج الجهوي أو أن تتحسن نوعية الحياة في حالة هذا النوع من المدن، إلا إذا توفرت التجهيزات الأساسية والتدبير الناجع. ذلك أن الخدمات العمومية الأساسية ومسألة السكن تحتل مكانة مركزية في هذه الإشكالية.

إن استقطاب المدينة الكبيرة للفاعلين الاقتصاديين وللمستهلكين رهين، أولاً وقبل كل شيء، بمدى توفر وتكامل وسهولة الحصول على الخيرات والخدمات التي تقدمها. كما أن حظوظ تطورها تبقى محددة بحالة طرقها، وتنظيم السير داخلها، ونوعية وسائل نقلها العمومي ودرجة تلوثها.

وعليه، فإنه من الضروري أن تقدم كل المدن الكبرى منذ الآن على توفير نظام فعال للنقل العمومي، يمتد بواسطة مواصلات سريعة ومريحة ليربط مجموع الأحياء النائية للمدينة وكذلك ضاحيتها. وبما أن المدن التي تتعدى 500.000 نسمة، قد راكمت في هذا الميدان تأخراً كبيراً، فإن ذلك سيكون دافعاً للاعتماد برنامج وطني للإنجاز المترو (أو الترامواي)، الذي يمكن أن يقتصر في البداية على المحاور الأكثر اكتضاضا، مع ربطه مباشرة بوسائل النقل الأخرى.

كما يجب على شبكات الكهرباء والمياه والتطهير والهاتف أن تقدم خدمة عمومية من المستوى الرفيع. وإذا كان الهاتف المحمول قد حل مشكلة التواصل بالنسبة لعدد مهم من المواطنين، فإن انتشاره يجب أن يكون عنصراً مشجعاً على إعطاء اهتمام أكبر للخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال، إذ أن هذه الأخيرة ستشكل مستقبلا، مؤشراً أساسياً لقياس مستوى الخدمات العمومية من خلال مدى توفر الخطوط القارة، أو المتخصصة، والربط بالأحبال أو عبر الأقمار الاصطناعية، ومراكز الأعمال ...

إن كل مدينة كبيرة يجب أيضاً أن تتوفر على نظام فعال للنظافة، وعلى مزبلة خاضعة للمراقبة، وعلى نظام للتطهير السائل، يضمن على الأقل المعالجة الأولية للمياه العديمة، ومراقبة النفايات الصناعية. وبالموازاة مع تفعيل القانون الخاص بالمياه، يجب تسطير برنامج للتطهير، يحدد أهدافاً يمكن تحقيقها بشكل تدريجي خلال العشرية القادمة.

يطرح تزايد الأحياء السكنية غير القانونية، وتدهور نسيج المدن العتيقة عراقيل كبرى أمام تحسين التدبير الحضري. إن تجاوز هذه المشاكل رهين أولاً بحل المسألة العقارية، وكذلك بتكوين موظفي الجماعات المحلية وبتحسين أداء الإدارة. غير أن هذه الحلول تبقى محدودة بحكم ضعف وعدم استقرار الموارد المالية لجزء من الأسر الحضرية.

ويمكن الحد من هذه الاكراهات عن طريق تشجيع الشركات ذات الاقتصاد المختلط، التي تهتم بالإنعاش العقاري، ودعم الوداديات والتعاونيات السكنية، وتنمية نظام القرض الكرائي العقاري، وإصلاح قانون الملكية المشتركة بهدف تفعيل العمليات المتعلقة بالصيانة والحراسة والنظافة والترميم.

كما أنه من الضروري كذلك، إدماج الضواحي، التي سوف يمتد إليها التمدين (خلال 20 سنة القادمة على الأقل) في المدار الحضري للمدن، وذلك بهدف حمايتها من حمى المضاربة، وللتحكم في التوسع العمراني ومراقبته بشكل أفضل. وعليه يجب مراجعة وثائق التعمير لتتلائم مع هذا الاتجاه.

إن الإجراء الفوري المقترح، يتعلق بالبدء في تطبيق مشاريع حضرية تكون قادرة على إعطاء دفعة جديدة لاقتصاد المدن الكبيرة، كما يمكن تطبيق مشاريع مشابهة أو مكملة في المدن المجاورة، وذلك بهدف تحقيق مفهوم «الثنائيات الحضرية» التي تشكل خطوة أولى نحو تقوية وتنمية الشبكات الحضرية الجهوية مثل فاس ـ مكناس، وطنجة ـ تطوان. ومن جهة أخرى، يجب التفكير في برامج أو مشاريع أخرى تلائم خصوصية كل مدينة، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لأكادير، ووجدة، ومراكش.

ففي فاس مثلا، يمكن اقتراح إحياء مشروع إعادة تأهيل المدينة العتيقة (وكالة تخفيف الكثافة وإعادة تأهيل المدينة العتيقة لفاس) وذلك من خلال «تحديثه» بواسطة:

- إغنائه بمكونات مرتبطة بمشاريع منتجة.
- تشجيع الاختلاط بين الأنشطة والسكن (أحياء متعددة الوظائف).
- تشجيع الاختلاط بين مختلف الفئات الاجتماعية (تنويع الفئات القاطنة بمختلف أحياء المدينة).

ويمكن هنا تقديم الاقتراحات العملية الآتية:

- اختيار أراضي قريبة نسبياً من مركز المدينة، لخلق أحياء جديدة تجمع بين تعدد الوظائف وتنوع الفئات الاجتماعية، لاختبار مدى نجاعة هذا البرنامج الجديد للتمدين.
- القيام بدراسات وتجارب ملموسة، لمعالجة المشاكل العمرانية للمدينة العتيقة، أي خلق مناطق «للإنعاش العمراني».
- تحديد «مدارات» تخضع للحماية والتثمين وكذلك «مدارات للإنقاذ والتثمين»، وذلك على غرار التجربة التونسية. ومن الناحية القانونية، فإن الوثائق المؤطرة لهذه «المدارات»، ستعوض تصاميم استعمال الأراضي، بحكم أنها ذات طابع تراثي واضح.

غير أن هذه البرامج الجديدة للتنمية الحضرية مطالبة بأن تدمج بشكل كبير عنصر «الشغل» في الإشكالية العمرانية. فعلى سبيل المثال، يمكن إنجاز نوعين من المشاريع العمرانية:

- يقع الأول قرب حي الصناعة التقليدية المركزي (دون أن يكتسي بالضرورة صبغة تراثية).
- أما الثاني فسيقام في الهامش المباشر للمدينة، وذلك بهدف إعطاء الانطلاقة لهذا النوع الجديد من التمدين.



ويمكن لهذا النموذج أن ينطبق كذلك على مدينة مراكش.

هـ ـ مسألة المياه

تتميز المسألة المائية في المغرب بتناقض واضح، فرغم ما تتمتع به مصالح الهندسة المائية من مؤهلات كبيرة، فإننا نلاحظ بأن مشكل المياه يزداد تفاقماً. فالضخ يستنزف الموارد الجوفية باستمرار، وقد يتفاقم إذا ما تم تطبيق الخطة المسماة «تأمين زراعة الحبوب»، التي يريد البعض الشروع فيها.

هناك ارتباط وثيق بين المسألة المائية والسياسة الفلاحية، إلا أن هذه الأخيرة تتميز في الظرف الراهن بغياب استراتيجية واضحة، إذ كيف يمكن التقليص من الاكتضاض السكاني في العالم القروي بشكل مقبول اجتماعياً، وخلق زراعة مربحة اقتصادياً، دون المساس بالتوازنات الطبيعية؟

ففي سوس مثلا، أصبحت الزراعة أكبر مستهلك للمياه، لكنها تعاني باستمرار من الخصاص في هذا المورد. وبالرغم من إمكانية إيجاد حلول مكلفة عن طريق جلب المياه من السدود، إلا أن المجهود الأكبر يجب أن يبدل على مستوى التحكم في الاستهلاك. لذلك يجب تطبيق نظام العدادات على مستوى المناطق الأكثر استهلاكاً للماء (مثل سوس) وخلق جهاز لمراقبتها، والقيام بحملات تحسيسية لتفسير بأن الماء مورد محدود وذو كلفة مالية.

ومن جانب آخر، فإن الموارد المائية تتميز بندرتها، وعدم انتظامها، وسوء توزيعها الجغرافي، لذلك فإن صعوبة تحقيق توازن في الميزانية المائية، أدى إلى اعتماد مقاربة جديدة للمجالات المسقية، مبنية تحميل المسؤولية لمستعملي المياه، وإعطاء الأهمية لجودتها وللاقتصاد في استعمالها، وللتعامل معها بعقلانية.

إن البحث عن أحسن استثمار لمياه السقي لا يتطابق بالضرورة مع الزيادة في القيمة المضافة، وبالتالي في مدخول الفلاح. فإذا كان الهدف هو تحسين مدخول الفلاحين، وتحقيق استثمار أفضل لمياه السقي، فإن الحلول المعتمدة لا يمكن أن تكون متشابهة في كل المدارات الكبرى المسقية. لذلك يجب التعامل مع كل حالة تبعا لخصوصيات واكراهات كل مدار مسقي.

و ـ الإعداد القروي

يواجه الإعداد القروي مشكلة كبيرة منذ أن تم في إطار سياسة اللامركزية تفويت الهندسة القروية للجماعات المحلية. فهذه الأخيرة لا تملك المؤهلات التي تسمح لها بأداء مهام التنمية القروية، لذلك يبدو من الضروري الرجوع لفكرة الهندسة القروية، لكن بشكل لا ممركز.

إن الإجراء الفوري المقترح هنا هو البدء في تطبيق مشاريع قروية متعددة المكونات: فلاحة وخدمات وتحويل المنتوجات ...

ويمكن مثلا للجنة التقنية الموجودة على مستوى العمالة أن تقدم مشروعاً إقليمياً مندمجاً، وذلك تحت إشراف العامل، لاختبار مدى قدرة وظيفته على التنسيق بين مختلف الإدارات. وسيتم البدء إما من المناطق الجبلية، أو من بعض الأقاليم التي سيتم اقتراحها لتكون رائدة في هذا المجال بحكم تمثيليتها،

مثل أزيلال أو بولمان... إن الأهداف الأساسية المتوخاة من المشاريع الاقليمية المندمجة تتلخص في:

- *فك العزلة*: يمر تحسين ظروف العيش بالعالم القروي بفك العزلة عنه، وقد أظهرت المنجزات التي تم تحقيقها في ميدان التجهيزات الأساسية (التعليم والصحة والماء والكهرباء) والطرق القروية، خلال السنوات الأخيرة، المنهجية التي يجب اتباعها. غير أن ضخامة الحاجيات في هذا الميدان، تتطلب بذل مجهودات كبيرة قبل تحقيق نتائج مهمة.
- *السياسة الفلاحية*: هناك ارتباط وثيق اليوم بين ما هو فلاحي وما هو قروي، وبالرغم من أن تنمية البادية تمر أولاً عبر تنويع أنشطة سكانها، فإن النشاط الفلاحي يبقى المحور الاستراتيجي لهذا المسلسل. لذلك سيكون من العبث البحث عن تحقيق تنويع الأنشطة دون ارتباط بالفلاحة.

إن السلطات المعنية بالقطاع ستكون مطالبة بوضع سياسة ملائمة ومستديمة لهذه المجالات. غير أن هامش التحرك سيبقى محدوداً، إذ أن هذه المجالات تخضع في نفس الوقت للعوائق الطبيعية (هزالة التربة وهشاشتها، والحساسية المفرطة للجفاف) وضغط الانفتاح الاقتصادي. وبما أن هامش التحرك يبقى ضعيفاً، فإن هذه المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة جداً، تفرض التعامل معها بهاجس اجتماعي أولاً. وبما أن حل إشكالية الاكتضاض السكاني لن يتم إلا بشكل تدريجي، فمن الواجب إيجاد آفاق اقتصادية واضحة ومتماسكة لهذه المناطق، إذا أردنا إضفاء مصداقية على سياسة التنمية القروية.

ستتأثر الفلاحة المغربية خلال العقود المقبلة بثلاثة ظواهر رئيسية مرتبطة بالتحولات الطارئة في محيطها الخارجي. ويتعلق الأمر بآفاق تطور الأسواق الفلاحية في العالم، والمفاوضات التجارية الدولية والدور المتصاعد لمنظمة التجارة العالمية، وأخيراً الرهانات المرتبطة بمنطقة التبادل الحر الفلاحي الأورو-مغربي.

- *المراكز الصغرى*: إن دينامية الحركة الديموغرافية هي إحدى الآفاق الحتمية التي يجب الاستعداد لها، قصد التحكم فيها. وفي هذا الاتجاه فإن إشكالية التنمية القروية تتضمن كذلك، البعد الحضري، من خلال القرى والمراكز الصغرى. فالمطلوب إذاً، هو تحويل هذه المدن الصغيرة إلى مراكز للخدمات والتجهيزات على مستوى ناحيتها، وأن تلعب كذلك دور المنشط الاقتصادي، لذلك فإن مهمتها الأساسية ستكون هي مساعدة البوادي على الدخول في اقتصاد السوق الذي ظلت خارجه حتى الآن.

وستكون القاعدة الاقتصادية لهذه المراكز مكونة بالأساس من أنشطة الخدمات الموجهة لحاجيات العمل الفلاحي والساكنة القروية (صناعة تقليدية، تجارة، وخدمات لصالح السكان..)، وكذلك من وحدات لتحويل المنتوجات الفلاحية.

إن هذه المراكز لا يجب أن تشكل مجرد أماكن لتثبيت الفائض السكاني للاستغلاليات الفلاحية، بل عليها أن تكون حلقة أساسية في مسلسل تنمية وتحديث الفلاحة. وهكذا، فإذا كان من المسلم به أن نسيج المراكز الصغرى يقيم علاقات خاصة مع الأرياف، مبنية على القرب، فإنه من المؤكد، أن هذه الأرياف تقيم، أو هي مطالبة بإقامة علاقات مع كل أنواع المدن.



ز ـ الواحات

تشكل الواحات منطقة من الغلاف الحياتي ذات أهمية عالية، وهي ترتكز على التمييز بين ثلاثة أجزاء: النواة المركزية المحمية كلياً، ثم المنطقة الانتقالية المحمية جزئياً، وأخيراً المنطقة المفتوحة، حيث توجد الأنشطة الاقتصادية.

إن الرهان الذي يجب ربحه في هذا المجال هو التوفيق بين برنامج حماية الأوساط الطبيعية والحاجيات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم صعوبة هذا الأمر، فإن الفرصة سانحة للشروع في تطبيق بعض الإجراءات، بدءاً بحماية المورد المائي. لذلك يجب التعريف بمناطق الغلاف الحياتي عند العموم، من خلال إبراز بعدها العالمي، والتركيز على المسؤولية الخاصة التي يتحملها المغرب بالنسبة لحماية الوحات، وبالخصوص توفير الوسائل الضرورية لتطبيق هذا البرنامج.

وفي هذا الإطار من الضروري تطبيق إجراء خاص يهم إدماج عناصر الماء والعقار والبيئة والبادية والسياحة والتمدين. وعلى مستوى آخر يجب العمل على التقنين والتنظيم الصارم لاستغلال المياه. وبما أن الواحات لا تعالج ككيانات قائمة الذات، بل كمجالات موزعة بين الوسطين القروي والحضري، فإنه من اللازم تصحيح هذا الوضع، من خلال سن مجموعة من الإجراءات، كرسم حدود المناطق التي يمنع فيها ضخ المياه مثلاً.

ومن بين التوصيات يمكن أن نقترح ما يلي:

- تنمية أنظمة الإنتاج الأكثر تنوعاً والأقل استهلاكاً لمياه السقي.
- خلق برنامج جهوي لمحاربة التصحر (التعرية المائية والريحية، تدهور المراعي، ملوحة المياه والتربة...) والعمل على إشراك ومساهمة السكان.
- تشجيع الاقتصاد في استهلاك المياه، سواء في الواحات أو في المدارات المسقية، إذ أن مياهها في غالبيتها المطلقة غير متجددة.
- إقامة برنامج للبحث العلمي من اجل التنمية، يهدف إلى اختيار الأنواع (النباتية والحيوانية) والأصناف الأكثر ملائمة لظروف الواحات، والتي تستجيب لحاجيات المغرب في ظرفية تمتاز بانخراطه في الاقتصاد العالمي.
- خلق برنامج للبحث من أجل التنمية حول التقنيات الفلاحية الجديدة، والأدوات الجديدة لاستغلال الأرض.
- المحافظة على وحيش هذه المناطق وتشجيع تكاثره في المحميات.
- المحافظة على البيئة الوراثية الرعوية للمناطق الجافة.
- تحسين طريقة تسويق المنتوجات الفلاحية وغير الفلاحية لمناطق الواحات والسهوب.
- تثيمن المنتوجات الرئيسية والفرعية للواحات والسهوب، من أجل خلق مناصب شغل على المستوى المحلي (حليب، صوف، جلد، تمور، زيوت وخشب ...)، وكذلك تطوير الصناعة الفلاحية الغذائية.
- تنويع الأنشطة غير الفلاحية في المناطق الجافة، من أجل الحد من الضغط على الوسط، مثل السياحة، والصناعة التقليدية والخدمات والتجارة ... الخ.

ح ـ إنجاز «افتحاص أو تدقيق شامل» للساحل

إن المحافظة على الساحل يجب أن تهدف إلى تحقيق حماية البيئة والانصاف الاجتماعي والتهيئة الحضرية والسياحية. لذلك، سيكون من اللازم القيام بافتحاص حقيقي للساحل. ومن بين أهداف العمليات التشاورية اللازمة لتطبيق هذا الافتحاص نذكر:

- إيجاد آليات لحماية المناطق الهشة، خاصة مصبات الأنهار، والبحيرات الشاطئية، والمستنقعات، والشواطئ والمواطن ذات الأهمية الطبيعية، والعلمية، أو التي تشكل محمية للتنوع البيئي.
- تأطير أنشطة استغلال موارد البحر والسواحل. إن الأمر لا يتعلق بالحد من الأنشطة البشرية، تحت ذريعة حماية الساحل، بل بالعكس، فإن الهدف هو تثمين هذا الأخير، وتوجيهه نحو نوع من الاستغلال يمكن للوسط أن يتحمله، وبالتالي يجب:
- تحديد شروط التعمير في العمق القاري.
- تحديد شروط فتح المواطن الهشة أمام التعمير والسير الطرقي.
- الاعتراف بمحدودية عمل الشرطة الجماعية والإدارية في ميادين التعمير والسير.
- تشجيع خلق إطارات خاصة لبلورة وتمويل أدوات التعمير والإعداد الملائمة للجماعات المحلية المعرضة للتعرية. كما أن وثائق التعمير الخاصة بهذه الجماعات يجب أن تكون مرفوقة بدراسات استراتيجية.
- ضمان الولوج إلى البحر، والتدبير الجيد للنطاق البحري.
- اتخاذ اجراءات خاصة لحماية المناطق ذات الأهمية السياحية، والحضرية، تتضمن بالخصوص، تحديد التعمير بالجوار المباشر للشاطئ، وحماية الأراضي الملاصقة له، وتحديد المجالات الطبيعية الحساسة، وتأطير الأنشطة المينائية والترفيه السياحي.
- التخطيط لعمليات الإعداد الوطنية والجهوية للساحل.

ط ـ إصلاح المالية المحلية

يكمن عمق مشكلة المالية المحلية في المكانة الممنوحة للمدن التي ستلعب دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد المغربي، سواء على المستوى المؤسساتي أو المستوى المالي. فالنظام الحالي يوزع الاعتمادات بشكل معكوس الأهمية مع حجم التجمعات الحضرية، وهو الأمر الذي يستوجب إدخال تغييرات هيكلية على هذا النظام.

أنماط التمويل

في البداية، نتساءل عن مصادر تمويل إنجاز المرافق وتسييرها؟

وفي هذا الصدد، نشير إلى أن طبيعة المرافق هي التي تحدد مصدر التمويل. فإذا كان المرفق ذو إشعاع جماعي، فالتمويل المحلي سيكون هو الملائم، أما إذا كان الأمر متعلقا بتجهيز جهوي كبير، فذلك يستلزم بطبيعة الحال، تمويلاً على الصعيد الوطني.



كما أن طبيعة الخدمات تلعب دوراً في هذا المضمار، وكلما كانت الخدمة موجهة لمستهلكين معروفين، (الماء، الكهرباء) كلما سهل تسعيرها، الأمر الذي يسمح بالاعتماد في التمويل على المستعملين المستفدين من الخدمة، أكثر من الاعتماد على الملزمين بالضرائب.

ولإنجاز هذا الإصلاح، نقترح ثلاثة مسالك، وهي تجديد المالية المحلية، توزيع جديد للتحويلات العمومية، تنويع لأنماط التمويل.

يتضح أولا بأن الخاضعين للضرائب على المستوى المحلي لم يشكلوا في السابق مصدرا مهما للتمويل، هذا في الوقت الذي نعلم فيه بأن مستقبل تمويل إعداد التراب، سيرتكز على إرساء نظام ضريبي محلي مهيكل حول ثلاثة محاور:

- تطبيق الضرائب على المقاولات ذات المردودية العالية، خاضعة لقواعد عصرية.
- استرداد أفضل لكلفة التعمير لدى سكان الأحياء الجديدة.
- تحديث النظام الضريبي المطبق على الأسر.

إن سياسة التحويلات المالية للدولة، وخصوصا منها حصص الضريبة على القيمة المضافة، أعطت الأسبقية للتوزيع المعمم للقروض، الأمر الذي قلص من وقعها على المالية المحلية للمدن الكبرى. لذلك من الضروري، تدعيم سياسة إعداد جديدة متمحورة حول هذه المدن، وخصوصا حول المجموعات الحضرية، للإستجابة لحاجياتها الكبيرة في ميدان المرافق، وأيضا لفائدة الجهات التي ستعمل على تطوير المرافق بالجماعات والمناطق القروية.

إن الاعتماد بشكل كلي على القروض يقلص من إمكانيات تمويل الاستثمارات، إذ من الصعب أن نتصور، بأن الدولة، ستستطيع دائما، من خلال سياسة التحويلات المالية، أن تضمن قروض الجماعات المحلية. بالمقابل يمكن أن تنهج سياسات مبنية على توزيع اعتمادات الاستثمارات، التي لم يعد معمولاً بها تقريباً. وبإمكان هذه السياسات أن تكون مخصصة لبعض أنواع المرافق، كما يمكن أن تكون معممة في إطار السياسة التعاقدية التي تحدثنا عنها سالفاً، وذلك على شكل تمويلات مختلطة.

النزوع نحو «تحرير» التمويل: فمن جهة، سيفرض السوق شروط نسبة الفائدة، وسيلعب دور الحكم في توزيع الادخار على مختلف الأطراف، وهي وضعية لا تخدم بالضرورة مصالح الجماعات المحلية؛ ومن جهة ثانية، فإن الجماعات لا تتوفر كلها على نفس الضمانات، لذلك فإنها ستستفيد بشكل متفاوت من هذه القروض، حيث ستحظى الجماعات الأكثر قوة بنسب جذابة.

إن «الخوصصة» بجميع أشكالها لا تلائم سوى بعض أنواع الخدمات والمرافق (التفويض ...). لذلك نقترح تحسين نظام القروض الموجهة للجماعات خلال 10 أو 20 سنة القادمة. وإذا كان بالإمكان التفكير في إمكانية التحرير الشامل لتمويل الاستثمارات، غير أن هذا الحل يصطدم في حالة المغرب، كما هو الأمر في عدة بلدان، بعدم رغبة النظام البنكي في تمويل التجهيزات، لذلك يبقى اللجوء لتمويل متخصص أمراً ضرورياً، مما يستدعي تقوية طاقة صندوق التجهيز الجماعي، وذلك من خلال:

- تحديث وتبسيط نمط اشتغاله، ليقترب أكثر من النظام البنكي ويبتعد عن الأسلوب الإداري.
- الزيادة في استعمال الموارد الجديدة، التي يمكن أن ترتبط بسياسة مضطردة في ميدان الاستثمار المحلي (المزج بين مختلف التمويلات).
- توسيع مجالات تدخل الصندوق، لتسريع نمو أنشطته.

ي ـ تصاميم التنظيم الوظيفي لتجماعات حضرية تعرف تحولات سريعة

لقد اقترحنا في النقطة 3 إنجاز «تصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة» للعاصمتين الاقتصادية والسياسية، وبالدرجة الأولى لمدينة الدار البيضاء، التي تحتاج بشكل مستعجل لهذه الوثيقة. لكن نفس الوضعية الاستعجالية تعرفها مناطق أخرى من التراب الوطني، تعيش مسلسل نمو قوي ومتسارع، يتطلب بدوره التسلح بنظرة شمولية، من خلال مشروع ترابي متماسك وواضح المعالم.

ويهم هذا الأمر في المرتبة الأولى، أقصى شمال البلاد، حول مدينتي طنجة وتطوان، حيث تتراكم سلسلة من المشاكل والمؤهلات، كمشروع الميناء الجديد، والعلاقات مع سبتة، والنمو السياحي... الخ. وهذه المنطقة هي نموذج مثالي للمجالات المعرضة لأخطار كبرى بسبب احتداد المنافسة على استعمال الأرض مستقبلاً.

وهكذا سيكون من اللازم أن تتوفر السلطات العمومية، وبسرعة، على مشروع يهم الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الطنجية، لضمان تمفصل سليم لكل العناصر التي ستظهر بها. إن هذه الإشكالية توافق تماماً مقياس وطبيعة تصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة.

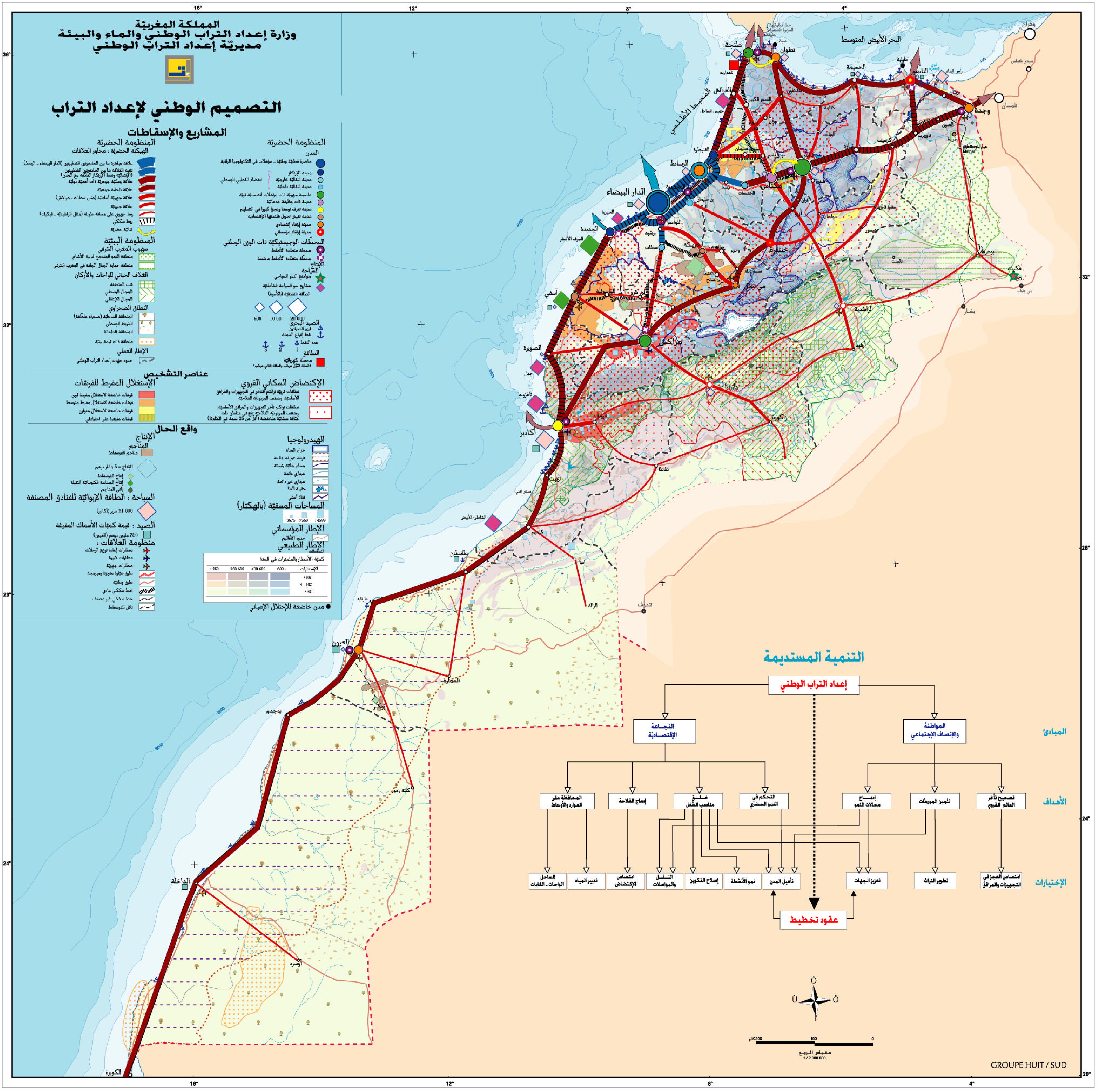
كما يخص هذا الأمر أيضاً المنطقة الحضرية لأكادير، التي عرفت خلال العقدين الأخيرين، نمواً سريعاً، استحال التحكم فيه بشكل كامل. وتمتاز حالة أكادير بكونها تستلزم إنجاز تصميم التنظيم الوظيفي وللتهيئة، بتزامن تام مع برنامج استعمال الموارد المائية بسوس.

الخـــاتمـــة

عرفت بلادنا خلال العقود الأخيرة عدة تذبذبات في منح الأولوية إما للعالم القروي أو للعالم الحضري. هذا التردد أصبح اليوم شيئا مرفوضا. فمجهودات استدراك تأخر المرافق والتجهيزات بالبادية يجب أن تستمر، لأن هذا التأخر أصبح أمرا لا يطاق على المستوى الاجتماعي، وعرقلة حقيقية للتنمية الاقتصادية الشمولية. ولكن في نفس الوقت، من الواضح أن المشاكل الكبرى للمرحلة الراهنة هي مشاكل حضرية، يأتي على رأسها مشكل السكن الاجتماعي في الضواحي أو في المدن العتيقة.

وقد أبرز التصميم الوطني لإعداد التراب بأن المدن الكبرى، وخصوصا منها الدار البيضاء وفاس، تشكل المجالات الأساسية للتنمية. ففي هذه الفضاءات نسجل أكبر مستوى لإهدار إمكانيات التنمية سواء على مستوى إنتاج القيمة أو على مستوى التشغيل. لذلك فليس من الغريب أن تكون أيضا ميدانا للتوترات الاجتماعية الأكثر حدة.

إن المقاربة الترابية للمشاكل أصبحت ضرورية، وذلك كيفما اختلفت الزاوية التي ننظر منها لهذه المشاكل.



المملكة المغربيّة
وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة
مديريّة إعداد التراب الوطني
التصميم الوطني لإعداد التراب
المشاريع والإسقاطات
المنظومة الحضريّة
المدن
حاضرة قطبيّة وطنيّة ـ مؤهلات في التكنولوجيا الراقية
مدينة الإرتكاز
مدينة إنتقاليّة خارجيّة
مدينة إنتقاليّة داخليّة
الفضاء القطبي الوسطي
عاصمة جهويّة ذات مؤهلات اقتصاديّة قويّة
مدينة ذات وظيفة خدماتيّة
مدينة تعرف توسعا وعجزا كبيرا في التنظيم
مدينة تعيش تحويل قاعدتها الإقتصاديّة
مدينة إرتقاء إقتصادي
مدينة إرتقاء مؤسساتي
المحطّات اللوجيستيكيّة ذات الوزن الوطني
محطة متعدّدة الأنماط
محطّة متعدّدة الأنماط محتملة
الإنتاج
السياحة
مواضع النمو السياحي
مشاريع نمو السياحة الشاطئيّة
الطاقة الفندقيّة (بالأسرة)
500
10 00
20 000
الصيد البحري
قرى الصيادين
نقط إفراغ السمك
عدد النقط
1
2
3
الطاقة
محطّة كهربائيّة
(الملك الأول مركب والملك الثاني مركب)
المنظومة الحضريّة
الهيكلة الحضريّة : محاور العلاقات
علاقة مباشرة ما بين الحاضرتين القطبيتين (الدار البيضاء ـ الرباط)
تنمية العلاقة ما بين الحاضرتين القطبيتين (الإنتقاليّة ونقط الإرتكاز العلاقة مع المدن)
علاقة وطنيّة جهويّة ذات أهميّة دوليّة
علاقة داخلية جوهريّة
علاقة جهويّة أساسيّة (مثال سطات ـ مراكش)
علاقة جهويّة
ربط جهوي على مسافة طويلة (مثال الراشيديّة ـ فيكيك)
ربط سككي
ثنائيّة حضريّة
المنظومة البيئيّة
سهوب المغرب الشرقي
منطقة النمو المندمج لتربية الأغنام
منطقة حماية الجبال الجافة في المغرب الشرقي
الغلاف الحياتي للواحات والأركان
قلب المنطقة
المجال الوسطي
المجال الإنتقالي
النطاق الصحراوي
المنطقة الساحليّة (صحراء ملطّفة)
الشريط الوسطي
المنطقة الداخليّة
منطقة ذات قيمة بيئيّة
الإطار العملي
حدود جهات إعداد التراب الوطني
عناصر التشخيص
الإكتضاض السكاني القروي
نطاقات قرويّة تراكم التأخر في التجهيزات والمرافق الأساسيّة، وضعف المردوديّة الفلاحيّة
نطاقات تراكم تأخر التجهيزات والمرافق الأساسيّة، وضعف المردوديّة الفلاحيّة تقع في مناطق ذات كثافة سكانيّة منخفضة (أقل من 25 نسمة في الكلم2)
الإستغلال المفرط للفرشات
فرشات خاضعة لاستغلال مفرط قوي
فرشات خاضعة لاستغلال مفرط متوسط
فرشات خاضعة لاستغلال متوازن
فرشات متوفرة على احتياطي
واقع الحال
الإنتاج
المناجم
مناجم الفوسفاط
الإنتاج = 5 مليار درهم
إنتاج الفوسفاط
إنتاج الصناعة الكيميائيّة التقليه
باقي المناجم
السياحة : الطاقة الإيوائيّة للفنادق المصنفة
21 000 سرير (أكادير)
الصيد : قيمة كميّات الأسماك المفرغة
350 مليون درهم (العيون)
منظومة العلاقات :
مطارات إعادة توزيع الرحلات
مطارات كبيرة
مطارات جهويّة
طريق سيّارة منجزة ومبرمجة
طرق وطنيّة
خط سككي عادي
خط سككي غير مصنف
نقل الفوسفاط
الهيدرولوجيا
خزان المياه
فرشة عميقة مالحة
محاور مائيّة رئيسيّة
مجاري دائمة
مجاري غير دائمة
حقينة السد
قناة أسفي
المساحات المسقيّة (بالهكتار)
3675
7350
14699
الإطار المؤسساتي
حدود الأقاليم
الإطار الطبيعي
كميّة الأمطار بالمليمترات في السنة
مدن خاضعة للإحتلال الإسباني
البحر الأبيض المتوسط
المحيط الأطلسي
طنجة
تطوان
الحسيمة
الناظور
مليلية
وجدة
وهران
تلمسان
العرائش
القنيطرة
الرباط
الدار البيضاء
الجديدة
آسفي
الصويرة
أكادير
مراكش
خريبكة
بني ملال
فاس
مكناس
تازة
الراشيديّة
ورزازات
زاكورة
بوعرفة
فكيك
بشار
طاطا
تيزنيت
كلميم
طانطان
طرفاية
العيون
السمارة
بوجدور
الداخلة
أوسرد
الكويرة
تندوف
الزاك
التنمية المستديمة
إعداد التراب الوطني
المبادئ
النجاعة الإقتصاديّة
المواطنة والإنصاف الإجتماعي
الأهداف
المحافظة على الموارد والأوساط
إدماج الفلاحة
خلق مناصب الشغل
التحكم في النمو الحضري
إدماج مجالات النمو
تثمين الموروثات
تصحيح تأخر العالم القروي
الإختيارات
الساحل الواحات ـ الغابات
تدبير المياه
امتصاص الإكتضاض
النقل والمواصلات
إصلاح التكوين
نمو الأنشطة
تأهيل المدن
تعزيز الجهات
تطوير التراث
امتصاص العجز في التجهيزات والمرافق
عقود تخطيط
مقياس المرجع
1 / 2 000 000
GROUPE HUIT / SUD



المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة
التصميم الوطني لإعداد التراب
المشاريع والإسقاطات
عناصر التشخيص
واقع الحال
الدار البيضاء
الرباط
طنجة
تطوان
الحسيمة
الناظور
وجدة
مكناس
القنيطرة
الجديدة
آسفي
الصويرة
مراكش
أكادير
العيون
الداخلة
بوجدور
السمارة
طانطان
كلميم
الكويرة
البحر الأبيض المتوسط
المحيط الأطلسي
التنمية المستديمة
إعداد التراب الوطني
النجاعة الإقتصادية
المواطنة والإنصاف الإجتماعي
المبادئ
المحافظة على الموارد والأوساط
إدماج الفلاحة
خلق مناصب الشغل
التحكم في النمو الحضري
إدماج مجالات النمو
تثمين الموروثات
تصحيح تأخر العالم القروي
الأهداف
الساحل الواحات ـ الغابات
تدبير المياه
امتصاص الإكتضاض
النقل والمواصلات
إصلاح التكوين
نمو الأنشطة
تأهيل المدن
تعزيز الجهات
تطوير التراث
امتصاص العجز في التجهيزات والمرافق
الإختيارات
عقود تخطيط
مديرية إعداد التراب الوطني
GROUPE HUIT / SUD

الخرائط

لقد تم إنجاز هذه الوثيقة على إثر الانتهاء من المرحلة الثالثة المتعلقة بدراسة التصميم الوطني لإعداد التراب، وذلك تحت إشراف السيد محمد صوافي، مدير إعداد التراب الوطني، بتعاون ومساهمة اللجنة الوزارية التي تشرف على تتبع هذا المشروع. كتابة التصميم الوطني لإعداد التراب بمديرية إعداد التراب الوطني : السيدة أمينة بوكتاب والسيد الكبير حنو.

وقد تم تنفيذ هذه الدراسة من طرف مجموعة مكاتب الدراسات (Groupe Huit و (Sud))، بمشاركة المكتب التقني «دراسات» وتحت إشراف السيد ف. داميت مع الاستشارة التطوعية للأستاذ م. الناصري.

فهذه الوثيقة عبارة عن خلاصة تركيبية لمختلف التقارير المرحلية، والتي ساهم فيها :

- عن فريق ثمانية (Groupe Huit): ك. بوشو، ف. شومنتوسكي، م. كويو، ف. داميت، إ. العمراني، ل. كودان، ج. جوص، ك. ساشان، ه. لورو، أ. سيني، ف. فردي وم. باكو، ت. هويدي، أ. السعيدي، و م. بن عبد الله (مكتب «دراسات»).
- عن فريق (Sud): ح. باهي، أ. بوكرين، م. الهراس، ا. ف. الفاسي، ل. اجعايدي، م. لعكل، م. لحلو، أ. لمزاح، ر. ف. المكناسي، م الرفاس، أ. السبتي، م. الزواوي، ح . أقرطيط، ف. سراج.

كما أن نشر هذا العمل قد تم بدعم مالي من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والذي نتقدم له بأحر التشكرات.

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة
رقم الإيداع القانوني : 2003/2029
ردمك : 9954-401-82-2

تم الطبع بمنشورات عكاظ - الرباط -
دجنبر 2003

إن البلد الذي بمقدوره تغطية ترابه بتصميم لإعداد التراب يتعين عليه قبل ذي كل شيء أن يستجيب على الأقل لثلاثة شروط:

- التوفر على مشروع شمولي واضح للتنمية السوسيو ـ اقتصادية والثقافية.
- القدرة على استيعاب الانعكاسات المجالية لهذا المشروع، على المدى البعيد.
- امتلاك الإرادة السياسية لإبراز وإعلان الإشكاليات الترابية.

فقليلة هي البلدان التي تكون في مستوى الاستجابة لمجموع هذه الشروط الثلاثة؛ خاصة وأن السياق العام للعولمة يحث أكثر على التحفظ والاحتياط.

ذلك أن العديد يعتبر اليوم أن التهيئة الوحيدة والممكنة هي التي ترتكز فقط على جلب الاستثمارات الخارجية، عبر تفضيل العمل خطوة بخطوة. بل هناك بعض البلدان تخلت بكل بساطة عن إنجاز هذه الوثيقة بدعوة أن هذا الإجراء سوف تنجم عنه سلبيات أكثر من الإيجابيات وأنه من الأرجح تفادي الإعلان المسبق لمشاريع الدولة درءا لردود الفعل الرافضة.

إن هم الحكومة المغربية وانشغالها هو على العكس من ذلك، فهي تصبو إلى المشاركة المواطنة بإبرازها بكل وضوح المشاكل والعقبات والتحديات التي علينا جميعا التصدي لها.

فهذا المسعى يعني بكل جلاء صنف جديد من وثائق التهيئة؛ يختلف تماما عما كان معمولا به خلال السنوات العشرين السابقة، أي الاكتفاء بإنتاج تصور مثالي لمستقبل بعيد تختفي معه كل المشاكل، بل بالعكس يتعين بلورة رؤية نافعة للتراب الوطني، وأيضا للمسؤولين والفاعلين السوسيو-اقتصاديين. والقصد هنا هو تبيان المخاطر والمؤهلات وكذا اقتراح مسلك قادر على تقليص الأولى وتطوير الثانية.

ومن هذا المنطلق يتبين خط مسار إعداد التراب عموما والتصميم الوطني خاصة والمتمثل في ضرورة تبني الإرادية بشيء من الحيطة والاحتراس. فليس هناك إعداد للتراب بدون إرادية ولو نسبيا، لكن شريطة عدم تجاوز حدود الواقعية الاقتصادية والايكولوجية.

فالتصميم الوطني لاعداد التراب الذي أصبح يتوفر عليه حاليا المغرب قد تم إنجازه ليجيب على المشاكل الواقعية لترابنا والتي تقتضي معالجتها منهجية وتصور سياسي متعمق يعطي الأفضلية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بإتمام مهمة مثيرة وشاقة في نفس الآن؛ أي بناء مغرب عصري، مؤسس على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

محمد صوافي

مدير اعداد التراب الوطني

تم الطبع بمنشورات عكاظ